

الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة

(التخلف العربي ثقافي أم تكنلوجي)

محمد سعيد طالب



دراسة

الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة
التي خلف العربي ثقافي (م) تكنولوجيا

**الحقوق كافة
محفوظة
لاتحاد الكتاب العرب**

البريد الالكتروني : E-mail

unecriv@net.sy

aru@net.sy

موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت

<http://www.awu-dam.org>

تصميم الغلاف للفنان : حازم عودة

محمد سعيد طالب

الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة
(النخلف العربى ثقافى أم تكنولوجى)
- دراسة -

منشورات اتحاد الكتاب العرب

دمشق - 2005

إننا على أبواب عصر مهم عصر من التخمير، عندما يتقدم الفكر قفزة ،
فإنه يتعالى على شكله السابق ويتخذ له شكلاً جديداً . إن مجمل التصورات
والمفاهيم والروابط السابقة التي تربط عالمنا تتلاشى وتحل، وكأنه لوحة حلم
هناك مرحلة ذهنية جديدة . فعلى الفلسفة بشكل خاص أن
تستقبل ظهورها ، وتتعرف إليها ، بينما يتمسك الآخرون الذين يعارضونها
ولو بشكل ضعيف بالماضي . الفيلسوف الألماني فريدريك هيغل .¹¹

مقدمة

- 1 -

ثلاث دراسات حول العلاقة بين الثقافة والتخلف، وثقافة التبعية، والثقافة
والتغيير والإصلاح . يضمها هذا الكتاب الذي عمدت فيه إلى التركيز على أن
التبعية والتخلف هما نتيجة لثقافة فقدت نبضها الإبداعي، و أصبحت في حالة
أزمة تبحث في تاريخها عن مبررات وجودها أكثر مما تبحث عن حاضرها
ومستقبلها في تنمية معاييرها القيمية والعملية لمواجهة التحديات والتطورات
العاصفة الجارية في العالم الذي تقدم كثيراً وخلفها وراءه تبحث عن هويتها،
وتحاول إعادة تشكيلها في عالم سريع التحول والتغيير . إلا أنها تجد نفسها من
جديد على أعتاب مرحلة أكثر تطوراً فهي تسابق الزمان والتاريخ، ولكنها
تزحف ببطء فتتسع المسافة بينها وبين الثقافة الحديثة . فالثورة الثقافية التي هي
اللحظة التاريخية لتغيير مسار العملية التاريخية الجارية والمحددة للتبعية

⁽¹¹⁾ من أحد دروسه في 18 تشرين الثاني 1806م.

والتخلف ما تزال متعثرة، بسبب الحس التاريخي المسيطر على أي خطوة للانفلات من سيطرة الماضي المجيد الذي أصبح هو المستقبل في أيديولوجيا الخلاص المتوهمة، تسد الآفاق المتوهجة بالتصميم على ضرورة التقدم بثبات للخلاص من حالة العجز والوهن. بالاعتراف أولاً بالضرورة الحتمية لقلب صفحة التاريخ الزاهر، والبدء بكتابة صفحة جديدة متميزة وحديثة من إبداع الأمة العربية في حاضرها ومستقبلها الذي يجب صنعه بالعلم الحديث والتكنولوجيا المتطورة والأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أخرجت العالم الحديث في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الوجود فيما سمي بعصر النهضة والثورة .

إن التخلف التكويني لهذه الثقافة يترك في العقل فجوات في مفاهيم الزمان والمكان والعمل الاجتماعي والتاريخ ، ونقاطا سوداء تتراكم فيها أكوام التراث وتشكل ثقلًا معنويًا وروحيًا على النهضة والثورة، فيردمها هذا العقل بمقولات التبشير، أو يعبر بها بمقولات التلفيق والتوليف ليعيد صياغتها وتفسيرها وترتيبها لتتلاءم مع فكر الحداثة. ولكنه لا يبتعد كثيراً عن التقاليد ولا يصل إلى ما هو جوهري وموضوعي وحقيقي للانتقال إلى التحديث كمناهج واستراتيجيات وأساليب عمل وسياسات. وجاوت في هذا السياق أن أجد أو أن أحدد نقطة الانطلاق لبداية تاريخ التخلف العربي. فكانت الدراسة الأولى عن أثر الحروب ضد الفرنجة (الصليبيين) على السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة العربية. وخلصت إلى القول بأن للتخلف العربي بداية هي انهيار الإقطاعية العربية الإسلامية وحليفتها الرأسمالية التجارية التي ساهمت في بناء دولة الخلافة العربية-الإسلامية (العهد الراشدي والأموي والعباسي الأول أي حتى خلافة المتوكل). لتحل محلها الإقطاعية العسكرية الغازية، التي تعززت في الحروب الطويلة ضد الفرنجة والتي استمرت ما يزيد عن القرنين (الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، القرنين السادس والسابع الهجريين). ثم في مواجهة الغزو التتري والمغولي، وخلال حقبة الاحتلال العثماني.

لقد شرحت كيف أجهضت هذه الإقطاعية النمو والتحول نحو الرأسمالية، وقضت على مظاهر التقدم والارتقاء الاقتصادي، والعمالة الحرفية المؤهلة والمدربة، وتجارة المسافات البعيدة، وساندت الثقافة السلفية التي وضع قواعدها الإمامان الغزالي والباقلاني ومن اتبعهما من الفقهاء والمتكلمين. مما ساهم في الانغلاق والعزلة، لتغلق الأبواب والنوافذ كي لا تدخل الثقافات الحديثة

والقديمة، من أجل حماية عقيدة الأمة (الشريعة الإسلامية التي أسس عقائدها أبو الحسن الأشعري بعد تركه للاعتزال كمذهب وطريقة وعودته إلى أهل الحديث) ولتتركز حول كيفية الحفاظ على الذات في حقبة تاريخية مازومة هددت وحدة الأمة والدولة والوجود. كما جرى التركيز في هذه الدراسة على النتائج الكارثية للحروب ضد الفرنجة والغزو التتري والمغولي والعثماني على التقدم العربي. بالإشارة إلى الدور الكابح الذي لعبته البيروقراطية التي برزت في هذا العصر كطبقة اجتماعية وقوة سياسية وإدارية ذات نفوذ وهيمنة ثقافية وفكرية تولت إدارة الدولة والإمارات والإقطاعات والاقتصاد والأشغال العامة في الإقطاعية العسكرية، وإعادة الإنتاج الاجتماعي، الذي صار الواجب الرئيس في سلسلة القرارات المالية والضريبية والأمنية، لتوفير مستلزمات الإنتاج المادية والروحية، وتوزيع هذا الناتج على الفئات والطبقات والأفراد. ونتيجة للانقسام الطبقي والجنسي بين الحكام والرعايا، كانت البيروقراطية التي هي عربية على وجه العموم وليست إسلامية في كثير من الأحيان، هي التي تتولى العبء الأكبر من المسؤولية حول علاقة الحكام بالرعايا؛ الحكام الذين يحوزون على فائض القيمة من الناتج الاجتماعي، بل لنقل الضروري في أزمان القحط والجذب والمجاعات التي تكررت بسبب تدهور القوى المنتجة بشريا وتكنولوجيا وخراب أنظمة الري والجفاف وغزو الجراد الذي لا يبقى ولا يذر، والأوبئة الفتاكة التي كانت دورية ومزمنة كالطاعون؛ فلا يتركون للرعايا سوى الكفاف أو الموت جوعاً. (وكتب التاريخ العام) (الكامل لابن الأثير) والخاص (تجارب الأمم لابن مسكويه)⁽¹⁾ لهذه الفترة مليئة بذكر المجاعات الدورية وأهمها كتاب المقرئ (كشف الغمة بإغاثة الأمة) وفي حوليات من جاء بعده من المؤرخين. فالرعايا ليس لهم حقوق لا في الملكية ولا في إبداء الرأي أو المشاركة في عملية الإنتاج الاجتماعي. وكان هذا من الأسباب الكافية لانتفاء المصلحة في التجديد والتطوير.

فالحكام يتمتعون بسعادة الإنفاق عن سعة والتبذير لحيازة مواد الرفاهية

(1) - الأوبئة مثلاً عام 346-394 هـ، وحصلت الحرائق 308 و309 و328 و332 و341 هـ، وكما حصلت الفيضانات عام 328 و330 و367 و370، وحصل غزو الجراد الذي أتلّف المواسم 342 هـ. نقلنا عن محمد أركون نزعة الأنسنة في الفكر العربي - جيل مسكويه والتوحّيدي ص 304 - 307 ترجمة هاشم صالح - دار الساقي الطبعة الأولى 1997م

والكُماليات والعيش الرغيد، بينما لا يمتلك الرعايا إلا أن يزدادوا فقراً وجهلاً وتخلّفاً. فيتعاظم الانفصال بين الحكام والمحكومين لتتسع سلطات البيروقراطية، ويتخلف الحكام وينصرفوا عن إدارة شؤون الدولة والاقتصاد والسياسة والثقافة، وهمهم الوحيد هو الحفاظ على حكمهم. ويظهر العجز المؤسسي والقانوني في ممارسات البيروقراطية العاجزة عن إحداث أي قفزة إلى الأمام للتحديث والتطوير، وفي الوعي الذاتي والموضوعي للمرحلة التاريخية. فقد أخرج عمل السخرة في الإقطاعيات على نمو هذا الوعي الكامن بالحرية وأجهض الحركة نحو العمل المأجور والتعاقد الحر.

إن مظهر حرية العمل وتطوير الأسواق الحرة وحرية العمالة بشكل خاص لها دلالة تاريخية خاصة في الانتقال من نمط إنتاجي إلى آخر وبخاصة إلى الرأسمالية، وتلازم العمل القائم على السخرة مع المديونية أفضى إلى انعدام الحريات، وإلى العودة إلى الاقتصاد الطبيعي. ولقد قيّم ماركس أهمية التطورات من السخرة إلى العمل المأجور من وجهة نظر تاريخية للعبور من العصر الوسيط إلى العالم الحديث.

ولعب تحكم السياسة بالاقتصاد في عالم افتقدت فيه البرجوازية العربية الأفق الطموح لتحقيق إنجازات سياسية مرموقة مثل (استعادة دولة الخلافة العربية، أو تأسيس دولة مستقلة عن حكم العساكر وفق مبادئ وقواعد الشورى بعدما دمرت كل المحاولات في هذا الاتجاه التي قامت في المدن العربية سواء في الأندلس أو الشام). فاستكانت لحكم دويلات المماليك التي شكل الجيش قوامها ودافعت عن البلاد وكانت القوة الوحيدة القادرة على القيام بهذا العمل في ظل انقياد المجتمع والخلافة، ثم خضعت للاحتلال العثماني، تاركة السياسة للسلطين والقادة من العساكر الغازية وزعماء الإقطاعيات والزعماء القبليين. واحتكار السياسة من قبل هؤلاء كان يعني احتكار المنافع والمغانم وملكية الأرض ومن عليها. وقد وصف ابن خلدون في مقدمته أحوال هذه الدول وصاغ انطلاقاً منها نظريته في العصبية والعمران البشري والقوانين التي تحكم السياسة فيها، فوضع العديد من المبادئ والقواعد لما اعتبره سبيل الاستقرار والأمن والازدهار من مثل: إن احتكار التجارة من قبل السلطان مضر بالرعايا ومفسدة للجباية. وفي مبدئين مشهورين وضع نظريته عن أسباب التخلف التي شاهدها وسجلها حول تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية والإسلامية التي نشأت على أنقاض الخلافة العربية في الأندلس وفي

العراق والشام ومصر والمغرب العربي.

المبدأ الأول في أن الظلم مؤذن بخراب العمران فكتب يقول (اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرون حينذاك من أن غايتها ومصيرها إنتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب. فإذا كان الاعتداء كثيراً عاماً في جميع أبواب المعاش كان القعود عن الكسب كذلك لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوابها. وإن كان الاعتداء يسيراً كان الانقباض في الكسب على نسبته والعمران ووفوره ونفاق أسواقه. وإنما هو بالأعمال وسعي الناس في المصالح والمكاسب ذاهبين جائنين. فإذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتقصت الأحوال وابدعر الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق . . فخف ساكن القطر وخلت دياره وخربت أمصاره واختل باختلاله حالة الدولة والسلطان⁽¹⁾. وفي نصه هذا يصف واقع الحال في الدول التي كانت قائمة في عصره في مغرب الوطن العربي ومشرقه.

أما المبدأ الثاني فهو كثرة الجباية والمكوس، وهي من نتائج المبدأ الأول، أي الظلم والعدوان ومصادرة أموال الناس وأرزاقهم (فالمعاش هو ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله، والعدوان هو أخذ ما بيد الغير وانتزاعه بالاقتدار عليه ويسمى مغرماً وجباية. ومن أشد الظلامات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق والتسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع. . . والظلم والعدوان ليس فحسب أخذ المال من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور بل الظلم أعم من ذلك وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه ما لم يفرضه الشرع

⁽¹⁾ مقدمة ابن خلدون ص 139-140.

فقد ظلمه فجباة الأموال بغير حقها ظلمة والمعتدون عليها
ظلمة. (1).

فالدولة السلطانية العسكرية الغازية التي احتكرت السلطة السياسية أباحت
لنفسها احتكار المؤسسات الاقتصادية، وتخلت عن واجباتها في توفير الأمن في
الأسواق وعلى الطرقات البرية، وزادت من المغارم و الجبايات، لتلبية
حاجاتها المتزايدة إلى المال للإنفاق على عساكرها ورجالها ولجمع الثروات
والأموال، وما يتبع من شراء الأعوان والتابعين للدفاع عن استثمارها، مما
سبب الخراب والدمار وإفقار الأمصار من السكان إما بالرحيل والهجرة وإما
نتيجة الأوبئة والمجاعات، فلا حقوق سياسية إذا لم تكن هناك حقوق اقتصادية
وبالعكس (إذ إن الترابط المتبادل والمتداخل بين الحريات السياسية والحاجات
الاقتصادية ليس هو ارتباطات أذاتية بل بنيوية. ودور المشاركة في صياغة
استراتيجيات الجماعة هو دور الأداة المعززة والمساعدة للنهج الاقتصادي
والدور الفاعل البناء في صياغة المفاهيم العامة وبناء الدولة والمجتمع الحر
والمتطور. (2) . فلقد انعكست الانهيارات السياسية في انهيارات الاقتصاد
والجماعات الحرفية والمهنية، فتناقص عدد السكان، وانعكس ذلك على بنية
القوى العاملة والمنتجة، من حيث الكم والنوع. وهذا ما حاولت التركيز عليه
في الدراسة الأولى حول دور الحروب ضد الفرنجة الغزاة فيما عُرف
بالغزوات الصليبية للوطن العربي. الدور الإيجابي الفعال في خوض حروب
التحرير واسترداد كل شبر وكل مدينة وكل حصن من الأرض العربية التي
احتلها الغزاة. والدور السلبي والمدمر للثقافة والاقتصاد والإنسان بسبب غياب
المشروع الحضاري المستقبلي وانهيار الطبقة الاجتماعية حاملة هذا المشروع
بعد سيطرة الإقطاعية العسكرية الغازية التي أنتجت التخلف الثقافي والاقتصادي
والتكنولوجي، باستئلائها على الأرض والسياسة والدولة، وقضت على جميع
مظاهر الحياة المدنية بتحويلها السكان إلى رعايا يعملون لحسابها في الريف
والمدينة، بالسخرة والتكليف بالأعمال، تابعين يعيشون في مدن مغلقة وأرياف
معزولة منقطعة وضائعة تفصلها عن بعضها مساحات واسعة من البوادي

(1) المرجع السابق ص 279 - 280.

(2) التنمية حرة تأليف أماراتيا صن ترجمة شوقي جلال - كتاب عالم المعرفة الكويت
حزيران 2004. ص 181.

والجبال والقفار التي كانت يوماً ما عامرة. فإذا هي خراب يباب كما يذكر الرحالة والجغرافيون العرب ومؤلفو قواميس ومعاجم البلدان والمؤرخون العرب والأجانب. في كتابه الصليبيون في الشرق كتب ميخائيل زابوروف المستشرق والمؤرخ الروسي يقول (كانت الحملات الصليبية بالنسبة لبلدان شرقي المتوسط كارثة حقيقية لأن الصليبيين حملوا إليها الخراب في سياق عشرات السنين فاجتاحوا ونهبوا القرى والمدن في آسيا الصغرى وسوريا ولبنان وفلسطين. لقد تسبب الغزاة بالانحطاط لمراكز الشرق الأدنى المزدهرة اقتصادياً وثقافياً)⁽¹⁾.

لم يتبدل الاتجاه العام لسير الأحداث بعد هزائم الصليبيين وطردهم من آخر قلاعهم في المشرق العربي، فلم تؤثر إعادة إحياء النشاط التجاري إلى الطريق البري والنهري عبر الفرات، بعد انهيار خلافة بغداد وسقوطها بيد التتار 1258م واستيلائهم على العراق والشام ثم هزيمتهم في عين جالوت 1260م على يد جيش المماليك بقيادة المظفر قط، لم تؤثر على منحى التراجع والانهيار. فخلال فترة ازدهار قصيرة استطاعت فيها الإرسطراطية القبلية العربية أن تبسط نفوذها على القوافل التجارية المارة عبر طريق الحرير الذي افتتحته الإمبراطورية المغولية عبر آسيا الوسطى إلى الصين، وتحصل على حصة من العائدات، فانتعشت إمارات آل مهنا وآل فضل من قبيلة طي في البادية السورية-العراقية اللتان تحالفتا مع دولة المماليك في الحروب ضد بقايا الصليبيين وفي صد الغزوات التتارية المتتالية لإعادة السيطرة على بلاد الشام. ثم عادت الأمور لتسير في السياق العام للتدهور والتخلف العام. فقد وصف المؤرخ ابن الأثير في كتابه الكامل في التاريخ الذي عاصر احتلال هولاكو لبغداد والعراق وغزو الشام ما حل بالبلاد من خراب، فبكى على أطلالها في الدساكر والقرى المهجورة التي تحولت إلى مراعي لخيول الغزاة بعد أن كانت عامرة بالسكان والبساتين والمزارع والحرف والصناعات الدقيقة والمتقدمة. وأشار إلى كيف أفقرت وأقفرت بعد خراب أقدية الري والسدود والمصانع التي ترويتها وتحولت إلى حفريات جافة لا حياة من حولها ولا ماء فيها.

أما ما قام به تيمورلنك في غزوه للشام في القرن الخامس عشر الميلادي فقد ذكر بعضاً منه ابن خلدون الذي كان في دمشق عندما حاصرها جيش

(1) الصليبيون في الشرق. ميخائيل زابوروف - دار التقدم موسكو ص 338.

تيمور وشهد اقتحامها وهو في صحبته (فقد خرب القلعة وطمس معالمها وصادر أهل البلد على قناطير من الأموال استولى عليها بعد أن أخذ جميع ما خلفه هناك صاحب مصر من الأموال والظهر والخيل، ثم أطلق يد النهاية على بيوت أهل المدينة فاستوعبوا أثاثها وأمتعتها وأضرمو النار فيما بقي من سقط الأقمشة والحرف فاتصلت النار بحيطان الدور القائمة حتى اتصلت بالمسجد الأعظم⁽¹⁾). (وأخذ تيمور كل ماهر في فن من الفنون بارع من النساجين والخياطين والحجارين والتجارين والإقياعية والبيطرة والخيمية والنقاشين والقواسين والنفاردارية، وبالجملة في أي فن كان وأخذ جملة من العلماء والأعيان والنبلاء وكذلك فعل كل أمير من أمرائه⁽²⁾). كما يتحدث ابن تغري بردي عما خربه التركمان في غزوهم لدمشق فيقول (كثرت المصادرات بدمشق أيام هذه الفتن 810 هـ، وأخرجت الأوقاف عن أربابها وخربت بلاد كثيرة بمصر والشام لكثرة التجاريد وسرعة انتقال الأمراء من إقطاع إلى إقطاع⁽³⁾). وينقل محمد كرد علي عن الأسدي (بأن السبب في خراب الشام في القرن الثامن الهجري الرابع عشر الميلادي هو النزاع بين قيس ويمن، بالإغراء والتسلط على الفلاحين بالظلم وطلب العاجل والعسف في الحكم والميل مع القوي. فاضطر كثير من أهل الزرع والضرع من الفلاحين إلى التمرد والتشرد، ونهبت الأموال وقتلت الرجال، وتخلت العشائر وعظمت الفتن بين القبائل وجلا أكثر أهل الزرع والضرع عن أراضيهم، فأوجب ذلك الخراب في كثير من أرجاء الشام، وصارت دماً يشهد على ذلك خلو الديوان من أسماء القرى التي صارت مزارع تسمى بالخراب الدائر. إلى أن صار الحكم لمقدمي الفلاحين ورؤساء العشائر جمع عشير (وهو لقب أطلق على بعض القبائل التي سكنت البقاع وجبل لبنان. قال المقرئ عشيير الشام قيس ويمن لا يتفقان⁽⁴⁾). ويذكر نعمان القساطلي في كتاب (الروضة الغناء في تاريخ دمشق الفيحاء) وهو من مؤرخي القرن التاسع عشر - أن صناعة السيوف الدمشقية قد انقرضت في دمشق بعد مذابح تيمورلنك، وقد أجلى أكثر من ثمانمائة شخص فيهم الأعيان وأصحاب الفضل وكل ماهر من النساجين والخياطين والذين يصنعون السيوف

⁽¹⁾ التعريف بابن خلدون ص 347. تأليف ابن خلدون

⁽²⁾ خطط الشام محمد كرد علي ج 2 - ص 173.

⁽³⁾ المرجع السابق - ص 180.

⁽⁴⁾ المرجع السابق ص 158.

البواتر ممن اشتهرت دمشق بهم⁽¹⁾. وقد ذكر إنجلز في مقدمته للكتاب الثالث من رأس المال لماركس (لقد دُمِرت التجارة مع الشرق فعلاً بسبب الغزو المغولي والتركي، وسرعت الاكتشافات الجغرافية والتجارة الكبرى منذ 1492م هذه الخسارة وجعلتها نهائية بالنسبة للأمم حوض البحر المتوسط ولصالح الأمم الأطلسية)⁽²⁾. فلقد سيطر اتجاه عام هو التحول إلى البدو نتيجة هذه الأحداث المؤسسة للتاريخ الحديث للوطن العربي معاكساً للاتجاه الذي أسس له الإسلام كثورة وأيديولوجيا وهو الاتجاه نحو المدينة والحضارة.

في إطار هذه التبدلات الجذرية والتحولات الاقتصادية والسياسية، كانت الثقافة العربية-الإسلامية المؤسسة للنهضة العلمية والمعرفية والفقهية التشريعية والفلسفية والشعرية والأدبية، زمن التأسيس الأول تتحول من الإبداع إلى التقليد، ومن التفكير الحر والنظر العميق إلى إعادة إنتاج النص المؤسس، بالتأويل والتفسير على منهج وأصول المؤسسين، فأصبحت هذه عقيدة جديدة التزم بها منتجو الفكر، لتقوم مقام تعميق المنهج والفكر وإنتاج نصوص إبداعية ملائمة لحاجات العصر والأمة. فتعالت سلطة المحدثين والنص المنقول على حساب النص المعقول. فأحرقت كتب المعتزلة والفلاسفة وكتب الفرق المخالفة ووضعت خارج العقيدة القويمة التي أعاد تأسيسها أبو الحسن الأشعري ومن أتى بعده من أئمة المتكلمين وبخاصة بعد صدور المنشور القادري-الذي أصدره الخليفة القادر بالله العباسي 408هـج وقرئ في الدواوين سنة 433هـج 1041م وكتب الفقهاء فيه خطوطهم وذكروا أن هذا هو اعتقاد المسلمين وأن من خالفه فقد فسق وكفر⁽³⁾، وبعد وصول طغرل بك مؤسس الدولة السلجوقية إلى بغداد 1055م - 447هـج، وقضائه على البويهيين الفرس الذين تسلطوا على الخلافة منذ 334-447هـج. وضع الخليفة نفسه تحت حماية الغازي الجديد وعهد إليه بالسلطنة والحكم. فتبنى المنشور وعقائده وقد قضى المنشور بتحريم

⁽¹⁾ المرجع المذكور ص 132.

⁽²⁾ رأس المال الكتاب الثالث -كارل ماركس الطبعة الأولى -وزارة الثقافة دمشق 1978 م ترجمة أنطون حمصي

⁽³⁾ الكامل لابن الأثير مجلد 7-ص 219. وامتثل يمين الدولة محمود بن سبكتكين أمر القادر بالله وبث كلمته في عماله في خراسان وغيرها في قتل المعتزلة والرافضة والإسماعيلية والقرامطة والجهمية والمشبهة وصلبهم ونفاهم وأمر بلعنهم على المنابر وشردهم من ديارهم. تاريخ الإسلام السياسي حسن إبراهيم حسن ج 3-ص 98

فكر المعتزلة ومفكريهم والفلسفة والمنطق وقام الوزير نظام الملك فيما بعد بتأسيس المدرسة النظامية لتدريس وترسيم هذه العقيدة ، وقضى على مدرسة حران الفلسفية في هذا السياق. فبرزت السلفية وهي التعلق بالسلف الصالح أي بالعودة إلى جيل الصحابة الأوائل واتباعهم لا الإبداع انطلاقاً منهم، وهذه هي عقيدة أهل الحديث.

كما ظهرت الأدرية والريبية والشكية التي تطعن في مصداقية المعرفة العقلية، لتتخلف الثقافة تلك عن تقديم أجوبة صحيحة على الإشكاليات المعرفية المطروحة، وفي مقدمتها طبيعة وجوهر الأسباب التي أوصلت إلى الأوضاع الكارثية التي آلت إليها الدولة والمجتمع العربيين. وكان الشكاك العرب المسلمون قد أسسوا مدرسة فلسفية -كلامية تقول بتكافؤ الأدلة، أي عدم القدرة والإمكانية لمعرفة يقينية على وجه الدقة وتمييزها عن الأوهام التي يُظن أنها الصواب وهي ربما غير ذلك. فلا سبيل في هذه الحال لمعرفة الحقيقة. ولذلك يجب تعليق الأحكام، لأن معارفنا التي اصطللنا على تسميتها بالعلم هي مجرد تصورات، ولا حقيقة موضوعية على وجه اليقين ، بل تهيؤات ينزلها العقل منزلة العلم بدون برهان قاطع. ونتج عن هذه المدرسة موقف من اللامبالاة تجاه الأحداث السياسية والعلمية. كما أدى نفي وجود قوانين وطبائع في الأجسام وفي العالم إلى العدمية العلمية وإلى العزوف عن العلم الطبيعي الذي هو أساس كل تقدم معرفي وتقني وعقلاني. وبذلك تأسس زمن ثقافي جديد معاد للعلوم الطبيعية والفلسفة ليصبح منهجاً ثابتاً في العقيدة الأشعرية التي أصبحت عقيدة أهل السنة بعد أن جعلها السلاجقة عقيدة الدولة والجماعة القويمة. فنفيت السببية والعلل وأبعد العقل الإنساني عن معرفة الحقائق البرهانية والكلية بل و الجزئيات. وسيطرت هذه العقيدة والإيديولوجيا على الثقافة والفكر وهيمنت على الموضوعات الثقافية .

وأكمل الغزالي و الباقلاني والفخر الرازي هذه المنظومة الفكرية. ولم ينجُ ابن خلدون من أثرها في مقدمته التي انتهج فيها منهجاً علمياً وعقلانياً موضوعياً، ووجد نفسه مضطراً لمسايرتها خوف الاتهام بالكفر والخروج عن أهل السنة والجماعة، فقال عن العلم الطبيعي والفلسفي (إنه واد يهيم فيه الفكر ولا يخرج منه بطائل ولا يظفر بحقيقة) وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً، ولذلك أمرنا بقطع النظر عنها، وإغائها جملة والتوجه إلى مسبب الأسباب كلها وفاعلها وموجدتها لترسيخ صفة التوحيد في النفس. فاتهم إدراكك ومدركاتك في

الحصر واتبع ما أنزل الشارع من اعتقاده وعملك فهو أحرص على سعادتك واعلم بما ينفعك لأنه من طور فوق إدراكك ومن نطاق أوسع من نطاق عقلك⁽¹⁾. وزاد الأمور تعقيداً أزمة الفلسفة العربية، التي لم تستطع تجاوز الفلسفة الأرسطية، أو المزيج الذي حاولت تركيبه من الإفلاطونية والأفلوطينية المحدثه و الأرسطية، وأعدت إنتاجه بأطراف استشراقية. مما عمق أزمتها المفاهيمية. وأفصحت أزمة علم الكلام المعتزلي الذي تحول على المتكلمين الأشاعرة إلى أداة سفسطائية للجدال ضد الفلسفة والعلم الطبيعي والعقل. أفصحت عن حدود المناهج الجديدة التي جعلت هدفها هدم عقل الخصم وليس بناء فكر جديد. فالفلسفة وعلم الكلام لم يستطيعا تطوير موضوعات الميتافيزيقا وطرق التفكير العلمي و موضوعات علم السياسة ولا نظرية المعرفة.

فتقدمت علوم اللغة عند ابن فارس وابن جني لتصبح هي محور العلم. لقد تغلغل نظام اللغة في نظام الفكر حيث إن اللغوي يحيل إلى الفكري ليعرفه ويحدد له سماته وصفاته وهويته. لتصبح اللغة كلسان ونسق وكلام هي أساس الفكر الديني المتقل بالموروث والثقافة المأزومه بانهيارات الواقع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لتصبح علوم التفسير والتأويل والتصوف هي الثقافة. ليعاد ديوان الشعر العربي الجاهلي والمخضرم والأموي والعباسي بأفكاره وهمومه ومنظومته القيمية والمعرفية والأخلاقية، ليصبح المؤسس للزمن الثقافي الجديد.

وقد حالت هذه الملابس دون طرح الإشكاليات المعرفية على العقل المشغول أساساً، بعلوم الدين بعد أن وصل العقل التأويلي إلى طريق مسدود، فالفكر منغلق على ذاته يتحرى هويته في مساجلات كلامية مع الفرق المختلفة التي اخترعت لها مرجعيات خاصة. وأدار ظهره للعالم الخارجي والواقع المعاش ومشكلاته. ومنغلق في نفس الوقت على أزمانه وأزماته ونسقه والفكر الآخر، بما لا يدع أية إمكانية للخروج من هذا الوضع إلا بالتجاوز إلى فكر جديد وإشكاليات معرفية جديدة، فاختار أسهل الحلول وأسوأها وهو التخلي عن مسؤولياته الإبداعية، والاحتفاء بالتراث. وهذا هو الحل الذي اخترعه أبو حامد الغزالي إمام أهل السنة والجماعة والصوفي والفيلسوف والفقيه، معلناً انحيازه إلى علوم الدين على حساب علوم الدنيا التي انطلق البحث فيها من الثقافة

⁽¹⁾ المقدمة ص 459-460

العربية إلى الثقافة الجديدة في أوروبا، التي حملت لواءها لتكون أساس النهضة والثورة والحضارة الحديثة. في حين تخلفت الثقافة العربية الإسلامية التي أصبح هدفها ترويع الإنسان وترويضه للعيش في ظل الدولة المستبدة والأمراء المتغلبين أمراء الشوكة والعساكر المرتزقة. فطويت صفحة المقاومة والجهاد، التي انتعشت في فترة الحروب ضد الفرنجة، وعبرت عن نفسها بالخطاب السياسي والديني، والشعر الحماسي وفتاوى الجهاد، وكتب السير والملاحم الشعبية، ليعلو شأن الثقافة الصوفية وأعلام التصوف في هذه الثقافة، بما يشير ويشهد على موت الإنسان العربي، بسلبه المسؤولية والعقل والحرية، واختياراته الإرادية التي تعبر عن جوهره كمصير يبحث عن تحقيقه، وبجعله تابعاً في الاقتصاد وفي السياسة والثقافة لمنظومة عقائدية وفكرية، تجبره على العيش والعمل وفق ما تزيده السلطات المعرفية والسياسية والعسكرية المتحالفة، لسحقه وتدميره ككائن حر.

فالأزمة التي أفرزتها الانبيارات في الخلافة والاقتصاد والثقافة، كأنها حولت كل شيء، وعكسته إلى ضده كما أرخ لها ابن خلدون في المقدمة، فكتب (هذا إلى ما نزل بال عمران شرقاً وغرباً في منتصف هذه المائة الثامنة من الطاعون الجارف الذي تحيف⁽¹⁾ الأمم وذهب بأهل الجيل، وطوى كثيراً من محاسن العمران ومحاها وجاء الدول على حين هرمها وبلوغ الغاية من مداها، فقلص من ظلالها وفل من حدها وأوهن سلطانها وتداعت إلى التلاشي والاضمحلال أموالها وانتقص عمران الأرض بانتقاص البشر فخربت الأمصار والمصانع ودرست السبل والمعالم وخلت الديار والمنازل، وضعفت الدول والقبائل. . . وإذا تبدلت الأحوال جملة فكأنما تبدل الخلق من أصله وتحول العالم بأسره وكأنه خلق جديد ونشأة مستأنفة وعالم محدث)⁽²⁾.

أعاد الغزالي صياغة وتعريف العقل مبتعداً عن مفهومه الفلسفي في الثقافة العربية الإسلامية الذي أسس له كبار المتكلمين من المعتزلة والفلاسفة العرب المسلمين من قبل، بعد أن ترك الفلسفة وتحول إلى التصوف، فجعله مجرد أداة أو (اسم يطلق على بعض العلوم الضرورية ذاع مفهومها عند الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلاني بضرورة الضرورات أو وجوب الواجبات أو جواز

⁽¹⁾ أي أصابها الحيف وهو الظلم والجور

⁽²⁾ المقدمة ص 33-33.

الجائزات واستحالة المستحيلات ووجوب الكل أكثر من الجزء وجواز الممكن أن يكون أو لا يكون واستحالة أن يكون الجزء أكبر من الكل والقوة التي يتنبأ بها الإنسان لإدراك العلوم النظرية والعقليات والأصول والأحكام والقوانين التي تنظم البحث في الطبيعة والعلوم المستفادة من التجربة⁽¹⁾ . وهذه الأداة الشكلية كما عرفها الغزالي غير قادرة على إنشاء العلم والوصول إلى الحقيقة لأنها لا تستطيع معرفة الأسباب والعلل الكامنة في الوجود، فهي جزء من منظومة علم الكلام الأشعري المنقح، تفيد منهجياً في السجال والقياس، لتهديم فكر الخصم أكثر من أهميتها كأداة معرفية موثوقة.

فالحاضر المأزوم كما يتبين لنا من هذه الثقافة لم يدفع إلى المستقبل كما هو منتظر بل صار يحيل إلى الماضي الذي أحيط بهالات القداسة والأساطير المبجلة له على أنه هوية الأمة ووحدتها. فالأمل كله صار معلقاً ببعث ذلك الماضي من أجل ضمان المستقبل المشكوك بأمره، لأن الحاضر عاجز عن تهيئة الشروط المطلوبة لتجاوز الأزمة، التي هي أزمته. فغربة الإنسان عن تاريخه الأيديولوجي المصنوع خصيصاً لهذه الغاية، جعل المنظومات التاريخية بالروايات والأسانيد التي كثرت في هذا العصر، أشياء بلا ذاتية، فتحول التاريخ إلى رموز و ميثولوجيا تجعل التفكير بالمستقبل مجرد ترديد هذه المقولات لخدمة غرض وحيد هو استعادة ذلك المقدس بالروح والإحياء التمثيلي فحسب.

إن وضع علوم الدنيا مقابل علوم الدين وتحريم العمل بالأولى، من أجل إحياء انثانية وجعلها محور العلم والثقافة وإحياءها والعمل على صيانتها. قد أخل بالمعادلة الثقافية التي أنتجها العقل المؤسس لهذه الثقافة بالتأكيد على الجمع بينهما في وحدة متكاملة غير منفصلة. وكان انعطافاً موضوعياً ومنهجياً نحو التفوق والانغلاق، خلف التخلف العلمي والتقني وترك آثاره المدمرة على الاقتصاد والسياسة، وأنتج التبعية التي جعلت تاريخنا سلسلة من المحاولات الفاشلة على العموم تخللتها محاولات ناجحة للحاق بمن سبقنا. في حين حملت أوروبا الغربية راية العلم الطبيعي والفلسفة والتقنية والتحديث.

(1) مفهوم الحد في مقدمة المستقصى في الأصول للغزالي - آلان ردمير - مجلة الفكر العربي - آذار 1986م

حاولت في الدراسة الثانية حول (التبعية وسياسات التنمية المستقلة في عصر العولمة) إنشاء مفاهيم محددة عن التبعية، في المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي والتقني، واقتراح استراتيجيات معينة للخروج من مأزق التبعية. وتعرضت لمظاهر التبعية وتظاهراتها في المجتمع التابع، وللعولمة، ولالإمبريالية والاستعمار والرأسمالية، وأنظمة إنتاج وأنماط وتشكيلات اجتماعية وسياسية، تأتي في قممها الإمبراطورية الأمريكية، وقاعدتها مجموعة من الدول المتقدمة المشاركة، والدول الأقل أهمية والتي تقوم بدور الوكيل السمسار في الإمبراطورية. فالعولمة هي إيديولوجيا النخبة الأمريكية من رجال الأعمال والسياسيين الأمريكيين، كما يعرفها بريجينسكي في كتابه الاختيار، وتلعب الدولة الأمريكية دور العامل المتحمس لنشر العولمة. وتنطلق منها كمذهب وإطار مرجعي لتحديد العالم المعاصر وعلاقة أمريكا به. فتستخدم منظمة التجارة العالمية (الغات G A T)، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي كمظاهر مؤسساتية على النطاق العالمي لتكريس العولمة وجعلها نافذة الأثر في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية على النطاق العالمي.

إن التوحيد النمطي للعالم يعود بالنفع على القوة المسيطرة. فالسوق العالمية هي نتاج سياسات مخطط لها عن وعي. فالإمبراطورية الأمريكية تجعل من الديمقراطية والسوق متصلين متكاملين، وتقوم بتصدير هذه الثقافة الصناعية كمعايير قيمية لطبيعة السلطة والدولة في العالم. مع إعطاء الأولوية للقيم الاقتصادية، بحيث تظهر الشركات الإمبريالية الشاملة على المستوى العالمي لمن هو الأكثر قدرة على المنافسة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، وصياغة عقد عالمي حديث وجديد، عن طريق المؤسسات الأهلية الدولية والشركات متعددة الجنسيات، واللجان والمنتديات الاقتصادية تكريساً للعولمة كاستراتيجيات وثقافة أمريكية واحدة. فاللجنة الثلاثية التي هي نخبة متميزة ذات نظرة عالمية وولاء يتخطى الحدود تتميز بأنها تتكلم الإنجليزية ولكنها أمريكية ونمط حياة كوزموبوليتاني، والتزام بمكان العمل الذي هو مقر الشركة متعددة الجنسية والمؤسسة المالية. . . وبات من الشائع الآن أن نخبة مدراء تنفيذيين غير محليين رفيعي المستوى في مثل هذه الشركات هم الذين يديرونها حتى أن 20% من الشركات الأوروبية يديرها أفراد كانوا يعتبرون من الأجانب ذات يوم. كما أصبح اللقاء السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس) في

الواقع جلسة حزبية للنخبة العالمية الجديدة-قادة سياسيون وأقطاب مال وأرباب تجارة وأقطاب الإعلام والأكاديميون البارزون ونجوم الفن-لنرى بروز مجتمع عالمي له مصلحة مشتركة في الاستقرار والازدهار ، يتحكم أقطابه بـ70% من التجارة العالمية، وعاصمته المالية الاقتصادية هي أمريكا).⁽¹⁾

إن إيديولوجيا العولمة كمرحلة أعلى لتطور الرأسمالية العالمية تعتمد على سلسلة من المتناقضات والمغالطات المفيومية والإجرائية، فهي من جهة تستند إلى التطورات التكنولوجية في مجال الاتصالات وثورة المعلومات والأسواق المالية الدولية وكثافة الصفقات المالية، وإلى ثقافة الاستهلاك والمعايير الأمريكية والشركات متعددة الجنسيات، وتجاوز سيادة الدول، في نفس الوقت الذي تجعل الإمبراطورية الأمريكية من أمنها واقتصادها وقوتها العسكرية الشاملة والمتفوقة، مسألة قومية داخلية لا تسمح لأي كان التدخل فيها. وبمقدار إنجاز تحولها إلى إمبراطورية تعمل على تهديم سيادة الدول وتدمير هويتها القومية، لجعلها توابع تدور في فلكها من أجل خدمة سياساتها واستراتيجياتها الكونية. وتتبدل ديموقراطيتها لتصبح في خدمة الأوليغاركية والنخبة التكنوقراطية والإعلامية والمالية التي تسيطر على الدولة الاتحادية.

يقول كينز إن قوى السوق العالمية هي أقوى ما يدمر الديموقراطية ويعقب نعوم تشومسكي على هذا بالقول بأنه لم يبق من الديموقراطية الأمريكية إلا الاختيار بين السلع والبضائع، وفي الوقت الذي تعلن فيه النخبة الحاكمة من اليمين الأمريكي المحافظ والليبرالية الجديدة أنها تريد نشر الديموقراطية الأمريكية في أنحاء العالم التابع. تقوم بسن القوانين للحد من الحريات العامة الفردية والخاصة تحت شعار مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن القومي كأني بلد من بلدان العالم المتخلف. وبخاصة بعد الإجراءات التي اتخذتها وزارة العدل الأمريكية بعد أحداث أيلول 2001م. بينما تقوم المؤسسات الإعلامية العملاقة التي تشكل احتكارات عالمية بمهمة خلق الرأي العام العالمي بما يخدم مصالح الطبقات والنخب والشركات متعددة الجنسيات التي تقود العولمة ويعزز مواقعها في السلطة الإمبراطورية ومن هيمنتها على الاقتصاد العالمي. وتؤسس للمهد الثقافي الذي يحتضن وينمي هذا الاتجاه، ويكمل عمل المؤسسات

⁽¹⁾ راجع الاختيار -زيبغنيو بريجنسكي ترجمة عمر الأيوبي دار الكتاب العربي 2004-ص 153-154.

الاقتصادية والسياسية والعسكرية لتصبح العولمة شيئاً ملموساً في حياة كل إنسان على الكرة الأرضية وتشدد من علاقات التبعية على جميع الأصعدة.

لقد توصلت إلى نتائج محددة من أن التبعية هي أيديولوجيا تشبه المغلوب بالغالب أكثر مما هي نظام إنتاج مفروض، وأن الاقتصاد التابع هو سياسة طبقات معينة في البلدان التابعة وأن خيارات التنمية المستقلة ما تزال مفتوحة، وهي سياسات واستراتيجيات وثقافة في المقام الأول. وناقشت من وجهة نظر مخالفة الأفكار السائدة والتي يروج لها أيديولوجيو العولمة بالحديث حول المعجزات الاقتصادية للتنمية الرأسمالية في سياق التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة (تجارب النمور الآسيوية تايوان وهونكونغ وسنغافورة وتايلاند - وماليزيا في جنوب شرقي آسيا وكذلك المعجزة اليابانية).

وخلصت إلى وجهة نظر تقول إن سياق هذه المعجزات كان مخططاً وفي صلب البرامج الاقتصادية للإمبريالية الأمريكية وحليفاتها بعد الحرب العالمية الثانية في إطار إعادة تنظيم وتقويم ومعالجة الأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها الرأسمالية الاحتكارية، وتوزيع القوى بين المراكز الإمبريالية النافذة، وفي سياق الحرب الباردة التي أعلنتها الإمبريالية الأمريكية ضد الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية. ولعبت فيها الإمبريالية الأمريكية بمشاريعها الخاصة للمعونة الاقتصادية والمالية لما سمته مكافحة التوسع الشيوعي في العالم الثالث دور القائد والمدير للانتشار الرأسمالي باستخدام برنامج المساعدات الخارجية الاقتصادية والمالية، والرساميل والقروض المخصصة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، لتوظيفها في بلدان معينة تكون في مواقع حساسة في مواجهة الثورة الاشتراكية.

كانت استراتيجية الولايات المتحدة بصفتها زعيمة العالم الرأسمالي تقوم على أيديولوجيا اجتماعية اقتصادية سياسية محتواها أن الاستقرار السياسي في بلدان العالم السائرة على طريق التحديث سيكون نتيجة طبيعية وحتمية لإنجاز النمو الاقتصادي أولاً ثم الإصلاح الاجتماعي ثانياً، وخلال الخمسينات من القرن العشرين كان الافتراض السائد للسياسة الأمريكية أن النمو الاقتصادي - أي القضاء على الفقر والجهل والمرض كان ضرورياً من أجل التطور السياسي، وكانت السلسلة السببية في التفكير الأمريكي هي أن المساعدة الاقتصادية تعزز النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي يعزز الاستقرار السياسي. وكانت هذه العقيدة راسخة في تفكير الاستراتيجيين والرسميين في وكالة

المساعدة الاقتصادية والوكالات الأخرى الميتممة ببرامج المساعدات الأجنبية⁽¹⁾، مثل مشروع مارشال في أوروبا الغربية الذي مهد الطريق لمجاميع ضخمة من الاستثمارات الأمريكية الفردية المباشرة واطعة الأسس لنشوء الشركات متعددة الجنسيات⁽²⁾، والبرامج الأخرى للمساعدات الخارجية الأمريكية والقروض والمنح المالية للدول التابعة في بلدان العالم الثالث في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وقد اتبعت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات جديدة لتصدير رأس المال إلى البلدان التابعة للتوسع في أسواقها المحلية والاستفادة من رخص اليد العاملة بإقامة الصناعات غير النظيفة فيها. وعندما حاولت الدول أن تحد من الأرباح القابلة للتصدير، عمدت هذه الشركات إلى اتباع سياسة إرسال العائدات للخارج، من خلال المدفوعات مقابل التراخيص وبراءات الاختراع وامتيازات حقوق الملكية والعناصر ذات الصلة، وهذه الوسائل المؤسسية مع زيادة مديونية الدول الواقعة تحت الاستغلال للوكالات والبنوك العالمية التي تسيطر عليها في الواقع الدول الرأسمالية الكبرى غيرت الأشكال الرئيسية للاستغلال⁽³⁾. واستخدمت كذلك المنظمات الأهلية ذات الطابع الخيري والمدني والتبشيري مثل فرق السلام والتحالف من أجل التقدم، ومشاريع النقطة الرابعة في باكستان والهند والشرق الأوسط، والمشاريع الخاصة بإعادة الإعمار في جنوب شرقي آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية، وتايوان وسنغافورة) ومن ثم مشاريع التنمية المبرمجة في ماليزيا وتايلاند، وإندونيسيا بعد انقلاب سوهارتو 1965م على النظام الوطني الذي أسسه أحمد سوكارنو، والذي أطاح بالقوى الوطنية والحزب الشيوعي وذبح مئات الآلاف من الفلاحين والمناضلين من العمال والطلاب والعسكريين.

هذه البلاد التي اعتبرت نقاط استناد في مواجهة حركة التحرر العالمية والحد من نفوذ الثورة الصينية الشيوعية في آسيا، والثورتين الكورية والفيتنامية، وعلى الرغم من التنمية الداخلية المستقلة في هذه البلدان فإنها تظل مرتبطة بالدول الرأسمالية العالمية بذلك النوع من الارتباط -التبعية

⁽¹⁾ من الحداثة إلى العولمة -صموئيل هنتنجتون الحداثة والتنمية والسياسة 1971م والنظام السياسي في المجتمعات المتغيرة 1968م ج 1-ص 210 مرجع سبق ذكره ترجمة سمر الشيشكلي.

⁽²⁾ الهيمنة أم البقاء نعوم تشومسكي ترجمة سامي الكعكي ص 177.

⁽³⁾ من الحداثة إلى العولمة -مرجع سابق جزء (1) ص 268.

الاقتصادية- لأن إنتاج أدوات الإنتاج (التكنولوجيات) يظل متركزاً في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة وبخاصة في الولايات المتحدة ، هذه الميزة التكنولوجية البالغة الأهمية كشكل للحفاظ على السيطرة والتحكم في عملية تراكم رأس المال. لقد قدمت لها كل الوسائل المادية والعسكرية والمالية لإنجاح تجاريتها التنموية لتكون نقاط جذب للبلدان المترددة أو السائرة على طريق التنمية الوطنية المستقلة أو الاشتراكية⁽¹⁾. في نفس الوقت الذي كانت تعمل فيه على تقويض تجارب التنمية الوطنية المستقلة باستخدام الوسائل العسكرية بشن الحروب المباشرة عليها أو بإثارة الحروب الأهلية وتشجيع الانقلابات العسكرية، أو عن طريق الحروب السرية القذرة لتخريب مشاريع التنمية الزراعية والصناعية، أو منع القروض والاستثمارات المالية فيها.

وقد نجحت في استراتيجيتها المزدوجة تلك، وأنجزت نصراً استراتيجياً بإسقاط تجارب التنمية القومية العربية في مصر وسوريا والعراق، والجزائر، وفي بقية أنحاء العالم في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تمهيداً لإسقاط الدولة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي. فالتبعية في ظل العولمة ستكون شاملة ومطلقة، إلا إذا استطعنا سلوك استراتيجية متميزة تجمع بين الاندماج والاستقلالية معاً في سياق مشروع ثقافي وقومي للتنمية المستقلة، شرحت منطقتنا في هذه الدراسة، وتقدمت لتوضيحه بمواد محددة قد تكون صالحة لاستراتيجية الاندماج والاستقلال.

وأتبعت البحث في التبعية ببث عن حروب العولمة الاستباقية والحرب العادلة التي جعلتها الطغمة الحاكمة من اليمين المحافظ الجديد في الولايات

⁽¹⁾ التجربة الأسبوية بعد الحرب العالمية الثانية برهنت أن البلدان التي جرى تحديثها في وقت متأخر تتمتع بامتيازات تجعلها تتفوق بالقوى الصناعية كما توقعت النظريات الليبرالية. وهي شراء التكنولوجيا الأحدث من الولايات المتحدة- التخطيط من قبل الدولة الليبرالية الديمقراطية للاستثمارات في القطاعات الأكثر تقدماً لدخول السوق العالمية/نهاية التاريخ فوكوياما مرجع سبق ذكره. وينسى فوكوياما أو هو يتناسى أن الولايات المتحدة لا تباع تكنولوجيا متقدمة لكل البلدان، وهي تفرض حظراً على تصديرها إلا للبلدان التي ترتبط بها. وقد توصل العالم الاقتصادي كارديسو البرازيلي إلى أنه من الممكن في أوضاع معينة توقع التنمية والتبعية معاً، ولكن روابط التبعية ستظل تتحكم باقتصادات التوابع.)- من الحداثة إلى العولمة- الجزء الأول كتاب عالم المعرفة -الكويت- رقم 309 عدد تشرين الثاني 2004-ص270

المتحدة الأمريكية استراتيجية عليا لشن الحرب بدون أسباب موجبة، ونقضاً صريحاً ومخالفاً لميثاق الأمم المتحدة ضد أية دولة أو منظمة أو حزب تقرر أنه عدو لها، فطالما اعتبرت نفسها هي الأقوى وهي التي تحوز على النموذج الحضاري والثقافي الأرقى فهي قد شرعت لنفسها أن تخضع كل من يخالفها الرأي والثقافة، وأن تشن الحرب عليه لجعله يستجيب للمعايير والقيم التي قررت أنها الأمثل.

الدين والقومية والثقافة أي مجمل العادات والتقاليد الأخلاقية لشعب ما بالمعنى الواسع قد فسرت تقليدياً على أنها عوائق أمام إقامة مؤسسات الديمقراطية الناجحة وأمام الاقتصاد الحر والسوق الرأسمالية⁽¹⁾. وبما أنها كذلك فلا بد من كنسها أو أن تلاءم نفسها لتستجيب لمعايير الحداثة الرأسمالية. وسلسلة الحروب الاستباقية هي تاريخ هذه الرأسمالية الإمبريالية للتغلب على أزماتها سواء الحرب على ما تسميه الإرهاب أو امتلاك أسلحة الدمار الشامل. فقد حاربت حركات التحرر الوطني تحت هذا شعار طيلة العشرين الاستعماري والإمبريالي وشنت الحملات العسكرية والاقتصادية تحت شعار محاربة الفقر والأمراض المستعصية ومن أجل نشر المدنية والحضارة وهي في الحقيقة حروبها من أجل الأسواق المفتوحة وللوصول إلى المواد الأولية والأيدي العاملة الرخيصة والسيطرة على منابع الطاقة (الفحم الحجري سابقاً والنفط حديثاً). وستظل في حالة حرب معلنة طالما ظلت موازين القوى العالمية تميل لصالحها. ولذلك فعلى شعوب العالم أن تتحد في جبهة عالمية للتساند والتعاقد في مواجهتها مهما كانت الشروط والظروف والتضحيات.

-3-

-أ-

أما الدراسة الثالثة فهي البحث في الثقافة العربية المعاصرة ثقافة التبرير، وثقافة التغيير، ثقافة التبعية في ظل العولمة الأمريكية، وثقافة المقاومة والتحرر الوطني والقومي.

⁽¹⁾ نهاية التاريخ والإنسان الأخير - فرانسيس فوكوياما - ترجمة مركز الإنماء العربي بإشراف مطاع صفدي وترجمة الدكتور فؤاد شاهين والدكتور جميل قاسم ورضا الشايبى - بيروت 1993م ص 29.

بداية اعتبرت أن الإشكالية في وعي الآخر لدينا هي إشكالية تأسيسية، ففي ثقافتنا المتوارثة ظل الآخر غير محدد الهوية، وظلت صورته المرسومة في مخيلتنا الاجتماعية هي التي تحدد موقعنا الثابت تاريخياً تجاهه، فعلى الرغم من تخلفنا المطلق عنه منذ عصر النهضة الأوروبي الذي أخذت معالمه تتضح منذ القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر الميلاديين، وانطلاقاً من عصر الثورة الصناعية في القرن السابع عشر وما تبعه من القرون حتى الوقت الحاضر. وقد اتسعت المسافة بين تخلفنا عنه وتقدمه علينا، وما زال وعينا به ملتبساً بموروثنا الديني، باعتبار ما هو خارج دار الإسلام متخلفاً ومتأخراً وعلينا ألا ننسبه به أو نقلده مهما كان، لأنه قد يضر بعقيدتنا وديننا.

ومنذ القرن الثامن عشر وبداية الغزو الأوروبي الحديث للوطن العربي بعد الحروب الصليبية التي شنتها أوروبا علينا في العصور الوسطى، وابتداءً بحملة نابليون بونابرت على مصر وسوريا عام 1798م. جاءت الصدمة الكبرى التي هزت الوجدان والعقل والقناعات المسبقة عن الوعي بذلك الآخر. كما عبر عنها المؤرخ العربي المصري الجبرتي الذي عاصر وأرخ لها. فقد ظلت القناعة بأنه لا يستطيع فهمنا منذ انتصرنا عليه في الحروب الصليبية، لأنه أدنى منا في الإيمان بالعقيدة ولأن ديننا آخر وأكمل الأديان وثقافتنا وتقاليدنا وعاداتنا ومعاييرنا الأخلاقية هي الأكمل، ونحن الأشجع في المواجهة وبذل النفس والتضحية. ومع أن نخبة من رجال الدين ومن البيروقراطيين الذين زاروا أوروبا واطلعوا على حياة وتقاليد وحضارة وثقافة هذا الآخر إما للدراسة وإما للتجارة وإما كممثلين دبلوماسيين، أدركوا حجم تفوقه وتقدمه في كل المجالات، وتخلفنا المقابل، ابتداءً برفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ومن أتى من بعدهم، وعلى الرغم من ذلك فلم تعدل ثقافتنا من نظرتها إليه ولم تصلح من مقاييسها لمواجهة الفجوة الحضارية التي أخذت تتسع بيننا وبينه. فالعلم والتقنيات الصناعية الحديثة والمؤسسات الاقتصادية - المصانع والشركات ووسائل الاتصالات التلغراف واللاسلكي والنقل البحري (السفن المسيرة بالبخار بدل الأشرعة والهواء) - والبري (سكك الحديد والقطارات التي تستخدم الفحم الحجري وفحم الخشب كوقود لتوليد البخار)، والأفكار الحديثة حول السياسة والدولة والإنسان وحقوق

الأفراد والجماعات والمؤسسات المدنية والأهلية والشركات الاقتصادية، وأساليب العمل البيروقراطي في الدولة والحكومة، والأحزاب السياسية، والنظريات الاجتماعية الليبرالية الرأسمالية والاشتراكية والشيوعية، والفلسفات الحديثة، وأنظمة الحكم من الملكية الدستورية إلى الجمهورية، والدستور والقوانين التي تنظم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية. كل ذلك أدهش هذه النخبة التي تيسر لها العيش والدراسة لتنهل من هذه المدنية الجديدة من مراكزها الرئيسية. ولتقارن في الوعي وفي اللاوعي بين ما هي عليه أوروبا الغربية حينئذ من تطور وحضارة وثقافة وقوة اقتصادية وعسكرية وبين حال البلاد العربية الغارقة في الأمية والجهل والفقر والضعف والاستبداد والتخلف العلمي.

وتتوارد إلى ذهن فوراً تلك الصورة الزاهية للتقدم العربي والتخلف الأوروبي في عصر هارون الرشيد وشارلمان الإمبراطور الكارولنجي، صورة الآخر التي ظلت مخيالاً يدغدغ عقول وعواطف العرب (أوروبا الغارقة في الجهل والظلمة الفكرية والحضارية والثقافية. مدنها الغارقة في الوحول، وأهلها الأميون، حتى النخبة التي كانت تحيط بالإمبراطور التي أصيبت بالدهشة والخوف عندما سلمهم الوفد العربي الزائر في سفارة لتقوية الصلات السياسية وعقد تحالف بين هارون الرشيد وشارلمان ضد بيزنطة العدو اللدود لشارلمان ونيارون الرشيد وقرطبة الأموية العدو المنافس للرشيد، والجار القوي المهدد لشارلمان، عندما سلمهم الساعة الدقاقة التي تعتمد على مبادئ ميكانيكية معروفة، ومع دقة كل ساعة جديدة كان يخرج فارس شاكي السلاح معلناً قدوم الساعة التالية. فهم لم يصدقوا ما تراه أعينهم وتملكتهم الحيرة في طبيعة هذه الآلة الجهنمية التي اخترعها العرب، وجأؤوا بها للإيقاع بالإمبراطور ورجاله، وقالوا لعلها حيلة وخدعة للتأثير على معنوياتهم لجعلهم تحت تأثير الصدمة يستجيبون لشروط الرشيد واستراتيجياته الأوروبية لضرب عدويه في بيزنطة والأندلس.

وقد عكس هذا التفاوت في التقدم العلمي والثقافي بين بغداد عاصمة الدنيا حينها ذات الخمس والستين ألفاً، حمام والشوارع المبلطة والمضاء، والمكتبات العامة المليئة بشتى أنواع التصانيف من الكتب في العلوم والفلسفة، والمدن الأوروبية المتخلفة التي كانت أشبه بالقرى المعزولة لا مدارس فيها ولا مكتبات ولا شوارع. إذ ظلت هذه الصورة تملك من الثبات والسبات في ذاكرتنا العربية

ما شاء لها تخلفنا أن يخلدها. فكأن العالم لا يتغير، وعجلة الحضارة لا تتحرك والأمم لا تتطور. فقد تغيرت أوروبا كثيراً بالنهضة والثورات السياسية والعلمية والصناعية. بينما تخلفنا نحن عن التقدم والتطور، هذه المفارقات في وعي النخبة العربية، لطبيعة المشكلة والإشكالية جعلت حركتنا للحاق بهذا الآخر سلسلة من المحاولات غير المنتجة بل والمتعثرة لأسباب ذاتية وموضوعية. في مقدمتها أن العوائق والعقبات المانعة كانت بنوية تتعلق بنظام السلطنة العثماني الاستبدادي المتخلف الذي أخضعنا وفرض علينا العزلة والجهل والركود وعمل على حذفنا من التاريخ كأمة لمدة تزيد عن خمسمائة عام. وتتعلق كذلك ببنية الثقافة العربية المتوارثة والتي سيطر عليها التبرير والتقليد، وبنية مجتمعنا العربي التي لم تتطور بسبب التخلف الاقتصادي والسياسي، والاتجاه المعاكس للحضارة بسيطرة البداوة على الإقليم الجغرافي العربي في ظل الاحتلال العثماني.

ب-

إن إعادة اكتشاف الهوية العربية وهي العملية التاريخية التي افتتحها رواد النهضة القومية وذعاة الإصلاح الديني والثقافي والاجتماعي والسياسي، وشملت في المقام الأول تخليص الذاكرة العربية من التقاليد المتوارثة في اكتساب العلم والمعرفة وكيفية الخروج من الدائرة التي رسمها الإمام الغزالي في القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي للفكر والثقافة العربيين الإسلاميين. والنسي لم تفلح محاولات علماء كبار مثل ابن رشد في الفلسفة 1126-1198م وابن خلدون في علم العمران البشري 1332-1406م وابن الشاطر في الفلك ت 1375م، وابن النفيس في الطب 1210-1288م وابن البيطار في علم النبات والصيدلة ت 1248م وابن تيمية في العقائد والمنطق 1263-1328م، في أن تفتح ثغرة في نسقها المعرفي من أجل تثويره وتجاوز إشكالياته. (وقد شرحت في كتابي الثقافة المقهورة والثقافة المنتصرة الصادر عن الدار الوطنية الجديدة 2001م مجموع الإشكاليات والمشاكل التي سببها ذلك النسق الثقافي، وكانت الأساس في توقف الفكر العربي عن التقدم والتطور والإبداع المعرفي والعلمي).

وكما كانت صدمة أوروبا بالتقدم العربي الإسلامي بعد الاحتلال العربي للأندلس، بعدما كانت قد استكانت لتقدمها في العصر الروماني وركدت ثقافتها مع المدرسية المسيحية. فاستفاقت على صدى العلم العربي والثقافة العربية

تقرع أبوابها في عقر دارها ، فأدركت أن لا سبيل أمامها إلا أن تعمل وتقتبس، لتلحق بالحضارة الجديدة مستعيرة أدواتها ومناهجها وعلمها. كذلك كانت الصدمة الأوروبية للثقافة العربية المتوارثة التي اكتشفت مدى تخلفها وتبينت نخبتها أن الطريق الوحيد للخروج من حالة التخلف والضعف والانسحاق أمام العدو القديم المتجدد هو الانكباب على اقتباس ما أبدعه في مجال العلوم والصناعة العسكرية المتفوقة التي بها يحتل أجزاء من الوطن العربي. فلا السلطنة العثمانية الفاسدة والمنهارة بقادرة على حماية الأرض العربية ولا الشعب العربي الضعيف والمجزأة بلاده والمجرد من وسائل المقاومة العسكرية والمادية بل والروحية على استعداد للجهاد الذي فرضته عليه قوى الاستعمار الأوروبية الغربية التي احتلت وتحتل أقطاره على فترات وبالتتابع وفق مخطط مرسوم. فأخذوا في استيراد الأدوات والآلات والمصانع والأسلحة والسلع الجديدة على أمل امتلاك حلقاتها الرئيسية، على الطريق لإنتاج ثقافة عربية حديثة وبناء هوية عربية حديثة.

وقد تداخل في هذا المشروع مستويان من ردود الفعل، الأول تضمن الانبهار والإعجاب وضرورة الاقتباس والتقليد للحاق بركب هذه الحضارة الحديثة، والثاني خوف التلاشي والانسحاق أمام تفوق العدو القديم المتجدد الذي ما فتى يعد العدة للانتقام والثأر والعودة لاحتلال الوطن العربي والسيطرة عليه. في الغزوة الأولى كانت الشعارات دينية تخفي أهدافها السياسية والاقتصادية، أما الحديثة فأوروبا الغازية الاستعمارية مؤلفة من دول قومية ملكية أو جمهورية مدججة بالأسلحة الحديثة و بالرساميل والتقنيات، غنية بالسلع والبضائع تبحث عن الأسواق ومنابع الطاقة واليد العاملة الرخيصة والمواد الأولية والزراعية اللازمة لصناعاتها وهي تعلن هدفها بصراحة أنها تريد فرض الانتداب والحماية والاستعمار على أقطار الوطن العربي؛ فقد أعلن الجنرال الإنكليزي اللوبي قائد الجيوش الإنكليزية لدى دخوله القدس عام 1917م (الآن انتهت الحروب الصليبية)، وأعلنها الجنرال غورو الفرنسي الذي احتل دمشق في تموز 1920 بعد معركة ميسلون ووقوفه أمام قبر صلاح الدين الأيوبي مخاطباً ومتحدياً (ها نحن عدنا يا صلاح الدين)؟. فالعدو في عقر دارهم وليس لديهم القوة لمواجهته، مكشوفين بلا أيديولوجيا ولا ثقافة، متخلفين عن العلم الحديث والثورة الصناعية والسياسية، فكيف يواجهون هذا الزلزال؟.

وجاء رد فعلهم الأولي في محاولة لتركيب نظري وتأليف أيديولوجي ،

وتبني موقف كفاحي مقاوم دمج الإعجاب بالخوف والتحدي، لاستيعاب ما اعتبروه ضرورياً من تلك الثقافة المتفوقة، بإعادة صياغته بما يتفق والتراث الثقافي العربي والإسلامي في مسعى تليقي لبناء استراتيجية مقاومة لمواجهة الغزو العسكري والاقتصادي والثقافي الأوروبي. وجرى ذلك في إطار حركة التحديث والإصلاح العثمانية من جهة ثم في إطار التحديث القومي العربي والإصلاح الديني الإسلامي من جهة ثانية. وهذه هي النهضة أو اليقظة العربية، فهي لم تكن ثقافية أي حركة مثقفين فحسب أو أيديولوجيا النخبة. بل هي مجمل الحركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية بما في ذلك ثورات المدن ضد الولاة الظلمة، وانتفاضات الفلاحين ضد الإقطاعيين من الباشوات والأغوات والبكوات، ومحاولات الأسر العربية المنتفذة تأسيس إمارات أو الانفصال بولايات عن جسم الدولة (وفي مقدمتها محاولة محمد علي باشا تأسيس دولة عربية حديثة في مصر والشام والجزيرة العربية) في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وكانت تتضمن أيضاً تأسيس منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والخيرية والنوادي الرياضية والشركات التجارية والصناعية والزراعية وإنشاء سكك الحديد وتسيير القطارات وفتح الطرق البرية والموانئ البحرية والنهرية وتأسيس المصانع والمعامل والمصارف، وحل الملكية الإقطاعية والأوقاف والأراضي الأميرية التي تضمنتها المراسيم السلطانية خط شريف كولخانة 1839م وخط همايون 1856م. وهي كذلك تأسيس الأحزاب والجمعيات السياسية والمدارس الحديثة والكليات العلمية. وقد عبر الفكر السياسي والأدب والصحافة الحديثة عنها ابتداء برفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي ومن ثم جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده وعبد الرحمن الكوكبي ورشيد رضا وغيرهم من رواد الفكر الحديث والأدب والصحافة والشعر (فرح أنطون وشبلي شميل وأحمد لطفي السيد وقاسم أمين وأحمد شوقي وخليل مطران وطه حسين وعلي عبد الرازق وغيرهم). فالحركة الثقافية الداعية لإحلال العقل والتجربة والملاحظة مكان النقل والتقليد والرواية بالأسانيد وإعادة الاعتبار لفكر المعتزلة والفلسفة والمنطق والعلم الطبيعي والمقابلة والمثاقفة مع الآخر تشكل جوهر الفكر الحديث.

هذه الثقافة النصف حديثة والنصف تراثية، رأى الدكتور عبد الله العروي أن من الممكن دراستها من خلال ترسيمة ثلاثية تتناول ممثليها كأشخاص

مفكرين وأيديولوجيين. تجمع الداعية للإصلاح الديني (الشيخ محمد عبده) والداعية الاشتراكي (سلامة موسى) أي التحديث عن طريق الاشتراكية، والداعية الليبرالي (أحمد لطفي السيد) أي داعية التحديث عن طريق الديمقراطية والرأسمالية الليبرالية. ومن خلال هذه الكيفيات الثلاث يمكن فهم القضية الأساسية للمجتمع العربي، إذ تضع إحداها المسألة في الإيمان الديني والثانية في التنظيم السياسي والثالثة في النشاط العلمي والتقني⁽¹⁾. ووصف العروي هذه الثقافة بأنها خارجية وأنها ثقافة مجتمع ميت، وذات سمات استهلاكية، أي ثقافة تمتع، فهي لا تعبر عن واقع المجتمع العربي، ولا تتطابق مع مشكلاته، ويكتب (والحقيقة أن هذه الثقافة التي ما انفك العرب يرشفونها من مناهلها هي ثقافة العامة (فولكلورية)، أي تعبير متصلب لمجتمع مندثر تخدم بمثابة أسطورة وتسليية Myth لمجتمع حي وهي ثقافة الانشطار الداخلي... . فالعرب المحدثون لم يكفوا منذ مطلع نهضتهم عن البحث عن تفسير مطابق للمرحلة التاريخية التي كانوا يعيشونها بصورة غامضة. . وحتى كلمة مطابق وهي غامضة ومع ذلك فهي المرضية لأنها تتخطى فكرة الأمانة والواقعية وهي ثقافة البرجوازية المستوردة وهي تتيح للفولكلور أن يستمر، وهو لم يكن من قبل سوى مستودعات أثرية لمجتمع فائر الحياة). ومفهوم المطابقة الذي يفترضه العروي حتى يكون وعينا العربي فاعلاً ومؤثراً في محيطه هو مفهوم ثقافي ومقتبس من الماركسية في الشكل والمضمون، ويدور حول التطابق أو التناسب بين البنية الفوقية (التي هي الثقافة ومكوناتها - الفكر والقوانين والفنون والآداب والفلسفة و الإيديولوجيا) والبنية التحتية (التي هي القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج وأسلوبه وتقنياته). وهذه الشفافية والانفصال والاتصال بين المستويين لا يوجد إلا في مجتمع متقدم صناعي وحديث، ودولة مستقلة، واقتصاد متطور.

أما في البلدان التابعة ومنها أقطارنا العربية فمن المشكوك فيه إنتاج وعي مطابق بحسب رأيه، لأن علاقات التبعية هي التي تحدد مستوى وعينا، فتقافتنا المتخلفة التي هي تراثنا المتداول، وقد طعمناه ببعض الأفكار الحديثة، وظل فولكلوراً كما يصفه العروي هو الذي يحدد موقع العناصر الحديثة فيها كانقطاعات غير منتجة. فالتبعية بشكلها الكولونيالي ثم في مضمونها الإمبريالي، وطبيعتها المعولمة أساساً تجعل من مفهوم الداخل - خارج وبالعكس غير محدد

⁽¹⁾ الأيديولوجيا العربية المعاصرة ترجمة محمد عيتاني - دار الحقيقة بيروت 1970، ص 70 -.

ففي إطار قومي، ولذلك يحتاج إلى إنتاج فكري معرفي. فالملاسة الأساس هنا هي أن علاقات التبعية تدخل إلى ثقافتنا عناصر وعي متقدم مستورد نتيجة المثقفة الجارية والغزو الثقافي المستمر والمتعدد الأشكال والوجوه. وتأخذ مضامين وأساليب متنوعة، وتعمل حسب قوانين التبعية وتشبه المغلوب بالغالب، بالحذف والتسوية والتجاوز والنفي والقبول، أو الدمج والتأليف أو التفكيك، والاتصال والانفصال، لتخلق وعياً وثقافة غير متناسبين وغير مطابقين، فهما إما متقدمان وإما متخلفان.

والعتبة المعرفية التي لا يمكن تخطيها، وتضع شرطاً مانعاً للوصول إلى مفهوم علمي مطابق للواقع هو بنية علاقات التبعية التي تحدد موقع ثقافتنا ومدى تلبية حاجات مجتمعنا المادية والروحية التي يتطلبها الواقع ومستوى تطور البنية التحتية. ولذلك تظل مفاهيم النهضة واليقظة والثورة ملتبسة وغامضة، فالمفروض أنها تجاوز لثقافة الماضي المتوارثة بالانطلاق منها، وهي بناء للحاضر بحسب معطياته ووفق ما ترسله إلينا المراكز الثقافية العالمية المتقدمة للرأسمالية. وهي كذلك تطلع للمستقبل مع إشكالياته غير القابلة للحل في إطار التبعية. فالخطوة الأولى على طريق الخلاص من هذا الضياع والاستلاب والاستغراب، هي وضع القضية في مفهوم محدد سياسي واقتصادي وثقافي، وبناء نظرية معرفية وفلسفة عربية وإيديولوجيا سياسية حديثة ومشروع حضاري قومي، في مواجهة العولمة الأمريكية، تكون هي ثقافة التحرر القومي والوطني، من التبعية والاستغراب.

- ج -

إن العلاقة بين الذات والموضوع التي يقيمها الفكر في مقارباته لمعرفة الواقع الاجتماعي والعالم ومعرفة ذاته هي في دلالتها الجوهرية منتج ثقافي، ذو أبعاد إنسانية وتشير إلى ثقافة بعينها تحدد سماتها وخصائصها المعرفية والأولوية في هذه العلاقة هي للذات العارفة، وهذه ليست أولوية وجودية، بل أولوية الفاعلية الفكرية والعقلية التي تجعل الذات العارفة تعيد إنتاج موضوعها معرفياً وفق مناهج محددة، بما يؤهلها لإنشاء العلم وممارسة المعرفة بقصد إعادة إنتاجه عملياً في الممارسة لوضعه في خدمة الناس وتلبية حاجاتهم المادية والروحية. ووعي الذات هو هذه الفعالية التي تضع الإنسان في مواجهة الواقع من أجل تغييره وتفسيره، بما يبدعه من أدوات وأساليب وأفكار تمكنه من الفعل

داخل وخارج المجال الذي يجعله العقل موضع التفكير والنظر لاستنباط واستكشاف قوانينه العامة والخاصة، وتجعل من الثقافة وحقلها المعرفي محور التوتر الذهني لطرح إشكاليات معرفية ومنهجية لا تقتأ تطرح نفسها مع كل تطور وتقدم علمي أو اجتماعي.

هذا الوعي بالذات هو وعي طبقة أو نخبة، وهو وعي وظيفي بقدر ما هو مطابق أو غير مطابق لتحديد الدور التاريخي الذي ستلعبه هذه الطبقة أو النخبة في عملية صنع الحدث التاريخي، والحركة الاجتماعية الحاملة له، أو القابلة التي تحضنه وتهيئ لولادته. فإذا لم يكن مطابقاً وهو ليس كذلك بفعل العوامل التي أوردناها من قبل، فسيكون الدور الذي تقوم به تنكرياً أي إن الطبقة أو النخبة ستعمل عندها ليس وفق الأيديولوجية التي أعلنتها بل من أجل غايات مضمرة وكامنة في قلب الأحداث الجارية ولصالح الاتجاه الموضوعي الذي لم تدركه، ويشكل وعيها، بل لنقل وعيها الشقي الذي كونه عن ذاتها ولذاتها، وهو الذي سيحدد دورها الظرفي والمشروط لتخلي الساحة بعد أن تكون قد مهدت لقوى التغيير التي يجب أن تملك القدرة على تكوين مفاهيم أكثر مقاربة لدورها الموضوعي في العملية التاريخية للتغيير والنهضة والثورة.

إن للفلسفة والفكر العقلاني النقدي أهمية حاسمة في الظروف والشروط التي تحيط بحركة التاريخ في مرحلة معينة، وبخاصة النقد الجذري للإيديولوجيا السائدة، بهدف إيقاظ الوعي وتنشيطه للتغلب على مشكلاته المعرفية والنظرية ومناهجه غير الملائمة، ومن أجل تعميق موضوعاته وقضاياها، بتحليل المتناقضات التي هي من جوهره، بما يمهّد الطريق أمام التأليف النظري والتطبيق العملي، ووضع الوعي في محنته مع الحقل المعرفي لصياغة موقف ثقافي وفكري للتغلب على أزماته، لأن الوعي غير المتميز عن موضوعه عاجز عن تحديد ذاته والانفكاك عن محدداته ليعقلها. وما لم يمتلك الأدوات المنهجية والعلمية المناسبة لموضوعه فسيظل وعياً إشكالياً عاجزاً عن التأثير في واقع، وهو لن يتخطى في هذه الحال العلاقة العفوية التي يقيمها الوعي العامي مع الموضوع الذي يظل غير معروف يتحكم بحركة الذات ويخضعها لشروطه، ويسلبها القدرة على الفعل وحرية الاختيار. والممارسة هنا هي معيار الفاعلية التي تعيد صياغة الوعي وتشكله تجريبياً وتأسيسه في سلسلة متتالية من أفعال الخطأ والصواب الكارثية.

لقد ظل وعي الذات في الثقافة العربية المعاصرة أسير هذه الإشكالية لأن

موضوعه هو التبعية التي تحددها منظومة من العلاقات الخارجية (اقتصادية وسياسية وعسكرية واجتماعية) وتعيد إنتاجه وهو أسير إشكالياتها العلمية المتنوعة وشبكاتهما الثقافية المتباينة ، فتحدد مجاله المعرفي والعلمي والنظري. فالوعي بالذات هو بالأساس معرفة بوضع ما، وعندها يتحول إلى عمل حاسم ، فهو عنصر في لحظة يتحول فيها الذاتي إلى موضوعي وبالعكس. وتأخر الوعي بالمعرفة الموضوعية ليس قانوناً عاماً ولكنه مسألة ملموسة يجب أن يأخذ بها المفكر علماً وعليه تحليل العلاقة بينه وبين موضوعه عند تغير الشروط والمعطيات.

- ٥ -

إن التعارض بين التقليد والتجديد والقديم والحديث مستمد من العلوم الطبيعية حيث نجد أن إنجازات معينة لا تشكل عقبة أمام الاكتشاف العلمي. ولكن هذا النموذج لا ينطبق على العلوم الإنسانية حيث الاكتشافات من مرتبة مختلفة وحيث تعبير الاكتشاف بمعنى إنتاج معرفة جديدة قد لا يكون ملائماً للدراسات الإنسانية. . . إذ يمكن عن طريق ترتيب جديد للوقائع أن يساعد على خلق تبصرات جيل بأكمله، كما يمكن أيضاً لها وبتفسيرات جديدة أن تلعب دوراً حافزاً لاكتشافات جديدة أو استثارة الفكر ويتضمن هذا التقليد والاستمرارية، وهو تكوين ثقافي مرتبط بالتاريخ مبني على قراءات وتفسيرات وتميزات قام بها أفراد ومؤسسات ثقافية في الزمن التاريخي. (1)

ظل خطاب النهضة واليقظة العربية وكذلك خطاب الثورة كما نتعرف عليه في خطاب المصلحين الدينيين والعلمانيين النهضويين والقوميين العرب الثوريين والاشتراكيين والماركسيين والليبراليين والإسلاميين، تلفيقاً يغلب عليه طابع البلاغة الإنشائي التاريخي الموروث، والأدبي التراثي والرومانسي البطولي، والعقلاني الليبرالي الوافد والمثالي الفلسفي الممجد للذات والفردية، والاشتراكي الخيالي والماركسي المادي غير الجدلي. يهدف إلى الإبلاغ لا إلى الإقناع، متنوع المرجعيات على الرغم من سماته المتشابهة فهو خطاب تراثي يتساوى فيه القومي والإسلامي والماركسي والليبرالي جميعاً، متناقض في

(1) في الحرب الثقافية يوجين جودهارت ترجمة عاطف أحمد مجلة الثقافة العالمية عدد 100- مايو-أيار 2000م.

الأصول وموحد في الفروع، مفاهيمه وخصوصه مبنية على افتراض الصراع مع الآخر وعاكفة على توسيع دوائر الصراع في الممارسة الحزبية والسياسية، وتعمل على تعميقه إلى صراع تناحري استتصالي وإغائي لكل فكر مخالف . والأهداف المعلنة هي الإصلاح والتحرر من الاستعمار والتخلف والتبعية، وتحقيق الاستقلال والوحدة القومية، والكفاح ضد الصهيونية، وبناء دولة ديمقراطية، حديثة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاشتراكية والحرية. وقد ترسخت في برامج سياسية واجتماعية لدى قطاعات نخبوية شعبية و جماهيرية وطبقية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار في المجتمع العربي الذي كان قد شرع يعي ذاته في انقسامات طبقية حديثة عمالية وبرجوازية وفلاحية ونخب متقفة (طلاب وعسكريين وتكنوقراطيين وبيروقراطيين). وعبر أحزاب سياسية لها برامج وأفكار وشعارات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية تمثل تطلعات ومصالح هذه التكوينات الحديثة. وقد أهلتها معاركها الضارية ضد الاستعمار الأوروبي الغربي وضد الصهيونية العالمية المغتصبة لفلسطين لتكون على مستوى مقبول من الوعي السياسي أكثر تقدماً من تطور البنى التحتية الاقتصادية والثقافية الفكرية. فاستطاعت أن تحقق إنجازات ملموسة تمثلت في طرد الاستعمار المباشر وإنشاء وتأسيس الدولة القطرية الحديثة كما أوجدتها القوى الاستعمارية، وفي إطار الحدود التي رسمها لها. وظلت ترفع شعارات انوحدة العربية والثقافة القومية أو الإسلامية. وحققت إصلاحات هيكلية عميقة في بنية الاقتصاد والمجتمع والثقافة والتعليم والتربية والعلوم الحديثة، وخلقت مؤسسات حكومية ومدنية حديثة.

وتضمنت برامجها ما يمكن أن نطلق عليه ميثاقاً وطنياً وقومياً، ومن أهم موارده -إصلاح شؤون العقيدة الإسلامية بالعودة إلى الإسلام كما هو في نصوص القرآن والسنة وكما طبقه الخلفاء الراشدون، وفتح باب الاجتهاد في الفقه والتشريع وبخاصة في السياسة وأصول الحكم(فقه السياسة) والأحكام والعودة لإحياء الشورى وتشكيل مجالس البرلمان بالانتخابات الحرة المباشرة من الشعب-السعي لإعادة الدولة العربية الواحدة أو الإسلامية ، وجعل القومية العربية المعززة بالإسلام أيديولوجيا سياسية وثقافية وكفاحية-إصلاح التعليم وجعله حديثاً وعصرياً في جميع مراحله- تحرير المرأة بتعليمها والسماح لها بالعمل وتأهيلها لتكون مساوية للرجل في كل مجالات الحياة-ترقية الاقتصاد بالتعاون والمقايسة من ومع أوروبا الغربية المتقدمة تكنولوجيا وعلمياً وصناعياً

ومالياً- رفع راية الثورة للكفاح ضد الاستعمار والصهيونية من أجل الاستقلال والتحرر الوطني وبخاصة تحرير فلسطين من الصهيونية-توطين شكل معين من الديمقراطية بما يضمن الحريات العامة وتداول السلطة عن طريق صناديق الاقتراع والانتخابات العامة. وقد حظي هذا الميثاق بالإجماع وإن ظلت الخلافات قائمة بين الفصائل والقوى والأحزاب السياسية حول الكثير من مسأله الأصلية والفرعية في مراحل نضالية مختلفة.

شكل هذا الميثاق مرجعية ثقافية وعقداً اجتماعياً يمثل إرادة الأمة في التحديث والتطوير والتقدم، وإن كان في بنيته بعيداً عن تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمرحلة، لأن تخلفنا لم يكن زمنياً فحسب وعلاقنا مع الآخر المتقدم علينا والمستعمر لبلادنا لم تكن طبيعية بل هي علاقة تنافسية كفاحية وغير متكافئة أساساً ولا تحكمها معايير التقدم الموضوعية، بل هو تخلف بنيوي (معرفي ومنهجي وعلمي) تسيطر عليه علاقات القوة واستراتيجيات الهيمنة في الاقتصاد والتكنولوجيا ونمط الإنتاج والنظرة إلى الإنسان والطبيعة والحياة والعيش المشترك والمعايير الأخلاقية.

لم تلامس إصلاحاتنا الثقافية القاع الفكري والروحي لثقافتنا الموروثة، كما أنها لم تعالج الموضوع الرئيس الذي يجب إنتاجه مفهوماً ومعرفياً لكي تؤسس لفكرنا الحديث وهو علاقة التبعية، التي كرستها التطورات المتواصلة في مجالات العلم والتكنولوجيا والإنتاج الرأسمالي والثقافة الحديثة. هذه العلاقة التي مكنت أوروبا الغربية ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على العالم القديم وقلبه الوطن العربي. وبدون البحث العلمي الرصين والتفكير ببصيرة لا يمكن إدراك وفهم ما يجري وما قد جرى من خيبات ونكسات وتأخر وتخلف في مسيرتنا، فالتبعية لم تكن اقتصادية وسياسية وثقافية وعلمية وتكنولوجية بل هي أشمل من كل ذلك. هي اختراق وتحويل، واستبدال وإعادة تأهيل للمفاهيم الموروثة وتجاوز لنسق حضاري وتدمير ثقافة لم تعد ملائمة، ولا يخلو منها مفهوم التخلف-التقدم. لقد غيرت ثقافة التحديث الأوروبية بشكل جذري القواعد والمبادئ والقوانين والفلسفات والأفكار التي قامت عليها وبموجبها الحضارات والثقافات القديمة، مفاهيم الله والإنسان والأديان والعلم والسياسة والاقتصاد والجماعة والفرد والثروة والرأسمال والأخلاق ومنظومة الوجود الإنساني نفسه، قاطعة مع مفاهيم وأيديولوجيا وأفكار الثقافات السابقة لتحيلها إلى إنترولوجيا، تبحث في تاريخ ما قبلها أي ما قبل هذه الثقافة

البرجوازية الرأسمالية الحديثة.

إن قصور الفكر العربي النضوي الحديث عن إنتاج مفاهيم التبعية والهيمنة الإمبريالية والتخلف والعولمة، كان السبب الرئيس في تدهور أوضاعنا بعمامة ودوراننا في حلقة مفرغة تمسك بنا وندور معها دون أفق مفتوح للخروج منها. لقد اكتفى هذا الفكر بما أنتجته معاهد الاستشراق والجامعات الأوروبية والأمريكية والفكر البرجوازي، الليبرالي والاشتراكي والماركسي بمدارسه المختلفة، من مفاهيم ومناهج حول تلك المسائل، من منظورات اليمين واليسار، والليبرالية، وأخذ يشرحها دون أصالة، ولا إضافة أشياء مهمة. وكان العجز والتفاف، وعلاقات الصراع بين التراث والحداثة والاستقلال والتبعية من أهم نتائجه.

الكفاح والمقاومة، والإمساك بجوهر الثورة الفكرية والثقافية والصناعية كان هو الأمل بالإنفكاك من التبعية والإلحاق والهيمنة، وهو العلاقة الموضوعية الوحيدة التي كان على فكر النهضة أن يؤدجها. لتأسيس حالة ثورية لبناء الإنسان العربي الجديد والفكر الحديث. وقد انطفأت الشعلة التي أضاءتها هذه الممارسة عندما عجزت القيادات النضوية الفكرية عن فهم مضمونها الفلسفي والعقلاني في عصر الاستعمار والإمبريالية، ورضيت في الانخراط في استراتيجيات التأهيل والتلاؤم الاقتصادي والسياسي والمشاركة في إنتاج فكر وثقافة انفتاحية، خارج إطار المشروع العربي القومي الحضاري.

-هـ-

وجاء عصر ما بعد الحداثة الذي أسست له الثورة العلمية والتكنولوجية الرابعة، فغيرت الكثير من المفاهيم العلمية التي أسست للحداثة، مفاهيم العلم والعقل والدولة والإنسان، فالهندسة الوراثية والبيولوجيا الجزيئية والثورة التكنو-إلكترونية، وثورة الاتصالات والمعلوماتية وفك رموز الشيفرة الوراثية بدلت ونسفت المرجعيات الكلاسيكية للثقافة الأوروبية والأمريكية الحديثة ووضعتها أمام تحولات جذرية.

لقد انقضى عصر النهضة البرجوازية الرأسمالية، والثورات التي أنتجت الفلاسفة العظام أصحاب المذاهب الفلسفية التي شكلت الأطر المعرفية وحددت الأهداف الفكرية والثقافية والأيدولوجية والاجتماعية بل والاقتصادية لثقافة الحداثة البرجوازية كما نجدتها في فلسفة الأنوار الفرنسية، والفلسفة الحسية

والتجريبية الإنكليزية والفلسفة الكلاسيكية الألمانية، والفلسفة الماركسية والمدارس والمذاهب المنشقة عنها أو تفرعت منها في القرن العشرين، والنظرية الاقتصادية لدى أكبر عقولها ريكاردو وأدم سميث وجون ستيوارت مل وماركس ثم كينز، ليصبح عالم البرجوازية مجذباً بعد حروبها المدمرة فيما بينا على العالم المستعمر من أجل الأسواق والمواد الأولية وغطرسة القوة. فنظريتها السياسية اليوم غبراء وثقافتها صارت بعامة محافظة وتقليدية، وأيديولوجيتها الجديدة ملفقة من الرأسمالية التنافسية وصنمية السلع والأسواق ومن أيديولوجيا دولة الرفاه المتراجع عنها. ومن أطروحاتها الراديكالية المحافظة أيضاً، ومن النزعات الليبرالية الجديدة التي يتبناها اليمين التقليدي كاستراتيجية لاستخدام القوة الغاشمة لإخضاع العالم تحت شعارات حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية. هذه الإيديولوجيا تصورها فوكوياما نهاية التاريخ، فإذا هي بداية لتاريخ جديد لعصر من الفوضى الأيديولوجية والفكرية والحضارية. تعبر جوهرياً عن أزمة الرأسمالية المالية في صورتها الكونية (العولمة) فتفصح عن الشك المصنوع بقدرة التكنولوجيا في صنع وصياغة عالم حديث، وعن المخاطرة المفترضة للعيش فيه وفق قوانينه غير الإنسانية، وتعبر عن (الأسواقية) نسبة إلى الإيمان بقدرة الأسواق كاستراتيجيات ومعايير في صناعة هذا العالم. فالدولة التي تريدها الليبرالية الجديدة التي تقود الرأسمالية المعولمة، هي دولة قوية تكفل الانضباط الداخلي ولو كان على حساب تقييد الحريات العامة، لتؤمن الهيمنة على العالم التابع ولو اقتضى الأمر شن الحروب الإمبريالية من جديد، كما هو جار اليوم من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبخاصة بعد أحداث 2001/9/11م في نيويورك وواشنطن.

إن اقتصاد السوق كما يقول أنطوني جينز عالم الاجتماع السياسي البريطاني وأستاذ طوني بلير رئيس الوزراء البريطاني الحالي ومنظر الطريق الثالث يتعارض مع تدخل الدولة في صورة التخطيط الشامل أو نظام الحكم الشمولي، كما تقول النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، إلا أن الليبرالية الجديدة تطالب بتدخل الدولة القوي بالنسبة لمسألة الحفاظ على القانون والنظام وغرس المثل العليا القومية، ودعم القدرات الدفاعية مثل (برنامج حرب النجوم

الأمريكي) وكذلك التدخل لحماية مصالحها الكونية.⁽¹⁾ وتبرر هذه الإيديولوجيا الجديدة أهمية السوق في ترسخ الديمقراطية الليبرالية ، بأن السوق أبعد ما تكون عن تشجيع الأنانية فهي مصدر القوة الأخلاقية لأنها تستبعد الانحياز السياسي والتعصب الاجتماعي لأنها تضع الفرد أمام تحد لا بد منه للسعي بعقله الفردي من أجل الربح في مواجهة كل الشروط والمنافسين الآخرين. ولذلك فإن دولة الحد الأدنى يجب أن تكون قوية حتى يتسنى لها فرض القوانين التي تقوم على المنافسة وتعمل على تطبيقها بل ومن أجل تنفيذها.

إن هذه الليبرالية الإمبريالية الممجدة للديموقراطية وللحرية الفردية والتنافسية، تعمل في نفس الوقت على تدمير دولة الرفاه ومنجزاتها الاجتماعية والديموقراطية، وتعلن استراتيجيتها العدوانية ضد الدول الأخرى وبخاصة ضد العالم الثالث والوطن العربي على وجه التحديد تحت شعارات نشر الديمقراطية . وما يهمها في الحقيقة هو الحفاظ على مصالح الرأسمال المالي الذي تديره كونيًا، وتوسيع هيمنتها وامتيازاتها الطبقية والقومية. وإذا حاولنا رسم صورة للقوى الطبقية والاجتماعية والنخب الثقافية التي تنتج أيديولوجيتها لاختطأ علينا المشهد بسبب التحولات العميقة التي تعرضت لها بنيتها وأفكارها ودورها الاجتماعي تحت تأثير التطورات الاقتصادية والعلمية. فنرى فيها المحافظين وقد أصبحوا راديكاليين وقد تحول الراديكاليون إلى محافظين في حين اقتصرت النزعات الاشتراكية لدى الأحزاب العمالية الإصلاحية على السعي لإنقاذ منجزات دولة الرفاه. في حين تدير ظهرها لكل ما هو إنساني وأخلاقي في تاريخها وتتخلى عن الديمقراطية الاجتماعية والسياسية التي تشكل أعظم إنجازاتها، وتحاول استبدالها بديموقراطية المداولة أو الديمقراطية الليبرالية المحدودة لأصحاب الامتيازات المالية والبيروقراطية.

وقد شكل تحالف اليمين البروتستانتي المسيحي مع الليبراليين الجدد المهد الثقافي والاجتماعي لما يمكن تسميته بالطغمة التي تناصب الفكر الاجتماعي الإنساني العداء، و تشجع النزعات العلموية والتقنية الحديثة التي تتضمن نوعاً من الاستعلاء القومي والثقافي والحضاري، وتبث أفكارها حول الرسالة الخاصة بها عبر المؤسسات الرأسمالية الكونية الحديثة ومن خلال سعيها الدائب

⁽¹⁾ بعيداً عن اليمين واليسار. أنطوني جينز ترجمة شوقي جلال تشرين الأول 2002 ص 64-65. صادر عن سلسلة عالم المعرفة الكويت.

لإقامة الإمبراطورية الأمريكية خاتمة الدول الإمبراطورية العالمية.

-9-

في خضم هذه التحولات الجذرية والعاصفة ما تزال ثقافتنا العربية، تحاول تخطي عتبة التراث إلى الحداثة. فهي منذ مطلع عصر النهضة في بدايات القرن العشرين انفتحت على الثقافة الحديثة، وشرعت تلائم نفسها بدون قفزات ثورية معها، ولم تستطع تجاوز هذه المرحلة على الرغم من التحديث الاقتصادي والسياسي والعلمي الذي حصل في ميادين الحياة المختلفة. إلا أنها وكما يبدو دخلت في طريق مسدود ولنقل في أزمة لم تقدر على الخلاص منها بسبب النكسات والهزائم التي لحقت بالمشروع القومي العربي السياسي والفكري، فتوقفت أمام معضلة التوفيق بين تراثها الثقافي وبين ثقافة الحداثة بعد النجاحات التي تحققت في المراحل الأولى على يد المصلحين الدينيين والقوميين العرب والليبراليين.

واليوم ونحن أمام هذا الاضطراب الكبير والفوضى التي تصاحب الانتقال إلى ثقافة جديدة (ما بعد الحداثة) ونمط حضاري حديث لم تتضح معالمه بعد، يجد المثقفون العرب أنفسهم أمام معضلة حقيقة هي كيفية مواجهة هذه الموجة العاتية من التغييرات، وثقافتنا ما زالت تعاني من كدمات وجروح وهزائم المرحلة السابقة، وليست على استعداد لتحمل أو تلقي صدمات جديدة. ومثقفونا لا يعلمون بل لا يملكون المقدرة على صياغة المشروع النهضوي الذي يلبي حاجات الأمة العربية في عصر العولمة بسبب الاستبداد واضطهاد الرأي المعارض وبسبب ازدياد تخلفنا النسبي والمطلق عن الحداثة في مرحلتها الراهنة بعد أن فشلنا في وضع القواعد المادية والأفكار التي تشكل الأساس لانطلاقة ثابتة بدون نكوص إلى الخلف، وتصفية الحساب مع التراث الذي تحاول السلطات المعرفية التي تعتبر نفسها الحامية والقيمة عليه أن تضعه في مقابل التحديث. وتفتعل معارك وتصطنع إشكاليات كي تعيق تقدمنا نحو بناء ثقافة حديثة متفاعلة مع الثقافة العالمية، تخلصنا من حال التبعية الفكرية والحضارية، وتنقلنا من حال التلقي إلى حال الإبداع والمشاركة الحقيقية في صنع هذه الحضارة.

فالمثقفون الذين ترهبهم السلطات السياسية وتراقب فكرهم السلطات المعرفية لتحاكمهم تحت شعارات حماية عقيدة الأمة ومنع الخروج على قيمها

المعرفية والدينية، لا يستطيعون تقديم رؤى وأفكار تحديثية، وسيف الإرهاب الفكري والقمعي السلطوي على رقابهم. وانطلاقاً من تجارب الماضي القريب، وإشكالياته المزمّنة، والتبعية باهظة التكاليف للآخر الذي يقود عملية الثورة والتحويل، في حين نشهد انهيارات ونهايات الأيديولوجيات العربية للثورة والتغيير والإصلاح على كل الأصعدة. والكل يشكو ويصرخ ويطالب بعمل شيء ما للإنقاذ، ولكن بدون القدرة على الفعل. فيظل الأمر على ما هو عليه لتزداد ثقافتنا تخلفاً، ولتزداد عجزنا عجزاً. والعصر ليس بعصر الأنبياء المنقذين، ولا هو بعصر الثوار العظام المخلصين، أصحاب المذاهب الفلسفية المؤسسة لثقافات جديدة مغايرة لثقافة العولمة الرأسمالية. بل هو كما يظهر في كل مراحل الانتقال من طور حضاري إلى آخر هو عصر العصاة الذين ينبجسون في أركان العالم المقهور. هدفهم هدم وتدمير - هذه الثقافة والحضارة المادية المسرفة بالاستغلال والاضطهاد وهدر طاقة الإنسان، وتغريبه وخلعه من جذوره القومية والدينية ومن ثقافته وتاريخه، وجره بالعنف والحرب ليكون رعية في إمبراطورية عالمية عاملاً لخدمة برامجها ومصالحها وهيمنتها وفرض سلطانتها على العالم - والسعي للخلاص من هذا المصير ومن التبعية والاستغراب. فيتمردون ويعلنون الحرب عليها تحت شعارات بائسة مثل التمسك بالأصالة التراثية والقومية والتاريخية، ولكن بدون مشروع حضاري بديل قادر على المواجهة الثقافية واحتواء الأسس المعرفية والحضارية الحديثة التي تشكل تراثاً إنسانياً يجب العمل به لجعله في خدمة الناس جميعاً ومن أجل سعادتهم، وتكريسه بديلاً فكرياً وأيديولوجياً وفلسفياً لبناء عالم جديد على أسس قيمية وأخلاقية تحقق المساواة والعدالة، وتزيل المظالم القومية وتضمن الأمن والسلام والحياة والسعادة لجميع الناس بدون تمييز على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي.

لقد انقضى زمن طويل ونحن لا نفكر أو ننتج ثقافتنا القومية إلا من خلال إعادة تأويل وتفسير وتحليل المقابسات الفكرية والثقافية التي تفرضها قوانين التبعية الموضوعية علينا، ونقل وترديد ما يبدعه وينتجه الآخر وشرح وتفسير مخططاته واستراتيجياته. أما ما نريد نحن وماذا سنفعل فقد توارى عن دائرة الكتابة والحوار. ولم نعمل على إبداع مشروعنا الحضاري الثقافي المغاير. صحيح أننا أعلننا أيديولوجيا سياسية قومية عربية تضمنت مشروعاً حضارياً وثقافياً إنسانياً استطاع أن يجمع فئات وطبقات الأمة العربية على أهداف

واضحة، وأن يعلو ويرتفع بها فوق انتماءاتها المتخلفة الطائفية والمذهبية والقبلية والعشائرية لاستعادة الوحدة العربية؛ لكننا لم نفعل شيئاً لجعل هذا المشروع ملموساً على صعيد الواقع الثقافي والفكري وظل شعارات فحسب. بل لعلمنا لم نقاربه ولم يكن هدفنا الرئيس إما بسبب سيطرة السياسي على الساحة الفكرية، وإما بسبب عقدة التخلف أو عقدة التفوق التاريخي، أو بسبب ضآلة الدور الذي يلعبه المثقف والمفكر في واقعنا الأسن والمضطرب معاً. والذي ما زالت تتحكم فيه قوى الاستبداد والتقليد الفكرية والثقافية من جهة، وتسيطر عليه رؤى الآخر الذي يشدنا إليه بقوة ويبهرنا بما يصدر إلينا من أفكار حديثة ودائمة التجدد. نحاول التعرف إليها ونشرها واستعادة تأليفها دون تأصيل، فنظل نبحث في مخلفاته الفكرية والثقافية وراثته العقلاني والعلمي علنا نجد صورة لنا تعكس حقيقة دورنا الحضاري وهويتنا الثقافية المهشمة؛ فلا نعثر إلا على فكر متيسر عتيق، وثقافة مخترقة تفتقد المنهج والطريقة والموضوع، متجاوزة في الأصول والفروع، على أرضية متغيرة سياسية واقتصادية وعلمية، وواقع بدلت الهزائم والنكسات والانهيئات بنيته، وما زال وعينا يتلمس كيفية التعامل معه ومواجهته. ومع أن المشروع القومي العربي النهضوي والإصلاحي الديني قد قاربه، إلا أنه عجز عن إنتاجه فكرياً ونظرياً وتقديمه كثقافة عربية للحدث.

وما الفكر العربي الحديث وخطابات النهضة والإصلاح الديني الإسلامي، وإيديولوجيا التحرر القومي والوطني وما تم إنتاجه من أدب وفلسفة وفنون وقانون ومؤسسات مدنية واقتصادية سوى مميزات ومقاربات لهذا المشروع الذي ظلت مضامينه وأهدافه كامنة. ولم تأخذ مواقعها كمرجعيات في حياتنا المعاصرة لأسباب ذاتية تتعلق بخطاب الحدث الذي لم تستقم أدواته وأساليبه ومناهجه، وبقي أسير الانهيئات في الواقع الاجتماعي والسياسي والتي انعكست في ثغافت نصوصه، وفي مفاهيمه التي بقيت غامضة وغير مفسرة لجوهر وطبيعة الأهداف التي ينبغي تحقيقها في خضم التيارات السياسية والثقافية المستدفقة علينا من الآخر الذي يريد إعادة صياغة شخصيتنا القومية والحضارية، بما ينسجم واستراتيجياته الكونية في عصر العولمة الأمريكية الجارية، والتي تعمل وفق قوانينها الموضوعية من خلال التبعية، ولا تستأذننا للدخول أو للحصول على موافقتنا للعمل.

إن ما حاولت التركيز عليه في الدراسة الثالثة حول ثقافة التغيير انطلاقاً من نقد ثقافة التبرير والعقل المنتج لها، ليندرج في إطار هذه الرؤية لمشروع حضاري ثقافي عربي، يكون الموجه والمرجعية لممارستنا السياسية. والناظم لأهدافنا والمهدد المؤسس لثورة ثقافية عربية تحسم اختيارنا الثقافي باتجاه التحديث والاستقدم، وقطع علاقات التبعية. لقد أصبحت العولمة هي الانتشار الثقافي الأمريكي في العالم ولم تعد الإمبراطورية الأمريكية ترضى بمشاركة ثقافات أخرى لها في الهيمنة على تفكير وأذواق وسلوك النخب الحديثة في المجتمعات الأخرى حتى ولو كانت دولاً متقدمة من شريكاتها الصناعية المتقدمة. فقد بات مؤخراً وجوب قضاء الطالب فترة دراسية في جامعة أمريكية مرموقة شرطاً اجتماعياً أساسياً كي يكون من أفراد النخبة حتى في بلدان ذات تقاليد ثقافية عريقة بقوميتها مثل فرنسا. ⁽¹⁾ فالعولمة صارت إيديولوجيا النخبة الأمريكية من رجال الأعمال حتى السياسيين، والدولة الأمريكية هي العامل الحاسم المتحمس لنشر العولمة كمذهب ومرجعية لتحديد العالم المعاصر وعلاقة أمريكا به. هي ببساطة قوة الثقافة الأمريكية أي إن الثورة الثقافية العالمية المستلزمة من أمريكا تعيد تعريف التقاليد الاجتماعية والقيم الثقافية والسلوك الجنسي والأذواق الشخصية والطموحات المادية الفردية لمعظم أجيال الشباب في العالم. وهي تركز على تطلعات مشتركة بتعزيز الميل إلى التسلية وغرائز التملك ⁽²⁾. وتديرها إمبريالية هي ائتلاف من علاقات دبلوماسية وقوات عسكرية منتشرة ونظم جمع المعلومات الاستخبارية والمصالح البيروقراطية ⁽³⁾.

والخطر الذي يهدد جميع الثقافات الوطنية في عالم اليوم الأخذ في التعولم خطر لا فكاك منه إلى حد كبير والحل الوحيد غير المتاح هو إيقاف عولمة التجارة والاقتصاد، حيث إن قوى التبادل الاقتصادي وتقسيم العمل من الصعب مقاومتها في عالم متناقض يؤججه تطور تقني شامل يهيئ للتقنيات الحديثة جداً

⁽¹⁾ زبيغنيو بريجنسكي - الاختيار ترجمة عمر الأيوبي - ص 153 - دار الكتاب العربي 2004م

⁽²⁾ المرجع السابق ص 203.

⁽³⁾ نفس المرجع ص 234.

تنافساً اقتصادياً⁽¹⁾. وستتلاشى الثقافات القديمة والمتقدمة في المنافسة أمام ثقافة الإمبراطورية الصاعدة إن لم يبرز مشروع حضاري -ثقافي مغاير ومناهض لهذه الثقافة، يحمل الأمل للعالم بالخلاص من الطغمة الأمريكية الحاكمة، والتي استعبدتها غطرسة القوة ، فأصبحت تجسد ثقافة الإرهاب والعنف والسيطرة والهيمنة والطغيان. وفي المقدمة هويتنا القومية العربية التي تتنافس على دفنها الهويات القطرية التي تكرسها الأنظمة الحاكمة ومؤسساتها و تعمل على ترسيخها بل وتفتيتها إلى كيانات أصغر. مستخدمة علم الآثار ومكتشفاته لبعث لغات ضائعة واصطناع ثقافات ميتة وإحيائها لتمزيق الفكرة القومية العربية ، واختلاق صراعات إثنية ومذهبية وطائفية وعشائرية في كل قطر عربي مستغلة هزائم المشروع القومي العربي السياسية والمخططة بمهارة من قبل، للإجهاز على الفكر القومي وجعله ما قبل تاريخ العولمة. كل ذلك لتبرير الوجود الصهيوني في فلسطين، ومحاولة إعادة كتابة تاريخ الوطن العربي بقوة السلاح وبالتقافة ليكون على شاكلة ذلك التاريخ الذي زوره اليهود في استعادة ماض متوهم في قصص التوراة عن دولة عظمى في فلسطين ودول مجاورة في بلاد الشام، ضعيفة مهزومة وخاضعة لها.

-ح-

إن القنوات الفضائية التي نبث برامجها طيلة الليل والنهار إلى جميع أرجاء الكرة الأرضية والتي تسيطر عليها إدارياً وتقنياً وفنياً وإعلامياً المراكز المتخصصة في النظام العالمي الجديد، وترسل من خلالها المواد الثقافية والإعلامية والإعلانية التي تخدم أهدافها في تكوين الرأي العام العالمي وتشكيل أذهان وأذواق المشاهدين وأفكارهم. وتقوم بالدعاية لنمط الإنتاج الاستهلاكي الرأسمالي الأمريكي ومعايير وقيم الرأسمالية في مرحلة العولمة بهدف سحب الشرعية من الثقافات المغايرة، وبخاصة الثقافات القديمة التي تعتبرها عقبات يجب إزاحتها إما باحتوائها أو إجبارها على الاختفاء بتدمير نسقها القيمي والأخلاقي ، ومنها ثقافتنا العربية التي تعتبرها معادية ، وتتهمها بأنها لا تستجيب لحاجات التطور الرأسمالي والتحديث ، وتفرز قوى اجتماعية معادية ومناهضة لاستراتيجياتها الكونية، أطلقت عليها تسمية خاصة قانونية وثقافية

⁽¹⁾ التنمية حرة أماراتيا صن ترجمة شوقي جلال 284-كتاب عالم المعرفة الكويت رقم 303 أيار مايو 2004م.

وعسكرية جمعتها تحت مفهوم الإرهاب ، وأعلنت الحرب عليها.

إن الاحتفاظ بهوية ثقافية مغايرة في عصر العولمة من القضايا الشائكة، وقد تجعل حاملها في مواجهة مستمرة مع الإمبراطورية الأمريكية. التي تطلب من الجميع الدخول في إيقاعات التحول الكبير الذي تفرضه الرأسمالية ما فوق الإمبريالية على العالم، ومن يظن أنه يستطيع الاحتفاظ بهويته دون الانخراط في الثورة الثقافية العالمية ومواكبة التطورات العاصفة في مجالات العلم والتكنولوجيا والاتصالات والمعلوماتية، فهو في وهم كبير. فالعالم لم يعد يفصله الصحراوات والمحيطات والجبال الشاهقة عن بعضه بل أصبحت المستويات التقنية والتقدم العلمي والثقافي هي التي تفصله وتقسمه، على الرغم من أنه أكثر تواجلاً وتأثراً وتفاعلاً؛ تقوده استراتيجيات موحدة ، تعمل على تدويل التجارة والأسواق والرساميل والشركات متعددة الجنسيات ، بقيادة قوة عظمى وحيدة. مما يجعل الهوية القومية تحت تأثير الضغوط الإعلامية والسياسات الإمبريالية والمصالح التجارية والمالية والدعائية، هجيناً من التصورات والسلوكيات والبرؤى المتعارضة والمصالح المتناقضة، والمطامح غير المحددة. ويصبح التاريخ مجموعة من الذكريات المحبطة والأشباح الغارقة في أوهام الذات، والمعيقة لحركتها للاندماج في العولمة، التي تجرّها مكرهة لتبني قيمها وأخلاقياتها وإلا خلفتها وراءها بلا روح ولا معنى. فتسعى فئات اجتماعية ونخب ثقافية أوجدتها العلاقات الانفتاحية مع السوق العالمية-من رجال الأعمال والبيروقراطيين- الذين ترسموا بما نهبوا من الأموال العامة وبما حصلوا عليه من عمولات ورشوات على الصفقات التي أبرموها مع الشركات متعددة الجنسيات في السوق الوطنية، ومتقنين ارتبطوا بشكل أو بآخر بالمراكز الأكاديمية والإعلامية التي تنتج ثقافة العولمة. تسعى هذه الفئات للخلاص من الفكرة القومية العربية، أو القطيعة معها، أو باصطناع نمط من الفكر القومي القطري يتلاءم مع أيديولوجيا العولمة؛ تحاشياً للمواجهة مع الإمبراطورية التي يأملون أن تكافئهم برعاية مصالحهم في التنظيم الجديد للنظام الشرقي أوسطي المعلن عنه والذي تعمل على بنائه.

ولا يغرنك ما يصدر من دعاوى عن جهات معينة، من أن التمسك بقيمتنا وتراثنا فحسب سيمكننا من الصمود والحفاظ على هويتنا وثقافتنا. فهذه أوهام تفرزها تصورات ليست على علم بجوهر القضية وأبعادها الحضارية والاستراتيجية للعولمة الإمبريالية في مرحلتها الكونية الجديدة وقوانينها

الاقتصادية والمالية، فالنهضة واليقظة والصحة إن لم تكن عقلانية مستوعبة لروح العصر والعالم الحديث وثقافته وعلمه ومنطقه وأساليب إنتاجه المادية والروحية، وفهم عميق لأصوله وتاريخه وفلسفته وثوراته العلمية والتقنية والسياسية والاقتصادية، ومالكة لأدواته المعرفية والإنتاجية ومفاهيمه الفكرية، ستكون هوجة بلا آفاق تكسرهما المواجهة غير المتكافئة، وتصطف عندها في مصفوفة الهزائم التي تتراكم عقابيلها في الجسد والروح العربيين.

إن ثقافتنا العربية التي هي إحدى أهم الثقافات المؤسسة للعالم الحديث بما أنجزت على طريق التقدم الفكري والثقافي من مناهج وطرق معرفية، ومنظومات أخلاقية وقيمية ومعايير إنسانية، دينية و دنيوية منذ فجر التاريخ الإنساني. وبما رسخت في التراث الثقافي العالمي من معان لمفاهيم العقل والفكر والعلم والله والإنسان والدين، وبما اخترعت من مؤسسات سياسية ومدنية ظلت مرجعيات للفكر والاجتماع البشري، ومن منظومات سلوكية ساهمت في ترقية الإنسان ككائن ناطق وعقل. وأهلته للعيش المشترك بتأسيس الجماعة والدولة واختراع القوانين التي مكنته للخروج من البربرية إلى الحضارة والثقافة والمدنية. وقد نسجت أروع ما جادت به عبقرية الإنسان وهي المنظومة الدينية، التي شرعت العلاقات الاجتماعية انطلاقاً من تحديد العلاقة بين الله والإنسان، الخليفة في الأرض توطيداً لمبدأ الفاعلية والمسؤولية المناطة بالعمل البشري، وتأكيداً لأهمية الإنسان كوجود حر وشخصية متساوية في الحقوق والواجبات استواءها في الخلق والاستطاعة والقدرة، والتكافؤ في العمل.

وانطلاقاً من هذا العمق التاريخي والآفاق الإنسانية قامت الأمة العربية بأداء دورها الريادي في تشكيل تاريخ هذه الأرض، لتغرس ثقافتها في النسيج العقلي والتكويني النفسي للعرب، الذين مازالوا على الرغم من تخلفهم العلمي والتقني والاقتصادي، وانشطار ثقافتهم تحت تأثير ثقافة الحداثة الأوروبية والأمريكية الوافدة إلى شطرين، حديث يحاول اللحاق بالغرب المتقدم وقديم يكافح لإثبات أصالته ومقدرته على البقاء في عصر العولمة والثورات الثقافية والعلمية والتقنية الحديثة. ما زال العرب مؤمنين بأن ثقافتهم قابلة للتحديث، فهي ثقافة المقاومة ضد الطغيان الأمريكي والصهيوني المتحالف مع الإمبريالية الغربية التي استعمرت الوطن العربي لعشرات السنين وكانت السبب في تخلفهم وفرض التبعية عليهم. وما زال هذا التحالف يكتف من ضغوطه عليهم، لتغيير

خريطة الوطن العربي بعد أن عبث بها وبتاريخها لتمزيق وحدتها ، وإقامة دولة الصهيونية في فلسطين ومدها بأسباب القوة لتمد هيمنتها على الوطن العربي، بل والبلاد الإسلامية تحت شعارات الشرق الأوسط الصغير ثم الكبير، وتفكيك ثقافتها وإظهارها على أنها ثقافة تجميع وتأليف ونقل للثقافات السابقة والسالفة وقد خلت من عناصر الإبداع، وبخاصة في مجالات العلم الطبيعي والرياضي والفلسفة، وتحويلها إلى ما قبل تاريخ الحداثة إلى إنثروبولوجيا لدراسة نشوء الدين والدولة والجماعات الأدنى من الأمة.

فالثقافة العربية بجميع مكوناتها الإسلامية والمسيحية والعلمانية وما اندمج فيها من ثقافات الأمم الإسلامية، تؤلف مركباً فكرياً وعقائدياً ونفسياً وأخلاقياً وسلوكياً، يجعل الأمة المجزأة والمتخلفة علمياً وصناعياً وتكنولوجياً قوة روحية ومعنوية بل ومادية ملموسة تحول دون استكمال الهيمنة والسيطرة الشاملة للغزو الأمريكي الأحدث للعالم، لإعادة تشكيله في إمبراطورية عالمية رأسمالية، وتعرقل مخططاتها واستراتيجياتها الكونية في هذا الصدد. ومن هنا كان السعي الحثيث والمبرمج الذي تعمل به ومن أجله حكومات الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقبة الجمهورية منها والديموقراطية عبر عشرات بل مئات مراكز البحوث العلمية والسياسية والدينية والتاريخية والاجتماعية والثقافية باسم الشرق الأوسط الصغير والشرق الأوسط الكبير حديثاً. وتوظف فيها طاقات وكفاءات فكرية وإعلامية وتنفق عليها ومن أجلها أموالاً طائلة، كما تستخدم فيها كل وسائل التكنولوجيا الحديثة للاتصالات والنشر والمعلوماتية والإرسال عبر الأقمار الصناعية والإعلام المرئي والمسموع من أجل تشويه هذه الثقافة. مجندة لها الآلاف من الأعلام العربية المأجورة، ومن تجندهم لهذه الغاية من المستشرقين والمستعربين في جامعاتها، في إطار خطة متعددة الأهداف لتفكيك هذه الثقافة وإفراغها من روحها المقاومة وتدجينها وجعلها ثقافة بائدة مثل غيرها من الثقافات القديمة.

-ط-

لقد جعل صموئيل هنتجتون المفكر الأمريكي الصهيوني المعروف من صراع الحضارات أو الثقافات منطلقاً مبرراً للحروب الحديثة للإمبريالية الأمريكية لاستكمال سيطرتها الشاملة على العالم . واعتبر أن المظهر الرئيس لهذا الصراع هو بين الثقافة الغربية، ذات الأصول اليهودية -المسيحية وبين

الثقافة العربية - الإسلامية وهو جوهر ومحور هذه النظرية العنصرية. كما جعل معاصره فرنسيس فوكوياما انتصار الإيديولوجيا الرأسمالية الأمريكية على الاشتراكية السوفيتية نهاية للتاريخ، ليفتح فصلاً جديداً من الصراعات على أسس حضارية من أجل بناء الإمبراطورية الأمريكية، خاتمة الإمبراطوريات.

هذه الأفكار وغيرها تتخذها العولمة الأمريكية مرجعية فكرية لاستراتيجياتها تجاه الوطن العربي، لإعادة تشكيله وفقاً لأهدافها. وتستخدم لذلك كل الوسائل المتاحة لها وهي كثيرة وفي طليعتها الغزو المسلح للأرض العربية، بقوتها العسكرية الأكثر تطوراً في العالم المعاصر، فقد احتلت العراق في نيسان 2003م، وقواعدها العسكرية في الخليج العربي والجزيرة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية موجودة وثابتة وأساطيلها في المياه والموانئ العربية تمتلك كل التسهيلات والإمكانات اللازمة للتدخل لحماية مصالحها النفطية والاستراتيجية. وهي في فلسطين منذ 1948م من خلال حليفتها دولة الصهاينة التي مكنت لها وجعلتها أكبر قوة عسكرية إقليمية في الوطن العربي بل في الشرق الأوسط الكبير. على طريق الإطاحة بثقافتنا واستبدالها بثقافة العولمة، وهذا هو جوهر صراع الثقافات ومشروع الشراكة في الشرق الأوسط الكبير الذي يضم الوطن العربي والبلاد الإسلامية.

في دراستي حول ثقافة التبرير وثقافة التغيير جرى التأكيد على ثقافة المقاومة التي هي جوهر ثقافتنا ذلك النسيج من القيم العربية والعقائد الدينية الإسلامية والسلوكيات والأفكار العلمانية التي ترسخت في الفكر والوجدان العربيين عبر الحقب التاريخية المختلفة. فشكّلت الشخصية القومية والفردية العربية المناضلة التي لا تقبل الظلم والتبعية والذل والخضوع للأجنبي الغازي للوطن، وهذا ما تستهدفه العولمة الأمريكية الصهيونية وتعمل على محوه من ثقافتنا. وتطالب من أجل ذلك بتعديل واستبدال مناهجنا التعليمية والتربوية لإسقاطه منها، لتهدم هذا الجدار الصلب الذي تلقى ويتلقى صدمات الغزو الغربي الأوروبي والأمريكي والصهيوني ويجاهد من أجل صدها ويستنفر الأمة كلها للكفاح من أجل هزيمته مهما طال الزمن وعظمت التضحيات (ودرس فلسطين ثم العراق ما زال دامياً وحاضراً وراهنياً).

هذه الثقافة هي ثقافة الانتماء في وجه الاستلاب والاستغراب والتجزئة، وثقافة الإيمان في وجه العدمية والفوضوية، وثقافة الصمود أمام الانهيارات والسقوط والهزائم العربية. وعلينا أن نجعلها ثقافة الإصلاح والتحديث، بإصلاح

بنيته و موضوعاتها و مناهجها كي تستطيع البقاء في الوضع الدولي الجديد الذي فرضته الهيمنة الأمريكية والصهيونية على مقدرات العالم ، وكي نحافظ على روحها الكفاحية ومعاييرها وقيمها الشعبية الممجة للمقاومة تحدياً للغزو الأجنبي والاستبداد ، والاستراتيجيات الإمبريالية للعولمة الأمريكية الأكثر عدوانية في التاريخ التي جعلت هدفها تدمير ثقافة أمة كي تحطم قيمها والروح النضالية فيها. فأعلنت الحرب عليها تحت شعار صراع الثقافات، لتجبرها على استبدالها بثقافة لها شكل الحداثة ومضمونها. ولكنها فاقدة لروحها وهويتها الحضارية ثقافة مهزومة تخدم استراتيجيات الهيمنة والإلحاق والتبعية الإمبراطورية الأمريكية.

إن خطاب الحداثة العربي المعاصر الذي واجهنا ونواجه به تحديات العولمة الثقافية واستراتيجيات المحو والإلغاء الثقافي. يعاني في مفاهيمه وعباراته وأشكاله ونصوصه من غموض في المعاني والمقاصد وتهافت في الأهداف والغايات. فيما تتسع الفجوة بين ما يتوخاه وبين ما يريد إيصاله إلى المتلقين العرب والأجانب، وبين مطامح واهتمامات هؤلاء وأولئك الذين يتوقعون منه التعبير عنها. ليكون خطابهم للمقاومة والتغيير والإصلاح والنهضة من جديد وتكوين ثقافة مغايرة. فهو مثلوم الهوية بين الحداثة والتقليد، و بين التراث والتجديد، تلفيقي وتوفيقي في الأفكار والذاكرة ، تابع في المرجعيات والاستراتيجيات لأنه مبني بالأساس على شكوك أيديولوجية في متونه وحواشيه الشارحة والمفسرة، وعلى منطق التبرير في أصوله. تخترقه وتشرخه انهيارات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربي، وهزيمة الطبقة السياسية العربية، التي تهيمن على الحياة بعامة منذ أكثر من نصف قرن من الزمان، تحول فيها العالم بشكل يكاد أن يكون شاملاً وكاملاً، هدرت فيه كل الإمكانيات للتقدم نحو الأهداف الكبرى للنضال القومي العربي وهي الوحدة العربية ، والتنمية الاقتصادية والتحرر القومي والثورة الثقافية. فقد أفلست هذه الطبقة البيروقراطية المتنوعة الأصول الاجتماعية ولم يعد لها من دور سوى تأخير ومواجهة عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي العاجلة والتي تدق أبواب الوطن العربي بقوة قبل فوات الأوان.

هو على التحديد خطاب بعض أطراف النخبة، وليس خطاب الأمة، وقد غلبت عليه اللادرية نتيجة الهزائم والانكسارات العربية خلال القرن الماضي وبداية القرن الحالي، فسيطرت عليه ثقافة الأزمة، على صعيد الأيديولوجيا

والفلسفة والأدب والثقافة والسياسة. تفصله عن الواقع والناس الذين يخاطبهم، لغة الخطاب و مصطلحاته والمواضيع التي يتحدث عنها، فالرعايا الذين تصنعهم وتؤهلهم الأيديولوجيا وأجهزة الدولة القطرية المستبدة ليكونوا رهن الأوامر لا يفهمون من هذا الخطاب سوى ترديد شعارات التأييد والولاء. فيقدم خطاب الحداثة المقهورة هذا أصنافاً من الأفكار المنقولة من التراث أو المستوردة خصيصاً للدعاية، فهي من مدارس مختلفة ومذاهب متباينة ومتناقضة المضمون. تلقى في المرجعيات لتعكس هموماً ومشاكل ليست مشاكلنا في أغلب الأحيان ولا هي هموم الناس في وطننا. فتبقى معلقة في الألفاظ المنتقاة بعناية ودون شفافية، فهي إما تراثية أو مقتبسة حداثية. يجمعها شقاق الهوية و صدوع المعرفة المتفاوتة، لتتنظم في دوائر وتصطف في مماسات تتقاطع أنصاف أقطارها عند نقاط في المحيط فلا تتجاوزها إلى المركز لتشكل عقداً معرفية مؤسسية. فهي متشابهة في الجوهر وإن تباينت في الأطروحات، تعبر عن إشكاليات أكاديمية تنطلق من التراث إلى المعاصرة أو بالعكس، أو من الأنا إلى الآخر أو من الجديد إلى القديم أو بالعكس لتنتشر في صياغات ثلاثية متداخلة تعيد إنتاج التبعية الثقافية.

إذن هو خطاب الحداثة المقهورة- الإصلاح الديني والقومي العربي الثوري، والماركسي الاشتراكي، والديموقراطي الليبرالي-بهوياته المتباينة. يتعرض اليوم وبعد هزائمه إلى مراجعات نقدية وتفكيكية تبتغي تهميمه والقضاء عليه. تعكس نفس نظام القول ونفس السمات التي تشكل خصائصه وصفاته وحدوده التاريخية. وهي المسافة الفاصلة بين المفكر والواقع العربي، وبين المثقف والمجتمع، والشعب والسلطة السياسية والثقافية.

وإذا أمعنا ودققنا النظر فيه ملياً يمكننا اكتشاف هوية موحدة لهذا الخطاب، يتضمنها خطاب السلطة (السياسية والدينية والثقافية). فهو خطاب السلطة التاريخي والحديث، يعكس وعياً مطابقاً بجدارة، سلطة متخلفة مطلقة، هدفها التمسك بكل ما يمكنها من السيطرة والهيمنة على المجتمع وعلى الأفراد لتكييفهم، ليكونوا طوعاً أو أمراً. ونظراً لما تمثل هذه السلطة في حياة العرب المعاصرين من قوة قمعية قاهرة، ومن ممارسات ضارة ومؤذية وعلامات ورموز وجبروت واستبداد وفساد وضياع، كسلطة خارجية متعالية مغالية في استخدام قوتها العارية المادية والقومية لإحكام قبضتها على وعيهم وإعادة صياغته، وتأليفهم كرعايا في مملكتها الوهمية. فإنها تجعل من ممارسة الكتابة

لإنتاج نص ثقافي حديث هو اجس زرابيس في وعي ولا وعي المنتج لهذا النص الذي لا يعلم ما هو الممنوع وما هو المسموح به لكثرة المراقبين ومشاكل المنع وحظر النشر. مما يشكل أزمة فكرية وثقافية هي في الحقيقة أزمة السلطة كمفهوم وكسياسة ومؤسسات. فتظل تختفي أو تختبئ في الإنشاءات الأسلوبية، وتجبر المفكر وتلزمه بخطوطها الحمر مما يعيق ويحول دون إنجاز اختراقات و انقطاعات فكرية مؤسسة، لتظل العقلانية مفهوماً مؤولاً ومفسراً في خدمة السلطة والدولة المستبدّة العتيقة، وليس لبناء دولة الحق والقانون والديموقراطية، دولة الحداثة.

-ي-

في الفكر المتفكر الذي يطرح الأسئلة ويحدد ويستوعب التجارب الماضية التاريخية التراثية، والغربية الوافدة، دون إزاحة الصراعات فيما بينها. بل يعمد إلى البحث الحر والجريء لتجاوز الطرفين بحثاً عن العلاقة بين الجديد والمكتسب وإنشاء مفاهيم علمية مركبة لثقافة الحداثة. تصبح كلمة ثقافي غير كافية لتحديد نوى التغيير و أزمانها، فتتقدم مفاهيم البنية الفوقية الماركسية لتصبح ذات مضمون أهم، لنجعلها موضوعاً للبحث والتفكير والعمل، والتحليل لاكتشاف اللامعنى فيما كان يبدو غنياً بالمعنى، و نثبت ما هو غير عقلائي في الواقع الذي كان يبدو لنا عقلائياً، ولنكتشفه بظهير جديد لم يكن عليه من قبل، بمعنى ثقافي وبتصورات وكيان فكري مغاير. كي نؤسس لتاريخ متميز وممارسات إبداعية منقطعة عن التقليد والترديد والنقل والاقتباس.

إن ما نلحظه من غياب لشعارات التحرر الوطني وألفاظ الثورة والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والوحدة العربية من الخطاب الثقافي العربي المعاصر، وشيوع ألفاظ بديلة (الدولة القطرية والديموقراطية وحقوق الإنسان الأساسية والحريات العامة ودولة القانون والسلام والصلح مع العدو الصهيوني أي الاستسلام والقبول باحتلالها لفلسطين). تشير إلى تحويل ثقافي ملموس. فالعبارات الدارجة التي تشكل نسق الكلام اليوم سواء كانت مجرد جمل حاملة لكلام مسبوق أو فكر سالف أو مترجم، يحيل إلى مرجعيات خارجية أو تراثية، تحاول استيعاب الواقع العربي في صياغات جديدة ومفاهيم حديثة بلا تأصيل أو بحث تظل كتابات عابرة. إذ الزمن هنا لا قيمة له مرتبط بغايات معينة، تحدد طبيعة الإحالات إلى السياسي والاقتصادي والتكنولوجي والعلمي، في

الأيدولوجيا السائدة. ويمثل مجرد استجابة لحاجات الآخر، الذي يعين مكاننا في طوبوغرافية الفكر العالمي الحديث واستراتيجياته طالما نحن تابعين. ولم نمتلك القوانين الأساسية للحدثة، وكيف يمكن تطبيقها في واقعنا المأزوم، غير قادرين على حل إشكالياته التي خلقتها التبعية، ولا إنتاج مفاهيم التبعية ذاتها. فيظل خطابنا الثقافي مفصولاً متعثراً يعبر في صياغاته الملتبسة عن تطلعات وأهداف غيرنا ونحن نعتقد أنه يعكس بالحقيقة مشاكلنا. ونجتهد بفكرنا المستثار بهمومنا وهموم الآخر، لنجعل منها برامج ومناهج وسياسات، ونكرسها عقائد دون تمحيص. ثم نكتشف أن ما أنتجناه لا يمثل روح عصرنا ولا حقيقة أهدافنا، فنغرق في عملية مراجعة ونقد عابرة لا تتناول جذور الثقافة والفكر.

وبعد كل هزيمة وانكسار نحاول استيعاب ما حصل ونعكف على إعادة صياغة خطابنا استناداً إلى المحفزات الوافدة إلينا من مراكز إنتاج الثقافة والسياسة والاقتصاد والعلوم في المراكز الرأسمالية العالمية، وليس تلبية لوعينا الذاتي الذي يظل متخلفاً عن فهم ما يجري من تطورات عالمية.

ونتصدى لما نعتقد أنه ممكن الخطأ والقصور، فلا نتخطى إلا الأشباح التي اعتقدنا أنها حقائق حياتنا الجارية، فنجادل بعد كل هزيمة من أجل بعثها ثانية بأساليب وأشكال حديثة. بينما لا نجرو على تحدي المفاصل المانعة، التي يجسدها خطاب السلطة بأشكاله المختلفة. ليتعثر خطابنا من جديد دون تجاوز معرفي أو سياسي، بينما تنعكس فيه الأطياف الواسعة لأحدث الإبداعات الثقافية الغربية العالمية - نظريات ومعارف ومدارس نقدية وفلسفية -، لنتباهي بأننا على قدر كاف من الإطلاع على التطورات الجارية هناك، وأننا متقفون عالميون. ولكنها لم تساعدنا حتى الآن على العبور بها إلى ما هو موضوعي وواقعي لبناء خطاب ثقافي مطابق لأوضاعنا وحل إشكالياتنا. فيتناهى الطموح في قصور ذاتي عند هذا الحد عاجزاً عن إحداث التطوير المطلوب فنغرق في التبرير والتعليل كما قال الشعر المتنبّي (فقليل من الكلام اشتياق وكثير من رده تعليل).

ونلجأ تحت تأثير هذه الإخفاقات المتتالية، إلى افتراض أسباب بنيوية في عقلنا، نخبة وجماهير تجعل الطرفين عاجزين عن استيعاب أيدولوجيا الحدثة وفكر النهضة والعقلانية النقدية الأوروبية، وتحقيق القفزة النوعية لجعلها واقعاً ملموساً. فنستعير من قاموس الحدثة الغربية مسألة إشكالية وهي إصلاح العقل العربي ابتداءً، الذي هو سبب التخلف والهزائم السياسية والثقافية، مقارنة بالعقل

الغربي الحديث الذي أسس للنهضة الأوروبية، وما زال يقودها بكفاءة حتى الثورة العلمية الراهنة، أو استعارة عقل جديد من هناك لبناء ثقافة عربية حديثة تتزاح عن التبرير والتعليل، ليصبح عقلنا قادراً على المنافسة في إطار العولمة. وتتسع الأسئلة وتتلكأ الأجوبة، كيف يمكن إحداث هذه المفارقة، بالإصلاح المعرفي؟ أم بتغيير بنية الخطاب الثقافي؟ أم بالتنمية الاقتصادية والثورة الإنتاجية الشاملة والانفتاح على هذه العولمة؟ أم بالإصلاح السياسي؟.

إن العولمة لا تطلب منا الإذن للدخول ولا تستظر موافقتنا على الإصلاحات فهي بقوانينها الاقتصادية والمالية ووسائطها التكنولوجية تخترق السيادة والعقول والآراء والنفوس لتعيد تشكيلنا وفق استراتيجياتها، ونجرنا خلفها لاهئين لعنا ندرك أو نفهم كيف يمكن تحسين شروط استيلائها على بلادنا!! وليس مواجهتها!! وهذا من عجائب التخلف والتبعية التي تسيطر وتفرض علينا تطوراً مشوهاً بدون إرادة منا أو قصد. وثن السكوت أو العجز عن هذه الحالة يجب أن يكون هو التفكير المتبصر، لاكتشاف حقيقة ما هو آت بالمصالحة مع الذات المشطورة بين الحداثة والتراث وبين العقلانية التنويرية والتقليد، لجعل خطاب الأزمة هو المدخل إلى خطاب النهضة الجديدة، وإرساء منطلقات وقواعد المشروع الثقافي- الحضاري العربي الحديث. استكمالاً للعقلانية النقدية التي يجب التوصل بها للفصل بين التبعية، وبرامج التنمية المستقلة للتحديث في إطار الهيمنة الإمبريالية الأمريكية على العالم، وبين التحرر الوطني والقومي كفعل يستهدف بناء الإنسان العربي أولاً من خلال ممارسة الحريات العامة والديموقراطية والحفاظ على الحقوق الأساسية للإنسان، وبناء المؤسسات التي تمثل الوعي الموضوعي لجوهر وطبيعة العلاقات مع الآخر الذي يفرض أولوياته علينا-وهي مصالحه الاقتصادية والسياسية والثقافية-ويحدد لنا موضوع أفكارنا، في كل مرحلة. لنعكف على التلاؤم معها مع كل انعطاف ومع كل تغيير كي يكون خطابنا مسموعاً ومقبولاً لديه أو لنتوهم ذلك، فهو ليس بحاجة لخطاب يكرر ما كان قاله إلا من قبيل إعادة إنتاج تبعية لنا.

إن الشكلاية التي يحرص منتج خطاب الاقتباس أو المثاقفة من مثقفينا عليها وهم من النخبة، الذين تغيرت أصولهم الاجتماعية عبر القرن الماضي من رجال الدين والإصلاح الديني والتربوي إلى المخضرمين الذي جمعوا بين الثقافة التراثية وثقافة الحداثة المقتبسة من أبناء الأعيان الريفيين والكمبرادور

المدنيين، حتى رجال الفكر القومي العربي الثوريين والوحدويين الذين هم من أبناء الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة ثم من العسكريين والتكنوقراطيين والبيروقراطيين والأكاديميين حاملتي ثقافة الحداثة الغربية وعلومها الجديدة، التي درسوها وتفقهوا بها في مراكزها الأساسية من جامعات ومعاهد ومؤسسات علمية وتكنولوجية هناك أو في أرض الوطن، والمنحازين إلى تلك الثقافة على أنها السبيل الوحيد للخلاص من التخلف والقمع والفقر. هذه الشكلائية تقتصر على إعادة تفسير وترتيب وتأويل ما سبق البحث فيه بقصد إضفاء معان جديدة عليه واقترح أساليب مفترضة لحسن تطبيقه والاستفادة منه بشكل أفضل من السابق. وهذا ما يجعل شبكة العلاقات الثقافية-السياسية مأزومة بالعمق فلا تنتج إلا مصفوفات من الأفكار تتحول إلى تراث فوق التراث على الرغم من الفواصل الزمنية بينها؛ لأنها تفتقد روح المشروع الحضاري، والفكري الذي يؤسس لقطيعة ثورية أو لنقل تجاوزاً معرفياً لما هو سائد، على الطريق لإنتاج تركيب نظري يجمع المنهج العلمي والنقدي وطرق وأساليب تفكيرنا وممارستنا في تحديد المسائل الرئيسة لمشروعنا المأمول والمباين للمشروع الإمبريالي الذي يغزونا باسم العولمة.



الفصل الأول:

دور التراث الفكري السياسي والجهادي

في تكوين الثقافة العربية الحديثة.

{الحروب ضد الفرنجة (الصلبيين) في العصور الوسطى نموذجاً.

أ- تمهيد حول مشروعية البحث وأهمية الموضوع، الأسئلة والأجوبة والمبررات والأسباب

لعل الحروب التي شنتها أوروبا الغربية تحت شعارات-الصليب وبقيادة باباوات روما- وأطلقت عليها اسم الحروب الصليبية، في حين سماها العرب الحروب ضد الفرنجة الغزاة لأرض العرب والإسلام. لعل هذه الحروب التي استمرت أكثر من مائتي عام هي الحدث الأهم في تشكيل تاريخنا الحديث ووعينا للعلاقات مع أوروبا هذه التي عادت لغزو أراضينا في العصر الاستعماري منذ بداية القرن التاسع عشر؛ فاستعمرت الأقطار العربية على التوالي حتى مطلع القرن العشرين، وأقامت دولة (إسرائيل) الصهيونية في فلسطين.

هذه الحروب ما زالت مرجعاً لثقافتنا الحديثة والمعاصرة، سلباً وإيجاباً، فهي بما زرعه في وعي ولاوعي الأمة العربية عن عدوانية أوروبا الصليبية، التي استهدفت القضاء على العرب والإسلام، باحتلال بلادهم والتمكن فيها ونهب ثرواتها، وإيجاباً بما خلفته من إيمان عميق وثابت بقدرة العرب والإسلام على الصمود ودحر الغزاة مهما كانوا أقوياء، بالتأكيد على الهوية القومية والدينية، ومن أجل الحرية والاستقلال مهما طال زمن المقاومة والحرب، وتمادى العدو في بطشه وتدميره للأرض والشعب ومهما كان متفوقاً في السلاح والعتاد والتقنيات العسكرية والاقتصادية، ومهما كانت التضحيات جسيمة في

الأرواح والممتلكات . وتكاد المقاربة أن تكون لاشعورية وهي متأصلة في الوجدان الشعبي بين تلك الحروب الظالمة وما تبعها من غزو استعماري لاحق في العصور الحديثة والحروب الشاملة على العرب والإسلام في المرحلتين الاستعمارية والإمبريالية وما بعدهما في عصر العولمة والتحالف الأمريكي- الإنكليزي - الصهيوني الذي يقود العالم بعد سقوط دولة الاتحاد السوفيتي الاشتراكية في العقد الأخير من القرن العشرين وما نتج عنها من تفتيت وتجزئة وتقسيم وتبعية وإحاق، وتدعيم لدولة الصهاينة الغزاة لفلسطين .

إن التراث الفكري المقاوم والثقافة الجهادية التي نسجتها الحروب ضد الفرنجة ما تزال حاضرة في الفكر العربي الحديث وثقافة المقاومة الراسخة في لاوعي الأمة أفراداً وجماعات وهي المعين الذي تتغذى منه في صبرها وصمودها أمام الغزو المتعدد الأشكال والوجوه والمسميات، وهي على قناعة تامة بأن النصر في النهاية هو حليفها وهو آت بلا ريب. وفي نفس الوقت فإن الإرث الثقافي والفكري الذي أنتجته غزوات الصليبيين وحروبهم ضد العرب والإسلام ما زال حاضراً في الفكر السياسي الحديث للغرب الرأسمالي الذي يعتبر نفسه من سلالة أولئك الغزاة، ويشكل رأسمالاً رمزياً يستمد منه القادة السياسيون والعسكريون والمفكرون والمتقنون العلمانيون والدينيون المفاهيم والشعارات التي يريدون لتعبئة الجماهير في بلادهم لخدمة أهدافهم السياسية، وبخاصة في الحروب ضد أعداء مفترضين. فلقد جعل أيزنهاور الجنرال الأمريكي وقائد جيوش الحلفاء في الحرب العالمية الثانية عنوان مذكراته عن الحرب ضد ألمانيا الهتلرية في أعوام 1943م و 1944م و 1945م (حرب صليبية في أوروبا An crusade in europe). وفي أعقاب الهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك والبنطاجون-وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن-في 11 أيلول-سبتمبر 2001م أعلن جورج بوش الابن الرئيس الأمريكي الحرب الصليبية على الإرهاب العربي والإسلامي، وصرح الجنرال الأمريكي (وليام بويكن) رئيس قسم الاستخبارات في البنطاجون-وزارة الدفاع الأمريكية بعد غزو العراق نيسان 2003 واشتداد المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي في أواخر 2003 (إن إله المسلمين وثن) (والحرب على الإرهاب هي حرب من أجل المسيحية. المسلمون يكرهون الولايات المتحدة لأنها أمة مسيحية ولن يتم القضاء على عدونا الروحي إلا إذا وحدنا صفوفنا ضده باسم يسوع المسيح). وفي محاضرة لخوسية ماريا أرنار رئيس وزراء

أسبانيا السابق في جامعة جورج تاون الأمريكية في 2004/9/22م قال ما يلي:
إن مشكلة أسبانيا مع تنظيم القاعدة والإرهاب الإسلامي لم تبدأ مع أزمة العراق، بل يجب أن نعود إلى الوراء لتبدأ في القرن الثامن الميلادي عندما تعرضت أسبانيا للغزو من جانب المغاربة ورفضت أن تكون جزءاً من العالم الإسلامي وخاضت معركة طويلة لاستعادة هويتها حتى طردت العرب من شبه جزيرة إيبيريا التي كانت تحمل اسم الأندلس في القرن الخامس عشر (الميلادي). إن ما يجمع هذه الصليبيات في فكر الغزاة هو مفهوم الحرب الشاملة التي لا تقتصر على النواحي العسكرية والحربية بل تشمل الاقتصاد والسياسة والثقافة والدين أي هزيمة العدو بشكل تام باستئصال فكره وثقافته وإعادة تكوينه وفقاً لإرادة الغالب. ومن وجهة نظرنا كعرب فإن الصليبية تعني غزواً يستهدف المصير والسيادة والأرض والثقافة والهوية العربية الإسلامية، وتعني المقاومة حتى النصر وهزيمة الغزاة كما حصل للصليبية الأولى. فهل توقع هذه النتائج مشروع من وجهة نظر تاريخية معاصرة في ضوء التفوق الشامل للغزاة حضارياً واقتصادياً وعسكرياً وعلمياً، والتخلف العربي النسبي والمطلق؟ وهل من الممكن النصر العربي؟ الفكر القومي العربي والإسلامي واثق من ذلك ويجادل بأن تفوق الغرب علينا مسألة وقت ليس إلا، وستزول دولة الصهاينة المحتلة لفلسطين كما زالت دولة اللاتين الصليبية في بيت المقدس والإمارات الصليبية الأخرى بعد أن عاشت لأكثر من مائة عام. الليبراليون والوضعينيون العرب يقولون بأن التخلف والتبعية اللذين يحيطان بنا يجعلان من المستحيل أن نتنصر في المواجهة الراهنة. علينا أولاً أن ندخل الحضارة الحديثة ونستبطنها ونوطنها في مجتمعاتنا حتى نستطيع الحديث عن مواجهة تمتلك بعض شروط التقدم لتحقيق ما هو ممكن في الظروف السائدة.

إن من المهم في هذا السياق دراسة الحروب ضد الفرنجة كحلقة مركزية وتاريخية في تشكيل وتكوين الجيو-سياسة العالمية للوطن العربي ولأوروبا الأطلنسية التي قامت في أراضيها النهضة الحديثة أي ما سمي بعصر النهضة، على الرغم مما سيثيره البعض من أن تجاوز الإمبراطورية العثمانية التي احتلت الوطن العربي في نهاية هذه الحروب سيترك البحث ناقصاً. إن تشريح البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والأسباب والدوافع وتطورات العملية الكفاحية ضد الغزاة الفرنجة طيلة ما ينيف عن مائتي عام والنتائج الجيو-بوليتكية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تمخضت عنها هذه

المواجهة قد تعطي المبررات لمشروعية البحث والفرضيات التي انطلقت منها لصياغة مفاهيم مقارنة بين الحدثين التاريخي والراهن في سياق الوضع الدولي والتطورات الجذرية لكليهما. فقد تغير وضع الوطن العربي وأوروبا خلال الفترتين اللتين جرت وتجري فيهما المواجهة، في الأولى كان الوطن العربي متقدماً علمياً وتكنولوجياً وسياسياً وعسكرياً على الغزاة الفرنجة. أما في المواجهة الثانية والتي ما انفكت مستمرة منذ أكثر من قرن ونصف من الزمان فقد أصبحت أوروبا الاستعمارية وأمريكا الإمبريالية هي المتفوقة في كل الميادين وتركنتا وراءها متخلفين مجزأين وتابعين لها في الاقتصاد والسياسة والثقافة والعلم دون أمل منظور بالحقاق بها. مما أعاق مسيرتنا التحررية وإحرازنا أي منجزات هامة على طريق التحرير. فاختلاف الوضعين التاريخيين أدى حتى الآن إلى نتائج مغايرة. وهذا ما قد يعني افتراق سبل الوصول إلى نتائج مقارنة.

لقد افترضت أن هناك حلقة مركزية في تاريخ كل أمة تشكل مفتاحاً لفهم تكوين وخصائص وتطورات تاريخ هذه الأمة بما أن هذه الحلقة نقطة اتصال وانفصال واستمرار وانقطاع، منها يبدأ التقدم أو الانهيار، وعلينا أن نمحص مظاهرها ونتحرى مفاعيلها كما تظهر في المصائر التراجيدية لقياداتها وللقوى الاجتماعية والسياسية التي حملت أعباء الكفاح وجسدت قيمه وأخلاقياته ومنظومته الثقافية، والمشروع الحضاري والرؤى الفكرية التي كانت توجه ممارستها لإنجاز برامجها السياسية والاقتصادية، بما في ذلك التركيز على ديناميكية العلاقات الداخلية مع الحلفاء والمعارضين والعلاقات الخارجية وكيفية إدارة الصراع لتحقيق الأهداف المرجوة. ودراسة أشكال المؤسسات الحكومية والأهلية التي أفرزتها الممارسة والعملية الكفاحية والوقائع الجارية للرد على التحديات ومواجهة التطورات، والتي ترسخت كأساليب للعمل وأنماط للتفكير، بهدف عقد مقارنة بين استراتيجيات الحدث التاريخي المؤسس والذي اعتبرته هنا -الحروب ضد الفرنجة- والحدث التاريخي الراهن وهو المواجهة الطويلة الأمد مع الإمبريالية في مراحلها المتطورة لتحرير الأرض العربية وبناء دولة الوحدة العربية. لقد اعتمدنا بكثير من الحماس والانتماء الممزوج بالفخر عصر الثورة العربية الإسلامية بقيادة النبي محمد والخلفاء الراشدين والعصر الإمبراطوري المزدهر للخلافة الأموية والعباسية عصر التفتح والتوسع والنهضة العلمية والثقافية، وجعلناه القاعدة التي توجه تطلعاتنا نحو الدولة

العربية الحديثة، وبناء مفاهيمنا حول حاضرننا المتخلف قياساً إلى ماضينا العظيم. ربما كان هذا مشروعاً من وجهة نظر نفسية -اجتماعية لاستعادة الهوية في عصر التفوق الإمبريالي الأوروبي والأمريكي الغربي، لو لم ننس بل نتجاوز عن عمد ما أسميناه عصر الانحطاط والانهيار وهو عصر الحروب ضد الفرنجة والغزوات الكبرى للتتار والمغول ومن جاء بعدهم من القبائل البدوية الأخرى من آسيا الوسطى، فأقمنا بناء أيديولوجياً لعصر النهضة الحديث انطلاقاً من عصر النهضة الأول . بدل أن ننشئ مفاهيم معرفية موضوعية حول المرحلة التي ينتسب إليها تاريخنا الحديث وهي الحروب ضد الفرنجة التي هي الأصل الحقيقي لتقافتنا وفكرنا السياسي وأوضاعنا الاجتماعية والسياسية الحديثة، توصل وتؤسس فكراً وعلمياً لمرحلة المواجهة الكبرى التي ابتدأت منذ القرن التاسع عشر وما زالت حتى اليوم.

ولربما يسأل سائل وما هي المشروعات في هذه الفرضية؟ ولماذا فترة الحروب ضد الفرنجة؟ ولماذا الافتراض أن هذه الحروب قد فشلت في إطلاق نهضة ثقافية وحضارية؟ ألم تؤد إلى تحرير الأرض العربية وطردهم الصليبيين، واستعادة السيادة العربية عليها؟ وفي ذلك تكون قد حققت أهم الأهداف والغايات. إن الجواب على هذه التساؤلات يتضمن الأسباب والأفكار التالية التي سنستعرضها مفصلة في هذا البحث :

1- تفكك الدولة العربية الواحدة وقيام أكثر من خليفة في الأرض العربية والإسلامية (خليفة عباسي في بغداد وخليفة أموي في الأندلس، وخليفة فاطمي في القاهرة وخليفة من المرابطين ثم من الموحدين في المغرب إلى جانب الإمارات والدويلات الإقطاعية القبلية والطائفية والعشائرية والقومية)

2- تمزق المجتمع العربي الإسلامي على أسس عشائرية وقبلية وطائفية وأحلافية-عرب اليمن وعرب الشمال، حلف ربيعة والأزد وحلف قيس وتميم. . .

3- انحطاط الإقطاعية العربية بأصولها المدنية التجارية لصالح الإقطاعيات العشائرية البدوية (بني أسد-بني حمدان-بني عقيل-بني كلب -طي- التي اتخذت طابعاً عسكرياً شبيهاً بالإقطاعيات البويهية والتركمانية والسلجوقية، مما أدى إلى تدهور علاقات الإنتاج والقوى المنتجة

والمستلزمات المادية والروحية لعملية الإنتاج مع انهيار الدولة المركزية وتحول الخليفة العباسي إلى أمير إقطاعي مثله مثل الأمراء الآخرين

4- اختفاء وزوال الطبقة التجارية العربية التي حملت لواء الإسلام مما انعكس فراغاً على الساحتين الاقتصادية والسياسية، وتجلّى ذلك في غياب الطبقة المهيمنة ثقافياً، وملأت هذا الفراغ طبقة تجارية كوسموبوليتية من الأجناس الداخلة في الإمبراطورية والتي ساعدت في تكوين الدويلات والإمارات التي انفصلت عن الخلافة المركزية وسعى كل منها لتكريس موقعه المتميز بالتحالف مع الأمير الإقطاعي والسلطان الحاكم للحفاظ على مصالحه وحمايتها من منافسة الإمارات المجاورة والبعيدة. ولم يكن لديها مشروعاً فكرياً ولا سياسياً لتأسيس دولة مركزية واحدة. وقد تأثرت هذه التشكيلة الجديدة بتحويلات طرق التجارة الدولية المارة في الوطن العربي، من الطريق البحري الذي ظلت تسيطر عليه الإمارات العربية والدولة المركزية حتى القرن الثالث عشر الميلادي. فضعت أهميته لصالح الطريق البري الذي يبدأ من أوروبا الغربية الإقطاعية ويمر بأراضي الإمبراطورية البيزنطية وآسيا الوسطى التي كانت تسيطر عليها الإمارات التركية والمغولية البدوية حتى الهند والصين (طريق الحرير)، وترافق ذلك مع مساعي الدول الأوروبية المتوسطية وبخاصة أسبانيا والبرتغال وإيطاليا المشتبكة في الحروب الصليبية ضد العرب في الأندلس والمغرب العربي لنزع السيطرة العربية على الطريق البحري إلى الهند والمار في المياه والموانئ العربية ولاكتشاف طريق بحري لا يمر في المياه العربية بالدوران حول أفريقيا وصولاً إلى الهند. وتكللت جهودها بالنجاح مما أدى لاحقاً إلى اكتشاف أمريكا والعالم الجديد، وانضمت أوروبا الأطلسية إلى هذه الجهود فيما بعد. مما حرم العرب والدول الأوروبية المتوسطية من أرباح هذه التجارة التي كانت تحت هيمنتها خلال الحروب الصليبية وبخاصة المدن الإيطالية التي كوّنت قوتها الاقتصادية والعسكرية خلال هذه الفترة، فكانت الجنين الذي نما منه النظام الرأسمالي الحديث، في حين تدهورت الطبقة التجارية الجديدة في الدول المتتابعة في الوطن العربي وتدهور الاقتصاد التجاري

لصالح الاقتصاد الإقطاعي الطبيعي.

5- انهيار طبقة الفرسان العرب بعد أن ألغى المعتصم الخليفة العباسي الثامن ديوان العطاء الذي كان الخليفة عمر بن الخطاب قد أنشأه لتمويل وتجهيز جيش المجاهدين للدفاع والفتح من القبائل العربية التي رابطت في الثغور والعواصم على حدود الدولة العربية الإسلامية. وبتأسيس المعتصم لجيشه الجديد من الغلمان الأتراك الذين اشترأهم وأعددهم لهذه الغاية وهي حمايته والقتال ضد المنشقين عليه، وتعاضم دور هذا الجيش المرتزق حتى أصبح القوة الوحيدة في الدولة وسرعان ما صار قادته هم الحكام وهم السادة في العاصمة بغداد وفي الولايات والأقاليم. فأقاموا الإمارات والدول واستقلوا بها ونافسوا الخلفاء ومن ثم صاروا يعزلونهم ويقتلونهم إن لم يسيروا حسب أوامرهم، وتحت سيطرتهم. وصارت عواصمهم الإقليمية أكثر ثراء وفخامة من العاصمة ذاتها ومراكز جذب للعلماء والشعراء والأدباء والكتاب والفقهاء والفلاسفة والمحدثين، وقد تحطمت نتيجة لذلك الأسس الاجتماعية والسياسية التي قامت عليها الدولة العربية وتوارت المنظمات الأهلية والقبلية التي شكلت عماد الدولة، لبيسط العساكر سلطانهم عليها مشكلين طغماً حاكماً، أطاحت بالقواعد المادية والروحية التي بنيت الدولة العربية بموجبها.

هؤلاء العساكر الذين تولوا القتال ضد الصليبيين والغزاة الآخرين، كانوا هم من عوامل الضعف والقوة والانكسار والانتصار، استطاعوا بعد حروب طويلة تحرير البلاد من الغزاة بكلفة عالية مادية وروحية، فكانوا من الأسباب الرئيسة في فشل الأمة في تحقيق نهضة جديدة.

6- تراجع الكتابة بالعربية لصالح اللغات الأخرى الفارسية والتركية في سلاط الإمارات الجديدة، وانحسار الثقافة العربية بعد إغلاق باب الاجتهاد واضطهاد الفكر الفلسفي والعلمي الطبيعي، وفكر الفرق المخالفة وتحريم العمل بالمنطق اليوناني من قبل المحدثين وبخاصة الحنابلة، وانكفاء الإنتاج الثقافي على الأبحاث في اللغة العربية والأدب والشعر وشرح وتفسير الكتب الأمهات في الفقه وعلوم القرآن والأحكام والحديث وحفظ ما اعتبر الأصول المعرفية للإسلام.

- التغيرات والتحويلات في بنية القوى الحاكمة

منذ القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي.

في سلسلة التطورات والتحويلات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي أصابت الخلافة والمجتمع العربيين، تغيرت بنية القوى الحاكمة والجماعات صاحبة النفوذ في الدولة والنخب البيروقراطية المهيمنة على الإدارة والثقافة والاقتصاد، وتغيرت التحالفات الاجتماعية والسياسية. فقد انهارت الأرسقراطية العربية التي حكمت الإمبراطورية وعلى مراحل منذ وصول العباسيين إلى الخلافة، وانهارت تحالفاتها القبلية، والاجتماعية وبخاصة مع البرجوازية التجارية، وأبعدت نهائياً بعد سيطرة الجيش المرتزق على الخلافة. فنشأ تحالف اجتماعي -سياسي جديد ضم قادة الجيش الجديد والفقهاء والمحدثين وزعماء الطرق الصوفية. واكمل هذا التحالف بسيطرة بني بويه الفرس على الخلافة في بغداد منذ 945م إلى 1055م -334هج إلى 447هج- فاتخذوا لقب الأمراء والسلاطين وسلبوا الخلفاء كل السلطات، الذين عمدوا إلى تقوية الجيش الذي استولوا به على الخلافة وهو من أبناء جلدتهم من الديلم بضم الفرق التركية السابقة إلى جيشهم مما أوجج التنافس والعداء بين الفريقين، وشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل الشعب بسبب الضرائب الباهظة التي فرضها الحكام البويهيون وبخاصة معز الدولة لدعم هذا الجيش، وكان من نتيجتها تعميم الإقطاع وتغييره⁽¹⁾ ويذكر ابن مسكويه (واتسع الخرق حتى صار الرسم جارياً بأن يخرب الجند إقطاعاتهم ثم يردوها ويعتاضوا عنها من حيث يختارون ويتوصلون إلى حصول الفضل والفوز بالربح. وفسدت المشارب وبطلت المصالح وأنت الحوائج على التناء (ملاك الأراضي والمزارعين)، ورقت أحوالهم فمن بين هارب جال وبين مظلوم صابر. فبطلت العمارات وأغلقت الدواوين، وامحى أثر الكتابة والعمالة ومات من كان يحسنها ونشأ قوم لا يعرفونها)⁽²⁾، وكذلك فمل السلاجقة الأتراك الذين أسقطوهم من الحكم وحلوا محلهم في 1055م 447 هـ، فتهاوت الإمارات العربية أمامهم. ثم قامت الخلافة الفاطمية في تونس وانتقلت إلى مصر 949 م وظلت حتى أسقطها صلاح الدين الأيوبي 1171م. وسيطرت على مقدرات هذه الخلافة بيروقراطية دينية إسلامية وشعبوية (خليط

⁽¹⁾ كلود كاهن مقالة جيش في الموسوعة الإسلامية، نقلًا عن أركون مصدر سابق ص 298.

⁽²⁾ تجارب الأمم لابن مسكويه ص 96-100 نقلًا عن أركون ص 304

من العساكر المرتزقة وبقايا جيش الدعوة من القبائل البربرية (مصمودة وكنامة) والعربية التي هاجرت إلى مصر وهي تعتقد أنها شريكة في المذهب والعقيدة مع خلفاء هذه الدولة. فلم يعد للعرب في التشكيلة الجديدة التي استولت على الخلافة سواء في بغداد أو القاهرة تأثير ملموس على السياسة والدولة وإنما شركاء من خلال بعض القبائل التي دخلت في الصراعات على السلطة مع المتصارعين من قادة الجيش المرتزق ومن خلال الفقهاء والمحدثين في العاصمة والحوضر الإقليمية. في حين تحول القسم الآخر إلى البادية وعادوا قبائل غازية تدافع عن وجودها ومصالحها أمام زحف القبائل التركية والتركمانية والخواارزمية التي دفعتها حركات القبائل المغولية والتتارية نحو الغرب منذ القرن العاشر الميلادي إلى البلاد العربية والإسلامية. وهاجرت قبائل عربية كثيرة نحو المغرب العربي مثل قبائل هلال وعامر و زغبة ورياح بحثاً عن مواطن جديدة لتحل محلها القبائل الغازية. مما سبب تبدلات ديموغرافية واسعة وعميقة في الوطن العربي وأنتج خراباً ودماراً وتخلفاً في الثقافة والفكر.

فالحكام الجدد صاروا من العساكر الأعاجم الغرباء عن رعاياهم وبعضهم كان من الرقيق ، وكان همهم حفظ الأمن وجباية الإقطاع والضرائب والرسوم، ومغالبة نظرائهم في الإمارات المجاورة الطامعين والمعادين في أغلب الأوقات، أو إخماد الثورات الفلاحية وهجمات القبائل العربية عليهم التي ما انفكت تعتبرهم مغتصبين وغزاة اغتصبوا الخلافة وصادروا حقوقها في بيت المال وفي الميادنة. وقد وصفهم الشاعر المتنبي بقوله:

وإنما الناس بالملوك وما	تُفْلِحُ عرب ملوكها عجمُ
لا أدب عندهم ولا حسب	ولا عهد لهم ولا ذممُ
في كل بلاد زرتها أممُ	ترعى بعبد كأنها غنمُ
سادات كل أناس من نفوسهم	وسادة المسلمين الأعبد القزمُ

وهم يفتقرون إلى أدنى الشروط المؤهلة للحكم وقال عنهم الشاعر والفيلسوف أبو العلاء المعري الذي عاصر بعض هذه الأحداث:

يسوسون الأناس بغير عقل وينفذ أمرهم ويقال سياسة

فأف من الحياة وأف مني ومن زمن رياسته خسارة

(فالمعلی بن حیدرة والی دمشق للفاطمیین عام 467 هـ ونتیجة للصراعات بین المغاربة والمشاركة والعساكر المرتزقة فی الجیش الفاطمی أساء السیرة وبالغ فی سیاساته القمعیة فخربت دمشق وأعمالها وجلا أهلها عنها وهان علیهم مفارقة أملاكهم وسلوهم عن أوطانهم). أما أئسز السلجوقي الذی أخذها من الفاطمیین 468 هـ فقد قتل فی القدس ثلاثة آلاف إنسان وأخذ من الأهالی مالا كثيراً ثم عاد إلى دمشق ولم یبق بها إلا العشر من سكانها من الجوع والفاقة بل لم یبق من أهلها سوى ثلاثة آلاف بعد أن كانوا خمسين ألفاً أفناهم الوباء والغلاء والجلاء وكان بها مائتان وأربعون خبازاً فصار بها خبازان⁽¹⁾.

لقد سببت الفوضى السیاسیة الناجمة عن فقدان السلطة المרכזیة لقوتها، یضاف إلى ذلك التبدلات الدیموغرافیة نتیجة الانهیارات والهجرات الذی تحدثنا عنها فراغا سیاسياً وأمناً حاولت القوی العربیة الشعبیة المولیة فی المدن والقبلیة فی الأقالیم والبادیة ملأه إلى حین. فقد حکم (قسام التراب) وهو عامل بناء من (تلفینا-قریة شمال شرقی دمشق) دمشق فی أوائل القرن الخامس الهجری بالاستناد إلى منظمات الفتیان والأحداث والحرفیین الآخرين. وحکم صور أحد الملاحین ویدعی (کتیلة)، وتقاسم أمراء القبائل العربیة أمير کلب وأمیر طی وأمیر قیس السلطة فی بلاد الشام، من حمص وإلى الشمال لأمیر قیس، ومن حمص إلى جنوبی دمشق لأمیر کلب، ومن جنوبی دمشق حتی غزة لأمیر طی⁽²⁾. وقام الحلبیون بتشکیل مجلس شوری من الأعیان والمشایخ والفتیان لإدارة شؤون مدينتهم مع القول بملکیة صاحب الموصل والطاعة الإسمیة لمسلم بن قریش العقیلي أمير المنطقة، وقد أحسنوا الإدارة والحکم وتنفیذ قواعد العدل مع استتباب الأمن⁽³⁾. ولكن هجوم الأتراك السلاجقة علی حلب وقتل مسلم بن قریش 478 هـ علی ید الدانشمند بن قتلش والی إنطاکیة السلجوقي أجهض هذه التجربة. فالحکام الذین كانوا عرباً من قبل من الشام والعراق أصبحوا عساكر یکتسحونها بالقوة وهم مزيج من العجم و التركمان، وکلهم سواء فی ارتکاب المظالم والمغارم. فلم یستقر الحکم علی حال معینة،

(1) خطط الشام محمد کرد علی ج 1 ص 238

(2) خطط الشام مرجع سابق ج 1 ص 238

(3) خطط الشام المرجع السابق

فكانت العوامل المذهبية والجنسية تتنازع هذه القوى الباحثة عن السلطة والمال وأمسّت البلاد العوبة في أيديهم. وهم لا يملكون الحد الأدنى من الثقافة السياسية والعربية ولا المشروع الحضاري لمواجهة الأحداث الخطيرة التي بدأت نذرها تتجمع على أبواب الوطن العربي قادمة من أوروبا الطامحة إلى التوسع والهيمنة. هذه الفوضى السياسية والانهيارات الاجتماعية والخراب الاقتصادي وصراعات العساكر وقادتهم على النفوذ والسلطة والثروة والغزوات المتلاحقة للقبائل التركمانية والتركية من الشرق إلى الغرب كانت المقدمات والممهّدات التي استغلها الفرنجة الصليبيون للهجوم على الأرض العربية. فاجتاحوا شمال بلاد الشام بعد توطيد تحالفهم مع الإمبراطورية البيزنطية و اتفاقهم على اقتسام ما سيحتلونه من بلاد. واستطاعوا احتلال مناطق متنوعة في شمال و وسط بلاد الشام في فلسطين وسوريا والساحل السوري، وأقاموا فيها إمارات إقطاعية على النمط الأوروبي (إمارة الرها وإمارة أنطاكية وإمارة طرابلس ومملكة بيت المقدس) وقد زرعوا الدمار والخراب والقتل والمذابح أينما حلوا لإبادة العرب الأمنيين ومدنهم وقراهم . وكان بين مقتل آخر أمير عربي (مسلم بن قريش العقيلي) 478هـج وبين الغزو الصليبي 491هـج ثلاث عشرة سنة. وكانت الإمارات والممالك والإقطاعيات بيد القادة الأتراك السلاجقة والتركمان في حلب وحمص وحمص ودمشق والأتابكيات في منطقة الجزيرة السورية كذلك، بعد انقراض الدولة السلجوقية التي أسسها طغرل بك وأوصلها من ما وراء النهر إلى بغداد عاصمة الخلافة العباسية. وقضى على السلطنة البويهية واتخذ لقب السلطان، وجعل منصبه رمزاً دينياً بعد أن جرده من كل سلطاته الدينية والدنيوية . وقد نشب الخلاف بعد وفاته، بين أبنائه ألب أرسلان وأشقائه ثم أبناء هذا وأحفاده (أبناء ولده ملك شاه) وأخوته وقادته وأتابكته، وأخيه تتش بن ألب أرسلان، وابنائه دقاق ورضوان اللذين كانت لهم مملكة دمشق وحلب وحمص وحمص، ومماليكه آق سنقر وبزان وطغتكين وسقمان، وأولاد أرتق إيلغازي اللذين كانت لهم إمارة بيت المقدس، وعماد الدين زنكي أتابك الموصل. بينما كان سلاطين السلاجقة مشتبكين في حروبهم المريرة فيما بينهم في العراق وخراسان وفارس (بين السلطان محمد وعمه سنجر والسلطان بركياروق وأخوته)، ومع الخليفة العباسي الذي حاول مستفيداً من الصراع بين الأشقاء والأعمام استرداد بعض سلطاته كما فعل الخليفة الناصر لدين الله والخليفة الراشد بالله والمسترشد. فالجميع كانوا مشغولين عن الخطر الصليبي بالصراع

على السلطة. وبعد صراع مرير استطاع قادة الجيش وبعض الأتابكة تصفية الأمور لصالحهم مثل طغتكين وابنه تاج الدين بوري في دمشق وعماد الدين زنكي وابنه نور الدين في الموصل وحلب. واتخذوا من قتال الصليبيين والحشد لمواجهتهم مدخلاً للتمكن في السلطة، وفرض سيطرتهم على هذه الدويلات المدن، وحجب ملوكها الضعفاء من البيت السلجوقي. وحافظوا على سلطتهم بكل الوسائل حتى بالتحالف مع الصليبيين متوسلين إليهم بالقتال إلى جانبهم حيناً ضد الأمراء المسلمين من جيرانهم الذين يعتبرونهم أعداء طامعين في إماراتهم أو بدفع الأموال كجزية لقاء حمايتهم لهم. كما فعل طغتكين ومن بعده مجير الدين أبى في دمشق. فالهدف كان السلطة ولو على حساب البلاد والعباد. ومنعوا الناس من المشاركة بالرأي أو الاستشارة، وقضوا على منظماتهم الأهلية مما جعل الكفاح ضد الصليبيين مأساة طويلة الأمد حمل الشعب وطأتها وتكاليفها، تضحيات بالأرواح بعشرات الآلاف، وبالأموال والممتلكات وتدمير القرى والمدن وإحراق الأرض والمزروعات والنهب والتهجير والترحيل والمصادرة والضرائب الباهظة التي فرضوها باسم الدفاع عن الدين والوطن، لنعم المجاعات والأوبئة والأمراض.

فالملوك السلاجقة والأيوبيون من بعدهم لم يدافعوا عن ممالكهم ولا عن الخليفة المستعصم في بغداد أمام زحف هولاكو 1258م. بل أسرعوا إلى تقديم فروض الولاء والطاعة للغازي بعد تدمير بغداد ووضعوا أنفسهم تحت إمرته لمحاربة العرب والمسلمين الذين ظلوا يقاومون، ومع ذلك لم يلتفت هولاكو إليهم واكتسح ممالكهم. (فالملك السعيد بن العزيز عثمان بن صلاح الدين الأيوبي استسلم لهولاكو وسلمه البيرة فولاه هولاكو قلعة الصبية وبانياس) وبعد انتصار عين جالوت 1260م على المغول بقيادة السلطان المملوكي قطز أمر بقتله لأنه كان يحارب إلى جانب المغول⁽¹⁾. وماذا يرجى من خير من هؤلاء إذا كان صاحب بعلبك يطلعهم (الصليبيين) على عورات المسلمين وصاحب آفاميا يقطع السابلة وابنه يحث الإفرنج على قصد أبيه، وصاحب حمص يشارك قطاع الطرق وكذلك ابنه خيرخان وهم لا يزالون مختلفين لأنهم يرون عملهم أن يستعبدوا من صار إليهم وينعموا ولو بإهلاكهم لا أن يحافظوا على ملك

⁽¹⁾ راجع الحركة الصليبية في العصور الوسطى - سعيد عاشور ج3 ص1328

ويدافعوا عن دمار (1) .

في هذه الشروط تعزز التحالف السياسي والاجتماعي والثقافي بين قادة العساكر الذين كانوا يبحثون عن الشرعية بعد اغتصابهم السلطة من الخلفاء لدى رجال الدين -الفقهاء والقضاة والمحدثين والوعاظ وأقطاب الطرق الصوفية-الذين كانوا بحاجة لسلطة هؤلاء وقواهم العسكرية لتعزيز هيمنتهم الثقافية على المجتمع ومواجهة الفرق المنشقة التي سعت ليكون لها جيشها أيضا للدفاع عن مصالحها. وانتظمت من حول هؤلاء نخبة من الكتاب والموظفين في دواوين الدولة (البيروقراطية) والأدباء والشعراء والفلكيين والأطباء، أنيطت بها مهمة إدارة الدولة وإنتاج أيديولوجيا دينية محورها الدعوة للجهاد ضد الفرنجة الغزاة وضد المغول والتتار لتحرير الأرض ، تدعو الحكام لمواصلة القتال وتحث الشعب على التضحية ودفع تكاليف هذه الحرب الطويلة الأمد وتدعو إلى الطاعة و تحذر من الفتنة وتطالب بالوحدة والتآلف في مواجهة الأعداء. (انتهى إلينا بالديار المصرية وبالحضرة العلية أن جماعة من الفقهاء قد اعتضدوا بجماعة من أرباب السيوف وبسطوا ألسنتهم بالقول غير المعروف، وأنشأوا من العصبية ما أطاعوا به القوى الغضبية وأحيوا ما أماته الدين من حمية الجاهلية)⁽²⁾. وأورد الجبرتي أن العز بن عبد السلام بعث إلى صلاح الدين بكتاب ألفه في العقائد فحمل الناس على العمل به⁽³⁾. واستند هذا التحالف إلى طبقة من كبار ملاك الأراضي والتجار والحرفيين وفئات مهمشة من الشعب مثل العياريين جندتهم الطرق الصوفية، وأمدتهم بأيديولوجيا دينية شعبية، واستخدمتهم في مواجهة الجيش المرتزق عند اللزوم.

وقد أسس الوزير نظام الملك السلجوقي المدرسة النظامية في بغداد لتخريج الفقهاء والمحدثين ورجال القضاء على المذهب الشافعي والعقائدية الأشعرية الكلامية التي قام بصياغة موضوعاتها الإيمانية علماء كبار مثل أبي حامد الغزالي الفيلسوف والفقيه المعروف، تعزيزاً وتوطيداً للتحالف بين العسكر المستولين على السلطة وبين رجال الدين الذين يملكون السلطة الثقافية والدينية. هذا التحالف الذي قاد الدولة والمجتمع في الحروب ضد الفرنجة والغزاة

⁽¹⁾ محمد كرد علي خطط الشام ج1 ص278

⁽²⁾ الروضتين في أخبار الدولتين لأبي شامة المقدسي ج4 ص224

⁽³⁾ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ج6 ص37

الأخريين دون أن تكون لديه الروى الفكرية والمشروع الحضاري لبناء الدولة العربية الإسلامية في الظروف الجديدة والمواجهة مع أوروبا الصليبية. وكان همهم الحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه متطلعين إلى ماضي الأمة وعصرها الذهبي في عصر الرسول والخلفاء الراشدين، وقد رهنوا المستقبل لذلك الماضي دون أن تكون لديهم القدرة على صياغة فكر جديد يكون مقدمة لنهضة تستعيد فيها الأمة دورها الحضاري القيادي في ظل الشروط الجديدة. وطالما اضطهدت كل من حاول الخروج على عقائدها ونهجها السياسي والمنتقدين لأسلوبها في إدارة الصراع والحروب والخضوع للعساكر الحاكمين والسكوت عن مظالمهم وتقصيرهم في مواجهة الغزاة.

فقد أمروا بسجن الشيخ تقي الدين بن تيمية الذي دعا إلى فتح باب الاجتهاد وسعى لإعادة الخلافة العربية وإحياء دورها ومؤسساتها. وبأشر بالاتصال بأشراف الحجاز وقادة القبائل العربية والأعيان العرب في المدن كما تذكر المصادر التاريخية لذلك العصر لعقد البيعة لأي قرشي يحوز على الصفات التي تؤهله لأن يكون خليفة في تلك المرحلة الحاسمة والمصيرية ، مع أن ابن تيمية جاء في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي أي في نهاية الحروب الصليبية، ولكنه شهد الحروب ضد التتر، وقد مات في السجن، وكذلك فقد أفتى هؤلاء الفقهاء بقتل فيلسوف مثل السهروردي لأنه خالفهم في الفهم العقائدي للإسلام فأمر صلاح الدين الأيوبي ابنه الظاهر غازي صاحب حلب بقتله فقتله.

- النظام السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي:

ترسخ النظام الإقطاعي العسكري في الحرب الطويلة الأمد ضد الفرنجة والغزاة اللاحقين، وبالتفاعل والمقابلة مع نظام الإقطاعيات الذي طبقه الصليبيون في إماراتهم التي أقاموها في الأراضي التي احتلوها. وقد تحدث أسامة بن منقذ في كتابه (الاعتبار) عن الأنظمة والقوانين التي كانت تدار بها الإقطاعيات عند الصليبيين والعلاقات الداخلية التي تنظم التزامات الأفراد والهيئات فيها- بين الملك والكونت والبارون والأمراء والفرسان والتابعين من الفلاحين والحرفيين والتجار. . . وتحدث عن كيفية إصدار الأحكام القضائية وتنفيذها بإعجاب . كما أشار إلى العلاقات الخارجية التي نشأت بينها وبين الإمارات الإقطاعية العسكرية السلجوقية والتركمانية والكردية والعربية، والتفاعل والتأثير المتبادل بينها. وكان إنجلز قد أشار في ملاحظاته حول نشوء

الإقطاعية في أوروبا بأن نظام الإقطاعيات اللاتينية (الصليبية) كان أرقى من تلك التي قامت في أوروبا وأنها اقتبست منها الكثير.

لقد أصبحت الإقطاعيات أساس الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الدولة السلطانية الجديدة التي بدأت ملامحها ترسم منذ أن أصدر الخليفة المقتدر في أول القرن الرابع الهجري مرسوماً بتوزيع أراضي الخراج كإقطاعيات على قادة الجند لدفع رواتبهم ورواتب جنودهم. واستقر في عهد سيطرة البويهيين على الخلافة ثم أصبح الإقطاع العسكري في الدولة السلجوقية بناءً متكاملًا ورثته الدولتان الزنكية والأيوبية. فالأمير الإقطاعي أو الملك هو القائد العسكري في مملكته أو إمارته يرتبط بالسلطان بروابط التبعية العسكرية والإدارية البيروقراطية القانونية. فهو يقدم العساكر والأعتدة والأسلحة والأموال المفروضة عليه بموجب عقد الإقطاعية الممنوح له، وعليه الالتحاق بجيش السلطان عندما يطلب منه ذلك، وينفذ أوامر التعبئة حين النفير. ومن أحسن الآراء التي يذكرها أبو شامة عن نور الدين زنكي (ما كان يفعله مع أجناده فإنه كان إذا توفي أحدهم وخلفه ولد ذكر أقر الإقطاع عليه فإن كان الولد كبيراً استبد بنفسه وإن كان صغيراً رتب له رجلاً عاقلاً يتقي به فيتولى أمره فكان الأجناد يقولون هذه أملاكنا يرثها الولد عن الوالد فنحن نقاتل عليها وكان أيضاً يثبت أسماء أجناد كل أمير في ديوانه وسلاحهم خوفاً من حرص بعض الأمراء وشحه أن يحمله على أن يقتصر على بعض ما هو مقرر عليه من العدد⁽¹⁾. ويذكر أبو شامة أيضاً أن السلطان صلاح الدين الأيوبي شرع في إقطاع البلاد والتوقيع بها على الأجناد⁽²⁾.

وساعد هذا التنظيم على حشد قوات كافية لإدامة زخم الصراع ضد الصليبيين على مدى أكثر من مائتي عام، ومع أنه كان السبب في حصول هزائم كبيرة أصابت العرب والمسلمين وفي عدم الحسم العسكري للانتصارات التي تحققت في سياق هذه الحروب نتيجة التقاعس والمنافسة بين الأمراء والملوك

⁽¹⁾ كتاب الروضتين في أخبار الدولتين ج 1 ص 44، وكان السلاطين المماليك من بعد يعينون توزيع الإقطاعيات لتجديد النظام وتقويته كما فعل الناصر قلاوون من سلاطين المماليك الأتراك فقد أعاد توزيع الإقطاعيات في عدة مناطق لتجديد الإقطاع (ماهية الحروب الصليبية د- قاسم عبده قاسم ص 214 كتاب عالم المعرفة الكويت
⁽²⁾ نفس المرجع السابق ج 3 ص 230

والاتصالات السرية مع الأعداء للحصول على وضع معين ومساندة وقت الشدائد عند نشوب خلافات مع السلطان. وعلى الرغم من استنزاف قوى الشعب والموارد المالية والإنتاج الاجتماعي على الإنفاق الاستهلاكي للأمير وفرسانه وتابعيه مما كان يمس الإمكانات الضرورية لإدامة الإنتاج الاجتماعي والقوى المنتجة وتأمين العتاد والأسلحة وصيانة أنظمة الري والقلاع والحصون التي كانت تتصدع وتخرّب مما يسهل على الفرنجة اجتياحها وإجبار أهلها على الرحيل، وكثيراً ما أدى إهمال الإقطاعيين إلى حدوث المجاعات وانتشار الأمراض والأوبئة التي تحصد الناس مما يلحق ضرراً بالغاً بالقوى المنتجة. ونتج عن هذه الأحداث إلى جانب الهجرات الإجبارية والهجمات الاستردادية والمذابح المدبرة من قبل الغزاة، فقدان المدن العربية لكثير من سكانها⁽¹⁾. وتراجع سكان الشام إبان الحروب الصليبية إلى مليونين وسبعمئة ألف نسمة حسب تقدير بعض الباحثين⁽²⁾.

إن الإقطاعية العربية التي كانت في بدايتها ومنذ الخلافة الراشدية حتى خلافة المقتدر بالله العباسي⁽³⁾ في بداية القرن الرابع الهجري نظاماً اقتصادياً واجتماعياً يعتمد على مبادرات الأرستقراطية العربية وحلفائها من التجار وأصحاب الأموال الذين يفتنون المزارع والأراضي ويقومون بإنشاء المشاريع للري واستصلاح الأراضي وزراعة محاصيل جديدة لتلبية حاجات الصناعات الغذائية التي ازدهرت في هذه المرحلة. وقد تحولت هذه الإقطاعية وعلى فترات إلى إقطاعية عسكرية، لتكتمل في نظام الإقطاع السلجوقي والدول المتتابعة التي ورثته -الدولة الأيوبية ودولتي المماليك الأتراك والجراركة-

قام السلطان صلاح الدين الأيوبي بعد معركة حطين ووصول الحملة الصليبية الثالثة بتخريب عسقلان و الرملة وهدم سور طبرية ويافا و أرسوف وقيسارية وسور صيدا و جبيل ونقل أهلها إلى بيروت) خطط الشام مصدر سابق ج2 ص63 قال الذهبي حاصرت الخوارزمية دمشق واشتد البلاء بدمشق وأهلها واحترقت العقبة والخوانيق وهلك العوام موتاً وجوعاً وقل الشيء بالبلد حتى بيعت غرارة القمح بألف وستمئة درهم وبيع رطل الخبز كل أوقيتين بدرهم وأكلوا الميتة وبيعت الأملاك والأمتعة بالشيء اليسير وأولئك الملوك يتقاتلون على الملك والمكوس شديدة) نقلاً عن كرد علي ج2 ص99. وذكر ابن جبير في كتاب رحلته (إن طريق دمشق -حمص كان خراباً إلا في ثلاثة مواضع.

⁽²⁾ ماهية الحروب الصليبية مرجع سابق ص201-202-214

⁽³⁾ المقتدر العباسي هو الخليفة الذي أعطى الإقطاعيات للعسكر وقادتهم تعويضاً عن رواتبهم عندما لم تسطع خزينة الخلافة دفعها بسبب الأزمة المالية التي كانت تعاني منها

كنظام اجتماعي - اقتصادي - عسكري - بيروقراطي يستند إلى طبقة الإقطاعيين المحاربين والفلاحين العاملين في الأرض وما بينهما من فئات وسيطة (البيروقراطية والحرفيين والتجار)، وغدت الإقطاعية قلعة وحصناً ومعسكراً للفرسان والعساكر المرتزقة، فأقيمت الحدود بين الإقطاعيات التي تجبى عندها المكوس والرسوم على البضائع التي تعبر الإقطاعية إما لدخولها الاستهلاك المحلي وإما للتجارة الدولية المارة عبر الإقطاعية إلى الأسواق المجاورة.

لقد جرى التحول نحو مجتمع ونمط إقطاعي جديد عسكري - غازي وثقافة تراثية جوهرها الخضوع والتبعية والتقليد وتقديس الماضي، وإدانة الفتنة التي فسرت على أنها الخروج عن الجماعة وهي تعني هنا الخط العقائدي الأشعري الذي أصبح عقيدة رسمية للدول المتتابعة، وتم حذف ما يخالف هذه العقيدة في التراث أو تأويله بما ينسجم مع قواعدها الرئيسية. فالخروج على السلطان أي الثورة على الظلم والظالمين وعلى العساكر المتسلطين أدين على أنه فتنة. وترجع إلى هذه الفترة النصوص الفقهية حول الإمامة والسلطنة والخلافة وشرعية المغتصب للماوردي وأبو يعلى الحنبلي وابن جماعة، والنصوص الأخرى حول سياسة الرعية وصفات الراعي الصالح التي قدمها الفقهاء والكتاب كنصائح وأخلاقيات في إدارة الدولة، والمدينة الفاضلة. وقد اكتمل فيها تدمير المؤسسات الأهلية التي ولدت في مرحلة الفراغ السياسي، بعد انحلال الخلافة العباسية والصراع مع الخلافة الفاطمية، منظمات الفتيان والأحداث والعيارين والحرافيش وإخوان الصفا. . . وتجمعات الأعيان وروابط الحرفيين في حين زاد دور الرباطات والزوايا الصوفية وهيئات الأشراف والتجار الموسرين الذين توسعت ملكياتهم العقارية والزراعية (1).

فعلى المستوى السياسي لم تفعل استراتيجيات الزنكيين والأيوبيين في القرن الثاني عشر الميلادي لتأسيس دولة إمبراطورية مركزية تضم بلاد الشام

(1) كتب المعظم عيسى سلطان مصر الأيوبي إلى سبط ابن الجوزي في الشام (أريدك أن تحرض الناس على الجهاد وقد وصلت الحملة الصليبية الخامسة إلى مصر وتعرفهم ما جرى على إخوانهم أهل دمياط وإني قد كشفت ضياع الشام فوجدتها ألفي قرية منها ألف وستمائة أملاك لأهلها وأربعمائة سلطانية، وأريد أن تخرج الد ما شقة ليذبوا عن أملاكهم الأصاغر منهم والأكابر) خطط الشام مرجع سابق ج 2 ص 82

ومصر والجزيرة العربية سوى أن كرست الشكل الإقطاعي للدولة . فصلاح الدين الأيوبي شرع منذ 581 هـ في إقطاع البلاد وتوزيعها على إخوته وأبنائه وأمرائه والتوقيع بها لأجناده⁽¹⁾. فهو وإن نجح في القضاء على الخلافة الفاطمية في مصر وأعاد الخطبة للخليفة العباسي في بغداد ومن ثم وحد مصر وسورية تحت سيطرته فإن نتيجة عمله (أي تقسيم البلاد بين أخوته وأبنائه) كانت إضعاف الخلافة العباسية مما أدى إلى سقوطها أمام التتر عام 1258 م 656 هـ، دون أن يدافع عنها أحد. فالسلطان الحاكم الجديد للدولة الذي اغتصب سلطات الخليفة أصبح هو القوة المغتصبة والمعترف بها شرعياً من السلطة الدينية (الفقهاء والقضاة) والسلطة الفعلية العسكرية (الملوك والأمراء الإقطاعيون وقادة الجيش) والسلطة الإدارية البيروقراطية، ثم تأتي موافقة الخليفة العباسي في بغداد أو ذاك الذي نصّب السلطان المملوكي ببيرس في مصر بعد سقوط الخلافة في بغداد، مراسيم شكلية ليس لها أي قوة إجرائية.

إن المصالح الشخصية والمنافع المادية والسلطان السياسي هي النوازع المحركة لاشتراك الأمراء والملوك في الحرب ضد الغزاة تحت قيادة السلطان، وكثيراً ما كان هؤلاء ينسحبون من القتال والمعاركة في أوجها إن قدروا أن نتيجة القتال ستكون إضعافهم أو الحد من نفوذهم. مما كان يؤدي إلى الهزيمة أو عدم حسم المعركة لصالح الجيش السلطاني. ومع أن العلاقات الدولية لم تكن تتيح حينذاك التدخل الكثيف في شؤون هذه الإمارات الإقطاعية. ولكن سياسات الإمبراطورية البيزنطية الهرمة واستراتيجيات ملوك وأمراء الصليبيين في بلاد الشام حققت بعض النجاح في إقامة تحالفات فعالة مع هؤلاء الحكام، اعتمدت على إثارة الخلافات فيما بينهم بمنح البعض منهم التأييد والحماية ضد جيرانه الطامعين وتشكيل أحلاف لمواجهة سياسات التوحيد السلطانية، وقد ولدت في هذه المرحلة أيضاً منظمات فدائية مقاتلة ذات طابع طائفي أو مذهبي عملت مع أو ضد الدولة السلطانية المركزية. وقامت بعملياتها ضد هذا الحاكم العربي المسلم أو الملك، أو الأمير الإقطاعي الصليبي مؤجرة نفسها لخدمة أهداف خاصة لقاء المال أو لقاء النفوذ السياسي لتوسيع سلطاتها ولإرهاب كل من يفكر بتجاهلها أو القضاء عليها. وقد لعبت هذه الأحداث دورها في توهين وانقسام القوى العربية والمسلمة في مواجهة الغزو الصليبي والتتري وتركت أثرها في

⁽¹⁾ الروضتين في أخبار الدولتين مرجع سابق ج3 ص230

تمزيق الدولة المركزية. يضاف إلى ذلك أن بعض الطوائف المسيحية أقامت لها اتصالات مع الغزاة الصليبيين منذ البداية على قاعدة القرابة والفرقة المذهبية وتبريراً لما لحقها من اضطهاد وإبعاد خلال حكم بعض الخلفاء الفاطميين والأمراء التركمان (مثال الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الخامس الهجريين والأمراء الأراتقة في بيت المقدس).

هذه الانشقاقات والخلافات لم تكن إلا شكلاً ثانوياً للصراع في عصر تميز بالحروب الدينية. فقد استولى الصليبيون اللاتين على القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية البيزنطية في الحملة الرابعة 1204-1206م ونصبوا فيها إمبراطوراً موالياً لهم. كما عملوا على شق الكنائس العربية المشرقية الأرثوذكسية، وسعوا لفرض قوانين إيمانهم عليها مما أبعد هذه الكنائس عنهم في مرحلة لاحقة وجعلها إما على الحياد في الصراع أو هي أعلنت تعاونها مع الحكام المستعربين، وانضمت إلى الكفاح ضد الصليبيين (الكنيسة القبطية في مصر والكنيسة الأرثوذكسية في بلاد الشام).

وعلى المستوى الاقتصادي فإن الأهداف الرئيسة للحروب الصليبية على الوطن العربي والاستراتيجية العليا التي عملت على تحقيقها هي الاستيلاء على الطرق التجارية البحرية والبرية العابرة في البحار والأراضي العربية. وإن لم يكن بالإمكان ذلك فالسعي لاكتشاف طرق جديدة تصل إلى الهند والصين وأفريقيا حيث منافذ التجارة العربية لفرض الحصار على التجارة العربية واستخدام القرصنة البحرية لقطع الطرق البحرية وتدمير الأسطول التجاري العربي من قبل فرسان الداوية والإسبتارية الصليبيين بعد طردهم من قلاعهم التي كانوا استولوا عليها في بلاد الشام، والتحالف مع القبائل المغولية للإغارة على طريق القوافل البري- طريق الحرير-. وقد تكلفت هذه الجهود الحثيثة والمكلفة مالياً وعسكرياً باكتشاف الطريق البحري بالدوران حول إفريقيا في المحيط الأطلسي طريق رأس الرجاء الصالح والمحيط الهندي إلى الهند وجنوب شرقي آسيا ثم الوصول إلى القارة الأمريكية واكتشاف العالم الجديد والوصول إلى بحر العرب والخليج العربي والسواحل العربية الجنوبية في عمان واليمن؛ مما غير الجغرافيا السياسية العالمية، وضاعف من حصار وعزلة الوطن العربي نتيجة تحول التجارة العالمية من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي ومن قلب الوطن العربي إلى أطرافه البعيدة التي وقعت تحت السيطرة الصليبية، أو التترية والمغولية. مما عطل ودمر الكثير من الموانئ العربية في

شمال إفريقيا وبلاد الشام وبالتالي إفلاس وخسارة الطبقة التجارية العربية وانحطاطها وهي التي كانت ترعى الثقافة والعلم وتلعب الدور القيادي في عملية التوحيد القومي.

وخلافاً لما يذكره بعض الكتاب الاقتصاديين العرب المعاصرين ولغايات أيديولوجية من أن الاقتصاد العربي قد شهد نهوضاً ملموساً بعد توحيد مصر والشام في عهد صلاح الدين الأيوبي وأخيه العادل وفي عهد الدولتين المملوكيتين التركية والشركسية. فإن الفرع الأهم وهو التجارة العربية قد تراجع بشكل كارثي بعد تحول طرق التجارة العالمية، وأثر على مجمل الإنتاج الاجتماعي بعامه. قد تكون لتلك المقولة بعض الصحة في المراحل الأولى من الغزو إلا أنها في المراحل اللاحقة تبدو خاطئة تماماً ومتناقضة مع سير الوقائع والأحداث السياسية والاجتماعية.

كان حرص الطرفين المتحاربين (العرب المسلمين والفرنجة الصليبيين) على استمرار العلاقات التجارية بينهما على الرغم من المعارك الطاحنة والحرب الظالمة التي يشنها الفرنجة على العرب والإسلام. ويذكر ابن جبير الأندلسي في رحلته إلى المشرق في كتابه -رحلة ابن جبير- أنه مر بالشام والسلطان صلاح الدين الأيوبي يحاصر الكرك، وعلى الرغم (من أن نيران الفتنة مشتعلة بين المسلمين والإفرنج والمعارك حامية بينهما، فإن أرفاق المسلمين والنصارى تختلف بينهم دون اعتراض عليهم واختلاف القوافل من مصر إلى دمشق على بلاد الإفرنج غير منقطع واختلاف المسلمين من دمشق إلى عكا كذلك وتجار الصليبيين أيضاً لا يمنع أحد منهم عن غايته وتجار النصارى يؤدون ضريبة في بلاد المسلمين على سلعهم والارتفاق بينهم وكذلك المسلمين في بلاد النصارى، فأهل الحرب مشغولون بحربهم والناس في عافية والدنيا لمن غلب وهذا من الاعتدال في السياسة)⁽¹⁾.

كان المتحاربون يحرصون أيضاً على التأكيد على حرية المبادلات التجارية في نصوص الهدنة التي تعقد فيما بينهم ويضمنونها بنوداً تؤكد على أمن وسلامة وحماية التجار والسلع التجارية. كذلك في المعاهدات التي كان السلاطين وملوك أوروبا يعقدونها وبخاصة بين الدول التي يخشى بأسها ولها هيمنة على التجارة الدولية، مثل المعاهدة التجارية مع جمهورية جنوا،

⁽¹⁾ نقل عن خطط الشام مرجع سابق ج 2 ص 58

والمعاهدة الدفاعية التي عقدها المنصور قلاوون الصالحي مع الملكين ألفونسو ملك قشتالة وجاك ملك صقلية اللذين كانا يقودان الحرب الصليبية ضد العرب في الأندلس. وفي نصوص الهدنة التي عقدها مع حكام عكا الفرنجة عام 682 هـ لمدة عشر سنين والمعاهدة التي عقدها سنة 680 هـ⁽¹⁾ مع بيزنطة ، وكلها تؤكد على حرية المبادلات التجارية. وقد أدت سيطرة الأوربيين على معظم شواطئ الشام في القرن الثاني عشر إلى تدفق البضائع بواسطة القوافل -عن طريق بلاد العرب والعراق- على دمشق ومنها إلى موانئ الشام الساحلية حيث كانت تشحنها السفن إلى الغرب. ولكن هذه الأوضاع تبدلت في القرن الثالث عشر نتيجة غزوات المغول إذ شجع المغول التجار على اتخاذ الطريق البري عبر إمبراطوريتهم من الصين إلى تركستان فموانئ البحر الأسود كذلك أدى غزوهم للعراق إلى قفل طريق الخليج العربي فبغداد فدمشق الأمر الذي أثر في المركز التجاري لموانئ الشام تأثيراً خطيراً⁽²⁾.

وقد تغير الاتجاه وتغيرت سياسات الصليبيين بناءً على طلب الباباوات وبالأخص البابا أنوسنت الثالث الذي رفع شعار تحريم التجارة مع العرب والمسلمين، والبابا كليمنت السابع 1527م الذي أعلن في أمره البابوي عقوبة الفصل من الكنيسة واللعنة على كل أولئك الذين يأخذون للعرب والترك وغيرهم من أعداء الأسرة المسيحية الخيول والأسلحة والحديد والأسلاك المعدنية والقصدير والنحاس والأصبغة والملح الصخري وكل الأشياء الأخرى المناسبة لصنع المدفعية والأدوات والأسلحة الصالحة للهجوم التي يحاربون بها ضد المسيحية علاوة على الحبال والأخشاب والمعدات الملاحية الأخرى وغير ذلك من السلع الأخرى المحظورة⁽³⁾.

وقد أدت المذابح الجماعية وأعمال النهب والسلب وتدمير القرى والمدن العربية التي قام بها الغزاة الفرنجة ومن بعدهم التتر من جهة أخرى، إلى نقص في عدد السكان وبالتالي القوة العاملة العربية وبخاصة العناصر النشطة والمبدعة. وأُحرقت ودُمِرت الروائع الحضارية ومنشآت الري والمصانع وأدوات الإنتاج والنورش والحرف الصناعية والمؤلفات التي أنتجها الفكر

⁽¹⁾ خطط الشام مرجع سابق ج2 ص121-122

⁽²⁾ الحركة الصليبية في العصور الوسطى - سعيد عاشور ج2 ص1262-1263

⁽³⁾ المرجع السابق

العربي في عصر ازدهاره. ونتج عن كل ذلك انهيارات اقتصادية وعمرانية فتراجعت المبادلات التجارية بسبب نقص الإنتاج وبسبب سوء إدارة الإقطاعيات العسكرية. فاقصر اقتصاد الحرب في كل إمارة إقطاعية على خدمة الأمير وفرسانه وعساكره لتغطية وتأمين نفقات الحرب واحتياجات التعبئة الدائمة واستهلاك الطبقة الحاكمة، مما أضاف أعباء أخرى شكلت مع العوامل الخارجية التي شرحناها أسباباً موضوعية لتخلف النمو الرأسمالي الذي بدأت أوروبا تشهده منذ القرن الرابع عشر الميلادي.

وعلى المستوى الاجتماعي ونتيجة للتحويلات الجذرية في حقول الاقتصاد والسياسة والديموغرافيا التي أفرزتها الحروب ضد الفرنجة، فقد تغيرت الأسس المادية والروحية التي شكلت البنية الطبقية والاجتماعية للمجتمع العربي منذ صدر الإسلام والخلافة الأموية والعباسية. فقد توارت العائلات العربية العريقة في النسب إلى أصحاب الرسول الأوائل في الثورة-النسب الديني- وإلى قریش والأرستقراطية العربية-النسب القبلي- وفقدت مواقعها في الدولة وإقطاعياتها ومكانتها التجارية لصالح تشكيلة اجتماعية -اقتصادية جديدة. تتزعمها عائلات إقطاعية تركية وتركمانية وسلجوقية وكردية وفارسية ومملوكية تعود بنسبها إلى الجيش الذي استولى على الخلافة. ولا تملك أية شرعية دينية أو قبلية، سوى شرعية القوة، التي حصلت عليها من كونها قيادات عسكرية لجيش مرتزق أسسه الخليفة العباسي المعتصم من الغلمان الأرقاء من الأتراك. واستمر يتجدد وتتكون كتائبه العسكرية من هؤلاء الرقيق الذين يشتريهم الملوك لتأسيس جيوش خاصة بهم كان آخرهم الملك الصالح إسماعيل الأيوبي الذي أسس الجيش المملوكي الذي استمر يحكم في مصر وبلاد الشام حتى قضى عليه الجيش الإنكشاري العثماني الذي أسس على نفس الأصول. وحكم الإمبراطورية العثمانية بنفس الأساليب حتى قضى عليه الخليفة العثماني محمود الثاني في بداية القرن التاسع عشر. فكان يقتل الخلفاء والسلاطين والملوك الذين لا يعترفون أو يعارضون سيطرته على البلاد ويتولى قاداته الحكم ليصبحوا هم السلاطين والساسة.

ففي هذه الشروط استطاع هذا الجيش أن يكون قوة رادعة ومقاتلة تمتن الحرب وتحترف القتال في مواجهة الغزاة الفرنجة وغيرهم، بعد أن أبعد العرب عن الحكم وعن الجيش وإن تطوع البعض منهم في صفوفه إلا أنهم لم يتسلموا القيادات فيه وصاروا رعايا شأنهم شأن غيرهم من الشعوب الخاضعة للجيش

المرتزق الذي كان يبحث عن الشرعية الدينية لدى المؤسسات النافذة الكلمة وصاحبة السلطة المعرفية الدينية الإسلامية والعربية. وقد أقيمت إمارات عربية قبلية بدوية مثل إمارة آل مهنا وعيسى والفضل من طي في بادية الشام وإمارة بني أسد في الحلة في جنوب العراق وإمارات الأشراف الحسنيين في مكة والمدينة، إلا أنها كانت تابعة للسلطين الأيوبيين أو المماليك من بعدهم. وظلت بعض الإمارات المذهبية أو الطائفية مستقلة في الأطراف إلا أنها كانت قليلة الشأن في تطور الأوضاع العربية. وبرزت في هذه الظروف مؤسسة الفقهاء ورجال الحديث والعلم الشرعي ومشايخ الطرق الصوفية كسلطات معرفية وثقافية ذات هيمنة واسعة على الفكر والرأي العام الشعبي، مما اضطر حكام الأمر الواقع الباحثين عن الشرعية لمشاركتها في السلطة السياسية. وفي مجتمع دائم التحول بسبب الحروب ضد الفرنجة وفي مواجهة الغزو البدوي الخارجي والتهجير المستمر والترحال الإجباري أو الاختياري. إذ كان الناس مضطرين للنزوح عن مدنهم وقراهم عند احتلالها من قبل الأعداء خوفاً من المذابح والاضطهاد أو عندما تقرر القيادة هدمها خوفاً من وقوعها بيد الغزاة، واستخدامها قواعد انطلاق للهجمات المقبلة. وتفاقت هذه الظاهرة و ساهمت في تحويل الكثير من أهالي القرى إلى بدو. وقد تحدث المؤرخون المعاصرون بإسهاب عنها (ابن الأثير وأبو شامة وابن خلدون والمقريزي وابن تغر بردي..). وبدل أن تؤدي المواجهة مع الغزاة إلى مجتمع جديد وموحد ومتماسك اجتماعياً ومتطلع إلى المستقبل، فإن الانقسامات الطائفية والمذهبية والعشائرية والقبلية تكرر ست فيه وتر سخت كبنيات اجتماعية وثقافية داخل الإسلام نفسه، إلى جانب تعميق الخلاف مع المسيحية-العربية.

هذه الأوضاع الصعبة والمعقدة جعلت المؤرخين العرب الذين أرخوا لهذه المرحلة يرون في المصائب المتتالية والتمزق الإسلامي على أنه من علامات قيام الساعة. فالمجتمع في حالة تفكك وانهيار وصراع واقتتال بين الفرق والجماعات المتنافسة (سنة وشيعة قرامطة وفاطمية وزيدية وحنبلية وشافعية وموحدين ومرابطين... .). وقد انتقلت الدولة إلى أيدي العساكر مجموعات غير عربية من أرقاء جندهم الخلفاء والملوك لحمايتهم والذود عن سلطانهم. فأصبحوا الجيش المقاتل ضد الغزاة، ثم تغلبوا على سادتهم وصاروا طغماً حاكمة تفرض قانونها بالقمع والإرهاب والحديد والسيف، فتوارت الشرعية الدينية التي تقام الدولة الإسلامية بالاستناد إليها، وصارت السلطة لمن غلب.

فتحولت المناطق المعمورة إلى واحات وسط الصحارى والبوادي التي اتسعت بعد خراب شبكات الري التي أقامتها السلطات المركزية والغزو الدوري لأسراب الجراد الهائلة التي كانت تجتاح المعمورة فلا تبقى ولا تذر، فتجبر الفلاحين الناجين من المجاعات على ترك قراهم ومزارعهم للتفتيش عن مناطق جديدة أو اللجوء إلى المناطق المدنية والنهرية والجبلية، فتتحسر المناطق الأهلية بالسكان ويرحل أهلها، ويعودون إلى حياة الرحيل بدواً من جديد. وكان هذا انقلاباً في الاتجاه التاريخي العام الذي كرسه الإسلام بدمج الأعراب في جسم الدولة والمجتمع الحضري والمدني الذي رعته وأشرفت على بنائه الدولة الإسلامية، لتشكل منهم جيش الثورة والفتح والتحرير، وسكان الأمصار الجديدة، وكان هذا انعكاساً لحالة الفوضى التي سببها نظام الإقطاع العسكري والغزو الصليبي والتتري والمغولي. مما جعل القبائل العربية تعود إلى قانون الغزو القديم الذي خلصها الإسلام منه استجابة لظروف القهر التي فرضها العساكر المتغلبون وحرمانهم الجيش العربي المتطوع من حقوقه في بيت المال التي أسسها لهم الخليفة عمر بن الخطاب لتمويل الجيش المجاهد.

وقد أدرك المفكر العربي ابن خلدون طبيعة هذا التحول الجوهري في المجتمع العربي وصاغ انطلاقاً منه نظريته في العصبية القبلية والعمران البشري وفلسفة التاريخ والدولة في كتابه (المقدمة). وقد حصر هذه الظاهرة في البنية القبلية العربية والإعرابية بوجه خاص. فأفرط في توجيه تهمة تخريب وتدمير الحضارة والعمران للعرب. لاشك أن البدو لعبوا دوراً تخريبياً في هذه المرحلة وكانوا من عوامل الضعف والتفكك القومي، وهم كثيراً ما كانوا يزيدون الأمور سوءاً بغاراتهم وغزواتهم على المناطق المعمورة التي كان الفرنجة والغزاة التتر قد مروا بها من قبل فيكملوا السلب والنهب والخراب مما يجبر سكانها على الفرار منها.

وعلى المستوى الفكري كانت التطورات أكثر قتامة وانهياراً، فقد حدث انقطاع تاريخي مع النهضة العلمية والفلسفية التي شهدتها القرنان الرابع والخامس الهجريان، فتدمير وإحراق المكتبات ودور العلم العامة والخاصة وقتل وتشريد الفلاسفة والعلماء من قبل الفرق الدينية التي أعلنت تكفير من يخالفها في فهم الإسلام من المعتزلة والقدرية والفلاسفة والعقلانيين، وكرست عقائدها إسلاماً يجب على الجميع الإيمان به بعد تحالفها مع دولة العسكر. إلى جانب ما قام به الغزاة من نهب وسرقة العقول العلمية والحرفية والكتب والمؤلفات

وترحيلها إلى بلادهم وتدمير وهدم المكتبات العامة⁽¹⁾. وقد هزت الهزائم التي لحقت بدار الإسلام النفوس والعقول وأسس ومنطلقات الفكر والإيديولوجيات التي كرسّت خلال هذين القرنين وما سبقهما من انتصار الإسلام كثقافة عربية عالمية. فالمحنة التي برزت بغزو الأعداء الفرنجة لقلب الوطن العربي، بالوصول إلى تخوم الجزيرة العربية، الأرض المقدسة للعروبة والإسلام باحتلال القدس وإقامة مملكة بيت المقدس اللاتينية، ثم باجتياح جيوش هولاكو بغداد عاصمة الخلافة العباسية. طرحت على السلطات المعرفية والإيديولوجية والفكرية الدينية مراجعة شاملة وتمثلت في عملية انكفاء وبحث عن الأسباب التي ربما تفسر ما حدث وما يمكن أن يحدث.

كان باب الاجتهاد قد أغلق من قبل، وفُرض الحظر على فكر المعتزلة وحُرِّم فكر مؤسسيه ومُنعت مؤلفاتهم من التداول⁽²⁾. وانتصرت الأشعرية كمنهج وفكر، بعد أن جعلها نظام الملك الوزير السلجوقي عقيدة رسمية للدولة. وأسس المدرسة النظامية في بغداد لتكون جامعة لتخريج رجال الدين من فقهاء ومحدثين ووعاظ ومفسرين وخطباء ودعاة وفق العقائدية الأشعرية، لمواجهة الدعاء الإسماعيليين الذين يجري إعدادهم في الجامع الأزهر في القاهرة عاصمة الخلافة الفاطمية، ويقومون بنشر الإيديولوجيا الإسماعيلية في صفوف الجماهير في الأرياف والمدن، فتلقى منهم القبول في شروط أزمة اقتصادية، واجتماعية وروحية وسياسية متفاقمة نتيجة سياسات الإقطاع العسكري السلجوقي والقرمطية المنشقة على الدولة الفاطمية. وكان الفيلسوف الغزالي (أبو حامد) هو الذي أعاد صياغة الفكر الجديد للأشعرية في مرحلة مواجهة الفرنجة والغزاة الآخرين. فهو بحق شخصية العصر الثقافية الذي شكلت مؤلفاته الكثيرة وأفكاره ومنهجيته روح الثقافة في عصر دمرت فيه الدولة الخلافة وتمزقت إلى دويلات وإمارات متنازعة وشهد الغزو الصليبي. منطلقاً من توليفة فكرية

(1) كانت دار الكتب في القاهرة الفاطمية تحتوي على ألف ألف وستمائة ألف كتاب، وكان بها من الخطوط المنسوبة ألف ومائتان وعشرون نسخة من تاريخ الطبري. وقد دُمِرت هذه المكتبة وضاعت كتبها بعد أن ألغى صلاح الدين الأيوبي الخلافة الفاطمية (لروضتين في أخبار الدولتين أبو شامة المقدسي ج2 ص209)

(2) صدر المرسوم القادري المنسوب إلى الخليفة القادر بالله العباسي حسب ابن الأثير في سنة 408 هـ وقرئ في الدواوين سنة 433 هـ وقضى بتحريم فكر المعتزلة وتداوله بين الناس.

تجمع العقائدية الأشعرية مع التصوف وعلم الكلام المعتزلي بعد تجريده من قوانينه العقلانية والمنطقية. ومفترضاً أن الفكر الفلسفي والعلمي الذي استعان بالمنطق والفلسفة اليونانيين، واقتبس منهما المناهج والأدوات، وخالف فيهما الأصول والمناهج المعرفية الفكرية الإسلامية كما رسخت في القرون الثلاثة الأولى، والترجمة عن اليونانية والسريانية والفارسية. هذه الأمور هي المسئولة عن تخريب عقيدة الأمة، ولذلك يجب الرجوع إلى الأصول المعرفية التي أسست الفكر الإسلامي بحسب اجتهاده. لقد أكمل الغزالي سد الأبواب والنوافذ كي يحافظ على ما اعتبره الثقافة الأصيلة والإرث المجيد الذي يشكل هوية الأمة. فالرياضيات آفة ليس في ذاتها بل لأنها من مبادئ العلوم التي هي الشر كله، والفلسفة هي أس السفه وأس البلاء والانحلال ومادة الحيرة والضلال ومثار الزيف والزندقة. ومن تفلسف عميت بصيرته عن محاسن الشريعة فالواجب على السلطان أن يدفع عن المسلمين شر هؤلاء ويخرجهم من المدارس ويبعدهم ويعاقب على الاشتغال بفنهم كما كتب الفقيه ابن صلاح الشهرزوري.⁽¹⁾

وأعلن الغزالي⁽²⁾ مبادئ وأسس هذه الأيديولوجية ضد الفلسفة والعلم الطبيعي والمنطق اليوناني وعلم الكلام المعتزلي في مجموعة من المؤلفات الشهيرة من أهمها (تهافت الفلاسفة، وإحياء علوم الدين والمنقذ من الضلال والاقتصاد في الاعتقاد. . .) التي رسخت الأورغانون الجديد (منطق العقائدية الأشعرية). الذي يستند إلى الإيمان والحدوس، والمعرفة الاستشرافية اللدنية. ويفند دعاوى العلم والفلسفة متهماً مناهجها بالضلال والقصور، والعقل الذي تستخدمه بالعجز عن المعرفة الحقيقية. مكرساً هذه السلفية الجديدة أصولاً مرجعية للفكر الذي أسسه لمواجهة الأزمان القادمة في مواجهة الأعداء. وصدرت فتاوى ابن الصلاح الشهرزوري ت 1245م - 643هـ - على خطي الغزالي (من منطق تزدق) (والفلسفة أس السفه والضلال). وحذف من التعليم - العلم الطبيعي والرياضيات والفلسفة والمنطق - وكرست علوم الدين والعربية والتصوف الإسلامي كأقنيم مكونة للفكر والثقافة العربية الإسلامية. وبرز علم

⁽¹⁾ راجع كتابنا الثقافة المقهورة والثقافة المنتصرة ص 180-181 الصادر عن دار الوطنية الجديدة 2000م

⁽²⁾ توفي 1111م 505 هـ

الخطابة والوعظ الديني وتقدم الشعر الممجد للمقاومة والجهاد ضد الغزاة. وأصبح النثر الفني الذي يقوم على السجع والترادف والمحسنات اللفظية والإيقاعات هو الأسلوب المميز والمفضل. وصار الاهتمام باللفظ على حساب المعنى هو الذي يعطي الكاتب تفوقه وتقدمه على أقرانه، كما يمكن ملاحظته في مؤلفات القاضي الفاضل وزير صلاح الدين الأيوبي والعماد الأصفهاني كاتبه. وساد التقليد في الخطاب الديني والأدبي شعراً ونثراً، وانصرف المشتغلون بإنتاج هذه الثقافة إلى جمع الموسوعات والمصنفات الأدبية والتاريخية والفقهية، وإلى الشروح على المتن والأصول للأئمة الذين أسسوا نظام الفكر العربي الإسلامي بهدف حفظ تراث الأمة من الضياع. لقد استمد المفكرون كل مبادئ التنظيم الفكري ورؤية العالم من خلال اللغة العربية، وكذلك وسائل عملهم وفعاليتهم، فاللغة العربية التي ظلت تتمتع بموقع مهم ومتميز في القرن الرابع الهجري، لم تظل وسيلة الاتصال الوحيدة للكتابة والبحث. فقد بدأت تشاركها اللغة الفارسية في بلاط بني بويه المستوليين على الخلافة، فصارت لغة الرسم والموسيقا والرقص وفن العمارة والفنون الشعبية⁽¹⁾. وقد أسس هذا لمزيد من النزعات السلفية والمذهبية.

هذا الانكفاء نحو الماضي للاحتماء به، وإضفاء طابع القدسية عليه، وضع المستقبل بين قوسين، ومنع التفكير به إلا من خلال ذلك الماضي. فأضاع على الأمة إمكانية صياغة مشروع فكري لإعادة تأسيس نهضة عربية إسلامية تستجيب لحاجات الواقع الموضوعية وحاجات الناس الذاتية وتعمل على حل الإشكاليات الفكرية والمسائل الطارئة والجديدة، التي أوصلت الأمة إلى الأزمة التي وجدت نفسها فيها وهي لا تعلم كيفية الخلاص منها.

وكان من الإشارات الإيجابية تقدم الخطاب الأيديولوجي الديني حول الحشد والتعبئة والجهاد ومقاومة الغزاة، بظهور فن القصص الشعبي الممجد للأبطال المكافحين ضد الغزاة في التاريخ القديم والمعاصر مثل قصة (الملك سيف بن ذي يزن وكفاحه لطرد الأحباش من اليمن، وقصة عنتر بن شداد ونضاله للتحرر من العبودية وقصة الملك الظاهر بيبرس وحروبه ضد الصليبيين لتحرير الأرض العربية منهم...). لقد نجحت التعبئة الأيديولوجية في إدامة زخم المقاومة والجهاد حتى التحرير الكامل من الفرنجة. ولم يعدم هذا العصر من

(1) محمد أركون نزعة الأنسنة في الفكر العربي مرجع سابق ص 332

تألق بعض المفكرين في مناحي العلم كافة كابن خلدون في الاجتماع والتاريخ، وابن الشاطر في علم الفلك، وابن تيمية في العلوم الدينية الذي سعى لفتح باب الاجتهاد على الرغم من معارضة معاصريه له وسجنه وموته في السجن.

- لماذا لم تؤد حروب التحرير ضد الفرنجة إلى نهضة عربية جديدة.

إنها لمسألة تطرح نفسها وبقوة على الدارس لهذه المرحلة من تاريخنا العربي، الغنية بالبطولات والتضحيات الجسيمة بالنفوس والأموال، والتميزة بالإصرار على القتال لتحرير الأرض وحماية البلاد من الغزاة. فلماذا لم تؤد الحرب الطويلة والكفاح المستميت إلى إعادة تكوين وتشكيل الأمة في دولة واحدة وبناء ثقافة جديدة وحضارة ملائمة. تعمل على تطوير ما سبق وأنجزته في عصرها الذهبي الأول؟. تستجيب فيها للتطورات الحاصلة في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الدولية من حولها. ثلاثة قرون عاشتها الأمة في قتال مستميت لصد الغزاة الفرنجة ومن والاهم، ونجحت وخرجت منتصرة في هذه المحنة. وكانت الفرصة مواتية لخلق حالة جديدة من التفاعل والتماسك الاجتماعيين. لأن الحروب العادلة تشكل بوتقة ملائمة لصهر مجموع الأمة في حمى النضال دفاعاً عن الوجود والحرية والكرامة والوطن، وتجديد حيويتها بإظهار كل ما هو نبيل وعريق وخصائص ذاتية تكشف عن عظمتها وهويتها كأمة موحدة تستعيد دورها التاريخي بعد أن تفرقت طوائف وشيعاً وفاقاً ودويلات متصارعة. ولكن ذلك لم يحدث ولم ينعكس سير الأحداث التاريخية من التشرذم إلى الاتحاد ومن الفرقة إلى التآلف. فقد جرت الأحداث ليتعزز تيار التجزئة والانغلاق والعصبية القبلية وما هو أدنى منها، وإلى مزيد من الضعف والتخلف والخضوع للإمبراطورية العثمانية التي قضت على دولة المماليك والدويلات الأخرى لتجعل الوطن العربي كله تابعاً لها، وليدخل الجميع في حماها الذي سبب المزيد من التخلف والانهيارات.

لقد كانت الحروب الدينية والطائفية من سمات هذه العصور المظلمة. وكانت في أوروبا أكثر عنفاً ووحشية، فقد جندت الكنيسة الجيوش الملكية والإمبراطورية لقتال الطوائف المخالفة والمنشقة، وأحرقت وأبادت هؤلاء بلا شفقة ولا رحمة. إلا أن تلك الحروب كانت تجري هناك في إطار التوحيد القومي وأشكال اقتصادية جديدة واجتماعية وثقافية تدعو إلى حضارة جديدة (الملكيات القومية والبرجوازيات الصاعدة في المدن الجديدة التي تعتمد

على التجارة والحرفة في قلب الإقطاعية وعلى حدودها (التي ساهمت الحروب ضد العرب والمسلمين في أسبانيا والمشرق العربي في ازدهارها وزيادة ثرواتها، وقد عبر عن فكرها السياسي مفكرون مبدعون في طلبعتهم مكيا فيللي الكاتب السياسي الإيطالي الذي كان أول من دعا إلى قيام الدولة القومية في إيطاليا. وقد ولدت في هذه المدن الأطروحات الأولية والجنينية للدولة الحديثة والنهضة الأوروبية بالمقابلة مع الثقافة العربية وبالتمايز عنها. بينما كانت الحروب الدينية في الوطن العربي تعميقاً للانقسام والتجزئة مترافقة مع الغزو الصليبي ثم التتري والمغولي الذي وصل إلى قلبه، فقضى على البنيات الحضارية الموحدة والتي يمثلها العرب. وليقيم فيها أنظمة حكم إمبراطورية عسكرية ذات بنى إقطاعية طائفية ومذهبية، أضاعت كل المنجزات التي تحققت في ميدان المواجهة مع الغزاة لخدمة أهدافها السلطوية المتخلفة.

- في النتائج -

كان من نتائج الحروب ضد الفرنجة مساران مختلفان تماماً ، مسار أوروبي ومسار عربي إسلامي. ففي المسار الأوروبي أدت هذه الحروب إلى مزيد من التطور والتقدم في أوروبا، اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، تمثل في إعادة رسم الخريطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، لتشكل القاعدة المادية والروحية لما سُمي بالنهضة الأوروبية. وهي التي أنتجت العالم الحديث والثورة الصناعية وما تبعها من تطورات. فقد مكنت هذه الحروب ملوك أوروبا من فرض سيطرتهم على الإمارات الإقطاعية، بعد أن انقرضت العائلات العريقة التي كانت تشكل منافساً شرعياً للملوك الذين عملوا على تصفية أولئك المنافسين. فجاءت عائلات جديدة تفخر بإنجازاتها الحربية هذه. كما أن الحروب الصليبية ساعدت المدن الإيطالية على توسيع تجارتها مع العالم الإسلامي والوطن العربي ومكنتها من فرض سيطرتها على طرق التجارة البحرية مع الشرق، مما زاد من عدد البنوك والشركات ووسع ثرواتها ومكنها من الهيمنة على الملوك الذاهبين إلى الحرب بإقراضهم الأموال بفوائد عالية. كما أن زيادة استهلاك المواد الكمالية وبخاصة التوابل وحرير الهند وعطور الوطن العربي والمنسوجات العربية، إلى جانب زيادة الإنفاق العسكري لتجهيز الجيوش للحروب، أدى إلى توسيع الاقتصاد الأوروبي والسوق الأوروبية. وزاد من المنافسة بين المدن الإيطالية المتوسطية المسيطرة على التجارة البحرية ومثيلاتها الألمانية والهولندية في الشمال وهياً لانطلاقة رأسمالية مستفيدة من

التقنيات الجديدة التي عاد بها التجار والمحاربون من الوطن العربي.

وفي المجال الثقافي فقد أفسحت في المجال أمام الرهبانيات (الفرنسيين والدومينيكان) للتبشير بالثقافة المسيحية الأوروبية في بلدان المشرق، ومكنت من ترجمة القوانين والمعتقدات والشريعة الإسلامية. وسهلت الاحتكاك والاتصال بين مسيحي الشرق والغرب، ورسخت مبدأ شن الحرب والتدخل في شؤون العرب والمسلمين على أنهما خطر مائل على أوروبا في العقل والوجدان الأوروبيين، باستخدام الصليبية للإشارة إلى خطر العالم العربي والإسلامي ومسائله الموروثة. ووفرت الفرصة لترجمة التراث العلمي والفكري العربي إلى اللاتينية مما ساهم في النهضة العلمية والفكرية الأوروبية. ومكنت هذا الفكر من الاتصال بالتراث الفلسفي والعلمي اليوناني بترجماته العربية مما ساهم في تفجير الثقافة الكنسية البابوية التي ظلت مهيمنة على الفكر والثقافة طيلة العصور الوسطى، وعززت التيار العلماني الذي أخذ يتبلور كتيار فكري وسياسي ضد الفكر اللاهوتي. بالإضافة إلى ما نقله الصليبيون من فنون حرفية وصناعية في مجالات صناعة الورق والفولاذ والمنسوجات وفي الزراعة وهندسة الري⁽¹⁾.

لقد تصدع النظام الإقطاعي الأوروبي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً والثقافة الكنسية منهجاً وموضوعات. وتعمقت سلطة الملوك على حساب سلطة البابا والإمبراطور. وبرز دور الصيارفة والرأسماليين المرابين اليهود الذين هاجروا من أسبانيا إلى هولندا والمدن الإيطالية وإنكلترا نتيجة للحروب الصليبية على العرب في الأندلس؛ فأسسوا المصارف وازدهرت أسواق المال، وتطورت الملاحة البحرية بالاستفادة من علم البحارة العرب وتقنياتهم المتقدمة، وتوسعت التجارة مما مهد لولادة الطبقة البرجوازية كطبقة ذات مشروع قومي وثقافي واقتصادي. كانت القاعدة للتحويلات الثورية الاجتماعية بالتحالف مع الملوك حيناً وضدهم حيناً آخر مقدمة لهم القروض المالية للسير في حملاتهم الاستكشافية الجغرافية التي أوصلت في النهاية إلى اكتشاف القارتين الأمريكيتين والأسترالية، واستعمارهما.

لقد مهد كل ذلك للثورة على الكنيسة الكاثوليكية وبابا روما في سلسلة من

⁽¹⁾ تاريخ الحركة الصليبية - سعيد عاشور مرجع سابق

الأعمال الثقافية والفكرية والعسكرية والانتفاضات الشعبية(انتفاضات الفلاحين والحرفيين والكهنة، والإرهابات القومية تحت شعارات الإصلاح الديني التي قادها كهنة ورجال دين وعلمانيون وأمراء إقطاعيون-مثل مارشن لوثر في ألمانيا وزوينغلي وكالفين في سويسرا وغيرهم في أوروبا الأطلسية. وأنتج مجمل هذه التطورات انتقالاً ثورياً إلى العصور الحديثة.

وعلى المسار العربي بقدر ما كانت نتائج الحروب ضد الفرنجة نصراً عسكرياً أدى إلى تحرير الأرض العربية وطرد الغزاة من كل جزء احتلوه، كانت على المستويات الأخرى كارثية. فقد أدى الدمار الذي لحق بالقوى المنتجة وأدوات الإنتاج إلى تخلف الإنتاج الزراعي بعد خراب شبكة الري، فنقصت المساحات المزروعة وتحولت الأراضي الزراعية إلى بادية من جديد، وإلى زوال الكثير من الحرف بعدما أُجبر المعلمون المهرة على الرحيل في ركاب الغزاة كما فعل تيمورلنك بعد غزوه للعراق وبلاد الشام ومن بعده السلطان سليم الثاني الذي قضى على دولة المماليك في مصر وسوريا. فقد أخذ هذان الغازيان معهما كل عالم بارع وكل حرفي ماهر بالإضافة إلى الصناعات النادرة، كما يذكر ابن عربشاه في كتابه عجائب المقدور في وقائع تيمور وابن إياس في كتابه (بدائع الزهور في وقائع الدهور) عن الفتح العثماني لمصر. مما أدى إلى أزمة اقتصادية واجتماعية وتخلف أدوات الإنتاج، وعزز الإقطاع العسكري وسيطرة الجيش المرتزق المشكل من الرقيق المشتري لحساب بيت المال الذي يتصرف به السلطان على الدولة والمجتمع، وإضفاء الشرعية على اغتصابه للسلطة باسم الدفاع عن البلاد وباسم الحرب ضد الغزاة. واستطاع باسم هذه الشرعية الجهادية تدمير المؤسسات والهيئات الشعبية والاجتماعية التي تشكلت في الفترات السابقة التي أعقبت انهيار الخلافة. ففرض على المجتمع تبعية مزدوجة اقتصادية وسياسية بجعله السكان رعايا بلا حقوق، وبفرضه شروطاً مادية وروحية على الإنتاج الاجتماعي، تجعل الحياة خارج حمايته مستحيلة.

لقد فشلت الأمة في استعادة وحدتها وفي صياغة مشروع نهضوي جديد وثقافة تلبي الحاجات المادية والروحية للإنسان العربي في الشروط الدولية التي أعقبت الانتصار على الفرنجة. فتكرس النظام السياسي الذي قاد هذه الحروب على أنه النظام الأمثل، وبررت الأيديولوجية الدينية التي أنتجتها بيروقراطية متنوعة الأصول التطبيقية متحالفة مع قادة العسكر حكام الأمر الواقع، نخبتها

الفقهاء والقضاة وأقطاب الصوفية والمحدثون والكتاب في دواوين الدولة السلطانية والإقطاعيات، جوهرها الحفاظ على الأوضاع الراهنة بالتمسك بما اعتبر الإسلام القويم والعقيدة الصحيحة السلفية التي أسسها أصحاب المذاهب الفقهية المعروفين في القرون الثلاثة الأولى للهجرة. ثقافة اغترابية مأزومة تفترض أمة واحدة، لم تعد في الواقع كذلك بل أصبحت مجموعة طوائف و فرق دينية ومذهبية وشعوب ودويلات متصارعة، يجمعها تاريخ مشترك وتفرقها مصالح شتى متباينة قومية وطبقية وسياسية، ويقودها حكام ينصبهم الجيش من عائلات عسكرية استولت على السلطة بالقوة، وتمكنت منها، لا آفاق سياسية لديها ولا مشروع حضاري يوجهها هدفها التمسك بالسلطة، اكتسبت شرعيتها من خلال قيادتها الحرب ضد الغزاة، ثم اتبعت كافة الوسائل القمعية والإرهابية والسياسية العسكرية للقضاء على معارضيها بقتلهم أو سجنهم ومصادرة كل ما يملكون. كما عملت لإسكات المعارضة الشعبية بسياسات الاحتواء والإفساد والرشوة، واضطهدت رجال الدين المعارضين (مثال ابن تيمية). لقد سخرت نتائج هذه الحروب والمقاومة الباسلة والتضحيات الجسيمة للأمة بكافة فئاتها لتكريس هيمنتها وسلطتها، وفرض هذا النظام الاجتماعي الاستبدادي الإقطاعي العسكري الذي أبعد العرب عن المشاركة في السلطة وحولهم إلى رعايا مثل غيرهم يعملون في الإقطاعيات أو في الجيش كعساكر لا يمكنهم الوصول إلى مراكز القيادة، وقبائل بدوية تغزو المعمورة وتقاتل بعضها بعضاً بحثاً عن الماء والطعام.

إن غياب الطبقة الاجتماعية المهيمنة الحاملة لمشروع حضاري سياسي وثقافي واقتصادي أضاف أبعاداً أخرى لأزمة المجتمع والدولة والثقافة العربية الإسلامية، والعجز الذي أظهره الفكر في مواجهة التحديات والشروط الطارئة. فلم يستطع هذا الفكر صياغة مشروع ثقافي أو سياسي للمستقبل، حتى ابن خلدون الذي كتب مقدمته لتاريخه (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر) بروح علمية موضوعية متميزة وأعلن اكتشافه وتأسيسه لعلم جديد هو العمران البشري وفلسفة التاريخ. ابن خلدون لم يتحدث عن سياسة جديدة كما كتب مكيا فيللي في إيطاليا مع أن الفارق الزمني بينهما ليس كبيراً (مكيا فيللي ولد 1469م وتوفي 1527م وقد ولد ابن خلدون 1332م وتوفي 1406م) ولم يكتب عن تجديد الدولة العربية الواحدة، ولم يؤسس لفقه سياسي جديد لبنائها على أسس الشورى

والعدل ، مع أنه كان مدركاً لما يجري على الشاطئ الآخر للمتوسط في أوروبا من نهضة علمية واقتصادية وسياسية. فبينما كانت أوروبا الغربية تنهض وتتقدم كان الوطن العربي يتخلف ويتردى وتتبع المسافات بينه وبين العدو الذي واجهه بالأمس وهزمه وحرر أرضه منه.

هل ما نواجهه اليوم في كفاحنا من أجل التحرير والوحدة والنهضة

بشابه ظروف وشروط تلك المرحلة؟ التشابه الوحيد هو أن العدو مازال يحمل نفس الاسم مع أن هويته قد تبدلت، فأوروبا الصليبية أصبحت أوروبا العلمانية وأوروبا الإقطاعية والبابوية والإمبراطورية صارت جمهوريات قومية رأسمالية ودولاً إمبريالية استعمارية تغزو العالم باسم رسالة التمدن والتقدم، وهو في الحقيقة من أجل الأسواق والمواد الأولية والتحكم باقتصاد العالم وثرواته ومصادر الطاقة والمواد المنجمية فيه.

أما نحن فقد تخلفنا عنها بعد أن كنا المتقدمين عليها علمياً وثقافياً وحضارياً ، وتغيرت هويتنا فأصبحنا أقطاراً متعددة تحمل أسماء جديدة إقليمية وتاريخية قبل إسلامية على الرغم من صياغتنا أيديولوجيا القومية العربية التي نحاول من خلالها استعادة هويتنا العربية الموحدة، لقد جعلتنا فترة الاحتلال العثماني أشد ضعفاً بعد أن جردتنا من كل مقومات القوة وحذفنا من التاريخ خمسمائة عام، ولم نستطع الدفاع عنا وتخلت عن أقطارنا الواحد تلو الآخر لتضمنا أوروبا إلى إمبراطورياتها الاستعمارية (الإنكليزية والفرنسية والأسبانية والإيطالية ثم لتقيم للصليبية دولة في فلسطين) بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. أقطار مستعمرة ضعيفة متخلفة في مواجهة قوى استعمارية متفوقة انضمت إليها الإمبراطورية الأمريكية فيما بعد لتحل محل الأوروبيين، وتأخذ مكانهم في الحرب علينا متحالفة مع الصهيونية العالمية لإبقائنا تابعين متخلفين. وقد ناضل العرب كجماهير وكقوى ثورية لاستعادة الهوية الوطنية والقومية والحصول على الاستقلال، واستطاعوا إقامة دول في الأقطار التي جعلها الاستعمار أقاليم تابعة واعترف بها خدمة لمصالحه. ولم نستطع تحرير فلسطين ولا التقدم للحاق بأوروبا المتقدمة وأمريكا الحديثة التي حققت ثورات العلم والتقانة الأربعة ثورة البخار وثورة الكهرباء والنفط والإلكترونيات والمعلوماتية، وتضاعف تخلفنا حتى وصلنا إلى ما نحن فيه من عدم القدرة على مواجهة أعدائنا وتقرير مصيرنا الذي تتحكم فيه الإمبريالية الأمريكية في أعلى مراحلها والصهيونية في أشد فترات عتوا. وفقدنا الهوية مع صدمات الحداثة المتتالية، ونزداد تمسكاً بما

أسميناه الأصالة (الهوية، الدين واللغة). وما أدركنا أنها متغيرات في سياق التطورات الجارية في العالم الحديث المهيمن علينا، والذي يجرنا إلى فلكه طوعاً وكرهاً دون أن نقدر على الاختيار، ونجرع كؤوس الهزيمة المرة وما زلنا نقاوم ولنا الثقة الأكيدة بالنصر الذي توج كفاحنا الطويل في الحروب ضد الفسرنجة، على الرغم من تجهم الآفاق من حولنا التي لا نلمح فيها غير صوى الماضي التي تحجب توقعات المستقبل الذي ما زال حتى الآن إرهابات نحاول بها ومن خلالها الدخول إلى عالم الحداثة. بينما يتجاهلنا الحاضر تحت وطأة تراث الماضي الزاهر، ولا نعلم كيف الخروج من التيه الذي يحيط بنا نتيجة الضغوط الإمبريالية والصهيونية السياسية وثورات العلوم والتقنية الحديثة التي تغزونا. ولا نملك القدرة على الوقوف في مواجهتها لنختار، فتحاصرنا وتجبرنا على الخضوع لها والسير في ركابها، نحاول الاحتماء بماضيها الزاهر فلا يفيدنا وتعلو أصواتنا بالشعارات دون القدرة على التصدي.

ثوراتنا ضد الاستعمار والإمبريالية أجهضت غداة حصولنا على الاستقلال والحرية، ولم نستطع تحقيق الدولة العربية الواحدة. ولا التنمية الاقتصادية المطلوبة. وجرى بصورة منهجية تدمير المجتمع المدني والديموقراطية الوليدة اللذين انبثقا من خلال الكفاح الوطني والقومي ضد الاستعمار وضد الصهيونية، وساهما بقوة في الحصول على الاستقلال وبناء الدولة الوطنية. ولكن الدولة القطرية التي حلت محل الدولة الوطنية باسم تحرير فلسطين ومواجهة الصهيونية والغرب الاستعماري على أثر الانقلابات العسكرية واستيلاء الجيش على السلطة وتمكنه من الدولة وتحويلها إلى استبدادية شمولية، وأوليغارشيات عائلية بطريركية وراثية حاكمية، هذه الدولة دمرت المجتمع المدني والديموقراطية والحرية العامة وجعلت هدفها التمكن ضمن الحدود التي رسمها المستعمر، واعترف بها في إطار استراتيجيته للهيمنة والإلحاق والتبعية.

إن مشاريع التحديث النهضوية والإصلاحية (المشروع الليبرالي أي السير على خطى أوروبا والغرب واقتباس الحضارة والثقافة والمؤسسات والتكنولوجيات والنظام الرأسمالي). ومشروع التحديث القومي العربي على طريق الثورة والانقلاب وتحقيق الدولة العربية الواحدة وفق أيديولوجيا القومية العربية (حركة البعث القومي واليقظة العربية التي صاغتها الجمعيات العربية لقيادة الانفصال عن الدولة الاتحادية التركية، ومشروع حزب البعث العربي الاشتراكي ثم المشروع الناصري وحركة القوميين العرب. والمشروع

الإسلامي للإصلاح الذي بدأه رفاة الطهطاوي ومن بعده الشيخ محمد عبده بالتعاون والتحالف مع أستاذه الشيخ جمال الدين الأفغاني ومن ثم الشيخ رشيد رضا فابن باديس . والمشروع الماركسي -اللينيني أي التحديث عن طريق الثورة الاشتراكية والشيوعية بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي . هذه المشاريع الأربعة التي كان كل منها يطمح ليكون قائد الثورة المأمولة نحو بناء الدولة العربية الحديثة فشلت جميعها لأنها لم تتحد وتتحالف . بل ظلت تتصارع مما سهل على القوى الإمبريالية تفكيكها وهزيمتها . كما أنها لم تستطع صياغة مشروعاتها السياسي والثقافي بما يجعله قابلاً للتحقيق في إطار زمني معين . وتحالفت مع الجيش ليكون القاطرة الذي يأتي بها إلى السلطة . فاحتواها وتمكن من السلطة بها ثم حل محلها ليقوم حكماً استبدادياً ويفرض عسكرة المؤسسات المدنية والمجتمع وليقيم سلطة قمعية أعاق التطور الطبيعي الديمقراطي والمؤسساتي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وأسهمت في هدر الوقت والرأس مال البشري والمالي في مرحلة حاسمة من التحولات الجذرية على المستوى العالمي هي مرحلة الانتقال من الحرب الباردة إلى النظام العالمي الجديد .

إن فقدان الطبقة حاملة مشروع الثورة والنهضة والإصلاح والتحديث ، بالإضافة إلى غموض برنامج النهضة الفكري فيما يخص الجوانب النظرية -الثقافية والإنسانية وفلسفة الدولة وآفاق المستقبل قد ساهم في إجهاض هذه الحركة التحررية . وهو ما كنا قد أشرنا إليه في معرض تقييمنا للحروب ضد الفرنجة وفشلها في بعث نهضة قومية جديدة ، وقلنا إن سيطرة النخب العسكرية -البيروقراطية -والتيقراطية ، على المجتمع وغياب المشروع الفكري الذي يبين ملامح وأهداف الحركة الاجتماعية لبناء الدولة من أجل ضمان المستقبل هي السبب الرئيس لهذا الإخفاق . ولا بد هنا من التأكيد على أن الغرب الإمبريالي والصهيونية العالمية المتحالفتين ضد العرب يلعبان دوراً كابحاً ومخرباً ومعيقاً للثورة العربية بهدف إجهاضها لتعميق الانقسام والتجزئة العربية وخلق حالة عجز عربي وتشجيع النزعات النكوصية والإقليمية والقطرية وما يمكن تسميته باصطناع مرجعيات قومية يؤسس لها علم الآثار الإمبريالي باسم شعوب وقوميات كان لها في مرحلة تاريخية وجود في الوطن العربي ، ثم اندمجت في التيار العربي العام الذي دمج الإسلام وصهره في العروبة كفكر وتاريخ وصيرورة قومية واحدة تعمل أكاديميات إنتاج الاستراتيجيات الثقافية

ففي المراكز الإمبريالية على بعثها حزمة واسعة من الثقافات الميتة لزيادة التبعية والإلحاق وتدمير الهوية القومية العربية. وقد استطاعت الوصول إلى هذه النتيجة في هذه المرحلة البائسة التي نعيشها. وقد فقدنا الرؤى والمشروع الحضاري والثقافي الذي يحدد أهدافنا وغاياتنا المستقبلية على طريق التحرر الوطني والقومي وبناء الوحدة العربية والمجتمع الجديد كأمة ناهضة متطلعة إلى دور على مسرح التاريخ العالمي.



الفصل الثاني:

التبعية وسياسات التنمية المستقلة في عصر العولمة الأمريكي {إيديولوجيا واستراتيجيات}

1- هل التبعية نظام إنتاج مفروض؟ أم إيديولوجيا يتطلبها تشبه
المغلوب بالغالب؟.

حول المفهوم وتعييناته:

التبعية ظاهرة معقدة تتشابك فيها الأعراض الاقتصادية والاجتماعية، والديموغرافية والجغرافية والسياسية والتاريخية. وهي عملية إلحاق قسري بوسائل سياسية واقتصادية وعسكرية، وغزو ثقافي وفكري لتعميم نظام الإنتاج الرأسمالي، وتسويغ للهيمنة التي تمارسها دولة عظمى أو مجموعة دول أحرزت تقدماً في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيات والعلم، فتستخدمها لتحقيق مصالح مادية واستراتيجية، بما تفرضه على أمم وشعوب أخرى أقل تقدماً، من إجراءات تلزمها بها وتجبرها على تنفيذها، كي يمكنها البقاء. فقانون الغلبة الإمبريالي يبيح للمنتصر مصادرة الثروات والسيادة، واستغلال القدرات الإنتاجية، والصناعية والموارد المالية لغاياته الخاصة. وعلى المغلوب أن يعمل وفق إرادة الغالب وقوانينه، ولا خيارات أخرى أمامه. فالغنيمة هي جائزة المنتصر وتشمل الاستيلاء على ثرواته المنقولة وغير المنقولة وعلى الإنسان نفسه وتحويله إلى قوة منتجة بأرخص الأسعار عبداً أو فلاحاً أو عاملاً أجيراً وتشغيله لحساب السيد بالإكراهات المادية والاقتصادية. كما تفرض عليه أن يبيع ويشترى ويستهلك وفق ما تقتضي مصالحه. وهي بالمعنى السلبي انحصار وتراجع القدرة على النمو الذاتي والقدرة على المنافسة. وهي علاقة مؤسسة

على القوة بين دول متقدمة تحوز على التقنية الحديثة والثورة العلمية والرساميل الضخمة، وقد أقامت البنى والمؤسسات اللازمة لاستغلال وتشغيل هذه القدرات (مؤسسات المال - البنوك والمصارف العملاقة الوطنية والعالمية - والشركات وأسواق المال والمصانع والمعامل الحديثة ومراكز البحوث العلمية والجامعات ومؤسسات الدولة الحديثة ومنظومات القوانين، والجيش والقوات المسلحة بكل ما تحوز من أسلحة حديثة ومتطورة). وجعلت الاقتصاد المتكامل والتنمية المستمرة قانوناً أساسياً لبناء دولتها القومية الحديثة، وقوتها المسلحة، بما يكفل لها التفوق على غيرها من الأمم والدول، التي تخلفت عن الحداثة وشروطها ونظام الإنتاج الرأسمالي ومنظومته القانونية والسياسية والثقافية، وعن الثورة العلمية، وتطبيقاتها، وعن الجيوسياسية ومفاهيمها الديناميكية، والبنى الذاتية التكوينية للدولة الحديثة.

وتشمل تعيينات المفهوم شبكة من الأسباب والمسببات والظروف والشروط المنتجة لذلك التخلف، تاريخية وجغرافية-بيئية وثقافية حضارية وإنتاجية - اقتصادية، ودولية-حكومية ومؤسسية، وقومية، وسياسية، وعقلانية، ودينية، ومفاهيم أخلاقية وقيم روحية. اتخذت طابعاً تاريخياً عبر مراحل من الانهيارات الإيكولوجية والاجتماعية والديموغرافية والبنوية، والغزوات الأجنبية في شروط ملموسة. شكلت مجموعها ظاهرة التخلف والتقدم، والتبعية والغلبة. فتصدرت أمم في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان توفرت لها شروط أفضل في كل هذه الأصعدة لتصبح أمماً متبوعة تؤلف نواة العالم الحديث، تصنع وتنتج السلع ليس لتلبية حاجات مواطنيها بل لتلبية حاجات العالم أجمع، وما تطلبه السوق العالمية التي أسستها ووسعتها إلى أقصى الحدود التي تضمنتها علاقات الإنتاج الرأسمالية. وهي لم تزل تقود الثورة العلمية والتكنولوجية والثقافية المعاصرة منذ أكثر من ثلاثة قرون إلى آفاق مفتوحة لانهاية، وتصدرها وتعممها على بقية العالم. وأمم تابعة تستهلك السلع والمنتجات المصنوعة المصدرة إليها وتقتبس العلم والثقافة وأساليب الإنتاج الرأسمالية والتربية الحديثة والمؤسسات والقوانين التي تعتقد أنها سبب تفوق وتقدم الأمم الأولى.

وعلاقة التبعية في الجوهر علاقة تناحريه صدامية وبنفس الوقت تواصلية -انقطاعية تشكل نمطاً متسقاً للعلاقة بين الأمم بقيادة طبقة رأسمالية حديثة، ليست من أصول تراثية عريقة بالنبال أو الفروسية أو الكهنوت (حربية

أو سلالية ذات امتيازات متوارثة عائلية أو إقطاعية وأرستقراطية)، فهي تعتمد على حيازتها للرأسمال وأدوات الإنتاج والتقنيات الحديثة وتستند إلى العلم والخبرات التكنولوجية والسوق والمنافسة، بل قل الحروب والصراعات المدمرة فيما بينها سعياً وراء الربح والمغانم، متجددة باستمرار مع تطورات نظام الإنتاج الرأسمالي نفسه واتساعه وتعميقه بإفصاحه عن مكنوناته وآفاقه في تظاهرات وأزمات، تفصح عن قانونه الأساس المتمثل بتجده على طريق الاكتمال والسيادة العالمية، في تواصله بالقوة والفعل وانقطاعاً به بالمواجهة الاجتماعية الداخلية، وتناقضاته البنسوية وثورات وكفاح الدول التابعة والحروب السرية والعلنية بين مراكزه العظمى من أجل حيازة القوة ، وبالتالي المنافع المادية، لتعيد صياغته بعد كل أزمة وفق تناسب القوى الطبقية التي صعدت وامتلكت التكنولوجيات الأحدث، والتي تتجدد في كل عقد تقريباً . فالحراك الاجتماعي واسع والتحول في الأوضاع الطبقة مطردة، ومتبدلة وتناسب القوى وموازينها أيضاً متغيرة فيما بينها لصالح هذه الشريحة أو تلك داخل الطبقة الرأسمالية ذاتها وفقاً للمصالح المتعارضة بل والمتناقضة في بعض الأحيان، فقانون التطور والتغيير هو المحرك الفاعل في النظام الرأسمالي الذي بديناميكيته الذاتية يعصف بكل قديم ويدمره لصالح الجديد والأحدث.

2- أيديولوجيا التبعية.

تستند علاقات التبعية إلى أيديولوجيا تكاد أن تكون ديانة وضعية، صاغ أطروحتها (أوغست كونت الفيلسوف الفرنسي مؤسس علم الاجتماع الحديث). تعتمد المال بل الرأسمال والتكنولوجيات والعلم الوضعي-التجريبي قاعدة ومنطلقاً لبناء عالم جديد، والعقلانية والمادية فلسفة سامية لبناء ثقافة حديثة لإنسان جديد صفته الأساس أنه منتج وصانع ومنظم اقتصادي وإداري وسياسي ومفكر وعالم، له رسالة وضعية هي تحرير البشرية من الدين والخرافة ونشر العقلانية وأنوار العلم والحرية، وهي رسالة تفاضلية تتحمل مسؤولياتها الأمم التي سبقت وقادت العالم في هذا السياق، وامتلكت هذا الحق بالفعل والممارسة وما أنجزته في ميادين الصناعة والعلم⁽¹⁾، وأعطت لنفسها حق فرض المدنية

⁽¹⁾ تحتكر الولايات المتحدة الأمريكية نصف سوق صناعة الطيران و20% من المعلوماتية، كما تحتكر أوروبا الغربية 30% من الصناعات الصيدلانية، وتحتكر اليابان 22% من سوق المعلوماتية و21% من شبكة المواصلات.

الجديدة وأخلاقياتها على العالم بما أحرزت من تقدم وتطور وإنتاج مادي وسلي وثورة اقتصادية وعسكرية، أهلها للقيام بدور المهيمن والمسيطر في العالم. فهي تتخذ من مفاهيم المجتمع الحديث والقومية والأممية والدولة والرسالة الوضعية أدوات لبناء هذا العالم في إمبراطورية حديثة. هي إمبراطورية الرساميل والعلوم التجريبية والتكنولوجيات. في مقابل مجتمعات قديمة، وأنظمة إنتاج متخلفة وبدائية تعتمد التقاليد الموروثة من أيام الحرف والمشغل والعمل الإنساني اليدوي وقوة الحيوان في الدفع والتحرك، وديانة ميثولوجية قديمة متوارثة، حملتها طبقات ذات امتيازات أيديولوجية-رجال الدين والفرسان والنبلاء الإقطاعيين- عبر الحقب والعصور التاريخية، منذ أن انتقل الإنسان من البربرية إلى الحضارة، ومن الثقافة الكوزمولوجية إلى الثقافة الأرضية والإنسانية حتى عصر الرأسمالية. وكان من سلالتها الديانات الكبرى والإمبراطوريات القديمة التي تمكنت بها الإيديولوجيات والميثولوجيا من حياة الإنسان، وما زالت تتحكم بها حتى اليوم في المجتمعات القديمة التي لم تدخل عصر الصناعة والتطوير بعد، وتشكل ثقافتها ونمط حياتها.

إن علاقة التبعية التي تربط بين هذه الأمم الأخيرة والأمم المتقدمة هي علاقة مفروضة من المتبوع على التابع عبر شبكة من العلاقات المؤسسية ظاهرة اقتصادية-سياسي ومحتواها إنتاجي-تقني-علمي ومرجعيتها ثقافية، تنتجها علاقات السوق العالمية التي تتحكم بتدفق السلع والرساميل والقوى العاملة والأفكار والتقنيات بحسب ما تقتضي المصالح المادية للطبقات المالكة والمهيمنة على وسائل الإنتاج و الدولة والمؤسسات الأخرى الاقتصادية والعلمية والسياسية. وفي هذا السياق فإن الدولة الأكثر تطوراً في مجال الإنتاج الصناعي وتحديثاً في تقنياته وإنفاقاً على البحوث العلمية، والمالكة للرساميل وأسواق المال الحديثة والقوة العسكرية المتفوقة هي القادرة على السيطرة والإمساك بمفاتيح عملية الإنتاج الرأسمالي وحركة السوق العالمية، وبالتالي السيطرة السياسية والثقافية للتصرف كإمبراطورية. وتجعل أيديولوجيا التبعية التابع أسير شبكاتها العنكبوتية استهلاكاً وإنتاجاً وتوزيعاً وسلوكاً ومعايير قيمة وأخلاقية. وتعيد صياغته فتحوله إلى موضوع تمارس هيمنتها عليه، وتشكله حسبما تريد، فتصدر إليه تدفقات الهيمنة التي تنتجها الشركات والمصارف والاحتكارات والمؤسسات الاقتصادية والمالية والتقنية والعلمية والثقافية، فتحرمه من القدرة على مواجهة هذا الطغيان غير الملموس. فيتخبط في ضعفه

وتخلفه عاجزاً عن الوقوف في وجه هذه المؤثرات، ولو أراد ذلك وصمم على الفعل، لأن جوهر النظام الرأسمالي يقوم على هذه الآليات للإلحاق وفرض التبعية. فهو أيديولوجياً وثقافياً وتقنياً مرتبط بالآخر ينتج ويستهلك طلباته، فما عليه إلا أن يقبل وضعه في قسمة العمل الدولية الرأسمالية هذه. وإذا رفضها فعليه أن يتحمل نتائج عمله فقد تشن الحرب عليه تحت عناوين وشعارات مختلفة أبسطها انتهاك حقوق الإنسان أو الاعتداء على رعايا الآخر الذين يتمتعون بامتيازات خاصة بهم وتعريض ممتلكاتهم وأمنهم للخطر، وهذا شيء ممنوع عليه بموجب الاتفاقات الدولية الخاصة والعامة التي تحفظ مصالح المجتمع الدولي كله (وتعني مصالح الدول الصناعية المتقدمة). وسيكون عند ذلك متمرداً خارجاً على القانون الدولي والمجتمع الدولي والشرعية الدولية... يجب أن يعاقب حتى يعود صاغراً إلى بيت الطاعة الإمبراطوري، ويلتزم بتنفيذ ما هو مطلوب منه، لأنه بعمله يقطع سياق العملية الإنتاجية الرأسمالية العالمية ويعيق التطور اللائزب الذي هو في طبيعة هذا النظام الرأسمالي الشامل والكلي القدرة والتأثير⁽¹⁾.

فالسياسة هي التي تقرر اتجاهات وتطور علاقات التبعية، وتعطيها مضمونها وسماتها وتحدد مسار الاقتصاد في عملية الصراع بين الدول المتقدمة والدول التابعة، وبين النهج الوطني في عملية التنمية والنهج التابع خلال مرحلة التحديث لبناء الاقتصاد والدولة الحديثين. ولذلك كان التعديل الهيكلي الذي يفرضه البنك الدولي يتعلق بحصر السياسة الاقتصادية بالمبادئ الأساسية والحد من الاعتبارات السياسية في صنع القرار الاقتصادي. ولأن نجاح أي متمرد في تحقيق اختراق لهذا النظام فإنه قد يفجر الاستقرار المالي والاقتصادي الذي تسنم به الدول المتقدمة. وعندها سيفرض هيكلية جديدة للاقتصاد العالمي، ستؤثر على التبادل التجاري وعلى الاستثمارات ومعدلات الربح. ويغير موازين القوى العالمية الراهنة وعلاقات التبعية على سبيل المثال - زيادة أسعار النفط الخام (محاولات العراق بقيادة صدام حسين في أواخر الثمانينات بعد انتهاء حربه مع إيران 1989 م) عن طريق مطالبته الدول

⁽¹⁾ وجه الآثنيون لأهالي ميلانو إنذاراً بالقتال حتى الموت أو الاستسلام. فرد أهالي ميلانو (بأنهم يقاتلون في سبيل جريتهم، فرد الآثنيون (القوي يفعل ما تمكنه القوة من فعله والضعيف يقبل ما يجب عليه قبوله).

العربية الخليجية المنتجة للنفط بخفض الإنتاج مما أدى إلى شن الحرب الأولى على العراق 1991م والحرب الأمريكية الثانية 2003م، وتدمير صناعته النفطية وضرب الحصار عليه لمدة تجاوزت اثني عشر عاماً ثم احتلاله -أو فرض رسوم جمركية عالية على أنواع معينة من السلع، وانتهاج سياسة حمائية لصالح الصناعات المحلية والمواد الخام والزراعية، أو القيام بإنتاج تكنولوجيا متطورة تعتبرها الإمبراطورية من احتكاراتها الرئيسة التي لا يجوز حيازتها إلا من نادي الدول المتقدمة المتعاهدة فيما بينها على اقتسام النفوذ والهيمنة تحت قيادة الدولة الإمبراطورية. وعندها ستدق ناقوس الخطر لأن الفوضى ستدب في هذا النظام ، هذه الفوضى التي لا بد منها للخروج منه وعليه، والقطع الفكري والثقافي معه وقد تكون السبيل الوحيد للانتقال إلى تأسيس نظام جديد وعلاقات متوازنة لا تقوم على التبعية.

هذه العلاقات التي حددنا جوهرها بأنها علاقات مقاومة وصراع بين مجالات حضارية وثقافية متفاوتة النمو يحركها قانون النمو المتفاوت وقانون التطور والبقاء للأصلح والتحديث المستمر للاقتصاد في قلب النظام الرأسمالي، مما يجعل التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي متتابعاً ويشمل تغيير مفاهيم الحياة نفسها والعقل والعلم والمجتمع والاقتصاد والدولة والإنسان ويخضعها لإيقاعات عملية التراكم الرأسمالي والتقني والعلمي التي ما فتئت تتعاضد دافعة إلى الأمام إلى آفاق جديدة لم يعد الإنسان نفسه لا السوبرمان ولا العادي بقادر على تلمس ومعرفة أبعادها المعرفية المستقبلية.

يجب فهم الرأسمالية في بعدها كحقيقة عالمية وعدم اختزالها إلى مجرد نمط إنتاج رأسمالي يعم الأرض . . . يجب كشف وتركيب المتناقضات الاجتماعية الخاصة بكل فرع أو مجموعة في النظام العالمي ومفصلتها على بعضها وبالتالي الخروج من إسار النظرية المركزية الأوروبية للتاريخ والتوسع الرأسمالي⁽¹⁾. ويتطلب هذا ترتيباً فكرياً ونظرياً حديثاً يأخذ بعين الاعتبار والحسبان التنوع البنيوي الرأسمالي داخل المجتمعات المتقدمة وتناقضات المجال الاجتماعي-الاقتصادي فيها، والعلاقات الخارجية والصراعات حول الأسواق والهيمنة العالمية على منابع الطاقة والحروب المحلية والعالمية التي

⁽¹⁾ الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والحادي والعشرين -دار الفارابي بيروت 2002م ترجمة د- فهمية شرف الدين

تشجعها أو تشنها لتحقيق مصالح ومنافع خاصة استراتيجية واقتصادية، ولإعادة صياغة وترتيب مراكز القوى المحلية الموالية والمعادية والعالمية وموازينها في كل فترة وبعد حدوث تطورات جذرية مؤسسة لأوضاع سياسية وثقافية جديدة، بعد كل تقدم علمي أو ثورة تكنولوجية. ومن هنا فإن القول بأن الفوضى هي القانون الداخلي لحركة الرأسمالية التي تبدو بنيتها متماسكة ومترابطة في نظام متسق هو قول صحيح ، ففي داخل بنيتها الأساس التي اكتشفها ماركس في السلعة وتحققاتها في الكتاب الأول من رأس المال توضيح وشرح لهذه الفوضى وعملها الخلاق، وهي بقوانينها المتجددة تعيد تأسيس النظام الرأسمالي مع كل اكتشاف علمي أو تقانة صناعية أو شكل اقتصادي - اجتماعي جديد. فالتبعية بهذا المعنى ليست نظام إنتاج كولونيالياً - حسب نظرية مهدي عامل - ولا نظام إنتاج رأسمالياً تابعاً في الأطراف للنظام المؤسس - بحسب سمير أمين - كما أنها ليست ثقافة التخلف مقابل ثقافة الحداثة، ولا العقلانية - الفلسفية والمادية العلمية مقابل الروحانية واللاعقلانية، ولا الدولة الديموقراطية القومية الحديثة مقابل الدولة الاستبدادية - العشائرية - العائلية - الطائفية دولة الأعراف وعلاقات القوة بين مجموعات متنوعة الأعراق والثقافات.

التبعية مركب ثقافي - اقتصادي يتضمن التقدم والتخلف في وحدة جدلية وعلاقة متكاملة تفصل وتوصل ، في عملية التناقض والتضاد والنفي والصراع والتجاوز، فتتمية التخلف تظهر وكأنها وقف التقدم في المراكز المتقدمة. لتظهر وكأنها النقيض المقوض للحداثة. فتنتج عدم التكافؤ في الاقتصاد والثقافة بين مجتمعات ذات حضارات عريقة تريد الحفاظ على هويتها وبنفس الوقت ملائمة أوضاعها للاستفادة من إنجازات واختراعات وتقنيات وعلوم الحضارة الحديثة، ومؤسساتها في بناء الدولة والاقتصاد . فتدخل في علاقات صراعية تكاملية. تؤسس لنظام عالمي حديث ومنظومة من القوانين والأفكار والآليات والمؤسسات على المستوي الدولي والقومي والمحلي؛ مشكلة نظاماً عالمياً تتوزع فيه القوى، بتناسب الفاعليات وقسمة العمل الدولية، الطرفي - الداخلي الحديث، والخارجي التابع - بما يساعد على التغلب على الأزمات البنيوية التي محركها الأساس الحرب من أجل المصالح واحتكار القوة وحيازة أعلى معدل للربح، والحفاظ على الهيمنة لضبط الفوضى التي تنجم بعد كل صراع ، لإعادة تكوين وتحديد موقع النقيضين، التبعية والحداثة مع نفي كل منهما للآخر بإعادة تركيب وتعريف وتجاوز المفهوم السابق، إما بتعميق التبعية أو بالمصالحة

الظرفية في شروط متغيرة على إيقاع التطورات العاصفة في مجالات التكنولوجيا والثورة العلمية والأعمال والمؤسسات والاقتصاد السياسي.

عبر مفكرون عرب وأجانب من مدارس اقتصادية متباينة وبصياغات نظرية متنوعة المذاهب و الأفكار الاقتصادية أبرزها ما سمي بمدرسة نظريات التبعية وتنمية التخلف حاولوا تلمس أبعادها وتحديدتها وتعريفها وقوانينها، من أبرزهم على المستوى العربي الدكتور سمير أمين (في نظريته حول التطور اللامتكافئ والانقسام إلى مركز متقدم ومحيط متخلف). ومهدي عامل فيما سماه نظام الإنتاج الكولونيالي. وقد أولت هذه النظريات الأهمية المعيارية للجانب الاقتصادي في تحديد معنى التخلف والتبعية، بينما لم تول الجانب الثقافي ما هو فعلاً كعامل حاسم في تحديد الهوية. وبينما تنشر الحداثة قيمها وأخلاقياتها وأساليب عملها وأفكارها، لأنها الطرف المهيمن والأقوى والحد الرئيس والمفتاح لتطور الآخر، والطريق الواضح لبناء الرأسمالية كنظام إنتاج عالمي وحضارة متقدمة. تحاول الدول التابعة المقاربة الاقتصادية و السياسية والثقافية، لتخفيف قيود وشروط التبعية في استبطن الحداثة، عبر طرق متنوعة ومتعرجة (مقاربة سلمية بتقليد ماثور، أو مبتكر، وإما بالقطع العنيف عبر الثورة الاشتراكية أو المقاومة المسلحة في حروب تحرر وطنية، أو باقتباس ما تظن أنه بوابة الدخول إلى العالم الحديث، في إطار أفكار وأيديولوجيات توفيقية وتلفيقية للجمع بين أيديولوجيا الحداثة وما تعتقد أنه الهوية القومية والوطنية، أو بالانفصال و الانفكاك عن الحداثة باختراع أيديولوجيا مناهضة تحت شعارات الأصالة والعودة إلى الجذور).

إن مجموع ما كتب عن آلية العلاقة بين المركز والمحيط التي أعاققت الأخير ازداد بشكل كثير في السنوات الأخيرة، وتتعامل نظرية التبعية مع ثلاثة مواضيع رئيسية: الاستغلال والتشويه البنيوي وقمع السياسات الاستقلالية، ففي الموضوع الأول (استغلال المركز للمحيط) تهتم التنمية الرأسمالية على المستوى العالمي بالمنافسة بين مختلف العوامل (رؤوس أموال ودول) من أجل الحصول على حصص الفائض الاقتصادي (يقول فرانك: إن اختراق المحيط بواسطة الاستثمار الأجنبي يصرف الفائض إلى المركز عن طريق إعادة الأرباح والفوائد إلى الوطن الأم مما يؤدي إلى تراكم رأس المال في المركز وتخلف المحيط، عن طريق هذا التبادل غير المتكافئ، والإخضاع لسيطرة خارجية. وفي الموضوع الثاني يجري التشويه البنيوي لاقتصاد المحيط من خلال

العراقيل التي يضعها المركز أمام تنمية المحيط، بجعل الاقتصاد الموجه للخارج والمتخصص في إنتاج المواد الخام للتصدير لا يطور بنية داخلية مميزة، وبناء البنية التحتية التي عمل الاستعمار من قبل والاستثمار الخارجي من بعده على تشغيلها، هي موجهة باتجاه موانئ التصدير والاستيراد لخدمة هذه المهمات ولا تعمل على ربط مختلف مناطق وقطاعات الإنتاج بعضها ببعض، لأن الروابط الموجهة خارجياً تحول الطلب إلى الاقتصاد العالمي، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن التقلب في شروط التجارة العالمية يجعل أسعار المواد الخام متقلبة وتنحدر باستمرار بينما ترتفع أسعار المواد المصنعة والسلع الرأسمالية المنتجة في المركز. إن النماذج المستخدمة في التشويه تخلق حالة من التخلف الديناميكي، فالتبعية تشوه البنية الاقتصادية بالطرق التالية: التخصص في إنتاج المواد الخام، والبنية التحتية الموجهة خارجياً واستخدام أساليب متنوعة لإعاقة التنمية المستقلة. وفي الموضوع الثالث أي قمع السياسات الاستقلالية في المحيط، لأن التبعية تعيق التنمية بفرضها القيود على خطط التنمية والتمويل واستيراد التكنولوجيات، وحماية بعض الصناعات الوطنية الناشئة، وتشوه نشوء طبقة برجوازية وطنية، عن طريق تشجيعها لنمو روابط قوية بين نخب سياسية وتقنية وبيروقراطية مدنية وعسكرية وتكنوقراطية في المحيط تتمتع بامتيازات معينة في السوق الوطنية والعالمية، وتنتج عدم مساواة داخل المجتمعات التابعة وبين المجتمعات القومية، فالشركات متعددة الجنسيات لا تعمل على تنمية البلدان الموجودة فيها وتستخدم هذه الشركات نفوذها السياسي والاقتصادي لإبقاء تكاليف العمالة والضرائب منخفضة للحفاظ على شروط استثمارها المربح، فلا تستطيع الدول الخاضعة للسيطرة الخارجية وضع فائض رساميلها في الاستثمار ضمن تنمية مستقلة ومتوازنة نتيجة كل هذه الشروط، تظل تنمية التخلف والتبعية هي السائدة. إن أحد الحلول لمشكلة التبعية هو التحكم في المدخلات من المركز لضمان الانسجام في تنمية متوازنة، وهذه استراتيجية صعبة في عصر العولمة والشركات متعددة الجنسيات، التي تملك الأفضلية في فرض شروطها على بلدان التبعية⁽¹⁾

⁽¹⁾ راجع كتاب من الحداثة إلى العولمة كذاب عالم المعرفة = الكويت - الجزء الثاني الفصل 14 ص 51-76

3- حدود التبعية وأشكالها:

للتبعية مظاهر وأشكال متحولة : تقوم نظرية التبعية كما أنتجت مدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية في الخمسينات من القرن الماضي، ثم اتحدت مع الماركسية الجديدة في الستينات: على نظرية التبادل غير المتكافئ بين البلدان الاستعمارية الرأسمالية التي تنتج المواد والسلع المصنعة وتبيعها بأسعار احتكارية دائمة الارتفاع وبين البلدان المتخلفة التي عانت من خضوعها الطويل للاستعمار والتي تنتج المواد الأولية والزراعية والخامات المعدنية والطاقة غير المصنعة والمجبرة على بيعها للبلدان المتقدمة بأسعار مفروضة تتراجع بشكل مقابل لارتفاع المواد المصنعة . مما يجعل من المستحيل على هذه البلدان أن تستطيع اللحاق بالبلدان الرأسمالية المصنعة. وأن البلدان الرأسمالية التي تسيطر على العوامل الرئيسة للتبادل والرساميل تجبر بلدان العالم الثالث من خلال الشركات متعددة الجنسيات الاقتصادية على نمو غير متوازن، بالتخصص بإنتاج المواد غير المصنعة ذات القيمة المضافة الضعيفة-المواد الأولية والخامات المعدنية والطاقة الرخيصة. وهي تدعو لتصحيح هذه العلاقة بالانفصال عن نظام التبادل الرأسمالي إما بالثورة الاشتراكية، أو بالتنمية المستقلة، واتباع سياسات حمائية وتخطيط مركزي وحشد للموارد البشرية والمالية لبناء قاعدة مادية وبنية تحتية وفق برامج مكثفة لإنتاج التكنولوجيا الحديثة أو استيرادها تلبية لحاجات الاقتصاد الوطني وخطط التنمية القومية.

1- التبعية الاقتصادية كما يعرفها علماء الاقتصاد هي درجة الانكشاف الاقتصادي وهي تساوي الصادرات+ الواردات (مقسومة على) الناتج المحلي الإجمالي. فكلما ارتفعت حصة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي زاد الانكشاف، بينما يؤثر التركيب السلعي للصادرات على سيطرة صادرات سلعتين رئيسيتين على مجموع الصادرات والتركيز الجغرافي للصادرات أي الصادرات إلى أهم شريكين تجاريين على حجم التبعية ومضمونها. فصناعة بديل الواردات التي اعتمدتها العديد من الدول في الخمسينات والستينات من القرن الماضي كاستراتيجية للتحرر من التبعية أدت إلى تبعية أعمق كما يقول هؤلاء الاقتصاديون، لأن استيراد المواد الأولية للإنتاج في الوطن العربي تصل إلى 45% وإلى 65% من حجم الاستثمارات السنوية في حين تناقص حجم الاستثمارات الأجنبية إلى أقل من 1% 1999م.

إن نمط الإنتاج الرأسمالي هو النمط الاقتصادي الأول غير القادر على

الوجود بذاته فهو بحاجة إلى أنظمة اقتصادية أخرى كأدوات وكتربة للنمو والتكاثر كما أشارت إلى ذلك روزا لوكسمبورغ في دراستها عن الإمبريالية. فالتبعية الاقتصادية إذن لن تختفي إلا باختفاء النظام الرأسمالي كنظام إنتاج سائد الذي هو بالجوهر نظام احتكاري وليس نظاماً تنافسياً. لأن التحول في إطار الرأسمالية والسوق العالمية إذا لم يكن تغييراً جذرياً فهو لن يكون سوى الانتقال من نمط تبعية إلى نمط تبعية آخر، في سلسلة تطورات النظام الرأسمالي العالمي.

2- أما التبعية السياسية فهي تعني أن حدود السيادة للدول التابعة ضيقة بالأصل وتضيق وتقلص باستمرار على إقليمها وشعبها وثرواتها الطبيعية وقواها العاملة وعلى كيفية استخدام مواردها المالية والعلمية والتكنولوجية، وعلى إنتاجها المادي والروحي، مما يدخلها في أزمة هوية نتيجة سياسات التجزئة والتفتيت أو الضم والإلحاق التي رسمت بها ولها الإمبريالية حدودها كدول بحسب ما قدرت مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، وجعلتها نهائية لا يجوز تغييرها إلا بموافقتها. وعملت بكل دأب لتحويلها إلى مسألة خلافية بين الفئات الإثنية والمذهبية والطائفية والقبلية، تتلاعب بها وتستخدمها عند اللزوم لتفجير هذه الدولة، أو إشعال الحروب مع الجيران الذين يدعون أنهم أصحاب الأرض وأهلهم فيها. فقد رسمت لها الدول المتقدمة والإمبراطورية الأمريكية دوائر وخطوط حمراء ومادية وصفراء وخضراء في إطار تقسيم العمل الدولي وعليها ألا تتجاوزها وهي مرتبة على درجات تبعا لقربها أو بعدها من مصالح واستراتيجيات تلك الدول، فيمكنها أن تعمل خلالها وتحت مراقبة صارمة ولا تتعداها وإلا تعرضت للعقوبات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وجرى التدخل لاحتلالها من جديد أو إشعال الحروب الطائفية والعرقية بين أقاليمها (مثال يوغوسلافيا والعراق، وأندونيسيا).

3- وأما التبعية الثقافية فأشد التباساً وخطورة من التبعية السياسية والاقتصادية، فهي تعيد تشكيل الفكر والثقافة والشخصية القومية والفردية والمجتمعية للأمة التابعة خدمة للأهداف العامة للإمبراطورية الرأسمالية في أعلى مراحلها. فتعمل ثقافة العولمة الإمبراطورية وفق استراتيجية الحذف والإلغاء وقوانين الاحتواء والتجاوز للثقافات القومية والوطنية ابتداء بتغيير مناهج التربية والتعليم والمعايير الأخلاقية، وانتهاء بكنس سلم القيم التي تشكل جوهر الهوية القومية، واستبدالها بنماذج المعايير الاستهلاكية الأمريكية المستندة

إلى منظومة أخلاقية مغايرة. مرجعيتها الفكرية الفلسفة-البراغماتية- وخطابها السياسي أيديولوجيا الرأسمالية، متوسلة بالإعلام المرسل عبر القنوات الفضائية، وعن طريق أفلام الفيديو والسينما ، وشبكة الإنترنت والمواد الإعلامية المنتجة للدعاية والنشر الواسع لثقافة الاستهلاك والتوزيع والإنتاج الإمبريالية، وأدوات الاتصالات وآليات إيصال هذه الثقافة إلى جميع أنحاء العالم. هي ثقافة السلعة والدعاية والإعلام التسويقي، بما يخلق من رموز ثقافية حديثة (أبطال الرياضة، ونجوم السينما والتلفزيون وموسيقي البوب والشخصيات المالية التي جمعت الملايين في فترات قياسية)، بقدر ما تزيج من الذاكرة والممارسة الرموز الثقافية القومية والوطنية لمحو ثقافة الأمم والشعوب التابعة بحيث يصبح من العسير رسم سياسات قومية قادرة على تعبئة وحشد الجماهير في مواجهة التبعية وهيمنة العولمة والنظام العالمي الجديد على طريق التنمية القومية للتححرر من التبعية.

إن التحول إلى الكونية لا يتم على مستوى الأسواق والتجارة والعمل فحسب بل يخلق صوراً من التجانس والترابط في ميادين الحياة المختلفة، بالدمج بين الاقتصاد والثقافة عبر المجالات المتعددة، (الإثني بالهجرة والتقني والمالي والإعلامي والأيديولوجي والقيمي بالتجارة والمثاقفة). وتشهد استراتيجيات الاندماج بين عمالة صناعة الإعلام والسينما ودور النشر وشركات برمجة الكمبيوتر والإنترنت (شركة إم إس إس mss للاتصالات الألياف الضوئية مع مؤسسات روبرت مردوخ الإعلامية وشركة وارنر للاتصالات مع التايمز-دار النشر الصحفية ثم مع مؤسسة cnn) تشهد على الأهمية القصوى التي تعطيها العولمة لنشر ثقافتها في العالم. فآليات الاتصال الجديدة تنتج تكوين رأي عام فوق قومي فتجسده في مفاهيم ورموز، أي انتقاء عناصر ثقافية ودمجها وعرضها في صور، وبثها في قنوات الاتصال بهدف تشكيل ثقافة فوق قومية تخدم المؤسسات الاقتصادية متعددة الجنسيات، وتغليظها بخطاب علمي-تقني وأيديولوجي على الرغم من نفي صفة الأيديولوجيا عنه، بلا هوية قومية على الرغم من هويته الأمريكية. الربح والأدلة وحالة مشوهة من المواطنة العالمية، ليست في النهاية إلا من صنع دوائر التخطيط في الشركات متعددة الجنسيات والدولة الإمبراطورية التي تقوم بترويجها وفرضها على العالم. هي ثقافة القوة الرأسمالية والتكنولوجيا والمعلوماتية وسلطة المعرفة المنبثقة عنها (تجمعات الإنترنت) المكدونالدية على سبيل المثال أي طريق إعداد الطعام

والشراب ، بكفاءة والاهتمام بالجودة والضبط باستخدام تقنيات غير بشرية، ووضع مشروع عقلائي للتنبؤ والضبط والفاعلية للمشروع الناجح . كما إن نمذجة الحياة على طريقة السوق قد أدى كما يقول نقاد العولمة إلى موت روح الإنتاج والإبداع والقدرات الإنسانية الخلاقة وموت المعنى بمعنى موت الإنسان في ثقافة الصورة المرسلة عبر الأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وتشكيل وعي زائف.

لقد أصبحت الثقافة ساحة نزال أيديولوجي في النظام العالمي الجديد بين العالم المتقدم والدول التابعة وهي الأكثر أهمية من الاقتصاد في قيادة عملية التغيير الاجتماعي ، و يكتب المفكر الاقتصادي الأمريكي وولرشتاين حول خطورة هذه الثقافة بما تثيره من متناقضات بين الثنائيات وتفجر من صراعات: العمومية مقابل الإثنية وعالم الاستهلاك مقابل عالم القيم، بأنها معركة مفتوحة على أرضية ثقافية متحركة ومتطورة، وقد تجلى ذلك في منهجية العولمة، والمجتمع المدني، إذ تعمل هذه الثقافة على إضعاف المجتمع المدني القومي إما لصالح مجتمع مدني فوق قومي-كوزموبولوتي-أو تكسره لصالح تجمعات أدنى طائفية وإثنية أي تشتيته وتمزيقه⁽¹⁾. لتضطلع الثقافة بالدور الذي كانت البيئة الحيوية (البيولوجية) تلعبه في تغيير الثقافات تاريخيا لأن هناك خطورة في ترك الثقافات تتمازج، بل يجب الإصرار على إبقاء ثقافات متخلفة وثقافات متقدمة⁽²⁾، وهذه واحدة من المفارقات في إمبراطورية الفوضى للرأسمالية في تاريخها المديد. يرى كارل بوبر أن (التصنيع في أوروبا وعلمها وفكرتها السياسية عن الحرية أي كل جانب من تلك الجوانب الأساسية المميزة التي أدرجتها الحضارة الأوروبية هو نتيجة التفاؤلية الإستمولوجية)، وهي لم تكن موجودة في بلدان العالم المتخلف، وهي الصفات التي يعتقد أنها أهدلت الثقافة الحديثة لتكون عالمية وكونية ومعيارية. بينما يقرر صموئيل هنتجتون أن الفروق بين الحضارات فروق ثقافية معيارية، وفلسفية ودينية، صدامية وليست تحاورية وهي صدوع ثقافية عميقة تتسع لتشكل هوات لا يمكن عبورها إلا بالمواجهات والحروب والصراعات الدامية والفوز فيها لمن يملك التكنولوجيات

⁽¹⁾ راجع الدكتور أحمد زايد بحث في مجلة عالم الفكر عدد يوليو -سبتمبر مجلد-42-2003 حول ثقافة العولمة

⁽²⁾ بالييار البنك الدولي مرجع سابق.

الأحدث والأرقى والعلم الحديث والاقتصاد الرأسمالي المتطور، وهي هنا الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها.

في حين اعتبر إلياس مرقص وياسين الحافظ وعبد الله العروي التبعية الثقافية مسألة يجب بحثها من منظور تأسيس فكر قومي نهضوي عربي حديث يجمع بين الليبرالية والعقلانية والماركسية التاريخية، لتكوين وعي عربي مطابق، يمكننا من معرفة واقعنا علمياً وموضوعياً، ويخلصنا من الأوهام الأيديولوجية التي تربك فهمنا عن التبعية وموضوعاتها وكيفية مواجهتها. (إن منهج العلم منهج المناقشة النقدية هو الذي يجعل من الممكن لنا أن نعلو ليس فقط على أطرنا المكتسبة من الثقافة بل أيضاً على أطرنا الفطرية) (1). ولهذا نجرؤ على القول بأن نقد ثقافتنا التي نظل نفتخر بها و نعتبرها كاملة وقمة التماهي مع هوية الأمة ليحتم علينا أن نضعها في مكانها الحقيقي كثقافة تابعة تستغذى من منتجات ثقافة العولمة وتقتبس منها دون أن تكون قادرة على تمثيلها وإعادة إنتاجها كثقافة عربية.

4- قيود التبعية على الانتشار الرأسمالي في العالم المتخلف:

لم يضع التاريخ في جدول أعماله مسألة التوسع المتجانس للرأسمالية. بل على العكس أدى إلى تعميق الاستقطاب العالمي فالتوسع لم يلغ الأشكال الاجتماعية السابقة في الأطراف بل أدى إلى تكييفها وإخضاعها لاحتياجات التراكم الرأسمالي في المراكز المسيطرة، وبذلك وضعت الرأسمالية في جدول الأعمال ثورة أخرى غير الثورة الاشتراكية العمالية العالمية هي ثورة شعوب أطراف النظام ولا أقول بروليتارياء⁽²⁾. وقد فرض هذا الاتجاه التاريخي نفسه عبر الحروب والغزوات التي شنتها الدول الرأسمالية على بلدان الأطراف، وأجبرتها على الامتثال لمصالحها، ومقتضيات النمو الرأسمالي فيها، وبما أوجدت من قيود سياسية واقتصادية على الاستثمارات فيها. هذه القيود مؤسسية واقتصادية ومجتمعية، وبنائية، من جهة البلد التابع، أما من جهة البلدان المتقدمة فهي استراتيجية سياسية واقتصادية تفترضها شروط الإنتاج في أسلوب الإنتاج الرأسمالي. فإعادة الإنتاج موسعاً تفترض سوقاً واسعة لتصريف

⁽¹⁾ أسطورة الإطار -كارل بوبر ص 87- كتاب عالم المعرفة -الكويت ترجمة د. يميني طريف الخولي

⁽²⁾ سمير أمين نحو نظرية للثقافة ص-125.

المنتجات، ومناطق تابعة غنية بالمواد الأولية الرخيصة والمواد المنجمية سهلة الاستثمار ويد عاملية رخيصة وبالتالي فائض مواد غذائية رخيص، وهذا يستدعي تقسيماً للعمل على مستوى عالمي تكون فيه البلدان المتخلفة التابعة متخصصة بإنتاج مستلزمات الإنتاج الأولية والمواد الغذائية، كي تستمر البلدان المتقدمة متخصصة بإنتاج السلع المصنعة والتكنولوجيات الحديثة والثورة العلمية، والتراكم الرأسمالي اللازم لإعادة الإنتاج وتوسيعه وتطويره وتحديثه. إن التعبير الأكثر استخداماً للإشارة إلى الاقتصاديات المختلفة المرتفعة النمو في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية هو الدول الحديثة التصنيع أو (NICs) وقد جرت صياغة هذا التعبير من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة في منتصف السبعينات من القرن العشرين، حيث كانت هذه الدول مهتمة بكون عدد من الدول النامية توسع حصتها في الإنتاج وتصدير السلع المصنعة بشكل ملحوظ (تشمل الدول حديثة التصنيع كوريا الجنوبية وتايوان وهونكونغ وسنغافورة والبرازيل والمكسيك وإسبانيا والبرتغال واليونان. . . . وجاءت نظريات واستراتيجيات التنمية في دول العالم الثالث انطلاقاً من هذه الوقائع، وأشارت إلى نجاح استراتيجية التنمية الموجهة إلى الخارج التي كانت السبب في أداء اقتصادي جيد بخصوص التصدير والنمو والتوظيف في هذه الدول وعليه فعلى الدول الصناعية الجديدة لشرق آسيا القيام بدور النموذج الذي يجب أن يحتذيه العالم النامي، مع التأكيد على دور العوامل الثقافية⁽¹⁾

يجادل منظرو الليبرالية الاقتصادية بأن التخلف لم يكن ناجماً عن عدم المساواة المرتبطة بالرأسمالية، وإنما بالأحرى عن الدرجة غير الكافية من الرأسمالية التي طبقت في بلدان العالم الثالث في الماضي. فالعودة إلى القطاع الخاص وحرية التجارة أصبحتا التعبيرين السائدين في الاقتصاد الجديد في هذه البلدان. إن نظرية التحديث كما عرضها ماكس فيبر و دوركهيم تضع التطور الصناعي كعامل رئيس في إنتاج ترسيمة متماسكة من النمو سوف تنتج على الأمد القصير بعض البنى الاجتماعية والسياسية، التي تشكل قاعدة للتطور الرأسمالي الليبرالي السريع النمو. ويرى هؤلاء أن الإنجاز التكنولوجي لدولة ما سيقاس بمدى استثمارها في دمج وتطبيق التكنولوجيات الحديثة والمتوافرة عالمياً سواء تم الحصول على هذه التكنولوجيات من خلال الأبحاث الأساسية

⁽¹⁾ من الحادثة إلى التنمية مرجع سابق ج-2-ص 80-81 جار جيريفي

للدولة أو من الدولة الرائدة في مجال التكنولوجيات، وسيؤدي تدفق قوة عقول التكنولوجيات المتقدمة في الاتجاهين من الدول النامية والغرب، وتعاضل حجم القوة العاملة التي تجيد التعامل مع الحواسيب وتكنولوجيا المعلومات في بعض الدول النامية وجهود الشركات العالمية لتتنوع عملياتها في مجال التكنولوجيات المتقدمة إلى تعزيز انتشار التكنولوجيات الجديدة⁽¹⁾

بينما جادلت المدرسة الاقتصادية الماركسية الفرنسية ومن أبرز ممثليها شارل بتلهام، بأن التبعية في العلاقات الاقتصادية الدولية هي نتيجة للاستعمار الأوروبي والانتشار الرأسمالي، وقد نشأت في لحظة تاريخية واحدة مع نشأة وتطور التقدم الرأسمالي في مراكزه الرئيسة في أوروبا الغربية، أي أن التبعية هي من مظاهر قانون النمو المتفاوت والتبادل غير المتكافئ بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها وأشباهاها، بين أسلوب الإنتاج الرأسمالي وأنماط الإنتاج القديمة الإقطاعية ما قبل الرأسمالية، الذي كرس هذه العلاقة غير المتكافئة بجعل الإنتاج في هذه البلاد تلبية لحاجات وطلبات الدولة المستعمرة ووفق سياساتها المخططة؛ تصدر إليها السلع المصنعة وتغرقها ببضائعها الرخيصة الثمن نسبياً كي تدمر قدراتها الإنتاجية الموروثة وتستورد منها المواد الأولية والخام الزراعية والمعدنية اللازمة لمصانعها، فتمنع تراكم رأس المال الضروري لإقامة صناعة مشابهة فيها، فتجبرها عن طريق سياسة الباب المفتوح وحرية التجارة على فتح أسواقها وتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب على وارداتها من السوق العالمية، وإعفاء منتجاتها المصنعة والمصدرة إليها من كل الرسوم. بينما تقوم هي بفرض الضرائب والرسوم العالية على وارداتها منها. وتغرقها بالبضائع من كل الأصناف. وتضع ما تشاء من العقبات المالية والتكنولوجية والإدارية بالإضافة إلى الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لتحول دون قيام صناعات بديلة، وتعرقل النمو الاقتصادي الذاتي وإمكانية التحول إلى الرأسمالية، كأسلوب إنتاج ونمط ثقافة وثورة علمية وسياسية. ولتفرض عليها نمواً مشوهاً وتابعاً، فهي لا تسمح أو تجعل من العسير حصول تراكم رأسمالي ضروري للتنمية بسبب السياسات السعرية للمواد الأولية وبدائل المستوردات التي تفرضها السوق العالمية وهي منتجات

⁽¹⁾ تقرير الاستخبارات القومي الأمريكي رسم مستقبل العالم لعام 2005م، ترجمة وإعداد جريدة الخليج الإماراتية - 2005/1/21

بلدان العالم الثالث. مما يؤدي إلى انخفاض مستمر في أثمانها بينما يقابلها ارتفاع متواصل في أسعار المنتجات المصنعة في بلدان المركز الرأسمالي، يضاف إلى ذلك سياسات نهب الثروات والأدمغة والرساميل الوطنية مما يحبط المحاولات الجادة لحصول التراكم الضروري والذي لا بد منه لأية تنمية وطنية مستقلة. ونظراً لأن سياسات الدول الإمبريالية كانت تعارض خلق قوى إنتاجية جديدة إلا تلك التي تساهم في إنتاج ما تحتاج إليه من مواد أولية صناعية وزراعية، فقد اتخذ الاقتصاد الحديث هنا شكلاً تجارياً وهذا ما ساهم في جعله اقتصاد خدمات، وأضاف عقبات جديدة أمام تحوله إلى اقتصاد صناعي إنتاجي وحديث. تقوم الدول الصناعية الجديدة في إطار التقسيم الجديد للعمل في الاقتصاد العالمي، في إطار أربعة أدوار وكلها تركز التبعية: 1- دور تصدير السلع 2- دور منصة التصدير 3- دور التعاقد على المواصفات 4- دور مورد المكونات، فالمركز يسيطر على مراحل إنتاج وتصدير وتسويق سلاسل السلع للبضائع الاستهلاكية، والمساهمة الرئيسة لبلدان المحيط هي العمالة الرخيصة⁽¹⁾ وقد رأى الدكتور سمير أمين أن الاحتكارات الخمسة مجتمعة وهي احتكار التكنولوجيات والاحتكارات العاملة في مجال التدفقات المالية و الاحتكارات العاملة في مجال الحصول على الموارد الطبيعية والاحتكارات العاملة في مجال الإعلام والاتصالات وأخيراً الاحتكارات العاملة في مجال أسلحة الدمار الشامل تحدد الإطار الذي يعمل به قانون القيمة للعولمة نفسه وبعيداً عن كونه تعبيراً عن عقلانية اقتصادية (نقية) يمكن فصلها عن الإطار الاجتماعي والسياسي. قانون القيمة هو تعبير مكثف عن مجمل هذه الشروط، وتحديداً هي التي تعطل إبعاد تصنيع الأطراف وتبخس العمل المشيء في منتجاتها في حين تسالغ في تهمين ما يسمى بالقيمة المضافة المرتبطة بنشاطات الاحتكارات الجديدة لمصلحة المراكز وهي بذلك تنتج تراتبية جديدة وتخضع صناعات الأطراف إلى نشاطات من الدرجة الثانية⁽²⁾

⁽¹⁾ من الحداثة إلى العولمة مرجع سابق ص-106-107 (نشير هنا إلى الاتفاقيات المسماة (بالكويتز) التي وقعتها مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الصهاينة في فلسطين لصناعة وتصدير سلسلة من السلع إلى الأسواق الأمريكية، وكان الأردن قد وقع اتفاقيات مماثلة من قبل، وهدف مثل هذه الاتفاقيات سياسي لجعل التطبيع الاقتصادي مع العدو الصهيوني حقيقة ملموسة.

⁽²⁾ الاقتصاد السياسي للتنمية مرجع سابق 96

لقد كانت التبعية في الأساس ذات طبيعة سياسية فأدت إلى أشكال مستديمة من التبعية الاقتصادية⁽¹⁾. وظل الشطر الهام من المؤسسات الصناعية والتعدينية والمستغلات التجارية والزراعية ملكاً لأشخاص أو شركات أجنبية تنظم الإنتاج حسب مصلحة السوق في البلدان المتقدمة وأصبحت تبعية مزمنة يستمد الاقتصاد الحديث فيها أصوله وتوجهاته ووسائله المالية والتقنية وإطاراته ومجالات تسويقه من الأقطار المتقدمة . مما أدى إلى عسر دائم في إمكانية تطور مستقل وتنمية ذات آفاق وطنية ونمو ذاتي حافز خارج إطار النموذج الرأسمالي وقوانين التبعية المفروضة.

تحدث إنجلز في إحدى رسائله عن أسلوب الإنتاج الكولونيالي عند حديثه عن التمايز بين أسلوب الإنتاج الرأسمالي في البلدان المستعمرة، وأسلوب الإنتاج في المستعمرات، ووصف بيير جاروس باتاهي أسلوب الإنتاج الكولونيالي، بأن له منطقاً تراجعياً للتراكم، يسبب التخلف، وتطوراً تأخرياً للعلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الزراعة، وبنية صناعية متخلفة وأحادية الجانب، وتتركز الصادرات فيه على محاصيل زراعية كما أن الطبقات الاجتماعية غير متبلورة فيه. فالبروليتاريا بطيئة التطور، مع غياب طبقة رأسمالية فاعلة، بينما تنمو البرجوازية الصغيرة وطبقة الفلاحين، وتبرز الدولة كجهاز توحيدي أوجده الاستعمار . وواضح هنا أن الكولونيالية هي علاقة سيطرة وهيمنة وتبعية، وقد أعادت تشكيل الجغرافيا والتاريخ والجماعات والاقتصاد والثقافة لخدمة مصالحها كاستعمار وإمبريالية وبما يكرس هذه العلاقة ويعيد إنتاجها ، ويعيق أية محاولة للانتشار الرأسمالي المؤسس لتنمية مستقلة تخدم حاجات الناس والاقتصاد في هذه البلاد، أو تتيح نمواً ذاتياً منتجاً ومتجدداً ومتوسعاً، خارج إطار علاقات السوق الرأسمالية التي تحدها علاقات الاستعمار والإمبريالية.

وبما أن جميع الحروب أيديولوجية أي ثقافية تخترقها سلطة الأفكار والتكنولوجيات وبالتالي وسائل الإنتاج . ولكي تتمكن البلدان المتأخرة من السير على طريق التقدم الاجتماعي والتطور الاقتصادي لابد لها من تغيير كامل في الإطار السياسي والفكري والثقافي الذي تعيش ضمنه ، فيجب تحطيم التحالف القائم بين البيروقراطية الحاكمة والبرجوازية الكومبرادورية الطفيلية وبين الفكر التقليدي وثقافة السلطة ونسف مرتكزات الدولة الأمنية كواقع وإيديولوجيا.

(1) إيف لاکوست جغرافية التخلف دار الحقيقة بيروت 1970م

ولأن المتمسكين بالماضي لا يستطيعون بناء الغد وكذلك منتجي أفكار السلطة الشمولية فقد آن الأوان لتوفير الفرص الملائمة لكي تضطلع العناصر التقدمية والديموقراطية والليبرالية النشطة بقيادة بلدانها باتجاه النمو الاقتصادي والاجتماعي، مع التركيز على ضرورة بناء طبقة وسطى قادرة عددياً ومكانة على قيادة هذا التحول. فالطبقات الوسطى القليلة العدد في معظم البلدان المتخلفة ظلت عاجزة عن إنشاء مؤسسات المجتمع المدني اللازمة لحمل أعباء النمو الاقتصادي والثورة الثقافية والسياسية المصاحبة. فالتخلف الموروث وفقير البلاد والوقوع في براثن الإمبريالية والاستعمار لم يتيح لها تجميع القوى والوسائل والرساميل الضرورية لتحقيق ذلك الهدف الموضوعي، كما أنه لم يوفر لها ما يلزم من عمق الفكر والرؤيا والثقة بالنفس لقيادة المجتمع في هذا الاتجاه، فهي وقد عاشت في ظل قرون من الحكم الإقطاعي و البيروقراطي وخضعت لقوانين الرأسمالية الاستعمارية والاحتلال العسكري المباشر لوطنها فقد اعتادت على اعتناق قيم الطبقات المسيطرة سياسية كانت أم أخلاقية أم ثقافية. بينما لعبت الطبقات الوسطى في البلدان التي أحرزت التقدم في وقت مبكر مثل بريطانيا وفرنسا دوراً متميزاً في إفراز نظرة عقلانية جديدة شاملة للعالم. واجهت بها ضبابية القرون الوسطى المرتبطة بالعصر الإقطاعي.

في حين لم تستطع البرجوازية الضعيفة والفتية في بلدان العالم المتخلف أن تطمح إلى لعب هذا الدور وجل ما أنجزته هو اعتراف الدولة القائمة بها وبمصالحتها الاقتصادية، ولأنها قامت في مجتمعات تقوم على الامتيازات فقد عملت لنيل حصتها من هذه الامتيازات المتوفرة، فعقدت الصفقات السياسية والاقتصادية مع الأسياد الإقطاعيين المحليين أو مع الرأسماليين الأجانب الأقوياء في السوق العالمية والوطنية. فانصب تطور الصناعة والتجارة في المائة سنة الأخيرة في المناطق المتخلفة في قالب الاحتكارات العائلية بمشاركة الحكام البيروقراطيين، فكانت النتيجة مزيجاً من الاقتصاد والسياسة جمع أسوأ سمات كلا العالمين الرأسمالي والإقطاعي الاستبدادي العسكري الاستهلاكي، مما عرقل نجاح جميع إمكانيات النمو الاقتصادي⁽¹⁾. وبتحالف الطبقات الكومبرادورية مع سائر فصائل الطبقات الحاكمة أخذت تتخلى عن مواقعها

⁽¹⁾ بول ماران وإيف لاکوست الاقتصاد السياسي للتخلف وأسباب التخلف ترجمة دار الطليعة بيروت .

الاستراتيجية الواحد بعد الآخر ولخوفها من الحركة الشعبية الديموقراطية تخلت عن أفعها التقدمي بصدد القضايا الرئيسية. ولخوفها ونزاعها مع رجال الدين والعسكر كي لا تضعف سلطة الحكومة السياسية مما سيهدد مصالحها تخلت عن جميع الاتجاهات الليبرالية ولخوف الرأسماليين المحليين أن يؤدي عداؤهم للمصالح الأجنبية إلى حرمانهم من الدعم الأجنبي في حال نشوء وضع ثوري تخلوا عن اتجاهاتهم المعادية للإمبريالية⁽¹⁾.

إن الطبقة الوسطى-البرجوازية الصناعية تحديداً وبما أنها تعمل في حقل التكنولوجيا الحديثة والعلم التطبيقي على المواد الطبيعية والأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات أي خلق قيم جديدة وتغيير طبيعة هذه العناصر إلى حاجات وموضوعات وسيطة أو نهائية لاستخدامات الناس وتطوير حياتهم بقصد الربح وتعظيم الثروة، فلذلك نعتبرها طبقة مجددة قادرة على إنشاء منظمات مدنية موازية لمؤسسات الدولة، بل ومنافسة لها ، مما يؤدي إلى قيام مجتمع مدني مواز للمجتمع السياسي الذي تشكله الدولة. بينما الطبقة الكومبرادورية - التجارية- هي في الجوهر طبقة مقاوله تقوم بتوزيع القيم التي ينتجها غيرها إما داخل السوق المحلية أو في الأسواق الخارجية ، تجيد التفاوض والمساومة والانتقال بين الدول، والمجتمعات. تعتمد على حرية الانتقال وعلى مرونة العرض والطلب في إطار الدول القائمة وفي تغلغلها في عروق هذه الدول تستغذى وتزيد من نفوذها وجاهها ، فهي ليست بحاجة إلى منظمات حديثة ولا إلى سياسات خاصة، ولذلك فهي ليست ثورية في إطار المجتمعات التابعة، وتصطف بشكل تام إلى جانب القوى المحافظة . وبما أنها هي الأكثر عدداً في المجتمعات التابعة فهي تتحمل جزءاً من مسؤولية استمرار التبعية التي بها وعن طريقها تظل في موقع الهيمنة والتأثير على مجمل الحياة السياسية بوسائط مختلفة.

5-آليات عمل ومفاعيل التبعية على الأمم والشعوب التابعة:

التبعية وفي إطار النظام العالمي الجديد، الذي تقوده الدولة العظمى الوحيدة على طريق استكمال تأسيس إمبراطوريتها، تخلق ضغوطاً مكثفة على الأمم والشعوب والدول المستضعفة والمتخلفة عن الحداثة، بما يزيد و يفاقم الخللة

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق

الثقافية، وتمزيق النسيج الاجتماعي والقومي والسياسي، ويجعل من تفاوت النمو بين الطبقات والشرائح الاجتماعية والاقتصادية مجالاً للصراع والتجاذب مع وضد الخارج المتبوع. لتتسظى الأمة إلى جماعات أدنى عرقية وطائفية وعشائرية، بحسب كثافة هذه الضغوط. ويتعلق الأمر هنا بالموقع الجغرافي و الثروات المنجمية والطبيعية اللازمة لاقتصاد الإمبراطورية وحلفائها، وبطبيعة وحجم الإنتاج الزراعي و الصناعي الحالي والمستقبلي الممكن للتصدير والتبادل، وكذلك بالأهمية الاستراتيجية والقدرة على تشكيل مركز قوة منافس للإمبراطورية. مما يخلق فجوات تتسع باستمرار مع تجذر التبعية وزيادة مفاعيلها على التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية حديثة التكوين، وتفاقم الصراعات الاجتماعية والعرقية والثقافية بين الطبقات والأعراق الداخلة في صلب هذه التشكيلة التابعة، بين طبقة الكومبرادور والنخب السياسية والثقافية المتغربة التي ترى مستقبلها و مصالحها بالدخول في العولمة بدون تحفظات أو شروط ، والتي تبادر إلى العمل في هذا الاتجاه ولمصلحة العلاقات المشتركة التي تعتبرها استراتيجية مع الشركات والهيئات والمؤسسات والطبقات المسيطرة اقتصادياً وسياسياً على الدولة الإمبراطورية وحلفائها العالميين، وبين طبقات ونخب وطنية تضررت مصالحها من العولمة والتبعية بسبب البطالة ومنافسة السلع المستوردة ونهب ثروات الوطن من قبل أولئك الذين يعملون كحلفاء ووكلاء للشركات متعددة الجنسيات في السوق الوطنية. وقد تتدلع الحروب الأهلية بين الأطراف المتصارعة على خلفية الأزمة الاقتصادية المزمنة مما يشجع الجيش على التدخل لحسم الموقف وفرض السلم الداخلي ووأد الديموقراطية الوليدة. فالعولمة بحسب مركز الاستخبارات القومي الأمريكي (nic) تتسم بالتقلبات المائية المزمنة والفجوات الاقتصادية المتسعة وتعني نمواً أكثر بطئاً مع وصول ثمار العولمة الليبرالية الجديدة إلى من يتبع القواعد المقررة، وإيقاعها الأذى بالفقراء في الغالب، وتعمق الركود الاقتصادي والاضطراب السياسي والاضطراب الثقافي مما يغذي التطرف الإثني و الأيديولوجي والديني إلى جانب العنف الذي غالباً ما يلزمه⁽¹⁾. فيتعزز الصراع الداخلي ويتوطد ويتردد إلى صراع تناحري وتناقض غير قابل للحل

⁽¹⁾ نعوم تشومسكي -الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم ترجمة سامي الكعكي ص 247 -دار الكتاب العربي 2004م.

بالوسائل السلمية بعد انحياز الدولة القطرية الشمولية إلى جانب المطالبين بالخضوع الكامل لسياسات ومطالب الإمبراطورية ، تحت وطأة الإكراهات الاقتصادية والسياسية والثقافية والهيمنة الأيديولوجية، ومصالحها كدولة وطغمة تهمها امتيازاتها والحفاظ على احتكارها للدولة، مما يهدد الوحدة القومية والوطنية ويسرع في تفجير الدولة وتحويلها أو انقسامها إلى دويلات للأقليات العرقية والطائفية أو الأكثرية تحميها حراب الجنود الأجانب برعاية الأمم المتحدة أو الدولة الإمبراطورية الأمريكية بدون سيادة (حال يوغوسلافيا- الكونغو- سيراليون- وليبيريا- السودان- العراق) لتستخدمها هذه الإمبراطورية كذرائع في استراتيجيتها الكونية للهيمنة والإلحاق والتبعية.

وهكذا لا ينمو العالم نمواً يحرز اللتئام أو التلاحم بل التناحر والتنافر، في إطار الإمبراطورية التي تتجسد في مؤسسات وهيئات وشركات اقتصادية وإدارية وعسكرية وسياسية وفي ثقافة وأيديولوجيا تتضافر جميعها لبلوغ أهدافها الكونية المضمرة في بنيتها كنظام رأسمالي يجمع في بنيته المتناقضات ويعيد توحيدها بما يخدم مصالحه، حتى تصل إلى الدرجة التي لا يمكن تجاوزها إلا بتدمير النظام ذاته (فهناك أربعون ألف شركة أممية من كل الأحجام تبتز العامل بالعامل الآخر والدولة بالدولة الأخرى ، الخمس منها يتمتع بالثروة والأربعة أخماس من الفقراء). ومن جراء هذه التطورات فقد مارست الإمبراطورية ضغوطاً هائلة لفتح الحدود في إطار اتفاقية التجارة الدولية (الغات G-A-t)⁽¹⁾، وخارجها فجرى التخلي عن الرقابة الحدودية على تنقل رؤوس الأموال والتهرب من الضرائب، فصارت الدول وحكوماتها عرضة للابتزاز بالإضافة، إلى ضغوط المؤسسات الدولية المالية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) التي أمرت بتخفيض الضرائب على الثروات والاستثمارات وخصخصة كل الخدمات المالية ، وبتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات والرعاية الاجتماعية للدخول في حلف خداع، فأصبح حجم الاستثمارات المالية لا يتوقف على حجم المدخرات الوطنية بل على حجم المتاح من المدخرات على المستوى

⁽¹⁾ حددت منظمة التجارة العالمية لنفسها هدفاً هو إعادة تنظيم كل جوانب الإنتاج المحلي في الدول المختلفة، وإخضاع حياتها الاجتماعية والسياسية والثقافية لمقتضيات دخول الرأسمال العولمي المسيطر إليها، ومنع أية محاولة من جانب الدولة لضبط نشاط هذا الرأسمال. إن منظمة التجارة العالمية تستحق صفة "وزارة المستعمرات" في العهد الإمبريالي. ما بعد الرأسمالية المتهاكمة - مرجع سابق - سمير أمين

العالمي والقروض الأجنبية، فحيثما يعولم رأس المال ينضم أصحاب الثروة من أبناء البلد إلى قائمة المقيمين للسياسة في بلدهم⁽¹⁾، وتصب جميع هذه السياسات في طاحون التبعية لترسيخها وفرضها ورعايتها، من أجل توطيد الروابط والعلاقات التي تنتجها وتعيد إنتاجها، وبما يمكن الدول الإمبريالية من التدخل السياسي والعسكري في شؤونها لتصحيح الاتجاهات الخطرة وتقويم الأخطاء وإجبار العصاة على العودة إلى القواعد المفروضة، لتكون وسائط للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان التابعة. ونتيجة لهذه الإملاءات تصبح الأيديولوجية القومية التوحيدية خطاباً من الماضي وتاريخاً يعيق الانتقال إلى ما بعد الحداثة أي ما بعد الإمبريالية، لأنها تتضمن في جوهرها مواجهة التبعية والتفتيت والتجزئة، واستراتيجية التأهيل وإعادة تشكيل العالم التابع سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، يجب محاربتها وكنسها من العقول ومن الثقافات القومية لتحل محلها ثقافة العولمة عديمة القومية.

إن وجود مركز قيادي مؤهل اقتصادياً ومالياً وعلمياً وثقافياً وعسكرياً هو ضرورة كامنة في جوهر الرأسمالية كنظام إنتاج، وهو أساس عقلائي ومادي لإنجاز الطور الأخير من الانتشار والتفتح الرأسمالي في العالم أجمع وتتطلبه المرحلة الراهنة لتدويل رأس المال الذي نضجت وتراكت خبراته إلى الحدود القصوى حيث وصل إلى القمة، وبخاصة بعد الانتصار على الاشتراكية النظام البديل والمنافس والإنساني، كما جاء في فلسفة ماركس وإنجلز، وحاول لينين جعله ملموساً في دولة الاتحاد السوفييتي التي تأسست في روسيا بعد الثورة البلشفية 1917م.

وقد تبوأَت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المركز بجدارة لتقود الرأسمالية في مرحلة الانتقال التي لاحت بوابرها إلى نظام جديد نلمس أشكاله الجنينية في التحولات التي طرأت على مفاهيم النقد والرأسمال والأسواق والسلع والتشكيلات الاقتصادية-الاجتماعية الحديثة التي غلبت عليها القيم المعنوية والتداولية متخلية عن قيمها الاستعمارية والمادية الصلبة التي كانت لها، وليصبح ثالوثها المقدس- التكنولوجيا والعلم والإدارة-، وبخاصة بعد ثورة الاتصالات والمعلوماتية، وغزو الفضاء واكتشاف الشفرة الوراثية، وتفكيك المادة إلى

⁽¹⁾ فتح العولمة 115-126 - عالم المعرفة - هانس بيترمارتين - هارالد شومان ترجمة د. عدنان عباس علي مراجعة وتقديم رمزي زكي - عالم المعرفة الكويت.

أصغر جزيئاتها، وقيام الدولة الإمبراطورية الأمريكية بتشكيلة اقتصادية - اجتماعية تتشابه في الكثير من الملامح مع الإمبراطورية الرومانية القديمة، مع الفارق البعيد والواسع جداً بين العصريين التاريخيين؛ إذ لا يمكن مقارنة الحدثين إلا من ناحية المظهر العام. وكان هذا ما تحتاجه الرأسمالية في المرحلة الراهنة من تطورها، فلن تتقدم العولمة إلا إذا تصرفت الولايات المتحدة بالقدر العليا التي اكتسبتها كقوة عظمى، فلا يمكن أن يزدهر ماكدونالد من دون ماك دونال دوغلاس⁽¹⁾. وتملك الولايات المتحدة أكبر اقتصاد في العالم فهي تنتج 30% من الإنتاج العالمي في حين لا يتجاوز عدد سكانها الـ 5% من سكان العالم. لقد صنف صموئيل هنتجتون الدول في علاقتها بالولايات المتحدة حسب المعايير التي رأى أنها تخدم المصالح الأساسية للإمبراطورية الأمريكية: 1- هذه المعايير التي تتعلق كما يدعي بحقوق الإنسان والمخدرات والإرهاب والقضايا العسكرية والحريات الدينية، وأوصى بتطبيق العقوبات على الدول التي تمتنع عن تحقيق هذه الأمور. 2- تشجيع المصالح الأمريكية التجارية تحت شعار حرية التجارة والأسواق المفتوحة. وقد جاء في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002م (التركيز على ضمان الوصول الحر إلى الأسواق الرئيسية ومصادر الطاقة والموارد الاستراتيجية).

تعني استراتيجية الهيمنة والتبعية إدارة اقتصاد العالم عبر الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية، أي إدارة الأزمة التي دخلت فيها الرأسمالية منذ القرن العشرين لإيجاد منافذ لفائض الأموال والتوظيفات، إدارة اقتصادية تهدف لإلغاء الضوابط وتحرير الأسعار والأجور وتقليص الإنفاق العام، والتخصيص، وتحرير العلاقات مع الخارج⁽²⁾. إن استراتيجيات التنمية المفروضة على العالم الثالث من الدول الغربية والمطبقة من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية أو من قبل الدول والشركات الكبرى ذاتها، لها آثار كبيرة في حياة السكان المعنيين. يبين سجل التطبيق بوضوح أن السياسات التي دعت إليها أو نفذتها الدول الغربية وما رافقها من كلام رنان مغرور إنما كانت تسترشد بالمصالح الذاتية

⁽¹⁾ توماس فريدمان الصحفي الأمريكي المشهور نقلاً عن سمير أمين المرجع السابق، والمعنى واضح فلن تزدهر وتنتشر مطاعم ماكدونالد الشهيرة إلا إذا أنتجت مصانع ماك دونغلاس العسكرية طائرات ف 15.

⁽²⁾ راجع سمير أمين المرجع السابق

الخاصة بأصحاب الحل والربط، وليس بي فهم رصين لاقتصادات التنمية أو اهتمام جدي بالأثر الإنساني الناجم عن تلك القرارات. إن المنافع المادية التي قد تصيب الآخرين هي منافع عرضية إلى حد كبير شأنها شأن الكوارث التي تنشأ عادة⁽¹⁾. لقد أوضحت إحدى الدراسات الجيدة وبإسهاب العلاقة بين نظريات التنمية والتحديث التي أنتجت في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي وبين اهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية بدول العالم الثالث ومواجهة الاتحاد السوفييتي في فترة الحرب الباردة، وتوضحت هذه العلاقة بشكل خاص في دراسات وتقارير الدول النامية التي أعدها أساتذة العلوم الاجتماعية وبخاصة العلوم السياسية لصالح وزارتي الدفاع والخارجية... ففي بداية الخمسينات اهتمت الحكومة الأمريكية ضمن استراتيجيتها في الحرب الباردة بدراسة ظاهرة التنمية في الدول النامية واعتمدت بعض الأكاديميين للقيام بذلك وأهم النقاط الأساسية التي حظيت باهتمام السياسة الخارجية 1-دراسة ظروف الدول النامية والمشاكل التي تواجهها وتحديد الأسباب التي تؤثر في استقرارها، ومن نقاط الاهتمام أيضاً دراسة أسس القروض والمساعدات الخارجية والظروف التي تؤدي إلى انتشار الاتجاهات اليسارية في هذه الدول ودراسة تأثير سيطرة العسكريين على السلطة ودورهم في قيادة التنمية، وأهم من ذلك كله وضع نماذج للتنمية منبثقة من النموذج الأمريكي وصياغتها لتلائم الظروف الخاصة في البلدان النامية لمجابهة التحدي الثوري الذي يمثله الفكر الماركسي، وكانت تهدف لإحباط الاتجاهات اليسارية... فعقدت عدة اجتماعات أكاديمية في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة ضمت عدداً من كتاب ومتقني الدول النامية⁽²⁾. وهذا ما تقوم به الإدارة الأمريكية في الوقت الراهن وفي مرحلة العولمة من خلال تمويل نشر تقارير التنمية البشرية العربية التي تصدر باسم الأمم المتحدة اعتباراً من عام 2002م ولغاية تقرير التنمية البشرية العربية رقم 3- لعام 2004م الذي تمانع في نشره لأنه يتعرض بالنقد لاحتلالها العراق وتحالفها الاستراتيجي مع دولة الصهاينة المحتلة في فلسطين لقمع الشعب

⁽¹⁾ إعاقة الديمقراطية، الولايات المتحدة والديموقراطية-نعوم تشومسكي -ترجمة وإصدار

مركز دراسات الوحدة العربية 1992م-ص283-284.

⁽²⁾ مجلة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت 1988م مجلد 17-عثمان ياسين الرواف

العربي الفلسطيني وحماية الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية، واستغلال هذه التقارير لدعم استراتيجيتها بفرض أنماط معينة من الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي على الأقطار العربية خدمة لاستراتيجيتها الكونية في بناء النظام العالمي الجديد.

إن هذا النظام الجديد الذي بدأ بالظهور. لم تتضح كافة مكوناته بعد. قد يكون الاشتراكية ولكن ليس على شاكلة اشتراكية الاتحاد السوفيتي الذي انهارت دولته 1991م، وقد يكون نظاماً ليبرالياً منقحاً عن الرأسمالية ومتطوراً عنها وليس هو الرأسمالية الأمريكية أو الأوروبية. ولكنه سيكرس التبعية في ظل الشروط الراهنة التي عززتها الثورات العلمية والتكنولوجية التي قادتها الدول الرأسمالية واستغلتها لخدمة تفوقها وتقدمها. فصار على العالم التابع أن يكافح بكل ضراوة ليس ليلحق بالمتقدمين بل ليخطو على طريق تضيق الفجوة التي تفصله عنهم وهي واسعة وعميقة، وتباعد بينه وبين أهدافه تلك خمسة اختكارات جديدة هي 1- ميدان التكنولوجيا 2- الهيمنة على التدفقات المالية ذات المدى العالمي (عن طريق البنوك الكبرى وشركات التأمين وصناديق المعاشات) 3- الحصول على موارد الكوكب الطبيعية 4- حقل الاتصالات والإعلام 5- ميدان أسلحة الدمار الشامل⁽¹⁾. وهي الاختكارات التي تحاصره وتحدد مدى التقدم المسموح له أن يحرزه، إنها قسمة جائزة، وعليه أن يكافح ليكسر هذه الحواجز ويتخطى تقسيم العمل الدولي الذي فرضته الإمبريالية عليه.

6- مفارقات في طبيعة المواجهة في ظل العولمة:

إن المواجهة مع نظام العولمة والتبعية كلية من حيث الأهداف والغايات، ولا يمكن أن تكون غير ذلك، فقد أصبح العالم جميعه في قبضة علاقات وقوانين هذا الإخبطوط كلي القدرة، فلم يبق جزء من الكرة الأرضية أو منظومة فكرية أو ثقافية أو قطاع أهلي أو حكومي، وأساليب العيش والحياة والتصرف وإدارة شؤون المجتمعات والدول من الدين حتى السياسة والعلم والتربية والأخلاق والسلوك والمثل العليا وأداء المهمات العامة والخاصة إلا وهو داخل في مجال التأثير والتلاؤم والتكيف معه، ومن الزراعة والصناعة والحرفة والاقتصاد الكلي والجزئي إلى طرق التفكير ومناهج البحث المعرفي

⁽¹⁾ المرجع السابق.

إلا وهو في تبعية لذلك الآخر المتقدم والمهيمن، وعلى درجات متفاوتة من الانخراط في منظومة التبعية الشاملة. والكل ينمو ويتحول أو يزول في إطار قوانينه التي صارت كونية. ويعيد صياغة منطقاته وأهدافه وقواعده تبعاً للتطورات العلمية والتقنية الجارية فيه.

ولذلك فالمواجهة الشاملة والمتكاملة على جميع الأصعدة هي التي ستقرر نقطة الاختراق لهذه المنظومات من العلاقات المتشابكة في كل مجالات الحياة، وهذا لا يعني أبداً شن الحرب الشاملة على التبعية على طريقة أولئك المتمردين سواء كانوا أصوليين إسلاميين أو ماركسيين أو فوضويين الذين يعلنون الحرب ويقاثلون عدواً لا يعلمون الكثير عنه فينطحون رؤوسهم بدروعه الحصينة فيقتلون ويقتلون ثم يهزمون. وما هذا الطريق سوى محض أوهام وتغليب للتصورات الذاتية على العوامل الموضوعية التي تؤكد أن النظام الرأسمالي وطيد، وما زال يقوم بدور رئيس في تشكيل العالم المعاصر والحضارة العالمية، وحروبهم ليست إلا خربشات ستجرح كبرياءه وتجعله ينزف قليلاً، إلا أنها ستكون علامات مهمة على طريق الكفاح الطويل لتقويض هذا النظام غير الإنساني.

وما لم نتناول بالدراسة والتحليل موضوع التبعية لتكوين مفاهيم علمية عنها من أجل اكتشاف آليات وأساليب ومناهج وقوانين عملها وانتشارها وتمكنها على المستوى العالمي ثم على المستوى القومي والوطني في مقاربة مستمرة للإحاطة بحقائق الأحداث وتطورات النظام نفسه، فإن المواجهة معها ستكون خاسرة قبل أن تبدأ.

إن الخروج من التبعية ليس قراراً سياسياً تتخذه حكومة بلد ما في جلسة تاريخية بإرادة حرة للانسحاب من علاقات التبعية وشبكاتها الكثيفة المالية والاقتصادية والتجارية والسياسية وليس انغلاقاً وعزلة عن العالم. ومن يسلك هذا السبيل فسوف يجد نفسه غارقاً في التبعية بشكل أعمق وأكثر إحاطة، ومهزوماً ستطيح به عثراته وقراراته الخاطئة محاطاً بشبكة أشد تعقيداً مما كان يتوقع؛ لأن دائرة التبعية واسعة وما خفي منها أكبر مما هو ظاهر تحيط بقراراته السياسية والاقتصادية، التي إن جهل مداها وعلاقاتها وقوانينها العامة والخاصة فيتساقط من فشل إلى فشل، ليعود تابعاً وليدعن مكرهاً لما كان رفضه وتمرد عليه من قبل، وذلك لأن الخروج من التبعية يعني الخروج من النظام العالمي بكل ارتباطاته واشتراطاته، وأفكاره ومنتجاته وإبداعاته ومخترعاته

التي شكلت الحضارة الحديثة التي غيرت العالم والحياة الإنسانية بشكل كامل وكلي. وهذا غير ممكن في عالم تتقارب قاراته ومدنه وأريافه وثقافته لتصبح كما يقول منظرو العولمة قرية كونية. تخضع لقوانين واحدة إنتاجية واستهلاكية ومالية، بل وسياسية تفرضها السوق العالمية ومجموعة الدول المتقدمة بقيادة دولة إمبراطورية تدير أمورها من أقصاها إلى أدناها في عصر وسائل الاتصالات الحديثة والسريعة و الإرسال عبر الأقمار الصناعية وأجهزة شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة وعبر أسواق المال الدولية ، ويتلقى الجرعات الثقافية ذاتها لجعله موحد الذوق والقيم الاستهلاكية والمعايير الأخلاقية والاهتمامات والمشاكل الفكرية والفنية كي يصبح الإنسان مواطناً في إمبراطورية عالمية.

ولهذا أقول لا يمكن الخروج من نظام التبعية العالمي إلا بالدخول فيه بقوة والتغلغل في أحشائه ومسامه ، في استيعاب تقنياته وثقافته وقوانينه واحتلال موقع ثابت والتمكن فيه، والسعي من خلاله للتأثير على مجرى الأحداث الاقتصادية والسياسية بما يعزز هذا الموقع ويوسعه ويجعله في وضع يؤثر على إعادة صياغة العلاقات المترابطة في بنية النظام ، لخدمة أهداف التحرر من إسمار التبعية⁽¹⁾. فإذا كانت الثورة في إطار الشروط الراهنة غير ممكنة لإحداث قطع حاد في بنية النظام بعد سقوط أول دولة اشتراكية، دولة السوفييت في روسيا 1991م. فلا بد من البحث عن أساليب أخرى لشق طريق جديد ، وتقديمه أيديولوجياً وثقافياً واقتصادياً كبديل ممكن. يقول سمير أمين إن الخروج من مأزق التبعية ممكن قطعاً وهذا يتطلب أكثر من مجرد كفاح على صعيد الفكر، إذ يتطلب أولاً وقبل كل شيء الخروج من المأزق في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. بل برأيه هو إن التحول في ميادين الحياة الاجتماعية هو العنصر الحاسم والمحرك الأول. فإذا تم التحرر في الحياة الاجتماعية كان انبعاث الفكر الميتافيزيقي الذي أصبح فكر العجز والفقر⁽²⁾.

كان الدكتور سمير أمين قد صاغ أطروحته حول الخروج من نظام التبعية قبل سقوط الاشتراكية السوفيتية. وقد تضمنتها كتبه العديدة وبخاصة (التطور

⁽¹⁾ الانخراط النشط في العولمة كما يقول سمير أمين خيار مختلف عن استراتيجية أولوية

الصادرات) ما بعد الرأسمالية المتهاكمة ص 115 - دار الفارابي 2003

⁽²⁾ نحو نظرية للثقافة - مرجع سابق ص 139

اللامتكافئ)، وقال فيها بأن الخروج من التبعية لن يكون إلا بالقطع مع السوق العالمية عن طريق الثورة الاشتراكية والتنمية المتمحورة على الذات (وهي إخضاع الروابط الخارجية لمتطلبات التنمية الداخلية تحديداً ورفض التكيف مع الاتجاهات المسيطرة عالمياً. ووضع شروطاً: تفترض التنمية المتمحورة على الذات الإمساك بناصية شروط أساسية خمسة للتراكم I- السيطرة المحلية على إعادة إنتاج قوة العمل، ما يعني أولاً أن تؤمن سياسة الدولة تطوراً زراعياً قادراً على استخراج فائض تمويني كاف وبأسعار ملائمة لمقتضيات مردودية الرأسمال، وأن يكون الإنتاج ثانياً مواكباً لتوسع رأس المال وكتلة الأجر في آن معاً 2- السيطرة المحلية على تمركز الفائض، وهذا لا يستوجب فقط وجوداً رسمياً لمؤسسات مالية وطنية بل استقلاليتها النسبية إزاء تدفق الرأسمال عابر القوميات؛ ما يضمن القدرة على توجيه التوظيفات بما يناسب عملية التنمية 3- السيطرة المحلية على سوق مخصصة أساساً للإنتاج الوطني حتى في غياب حماية جمركية قوية أو سواها و قدرة السوق على المنافسة عالمياً على الأقل بصورة انتقائية 4- السيطرة المحلية على الثروات الطبيعية التي تفترض أبعد من الملكية الشكلية، أي قدرة الدولة القومية على استغلالها أو الاحتفاظ بها كاحتياطي. بهذا المعنى لا تملك الدول النفطية هذه القدرة لأنها ليست حرة في خيار استثمار هذه الثروة أو ادخارها- إذا شئت إبقاءها بديلاً للملكية النقدية القابلة للمصادرة في أية لحظة. 5- وأخيراً السيطرة المحلية على التكنولوجيا يعني أنه يمكن إعادة إنتاج التكنولوجيا سريعاً حتى لو كانت مستوردة من دون الاضطرار إلى استيراد موصلاتها الأساسية، إلى ما لانهاية- قطع التبديل- المعدات- الخبرات. . . . ولكنه عاد وأقر في كتابه (الاقتصاد السياسي للتنمية) بأن التنمية الرأسمالية ممكنة في إطار العلاقات الدولية التي تفرضها السوق العالمية، وأن اللحاق ممكن بالدول المتقدمة على الرغم من نسبة التفاوت التي أصبحت 1 إلى 60 بين التقدم والتأخر وذلك بالانخراط النشط في العولمة والإنتاج الموجه للتصدير ووضع العامل الثقافي القومي في موقعه كعامل مؤثر في هذه الحركة. وأضاف حداً لتعريف التنمية المتمحورة على الذات بأنها ديناميكية نمط التنمية الذي يعتمد على مفصل رئيسي هو ذلك الذي يقيم تبعية داخلية وثيقة بين نمو وسائل الإنتاج ونمو إنتاج وسائل الاستهلاك الجماهيري)،

و هذا هو تعريف فك الارتباط⁽¹⁾ . إن استراتيجيات فك الارتباط هي الحل الواقعي غير الطوباوي ، بشرط أن ندرك تماماً أن عملية فك الارتباط هي عنوان الانطلاق في مرحلة طويلة، وليست حلاً فورياً وكذلك بشرط أن يفهم أن هذا الخيار من شأنه أن يؤثر بدوره في الغرب نفسه أي بمعنى أن نكون صابرين وقادرين على إنماء رؤية طويلة تفوق في طول بصرها الرؤية السائدة⁽²⁾ .

لقد صاغ سمير أمين هذا المفهوم قبل سقوط الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي في العقد الأخير من القرن الماضي كما ذكرنا في البداية، وعودة الرأسمالية بقوة إلى روسيا ومجموعة الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية. فهو من رواد مدرسة التبعية، وقد عبر عن وجهة نظره هذه في كتابه التطور اللامتكافئ، ودرس قوانين هذا التطور في المركز والمحيط وبين أسباب عدم التكافؤ وكتب في مقدمة كتابه الطبقة والأمة في المرحلة الإمبريالية (أن ليس أمام المحيط إلا الخيار التالي إما تطور تابع وإما تطور متمحور على الذات وبالضرورة ذو أصالة خاصة تميزه عن تطور البلدان المتقدمة الراهن)، وملتقى من جديد هنا بقانون التطور اللامتكافئ للحضارات، إن المحيط لا يمكنه اللحاق بالنموذج الرأسمالي إنه مضطر لتجاوزه⁽³⁾ .

وقد توصل إلى استنتاج يقول (إن مفهوم التنمية مفهوم نقدي للرأسمالية القائمة فعلياً وأن هدف بناء نظام وطني متمركز على الذات هو هدف محوري

⁽¹⁾ والسؤال هنا من هو القادر على إخضاع الروابط الخارجية لمتطلبات التنمية الداخلية في ظل العلاقات الدولية في المرحلة الراهنة التي تسيطر عليها دولة عظمى واحدة في استراتيجيتها منع أية دولة لا ترضى عنها أن تمتلك أية تكنولوجيا متقدمة، فإذا لم تكن من الحلقة الذين يلتزمون باستراتيجيتها فلا سبيل أمامها لبلوغ هذا الهدف. واشترطات سمير أمين للتعريف بفك الارتباط والتنمية المتمحورة على الذات هي اشتراطات مستحيلة التحقيق في ظل العولمة وعسكرتها والتخلف والتبعية التي تعيش فيهما بلدان العالم الثالث حتى الصين نفسها بمساحتها الواسعة التي تزيد عن مساحة أوروبا وسكانها الذين يتجاوز عددهم المليار نسمة غير قادرة على تلبية هذه الاشتراطات، وهي تخضع بصورة أو بآخرى لاستراتيجيات العولمة الرأسمالية.

⁽²⁾ نحو نمط جديد للثقافة -دكتور سمير أمين ص-118.

⁽³⁾ الطبقة والأمة في المرحلة الإمبريالية والتاريخ ترجمة هنرييت عبودي المقدمة ص6.

وأن استراتيجية تحقيقه هي فك الارتباط أي إخضاع العلاقات الخارجية لمتطلبات البناء الداخلي⁽¹⁾. وفي مرحلة لاحقة ركز على أهمية الثورة الثقافية لتشكيل مهد ثوري للتغيير الاشتراكي أي القطع المعرفي الفكري والعملي مع الرأسمالية كنظام إنتاج وثقافة.

في حين رأى مهدي عامل أن أسلوب الإنتاج الكولونيالي الذي أفرزته السوق الرأسمالية العالمية ونظام الإنتاج الرأسمالي كتنقيض متم لأسلوب الإنتاج الرأسمالي الذي تأسس في أوروبا الغربية هو المقولة التي يجب إنتاجها فكريا كمفهوم علمي. كي تدلنا على كيفية الخروج من التبعية (فهو النمط المكمل والذي يُعاد إنتاجه من قبل الرأسمالية العالمية كي تستمر مسيطرة تصدر إليه أزماتها وتحصل من خلاله على فائض القيمة والربح المنجمي)⁽²⁾. ومجابهتنا لمجتمعاتنا الكولونيالية هي محاولة لإنتاج معرفتها، أو على الأرجح إنتاج هذه المعرفة الضرورية للقيام بمهمة التحويل الثوري، وما الأدوات هذه سوى جهاز المفاهيم النظرية الذي ننطلق في بنائه من جهاز المفاهيم الماركسية، وعدم وجود نظرية في التخلف هو في حد ذاته ظاهرة رئيسية من ظواهر التخلف⁽³⁾. وهذه المفارقات في فهم جوهر وإشكاليات التبعية ظلت من المسائل الرئيسية في قصور الفكر العربي الحديث عن صياغة نظرية سياسية-اقتصادية وثقافية عن التبعية في عصر النهضة الأولى والثانية منذ مطلع القرن الماضي.

7- إدارة العولمة وأدواتها في فرض التبعية على المستوى الدولي.

(الإمبراطورية الأمريكية ومؤسساتها) قيادة التحولات ومرحلة الانتقال من مرحلة الإمبريالية إلى العولمة.

إن دراسة وتحليل العولمة كظاهرة ومرحلة من تطور الرأسمالية، بل التفكير العميق في معرفة القوانين والمؤسسات والهيئات والأشكال الجديدة التي بها تهيمن وتسيطر على الاقتصاد والسياسة والثقافة العالمية ومراكز القيادة والتشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية التي بها وعن طريقها تقود الإمبراطورية هذا الشكل الجديد للدولة العظمى المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية. تساندها

⁽¹⁾ الاقتصاد السياسي للتنمية مرجع سابق

⁽²⁾ في نمط الإنتاج الكولونيالي مهدي عامل ص 158-197 طبعة 1971م

⁽³⁾ المرجع السابق

مجموعة الدول السبع المتقدمة صناعياً (وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وإيطاليا وكندا التي تأسست 1976م)⁽¹⁾. وقد أصبحت ثمان بانضمام روسيا إليها 1998م. وهي الحكومة القائمة فعلاً بحسب صحافة المال والأعمال بإدارة شؤون الاقتصاد والمال والسياسة العالمية. وتقوم مجموعة أخرى من الدول النامية في القارات الثلاث (آسيا-أفريقيا-أمريكا اللاتينية) التي أحرزت تقدماً ملحوظاً على طريق التنمية الرأسمالية بدور الوسيط بمساعدة ودعم وتأييد الدول السابقة وبرعايتها تقوم بأدوار مرسومة لها بما تشكله من قواعد استراتيجية واقتصادية متطورة للرأسمالية مثل كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وسنغافورة⁽²⁾. وتأتصر بأوامر المراكز والحواضر الإمبريالية

⁽¹⁾ مجموعة السبعة هي هيئة تنفيذية عالمية لا تملك أي مشروع شامل للعالم والحق إنها ليست إلا إدارة أزمة. فقد اكتفت 1976 م بوضع مبادئ التكيف الوحيد الجانب للأطراف وسنة 1980م بتنظيم إعادة تدوير البترو دولار في صالح الدائرة المالية المضاربة ثم تشجيع خفض أسعار المنتجات الأولية (السبب الرئيس في حرب الخليج)، وسنة 1982م تنظيم إعادة جدولة الديون-من دون أي شروط لحل هذه المشكلة-، وسنة 1992م ضم روسيا وبلدان الشرق لاستراتيجيات التكيف الوحيد الجانب واليوم إدارة أزمة يوغوسلافيا وأزمة الإرهاب. غوستاف ماسيا نقلاً عن سمير أمين المرجع السابق ص 172.

⁽²⁾ تجربة ماليزيا التنموية في إطار التبعية للسوق العالمية وبرعاية أمريكية يتخذها الإيديولوجيون الرأسماليون مثلاً لما يمكن أن تحرزه دولة صغيرة بدون موارد طبيعية من تطور صناعي ومالي يؤهلها للدخول إلى السوق العالمية كمنافس للبلدان المتقدمة، ويقومون بالدعاية لمهاتير محمد وحزبه الحاكم على أن نجاح تجربة ماليزيا التنموية الرأسمالية هو نموذج للتنمية في ظل التبعية الرأسمالية لاجتياز عتبة التخلف والانضمام إلى الدول المتقدمة صناعياً. إذا توفرت القيادة السياسية القديرة والبيروقراطية صاحبة الخبرة والاستقرار السياسي، والديموقراطية المؤطرة والمسيطر عليها من قبل الحزب الحاكم، والإيديولوجيا التنموية الواقعية والعلمانية والمؤسسات التي تتيح للشركات متعددة الجنسيات أن تستقر وتستوطن فيها وتنتقل إليها بالرسا ميل والتكنولوجيا الحديثة الأقل تطوراً، لتجعلها مركزاً قيادياً لعملياتها في العالم، وهم يتناسون خصوصية الوضع الجيوسياسي لماليزيا في استراتيجية أحجار الدومينو الأمريكية في جنوب شرقي آسيا، من أجل تطويق اليابان وتوسيع السوق الآسيوية أمام البضائع والسلع الأمريكية كي تكون ماليزيا مركز انطلاق إلى غرب آسيا المسلم، عن طريق النموذج الماليزي المسلم الذي يعمل في إطار الإستراتيجية الأمريكية، لنزع المنطلقات الفكرية الإسلامية الجهادية، وإنتاج فكر إسلامي معتدل ومهجن يباعد بين الكلية العقائدية والدولة الحديثة، ليخلصها من سيطرة رجال الدين الأصوليين ولتكون في خدمة الانتشار الرأسمالي والسوق العالمية، بما يمكن من تأسيس مجتمع إسلامي حديث، وفكر إسلامي تابع للإيديولوجية الرأسمالية التي

←

لتنفيذ خططها المالية والاستثمارية والتنمية ، وقد حاولت نظرية النظم العالمية كما بلورها (إيمانويل وولر شتاين المفكر الأمريكي في كتابه ذي الأجزاء الثلاثة-نظام العالم الحديث- الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية 1974م أن تصوغ نظرية متكاملة لنظام رأسمالي عالمي تخضع له كل الاقتصادات وحددت أربع مسلمات أساسية لنظرية النظم العالمية، فأولا هناك مجموعة واحدة من عمليات التنمية الواسعة على مستوى العالم تعد محددات أساسية للتنمية والتغيير ، وثانياً تفصيلاً لعمل منظري التبعية، يتألف النظام العالمي من ثلاث مناطق (المركز-شبه المحيط- المحيط) ويضم شبه المحيط دولا مثل البرازيل وجنوب أفريقيا، تعمل كوسيط في عمليات استغلال المحيط⁽¹⁾، ثالثاً تشبه العمليات التي تستخلص بها الثروة من المحيط تلك التي وصفها منظرو التبعية: التبادل غير المتكافئ، القمع الفعال أو الخفي للسيطرة على التسويق، والأهداف عالية القيمة للسلسلة السلعية، وأخيراً تفترض نظرية النظم أنه بالإضافة إلى الحلقات والدوائر ، فإن للرأسمالية بعض التوجهات العالمية الأساسية منها توسيع المشاركة العالمية في التبادل الرأسمالي والتعميق المستمر لربط كل شيء بثمن، وتحويل الجميع إلى عمال مأجورين والمكننة، واستقطاب الطبقات الاجتماعية⁽²⁾ . إن معرفة كهذه لابد منها لتكوين مفاهيم محددة عن تأثير الاستراتيجيات الإمبريالية على مجمل حركة الدولة والمجتمع وسياسات التحرر الوطني في بلدان التبعية ، ومن ثم تحديد السبل و الأدوات والأساليب المناسبة للعمل المقابل، والقوى الاجتماعية التي ستدخل في التحالف الوطني للنضال من أجل الخلاص من التبعية.

لقد نشأت الإمبراطورية الأمريكية في خضم المواجهة بين الدول

تكرس التبعية وتقبل بها كخيار مقبول للتحديث والعولمة، وهذا ما يجري تطبيقه في تركيا بوصول حزب التنمية والعدالة إلى السلطة 2002 م.. وقد أصدرت مؤسسة راند الأمريكية دراسة بعنوان (الإسلام المدني الديمقراطي) عام 2003م دعت فيها الكاتبة شيرلي برنارد وهي زوجة زلمي خليل زاده السفير الأمريكي الحالي في أفغانستان، إلى تبني سياسات أمريكية من شأنها مساعدة الجماعات الإسلامية العلمانية والتقدمية مالياً وسياسياً وإعلامياً.

⁽¹⁾ من الحداثة إلى العولمة- تأليف- ج. تيمونز روبرتس وإيمي هايت -ترجمة سمر الشيشكلي مراجعة محمود ماجد عمر ص 30-31 كتاب علم المعرفة -الكويت تشرين الثاني

2004م رقم 309

⁽²⁾ المرجع السابق ص 31-32

الرأسمالية والحروب التي خاضتها ضد بعضها من أجل استعمار العالم القديم. وفي سبيل الحصول على الأسواق والمواد الأولية والمنجمية و المعدنية وقوة العمل بأرخص الأسعار ونهب ثروات هذا العالم الطبيعية والنباتية. ومن أجل تكوين إمبراطورية مهيمنة كما فعلت أسبانيا (الإمبراطورية الكارولنجية)، وبريطانيا وفرنسا وروسيا وهولندا وبلجيكا وألمانيا من قبل. وكان تشكيل الإمبراطوريات جزءاً رئيساً من هيكلية الاستعمار الأوروبي الغربي التي تولت إدارة شؤون الرأسمالية الصناعية الأوروبية وجعلتها عالمية بالاستعمار والإمبريالية وفرضت عليها التحول إلى الرأسمالية. وقد استفادت الولايات المتحدة من تدمير هذه الإمبراطوريات لبعضها في الحربين العالميتين الأولى 1914-1918م والثانية 1939-1945م لتحل محلها. وقد استتجد بها من سموا أنفسهم معسكر الديموقراطية وهم الأنجلو-ساكسون الذين حالفهم أكبر قوة مالية عالمية هي الحركة الصهيونية التي كانت تسيطر وما زالت على حركة رأس المال العالمي، ليقيموا فيما بينهم تحالفاً وثيقاً للهيمنة على العالم من خلال التحكم بالرساميل العالمية، عن طريق شبكة المصارف والبنوك التي توزعت في أنحاء العالم لجمع الأموال واستثمارها عن طريق القروض والتوظيف في مشاريع مشتركة مع الدول والهيئات والشركات الوطنية والأجنبية، وبخاصة في مجال الأبحاث العلمية والطبية والتحديث الصناعي والتسلح واستخراج الطاقة (مناجم الفحم ثم النفط) ثم الكهرباء وصولاً إلى الذرة.

وفي فترة الحرب الباردة خلال الصراع مع أول دولة اشتراكية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية كنست الإمبريالية الأمريكية الإمبراطوريتين الاستعمارييتين اللتين كانتا ما تزالان تتحكمان بمستعمراتهما منذ القرن الثامن عشر، وأعادتا تشكيل العالم الرأسمالي لمواجهة الاشتراكية والثورة العالمية وحروب التحرر الوطني من أجل الاستقلال والخروج من التبعية.

يقول كلود جوليان مؤلف أول كتاب عن الإمبراطورية الأمريكية 1969م والمترجم إلى العربية (بعنوان الإمبراطورية الأمريكية - كانت حاجة أمريكا وراء ولادة إمبراطورية فريدة من نوعها بلا حدود، كانت الخرائط الجغرافية ترسم بلون معين للمناطق المنتشرة في القارات الأربع والتابعة للإمبراطورية الفرنسية، واللون الآخر للإمبراطورية البريطانية. أما الإمبراطورية الأمريكية فلا يمكن رسم صورة بيانية لها وللمناطق الخاضعة لها والتي تسيطر عليها

سيطرة شبه كاملة، لكن من الأفضل الاعتماد على معلومات عن امتيازاتها البترولية والمنجمية، وعن قنواتها العسكرية والبرية والبحرية المنتشرة في كل مكان وعن توظيفاتها المالية الخاصة وقروضها الحكومية وعن نفوذها المالي والسياسي وعن صداقاتها المخلصة والمصلحية وعن قوتها كزبون كبير⁽¹⁾.

فلقد توفرت لها بنية عسكرية واقتصادية وإدارية وكانت لدى طبقتها الحاكمة إرادة القوة والتطلع إلى الهيمنة والسيطرة، ووراثته الإمبراطوريات السابقة لتحل محلها وتستولي على مستعمراتها وتحوز الأرباح الطائلة التي كانت تجنيها، وبفضل تقنيات التجارة والاستثمار والبيع في الأسواق الخارجية. كما أنها لم تتورع عن استعمال دبلوماسية الدولار والعصا الغليظة وحينما يقتضي الأمر إشعال ثورة مناسبة أو إجهاض أخرى تسبب لها الضيق استخدمت أسلوب مساعدة البلدان النامية اقتصادياً وتقنياً⁽²⁾.

أما الادعاءات الأيديولوجية فكانت لتغليف سياسات القوة والوحشية والبربرية التي بها تم الوصول إلى السيطرة العالمية⁽³⁾، واحتكار تجارة المواد الأولية وخامات المعادن اللازمة للصناعات الحديثة والدقيقة. ولم يكن التفكير في بناء الإمبراطورية لدى كبار المنظرين الاستراتيجيين الأمريكيين ليتجاوز ما هو سائد في دوائر الأعمال والاحتكارات حول المصلحة الأمريكية التي هي مصلحة هذه الشركات كما قال تشارلز-إويلسن وزير الدفاع الأمريكي والرئيس السابق لشركة جنرال موتورز (ما هو في مصلحة جنرال موتورز هو في مصلحة الولايات المتحدة) ولخصها أبي فورتاس (ما يلائمنا يلائم العالم)، والعالم الثالث منطقة يجب أن تقوم بوظيفتها الرئيسة كمصدر للمواد الأولية وكسوق للمجتمعات الصناعية الغربية. إذن من الممكن بعد زوال الاتحاد السوفيتي أن تمتد أشكال الاستعمار الحديثة نحو حدودها الطبيعية⁽⁴⁾. وفي الولايات المتحدة نجد أن قطاعات الاقتصاد التي ظلت قادرة على المنافسة هي تلك التي تتغذى من الوعاء العام صناعة التقانة العالية والزراعة كثيفة رأس

(1) الإمبراطورية الأمريكية - كلود جوليان ص 17 ترجمة دار الحقيقة بيروت 1970م

(2) نفس المرجع السابق 31

(3) يقول السيناتور بيقر دج (إن الله اختار الشعب الأمريكي من جميع الأجناس ليقود العالم

أخيراً إلى تجديد نفسه) ص 38 المرجع السابق

(4) إعاقة الديمقراطية - نعم تشومسكي - مركز دراسات الوحدة العربية ص 170.

المال وصناعة المواد الصيدلانية وغيرها.

إن النموذج الجديد للرأسمالية كما يصفه نعوم تشومسكي حيث يجري التنسيق من قبل مؤسسات الدولة والشركات الكبرى الصناعية والمالية أحياناً بصحبة عمليات ديموقراطية وعقد اجتماعي من أنماط متنوعة وأحياناً بدونها، لتعطي أمجاد الاقتصاد الحر سلاحاً مفيداً ضد السياسات الحكومية التي قد تفيد عموم السكان، أما الرأسمالية فستكون بالطبع وافية بالغرض بالنسبة إلى المستعمرات السابقة. . إن النموذج بالنسبة إلى الذين سيقومون بوظائفهم خدمة لسيادة النظام العالمي الجديد والموصى به فهو سيسهل استغلالهم، ويجعلهم عرضة لقوى التدمير الكامنة في رأسمالية السوق الحرة⁽¹⁾.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي في بداية تسعينات القرن الماضي وإعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش الأول استراتيجية أمريكا لبناء النظام العالمي الجديد بعد انتصار الرأسمالية على الاشتراكية كما ادعى بعد الحرب على العراق 1991م. أصبح بناء الإمبراطورية سياسة معلنة وحثيثة في دوائر الدولة ووزاراتها ومراكز البحوث ومعاهد الدراسات الاستراتيجية ولدى الطبقة السياسية الحاكمة، وفي الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ وفي الأوساط الإعلامية المسموعة الكلمة التي كانت متفقة على أن الفرصة سانحة لجعل القرن القادم -الواحد والعشرين- أمريكياً، ولذلك يقتضي العمل المخطط والمبرمج لإخضاع العالم وجعله أمريكياً بقوة الاقتصاد والعلم والتقنيات الحديثة وبالثقافة الأمريكية وبقوة أمريكا العسكرية التي من اللازم أن تظل متفوقة، وأن تمنع أية دولة من منافستها في هذا المجال . يجب أن تؤدي أمريكا رسالتها بصفتها طليعة تاريخية عليها أن تغير النظام العالمي ومن خلال هذا وذاك تديم هيمنتها عملاً بحتمية التفوق العسكري الذي ينبغي الحفاظ عليه دائماً ومد خطوته إلى أرجاء العالم قاطبة) وهذا هو المبدأ الأول للسياسة الخارجية الأمريكية.⁽²⁾

وقد ورد في تقرير لمؤسسة التراث foundation-heritage، تحت عنوان كيف نبني العالم آمناً بالنسبة لأمريكا شارك في إعداده ومداولاته أشخاص

(1) المرجع السابق ص 171.

(2) الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي للسيطرة على العالم ص 76 ترجمة سامي الكعكي -دار الكتاب العربي 2004م

عديدون من إدارة بوش الابن الحالية. جاء فيه (يجب طرح مفهوم الديمقراطية بشكل واضح لتكون أيديولوجيا السياسة الخارجية تجاه العالم الثالث - وضرورة سيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط وإمداداته، ودعم إسرائيل كحليف استراتيجي وتوثيق العلاقات معها، وإلى نشر فكرة الديمقراطية حيث يكون في ذلك خدمة للمصالح الأمريكية، والعمل لتحقيق تفوق أمريكا العسكري باستمرار وحرمان أية قوى أخرى حليفة أو معادية من امتلاك عناصر القوة الكامنة التي تستطيع بها منافسة الولايات المتحدة . وفي وثيقة (إعادة بناء الدفاعات الأمريكية) الصادرة عن المحافظين الجدد- وول فويتز نائب وزير الدفاع ولويس ليبى كبير مساعدي نائب الرئيس ديك تشيني- جاء ما يلي: على الولايات المتحدة أن تثبط عزم الدول الصناعية المتقدمة وتمنعها من تحدي زعامتنا حتى الطموح إلى القيام بدور إقليمي أو عالمي أكبر، وتقوم بتصنيف الدول التي تعتبرها خطراً على الزعامة الأمريكية وكيفية التصرف معها، ووصولاً لتبرير وجود النظام الأمريكي المسيطر على العالم⁽¹⁾ . وللتغلب على أزماتها الاقتصادية فإن عسكرة الاقتصاد تتخذ منحى خطيراً في عهد تأسيس الإمبراطورية فقد أعلنت الولايات المتحدة عن أكبر ميزانية للدفاع في تاريخها أكثر من أربع مائة مليار دولار لعام 2004م يضاف إليها ما أضافته من موازنة إضافية لتغطية نفقات حربها على أفغانستان والعراق بمبلغ 64 مليار دولار ومبلغ 87 مليار دولار من أجل مواجهة حربها الاستعمارية في العراق عام 2003م، ليصل المبلغ إلى أكثر من 500 مليار دولار أمريكي. وتعاادل نفقاتها الدفاعية هذه نفقات 15 دولة تليها في القوة الاقتصادية والعسكرية.

تعمل الإمبراطورية بوسائل مختلفة لبناء مؤسساتها أو لنقل لتضم تحت جناحيها الأشكال الجديدة للمؤسسات الرأسمالية لتستخدمها لتحقيق أهدافها- الشركات متعددة الجنسيات والأسواق المالية الدولية-، وتدمج في مخططاتها التطورات التي تحصل في البنى الرأسمالية بعد الإمبريالية (ففي الاقتصاد العالمي الجديد حيث الانفصال بين الطبيعة الإقليمية للسيادة والطبيعة العالمية للتدفقات الاقتصادية، أي أن الفضاء الإقليمي للدولة الحديثة وسيادتها يصطدمان

(1) أيلول عام 2000م

شيئاً فشيئاً بعولمة الاقتصاد⁽¹⁾. وتخترع ما تراه مناسباً لتطوير آليات عملها وزيادة فاعليتها الرقابية كدولة لحماية ما تسميه الاقتصاد العالمي وهو في الحقيقة هيمنتها على اقتصاد العالم وإخضاعه لمصالحها الخاصة. فقد أنشأت المؤسسات الدولية عن طريق الأمم المتحدة للتحكم بالتمويل وأسعار العملات والنقد العالمي والتنمية في العالم الثالث مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالات الخاصة بالتنمية. إن نقلة نوعية في شكل التنظيم الاجتماعي، تمثل تحولاً تاريخياً في نظام العالم الرأسمالي، يستخدم رأس المال المضارب مؤشرات موحدة عالمياً لتقرير أي الشركات أو حتى الحكومات يمكنها اقتراض المال وبأي شروط. يضع هذا التوحد العالمي سلطة هائلة في أيدي طبقة حاكمة عالمية جديدة، تصنف في ثلاث فئات من المديرين البيروقراطيين والسياسيين الراغبين في خفض الإنفاق الحكومي والعمل بمقتضى القواعد العالمية الجديدة، ومالكي الشركات متعددة القوميات، والبنوك الدولية ومديريها التنفيذيين، وأولئك الذين يديرون منظمات متعددة الأطراف-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية⁽²⁾.

لقد تأسست اللجنة الثلاثية عام 1973م للتخطيط ودراسة مشكلات الرأسمالية وإيجاد الحلول لها لإدارة الاقتصاد العالمي من كبار رجال الأعمال ومدراء الشركات والاحتكارات العملاقة متعددة الجنسيات وموظفي وزارات الخارجية والدفاع والتجارة والمالية وشخصيات نافذة الكلمة من الرؤساء والوزراء السابقين لخلق الانسجام بين سياسات المراكز الثلاثة الرئيسة لاقتصاد العالم-الولايات المتحدة-اليابان-أوروبا الغربية-(من أمثال فاليري جيسكار ديستان رئيس جمهورية فرنسا الأسبق . وناكاسوني رئيس الوزراء الياباني الأسبق و هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق).

وفي إطار مجموعة السبع ثم الثمان بعد ضم روسيا إليها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والتي تقوم برسم السياسات المالية والاقتصادية للعولمة، تجري الاجتماعات الدورية والطارئة لوزراء المال والاقتصاد ورؤساء المصارف المركزية في هذه الدول لمواجهة الأزمات الطارئة في أسواق

⁽¹⁾ انظر العولمة وآفاق المستقبل في الوطن العربي -سيد الصديقي-المستقبل العربي عدد تموز 2003-292م

⁽²⁾ من الحداثة إلى العولمة -كتاب عالم المعرفة رقم-309-تشرين الثاني 2004م ص15

صرف العملات ، والأزمات الاقتصادية الطارئة في أي بلد في العالم ، والتي قد تهدد بمفاعيلها النظام الرأسمالي برمته وتعمل من خلالها على تنفيذ الإجراءات والسياسات العامة للرأسمالية. كما عمدت إلى إنشاء النوادي الاقتصادية التي تجمع السياسيين ورجال المال والأعمال والشركات متعددة الجنسيات وعلماء الاقتصاد والاجتماع والأكاديميين في مراكز البحوث والجامعات لدراسة اتجاهات الاقتصاد والتنمية والقروض والديون وكل ما من شأنه أن يؤثر على الاستثمار والتوظيف والاستهلاك والأزمات الدورية أو المزمنة، ورسم السياسات الاقتصادية العالمية، من أهمها:

1- نادي روما: أسسه 1966م أكاديميون بتمويل من الشركات متعددة الجنسيات وقام بإصدار العديد من الدراسات حول البيئة والموارد والمواد الأولية والتنمية الرأسمالية.

2- منتدى دافوس الاقتصادي في سويسرا أسسه اقتصاديون وسياسيون ورجال دولة ومدراء شركات متعددة الجنسيات وأكاديميون ليبراليون بعد عام 1976م. يجمع بين مديري الشركات متعددة الجنسيات ورجال الدولة في الدول الرأسمالية وأقطاب صنع القرار في العالم من أهدافه توفير مناخ مناسب للاستثمارات الرأسمالية ومواجهة مخاطرها عبر تبادل مباشر وحر للأفكار ، والقيادة السياسية والاقتصادية في مناخ غير مستقر وعالم متغير. ويجتمع كل عام فيما يشبه المؤتمر الدولي يحضره رؤساء الدول الرأسمالية ورؤساء الوزارات ووزراء الاقتصاد والمال والخارجية فيها إلى جانب العديد من رؤساء الدول النامية الذين يدعون لإلقاء الكلمات وإجراء المباحثات وعقد القروض والصفقات مع رجال الأعمال من مختلف أرجاء الكرة الأرضية. بما يسميه منتجئون ثقافة دافوس يقول عنهم (إنهم يشتركون بوجه عام في الإيمان بالفردية واقتصادات السوق وبالديموقراطية السياسية والتي هي اعتقادات شائعة أيضاً بين الناس في الحضارة الغربية، ويسيطر أصحاب منتدى دافوس عملياً على كل المؤسسات الدولية والعديد من حكومات العالم والقسم الأكبر من إمكانيات العالم الاقتصادية والعسكرية).⁽¹⁾

(1) مجلة الثقافة العالمية العدد 85 نوفمبر-ديسمبر 1997 م مقال بعنوان يا عولمي العالم اتحدوا بقلم دانييل دريزنر ترجمة عبد السلام رضوان.

3-بالإضافة إلى النوادي الخاصة برجال الأعمال المنتشرة في كل بلاد العالم والتي تجمع هؤلاء مع عملاء المخابرات المركزية الأمريكية وكبار البيروقراطيين في وزارات الدفاع والخارجية والمالية والتجارة والاقتصاد الذين يعملون جميعاً لخدمة هدف واحد هو مواجهة الثورة على النظام العالمي الرأسمالي، ويتلقون الأوامر ويعقدون الاتفاقات فيما بينهم وبين دولهم لخدمة استراتيجية الإمبراطورية، مساهمين بالأموال وتجنيد العملاء، لتقويض الأنظمة الوطنية التي تعمل من أجل الاستقلال والتنمية لمصلحة شعوبها وللخلاص من التبعية⁽¹⁾.

4-والمنتديات الاقتصادية- السياسية، هي إحدى الظواهر الجديدة والمبتكرة لإدارة الجيو-سياسة العالمية مثل المنتدى السياسي الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ(الآسيان) والمنتدى السياسي-الاقتصادي لدول البحر الأبيض المتوسط الأوروبية والعربية. (منتدى برشلونة) ومنتدى الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا الذي تحدث عنه كولن باول وزير الخارجية الأمريكية وقد أطلق عليه اسم منتدى المستقبل وانعقد في مدينة الرباط في المغرب في 11 كانون الأول 2004م وحضرته وفود ثلاثين دولة من الدول العربية والإسلامية ومن الدول الثمانية المتقدمة صناعياً وبرعاية وإشراف وحضور وزير الخارجية الأمريكية كولن باول. وقد أقر استراتيجية الإصلاحات الأمريكية تحت الشعار الذي رفعه الوزير الأمريكي الإصلاح الديمقراطي في مواجهة الإرهاب. وكلها تعمل لتسهيل انتشار الرأسمالية وتكريس التبعية بما يخدم الرأسمال العالمي.

5-وهناك النوادي الاقتصادية-المالية التي أسستها الدول الرأسمالية المتقدمة وتضم ممثلي الدول الدائنة و المقرضة للرساميل أو الضامنة لها مثل نادي باريس ويبحث في سياسات الإقراض والديون المترتبة على الدول المدينة ، ونادي لندن الذي يضم ممثلي المصارف والشركات المالية الخاصة الدائنة. وتعمل هذه النوادي ضمن استراتيجية الإمبراطورية والدول الصناعية المتقدمة والخطط المعدة

⁽¹⁾راجع كتابنا-النظام العالمي الجديد الصادر عن دار الأهالي 1994م ففيه تفصيل واف عن هذه النوادي.

للأسواق المالية الدولية، إلى جانب أعداد كبيرة من مراكز البحوث والفكر والمؤسسات الممولة جيداً مثل (معهد أمريكي أنتربرايز والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي ومنتدى الشرق الأوسط ومعهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط ومعهد أبحاث ميديا).

6- وعلى خطا التكتلات الاقتصادية الكبرى التي تشكلت في نطاق الممارسة وعبر الأزمات الاقتصادية الدورية والطارئة للتغلب على الأعراض المدمرة لنظام الإنتاج الرأسمالي، شرعت الدول الصناعية المتقدمة بإقامة هذه التكتلات على مستوى قاري لأغراض سياسية واقتصادية وثقافية مثل الاتحاد الأوروبي الذي أسسته سبع أو ثمان دول في أوروبا الغربية ليتسع إلى خمس عشرة دولة ثم إلى خمس وعشرين دولة أوروبية في غربها ووسطها وشرقها عام 2004م. وقد يشمل القارة كلها في العقد القادم، وقد يمتد ليشمل حوض البحر الأبيض المتوسط بحسب اتفاقية برشلونة للشراكة الأوروبية-المتوسطية التي بالإضافة لأهدافها السياسية وهي إدخال الدول العربية المتوسطية والدولة الصهيونية المحتلة لفلسطين في شراكة اقتصادية وسياسية وثقافية بطريق غير مباشر، فإن أهدافها الاقتصادية واضحة وهي تعزيز تبعيتها لأوروبا الاتحادية الجديدة. ومنظمة تافتا التي تجمع أمريكا الشمالية -الولايات المتحدة وكندا- وأمريكا الوسطى -المكسيك وباناما. ومنظمة المحيط الهادي للتجارة والتنمية وتجمع الدول المطلية على ضفتي المحيط الهادي في آسيا وأمريكا بزعامة الولايات المتحدة. وفي قمة هذه المنظمات منظمة التجارة العالمية (الغات GAT) التي ستحل محل العديد من المنظمات السابقة التي أنشأتها الدول الرأسمالية لتحرير التجارة العالمية من قيود التبادل والحماية والرسوم الجمركية لفتح الأسواق الوطنية والقومية للتغلب على الأزمات المدمرة التي يعاني منها هذا النظام وهي أزمة الغذاء وأزمة النظام النقدي وأسعار الصرف وأزمة الطاقة وأزمة الانكماش وأزمة المديونية وأزمة التنمية والنمو الرأسمالي، وأزمة انهيارات الأسواق المالية العالمية 1987م و 1997م في جنوب شرقي آسيا، وأزمة التجارة العالمية المزمنة.

هذه الأزمات الدورية المزمنة والحادة هي التي تؤرق سادة الإمبراطورية

وتجعلهم في حالة استنفار دائم للبحث عن حلول أو تأجيل انفجار الأزمات والحيلولة دون تحولها إلى أزمة سياسية اجتماعية مدمرة؛ ولذلك تحولت مهمة المنظمات المالية والاقتصادية الدولية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية إلى أدوات بيد الإمبراطورية. فأصبحت في نطاق هيمنة الدولة العظمى الوحيدة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تهتم بدل البناء والتنمية ببرامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة والتكيف في بلاد حركة التحرر الوطني التي كانت سلكت طريق التنمية الاشتراكية من أجل إلحاق اقتصادها بالسوق العالمية للإمبريالية. فأصبح البنك الدولي يمارس الرقابة وفرض العقوبات وتنفيذ سياسات الدولة العظمى القائدة للرأسمالية العالمية على تصدير التكنولوجيات. وقام بإنشاء بنوك تابعة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مثل بنك التنمية الزراعية، وبنك التنمية الأوروبي (لتأمين القروض لتنمية بلدان شرقي أوروبا التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي)، لتعمل كوسيط لتدفق الأموال وتقديم المساعدة إلى الشركات متعددة الجنسيات بالضغط على الحكومات المقترضة لزيادة الإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية، والإصرار على الإنتاج من أجل التصدير، ومعارضة كل أنواع الحماية للمشروعات الصناعية والتجارية التي يمتلكها المواطنون. فلا يقدم القروض إلا في مجال النقل والكهرباء والاتصالات⁽¹⁾.

وعبر مشروعية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يتم الآن إخضاع البلدان النامية وإعادة احتوائها وتطويعها لمطالب النمو في المراكز الرأسمالية الصناعية حتى ولو أدى ذلك إلى فقدانها لاستقلالها الوطني وتزايدت فيها حالات الركود والفقر والبطالة، وتدهور الأحوال المعاشية للغالبية العظمى من سكانها⁽²⁾.

في كتابه عن العولمة وخيبتها يتحدث البروفيسور جوزيف -إستيغلينز- الأستاذ في علم الاقتصاد والحائز على جائزة نوبل والذي ترأس المجموعة الاقتصادية في البنك الدولي منذ 1997م عن مهام البنك واستراتيجيته وقراراته

⁽¹⁾ يمارس البنك الدولي رقابته على نقل التكنولوجيات ليس فقط عن طريق رقابة صرف أموال القروض ولكن أيضاً عن طريق التحكم في تعيين مديري المشروعات ومقدرته على تجنب الضوابط الحكومية) البنك الدولي شيريل بيار ترجمة أحمد فؤاد بليغ

⁽²⁾ المرجع السابق من مقدمة الدكتور رمزي زكي للكتاب

فيقول (إن القرارات الاقتصادية تتخذ على أسس أيديولوجية وسياسية وليس اقتصادية وكذلك قرارات صندوق النقد الدولي فالإيديولوجيا هي التي ترسم الوصفة، وكان يُفترض أن تعمل البلدان النامية بموجبها دون أن تناقش خطة الصندوق ومظام نظام التجارة العالمي⁽¹⁾، والبنك الدولي هو جهاز قيادة الحياة الاقتصادية - السياسية الدولية، والعولمة هي القبول بالنمط الأمريكي للرأسمالية. وقد استخدمت الولايات المتحدة هاتين المؤسستين الدوليتين لفرض سياسات الليبرالية الجديدة على اقتصاديات التنمية في العالم الثالث منذ سريغان وتاتشر - وهما تعملان بحسب الإرادة الجماعية لنادي السبعة أي حكومات الدول السبع الصناعية الأكثر أهمية وخصوصاً وزراء ماليتها ووزراء خزانتها⁽²⁾. وتوافق واشنطن و (ص - ن - د) و (ب - د) ووزارة الخزانة الأمريكية حول السياسة الصالحة التي يجب أن تعتمد بها البلدان النامية هو من الأساسيات لعمليهما⁽³⁾.

لقد غيرت الإمبراطورية المالية الأمريكية من طبيعة عمل ومهام الهيئات الدولية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية لتصبح أدوات للهيمنة الأمريكية في عصر ما بعد الإمبريالية - البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ووكالة التنمية الدولية . . .). إذ كانت مهماتها السابقة تركز على المساهمة في بناء الاقتصاد الرأسمالي على المستوى العالمي وبخاصة في بلدان العالم النامي، فأصبحت مهمتها إصلاح اقتصاديات هذا العالم لتكون في خدمة اقتصاد الإمبراطورية من الخصخصة إلى الإصلاح الهيكلي لتستجيب للتطورات العاصفة في بنية الرأسمالية ما بعد الإمبريالية.

بينما جعلت منظمات الأمم المتحدة السياسية ومجلس الأمن الدولي منابر لفرض استراتيجيتها وتصوراتها للنظام العالمي الجديد الذي تريد بناءه أي الإمبراطورية العالمية للرأسمالية. وقد توضح هذا المنهج في سياساتها في يوغوسلافيا السابقة وأفغانستان والعراق، جاعلة من شركائها السبع في نادي الدول الصناعية المتقدمة وتوابعها من دول العالم الثالث شركاء ثانويين عليهم تقديم الأموال لتمويل عملياتها العسكرية واحتلال هذه البلدان أو القيام بدور

(1) العولمة وخيالاتها جوزيف - / - ستيفليتز ترجمة ميشيل كرم دار الفارابي بيروت ص 20 -

(2) المرجع السابق ص 36

(3) المرجع السابق ص 37 (إن صندوق النقد الدولي مؤسسة سياسية مرتبطة بوزارة الخزانة الأمريكية) ص 199

الشرطي لحماية الاحتلال الأمريكي من المقاومة الوطنية في هذه الأقطار .
إن ديكتاتورية الأسرة المالية الدولية التي تسيطر على اقتصاد وسياسات العالم تتألف من تحالف الدول الرأسمالية السبع والشركات متعددة الجنسيات والمصارف العالمية العملاقة والأسواق المالية الرئيسية في (وول ستريت في نيويورك ولندن وطوكيو وفرانكفورت وباريس) والطبقة الرأسمالية العالمية الجديدة التي هي في الظاهر لا تنتمي إلى وطن ولكنها في الحقيقة تحمل جنسية الإمبراطورية الدولية الأقوى في العالم . وتعمل انطلاقاً من أراضيها وبالتحالف معها. لقد مهد مشروع مارشال في الحقيقة الطريق لمجاميع ضخمة من الاستثمارات الأمريكية الفردية والمباشرة في أوروبا، وازدانة الأسس للشركات متعددة الجنسيات⁽¹⁾

فالشركات متعددة الجنسيات والدول الرأسمالية الصناعية تعملان معاً، إذ تلعب الدولة في المرحلة الراهنة من الرأسمالية ما فوق الإمبريالية (العولمة) الدور المحوري في عمل المؤسسات الرأسمالية الجديدة فهي تتدخل في خلق الأسواق وصياغة شكلها وتشجيع استخدام التكنولوجيات الجديدة. فالرأسمالية لو تركت وشأنها يكون لديها اتجاه إلى أن تتساق إما إلى عدم استقرار وإما إلى الاحتكار، فلو لم تسارع حكومة الولايات المتحدة إلى الإنقاذ لكانت الرأسمالية حسب النموذج الأمريكي في طريقها الآن إلى الانهيار . . . ولو لم يكن النظام المصرفي مكفولاً من الحكومة لساد الذعر عند فقد الأفراد حساباتهم الادخارية.. ومن الغريب أنه بينما تقوم أوروبا الشرقية بعمليات الخصخصة تقوم الولايات المتحدة بعمليات تأمين مع انهيار جانب كبير من النظام المصرفي. فقد اضطرت الحكومة الأمريكية في بداية 1991م إلى الاضطرار بإدارة أصول خاصة قيمتها مائتا مليار دولار ومن المتوقع أن ينتهي الأمر بتملكها أصولاً خاصة قيمتها ثلاثمائة مليار دولار⁽²⁾ . فالدولة والأسواق في حالة تكامل، وفشل السوق العالمية يقتضي تدخل الدولة في أية مرحلة من المراحل ، ولذلك يجب فهم هذه الحقيقة في أية استراتيجية للتنمية القومية والوطنية.

إن الرأسمال الاجتماعي هو اللحمية التي تجعل المجتمع متماسكاً فحين التفريط به نكون قد دخلنا في التيه، وهذا ما تحاول ثقافة العولمة الأمريكية

⁽¹⁾ نعوم تشومسكي مرجع سابق الهيئة أم البقاء ص 277 .

⁽²⁾ البنك الدولي مرجع سابق ص 15

عمله في النسيج الاجتماعي والقومي والوطني، من خلال الإفكار المطلق الذي تفرضه على بلدان العالم الثالث وقلبه الوطن العربي، وتشهد على ذلك ما أسميناه هجرة الأدمغة أي العناصر البشرية المؤهلة والفنية والعلمية والحاصلة على الشهادات العلمية العالية والتي كان من المفروض أن تساهم في تحديث وتقديم أقطارها وأوطانها التي أنفقت عليها الأموال الطائلة من أجل إعدادها لهذا الغرض.

8- نتائج التبعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلدان التابعة.

من مظاهر التبعية 1- التخلف الاقتصادي والعلمي والتقني عن المراكز والحواسر والدول المتقدمة 2- السيادة الناقصة على الأرض والجو والبحر والثروات الطبيعية والأسواق في الإقليم الذي تسيطر عليه الدولة التابعة 3- تدني مستوى دخل الفرد والبطالة الواسعة في قوة العمل 4- ارتفاع معدل الأمية بين السكان 5- تخلف وتدني إنتاجية العامل والعمل 6- سيادة طرق الإنتاج القديمة وتخلف التقنيات المستخدمة في الزراعة والصناعة والحرفة، والاعتماد على تصدير المواد الخام والأولية والمنجمية واستيراد السلع المصنعة والمواد الغذائية 7- تراجع القدرة على النمو الذاتي بالإضافة إلى انحسار القدرة على المنافسة 8- خضوع سياستها الخارجية والمالية والاقتصادية للدول المتقدمة 9- صراع الهوية بين القومية والوطنية والطائفية والعشائرية 10- الصراع الثقافي بين ثقافة قديمة موروثة وثقافة حديثة وافدة 11- صراع التخب بين نخب دينية ونخب علمانية ونخب تكنوقراطية ونخب سياسية 12- سيادة الإيديولوجيا في الفكر السياسي 13- صراعات إثنية وطائفية تدور بين أكرثية وأقليات على خلفية علاقات التبعية⁽¹⁾ 14- صراع حول الدولة ونظام الحكم، حول الدولة الديموقراطية الحديثة والدولة الشمولية دولة المستبد العادل دولة العائلة والعشيرة، ودولة الشعب الديموقراطية.

هذه المظاهر تجعل الدولة التابعة بلا هوية على حافة الحرب الأهلية،

⁽¹⁾ تتسم مفاعيل العولمة بالتقلبات المالية المزمنة والفجوات الاقتصادية المتسعة وتعني نمواً أكثر بطناً مع وصول ثمار العولمة الليبرالية الجديدة إلى من يتبع القواعد المقررة وإيقاعها الأذى بالفقراء في الغالب، وتعميق الركود الاقتصادي والاضطراب السياسي والاغتراب الثقافي مما يغذي التطرف الإثني والأيديولوجي والديني إلى جانب العنف الذي غالباً ما يلزمه) نعوم تشومسكي مرجع سابق الهيمنة - أم البقاء ص 247 .

منهكة القوى في صراعات النخب والطبقات متعثرة النمو تهددها الحروب الإمبريالية تحت ذرائع شتى -حروب استباقية وحروب لاحقة مخططة-تثيرها الإمبراطورية وحلفاؤها، من أجل إعادة تركيب وترتيب وتنظيم المجال الدولي. ليكون أكثر خضوعاً لهيمنتها تحت ذرائع مختلفة في مقدمتها حماية أمنها القومي ومصالحها الحيوية كدولة إمبراطورية.

9- برنامج وطني مقترح لمواجهة التبعية.

إن درجة تأثير هذه المظاهر بالتبعية متفاوت، وكيفية استجابتها لها غير متساوية وموقف الطبقات الاجتماعية منها مختلف. علينا أن نتقصاه ونفهمه بمنهجية مقارنة تتيح لنا تحديد مكانة هذه الطبقات والنخب في المجال التابع انطلاقاً من مصالحها المفترضة لتأسيس ما يمكن تسميته القاعدة الاجتماعية-الثقافية-السياسية-الاقتصادية، كتلة تاريخية متماسكة للأكثرية المتحالفة بموجب برنامج وطني للحد من نفوذ واختراق نظام التبعية للجسد القومي والوطني، والعمل لتحسينه مادياً وروحياً من الانهيارات والتفتت والتجزئة التي ينتجها نظام العولمة في غزوه المبرمج لوطننا العربي على وجه الخصوص. والذي تشكل القاعدة الصهيونية المحتلة لفلسطين عنصراً أساسياً في استراتيجيته لفرض العولمة و المزيد من التبعية، مع الظن أنها قد تكون بالمقابل حافزاً قوياً للتحدي والتعزيز والتماسك الاجتماعي والسياسي للدفاع عن الأرض والوطن والهوية والانتماء والسيادة وفقاً للبرنامج الوطني لمواجهة التبعية، الذي عناصره الأساسية:

1-قاعدة اجتماعية-سياسية ثقافية حديثة تكون مرتكزاً مرجعياً لإيديولوجيات وفكر مرحلة التحول هذه.

2-تحالف اجتماعي-سياسي يجمع الأحزاب والقوى الاجتماعية التي تتبنى ميثاقاً وطنياً بالاستناد إلى القاعدة السابقة، وتشكل هذه المقاربة استراتيجية للعمل السياسي وتتغذى من المضمون العملي للحركة الاجتماعية في ممارستها الكفاحية لتحقيق البرنامج الوطني على مستوى الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للتحرر الوطني من التبعية.

3-بناء الدولة الحديثة على مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة والمواطنة في إطار نظام سياسي يكفل التعددية السياسية والحريات العامة (حرية الرأي والتفكير والعقيدة وتأسيس الجمعيات والأحزاب في إطار

القوانين التي تنظم ذلك) وعمل مؤسسات المجتمع المدني والحقوق الأساسية للإنسان العربي، وعلى قاعدة تداول السلطة عن طريق صناديق الاقتراع، وتحديد المدة الزمنية لإشغال المناصب العامة التي لا يجوز بعدها لأي كان أن يتولاها أو أن يرشح نفسه لها أو أن يستمر في إشغالها مدنياً كان أو عسكرياً، وفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلامية. ووضع دستور يكفل كل ذلك من قبل ممثلي الشعب المنتخبين. وفي ظروف يزداد فيها ارتباط البلدان النامية باقتصاد السوق العالمية بصورة مطردة تشكل الدولة العامل الأهم في إعادة البناء الاقتصادي وتدبيره، ففي اقتصاد عالمي حيث المعاهدات والوثائق الدولية هي صاحبة اليد الطولى في المضمار الاقتصادي يكون اللاعب الفردي الأكثر أهمية هو الدولة. ولنقل إن هذه النظرة هي عبارة عن دعوة إلى إحياء دور الدولة الوطنية في حقبة العولمة⁽¹⁾.

4- وضع نموذج اقتصادي -ثقافي للتنمية الاقتصادية والبشرية يكون بمثابة مرجعية واستراتيجية قومية ووطنية لبناء اقتصاد حديث وتنمية مستقلة تهدف إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستقلال عنه في نفس الوقت أي الجمع بين التكامل والاعتماد المتبادل؛ التكامل العربي من جهة والتمكن في قطاعات معينة في السوق العالمية لتكون قاعدة انطلاق وطنية وقومية للحفاظ على أو للانطلاق إلى استقلال ما في إطار الحركة العامة للسوق العالمية والمعولمة، والمزج بين القطاع العام المدعوم من الدولة والقطاع الخاص الوطني بعيداً عن البيروقراطية وهيمنة ووصاية أجهزة الأمن والتخطيط المركزية وفق الاستراتيجية التنموية التي تتيح تعاون وتكامل القطاعين على قاعدة النموذج التنموي المقترح.

5- العمل الفكري لتأسيس ثقافة حديثة قومية ووطنية تنأى بمنطلقاتها عن ثقافة التبعية، والثقافة التقليدية تستند على العلم والتقانة والمعلوماتية والعقلانية، ونبذ الصراعات الإيديولوجية بين الموروث والوافد وبين التقليد والتجديد، هدفها تكريس بناء شخصية المواطن العربي الحر الفاعل -المفكر، كفردية تتطلع إلى المستقبل بعيداً عن الدوغما، والسلفية والوضعية

(1) الإصلاح الاقتصادي، ما هو أبعد من التعديل الهيكلي، د. إيليا حريق مجلة المستقبل العربي العدد 296 الشهر العاشر لعام 2003م

وتبغات التاريخ الزاهر، لبناء شخصية الإنسان المكافح بدون شعارات صاخبة، الساعي إلى تحقيق تكامله مع أقرانه في مجتمع عربي حر والعامل على بناء وطن ودولة واقتصاد تكفل مواجهة التبعية وعلاقاتها في إطار الاستراتيجية المقترحة لتحقيق هذه الأهداف.

6-أيديولوجيا سياسية للحشد والتعبئة الجماهيرية، يكون هدفها خلق وعي تنموي عند جماهير الشعب، وضمان مشاركة منظماتها المهنية والشعبية والأحزاب السياسية المعارضة والحاكمة في جهد التنمية وخططها وفي تنفيذها وتمويلها، بما يكفل الرقابة والتقويم والمحاسبة على منجزات الهيئات الحكومية، ويعزز دور القطاع العام، ويجعل القطاع الخاص شريكاً فاعلاً وليس طفلياً يتسلق على منجزات القطاع العام، يستغل الأموال العامة دون مساهمة فعلية حقيقية. والتركيز على مكافحة الفساد والهدر في الأموال والموارد العامة والاستهلاك الخاص والعام، وإعادة بناء الأجهزة الإدارية والقضاء ومؤسسات التعليم وهيئة الموظفين بتطهيرها من المرتشين وغير المؤهلين، وإعدادها لكي تقوم بدورها بفاعلية، وبما يكرس وظيفتها الحيوية في تسهيل إعادة الإنتاج الاجتماعي والاقتصادي والمساهمة في ترشيد وتصويب عمل الإدارة العامة، وتخليصها من الروتين والإجراءات الشكالية، لفتح أبواب التنافس أمام الكفاءات، لتحقيق ما تراه كفيلاً بتطوير الاقتصاد وتحقيق إنجازات تنموية مناسبة، وتصحيح دور الدولة كمساهم فعال ونشط في عملية التنمية والإنتاج والإدارة.

7-إن خطورة إنتاج النخب المثقفة على مسار عملية التحرر من التبعية تعود إلى الأهمية التي تضطلع بها الأفكار والتصورات والخطط والبرامج التي تدخلها إلى الحقل المعرفي والثقافي والسياسي القومي و الأيديولوجي على أنها حلول حداثية لإشكاليات الفكر والثقافة العربيين المأزومين، بينما هي في الجوهر مسائل وإشكاليات مستوردة تعكس هموم ثقافة ما بعد الحداثة للرأسمالية في مرحلتها ما فوق الإمبريالية والتي تصيبنا لأننا جزء تابع منها، فتعرقل إدراكنا وفهمنا ووعينا المعرفي لطبيعتها وإنشاء المفاهيم العلمية الصحيحة عنها، وتؤدي إلى تداخل مستويات متنافرة من القضايا التي قد لا تكون هي الرئيسة بالنسبة لتطورنا ونمو قدراتنا على الفعل السياسي والاقتصادي والثقافي. فتفجر المتناقضات والصراعات الثانوية

لتضعها في المقدمة، وتعيق بل تدمر خططنا النهضوية والتحديثية بتغيير سلم الأوليات وجعل ما هو رئيسي ثانوي وبالعكس . فنغرق في مآهات التعريفات والمصطلحات المنقولة التي يجب أن تظل نتاجاً ثانوياً لممارستنا النظرية والفكرية والعملية. ولذلك كان على المثقفين القوميين والنهضويين والإصلاحيين ومن في حلفهم وصفهم أن يظل فكرهم نقدياً في المنهج والطريقة عقلانيين وعلمانيين تربطهم علاقات وشيجة بأطروحات الثقافة الموروثة ومثقفوها ليس للإشادة والافتخار بل لتعميق الحوار والفهم بينها وبين ثقافة الآخر، ولتحديد موقعها في ثقافة الحداثة والتحرر من التبعية من منطلق عقلائي ونقدي.

8- العمل الفكري الجاد لدراسة وتحليل ظاهرتي العولمة والتبعية من منظور عالمي بأبعادها السياسية والمالية والاقتصادية والثقافية والمؤسسية والقانونية، والأشكال التي من خلالها تسيطر الإمبراطورية وحلفاؤها من الدول الصناعية المتقدمة على الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية، وكذلك مراكز القيادة والقرار والمرجعية لهذه الإمبريالية في مرحلتها الراهنة، وتكوين مفاهيم علمية عنها في حركتها العامة والخاصة، واستراتيجياتها وأنظمتها التي بها تدير هذه الإمبراطورية، وتحديد السبل والأدوات والمناهج والأساليب التي تعمل بها ومن خلالها في المجال القومي العربي والقطري، والآثار السلبية والإيجابية التي تفرضها التبعية على حركة التحرر العربية .

9- السعي لتشكيل تحالف دولي وعالمي من الدول والمنظمات والهيئات الشعبية وجماعات الحفاظ على البيئة التي أصابت العولمة مصالحها الوطنية والقومية ورؤاها الثقافية والحضارية للعمل بشكل متكامل والتعاون لمناهضة العولمة والتبعية.

إن خلفاً يقوم بين دول متساندة بهدف الحفاظ على السيادة والاستقلال الوطني واختيارات حرة للتنمية الوطنية هو وسيلة مناسبة لبقاء هذه الدول والأمم حرة تتمتع بالسيادة غير المنقوصة في هذا العصر الذي يتميز بهمجية وبربرية القوة الغاشمة التي ترفع رايتها الليبرالية المحافظة الجديدة في الغرب الرأسمالي كاستراتيجية لإعادة إخضاع وتأهيل العالم الثالث؛ كي يظل تابعاً يقوم بوظائفه الاقتصادية والسياسية التي حددتها له الرأسمالية المنتصرة في الحرب الباردة بعد سقوط أول دولة اشتراكية ،

وهو الوسيلة الفعالة لتفكيك تحالف الرأسمالية وتعميق أزمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية⁽¹⁾.

10- إن أيديولوجيا التنمية المتمحورة على الذات أي أيديولوجيا التنمية الوطنية المستقلة تؤكد على أن هذه التنمية في جوهرها هي تنمية الاقتصاد الوطني بفروعه الأساسية إنتاج وسائل الإنتاج والزراعة والصناعة لتلبية حاجات هذا الاقتصاد وحاجات الشعب بتحديث الصناعة الوطنية وحمايتها من المنافسة في السوق الوطنية، وتقديم الخدمات العامة للطبقات الكادحة- التعليم المجاني في كل مراحله- والصحة والضمان الاجتماعي، والتعويض ضد البطالة والمرض والتسريح التعسفي، وتأمين فرص عمل متساوية للجميع، وحد أدنى من الأجور بما يؤمن تنمية القوة العاملة لتلبية طلب الاقتصاد من اليد العاملة المدربة والمؤهلة. ومكافحة البطالة بزيادة الاستثمار الرأسمالي، من أجل زيادة ملموسة في الدخل القومي وحصة الفرد في الناتج الإجمالي، وتأمين فرص العمل للوافدين الجدد. كما تركز على مبادئ أساسية هي:

1- التضحية من قبل الأجيال الراهنة من أجل مستقبل الأجيال اللاحقة وهي تتطلب ضغط النفقات والاستهلاك العام والخاص، بالتأكيد على توفير والادخار، لضمان تمويل خطط التنمية.

2- أن تتحمل الطبقات الأغنى العبء الأكبر من تكاليف هذه التنمية عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية.

3- وجود قطاع عام قائد في المشروعات الرئيسة التي لا يقدر القطاع الخاص على تحمل نفقات وتكاليف تأسيسها وإقامتها، على أن يصار إلى إدارتها وفق الأصول والإجراءات الاقتصادية وعلاقات السوق، وقانون القيمة.

4- مكافحة الفساد واستراتيجية الإفساد التي تستخدمها الرأسمالية المعولمة في بلاد العالم التابع لإعاقة وتدمير أي نهج وطني للتحرر والاستقلال والتنمية الوطنية المستقلة بخلقها لفئات اجتماعية -اقتصادية تعمل لحسابها في السوق الوطنية وفي مؤسسات الدولة البيروقراطية والحزبية والاقتصادية والعسكرية؛ ترتبط مصالحها بمصالح الشركات متعددة الجنسيات عن طريق

⁽¹⁾ راجع كتابنا النظام العالمي الجديد الصادر عن دار الأهالي 1994م

تخصيصها بحصص صغيرة من الأرباح على مستوى السوق المحلية والعالمية. فتوسع لها في المجال لتهريب الأموال المسروقة والمذهوبة من مؤسسات الدولة ومن المؤسسات الخاصة وحتى لو كانت من تجارة المخدرات والسلاح والعملة وتسهل عملية ضخها وسحبها من بلادها إلى الأسواق المالية الدولية وتستثنيها من حروبها على الأموال القذرة كما تسميها. مما يزيد من حدة التفاوت والاستغلال الطبقي والفقر وتهميش قطاعات عريضة من قوة العمل ويتركها في دائرة الفقر المطلق والنسبي.

في الوضع الراهن لعلاقات التبعية، عندما تتحقق درجة عالية من التصنيع في دول العالم الثالث، فإن هذا النمو الصناعي لا يجلب سلعاً أرخص ثمناً وعمالة أعلى أو حياة أفضل لجماهير السكان بل يجلب على العكس ازدياد التفاوت في توزيع الدخل وتزايد استقطاب الفئات وتدهور أوضاع موازين المدفوعات مما يفاقم من أعباء الديون⁽¹⁾، و يعمق التبعية، ويوسع مجال عملها لتخرط جماهير كثيرة في علاقاتها الكثيفة وتخضع لقوانينها وآليات عملها. فلا تجد ما يحميها من هذا الإخبطوط الذي يعمل على تغيير نمط حياتها ونسق قيمها ويحولها إلى جماهير واسعة من المستهلكين في أنحاء العالم أجمع، فتكنولوجيا الاتصالات الجديدة والثورة المعلوماتية تهدف إلى التوحيد النمطي للثقافة العالمية أي أمركة العالم. بحيث أصبح إنتاج السلع ظاهرة ثقافية من الاقتصاد إلى الثقافة وبالعكس، ولأن الاستهلاك ثقافة أمريكية لذلك يجب أن تحل محل الأنساق الثقافية والنظم الفكرية عند الأمم الأخرى، ولأن وضع التبعية مفروض علينا ويخترق مجمل حياتنا العامة والخاصة طوعاً أو كرها فهو يحول ثقافتنا إلى مجرد مررد لهماوم المركز الإمبريالي القائد. فنعيد إنتاجها بظلال عربية باهتة وألوان وطنية بائسة، وبأدوات مستعارة تفرضها السياسات التابعة لدولنا السائرة على دروب تعميق التبعية والانفتاح غير المشروط عليها.

تنسف التكنولوجيات الحديثة الاستراتيجيات القديمة للنجاح الاقتصادي، فالثورة الخضراء وثورة علم المواد قللتا من أهمية الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية، فتوافر الموارد الطبيعية في بلد ما لم يعد يجعله غنياً كما أن عدم توفرها لدى بلد آخر لم يعد عاملاً يحول دون أن يصبح غنياً. وكذلك ثورة الاتصالات والحاسبات الآلية والنقل والإعداد قد سمحت بتوفير مصادر عالمية

(1) البنك الدولي مرجع سابق ص 139

للتزود والشراء وبتطوير سوق عالمية لرأس المال . . . صناعات التكنولوجيا البيولوجية تتوقف على المقدرة العقلية وليس على توفر المواد الأولية⁽¹⁾ .

وعلى الرغم من انتصارات التكنولوجيات الحديثة وفتوحاتها الهائلة، فإن البلاد التي تمتلك الثروات الطبيعية -مصادر الطاقة وبالأخص النفط والخامات النادرة التي تدخل في الصناعات الدقيقة والتكنولوجيات الحديثة- أصبحت هدفاً للإمبريالية في مرحلتها الراهنة، لتستولي عليها كغنائم، ولتستفيد من موقعها الجيو-سياسي الهام والمؤثر في محيطها. وتستخدمها كقواعد للانطلاق في مراحل لاحقة. فعمدت إلى التدخل في شؤونها لاحتوائها، وعندما لم تستطع عمدت إلى شن الحرب عليها واحتلالها -أفغانستان-العراق- لتكون قادرة على فرض نظامها الجديد الذي تسعى لبنائه بإعادة تشكيل الوضع الدولي وفق تصوراتها الموهومة عن العظمة الإمبراطورية الأمريكية ورسالتها إلى العالم، والتي هي مزيج من الأفكار الدينية المسيحية للكنائس الجديدة والليبرالية الرأسمالية، والديموقراطية المؤولة والمفسرة على أنها حقوق الإنسان الأساسية. وتستخدم ما تحصل عليه من غنائم لتمويل احتلالها والإنفاق على مشاريعها اللاحقة للهيمنة وتوسيع دائرة الاستعمار الأمريكي الحديث.

10- استراتيجيات محتملة للتصدي للتبعية والعولمة:

الجمع بين المواجهة والاعتماد المتبادل على مستويات الأصعدة السياسية والاقتصادية يمكن أن يشكل استراتيجية ثقافية في سعينا للتحرر من التبعية وفي سلوكنا تجاه نظام العولمة وباستخدام الدهاء بكل ما تعني هذه الكلمة من معان في العربية. طالما أن أهدافنا واضحة وهي ضمان تحقيق تقدم جوهري في خلق حالة نهضوية. ولا تقل مسؤولية الدولة في هذا الصدد عن مسؤولية رجال الأعمال الذين يجب أن يفهموا أن مصالحهم هي مصالح وطنهم ولهم فضل الريادة فيما يجب إنجازه على هذا الصعيد وكذلك العلماء و المفكرين الذين عليهم الانخراط في إنتاج هذه الصيغة المعقدة من الجمع بين الممارسة النظرية بالحوار والنقد المنهجي والبناء المفاهيمي لجوانب هذه المسألة كما هي موضوعاً وأيديولوجياً في برامج الأحزاب السياسية والفكر السياسي لإغناء

⁽¹⁾ الصراع على القمة-ليستر تارو مقدمة الكتاب -كتاب عالم المعرفة -الكويت -ترجمة أحمد فؤاد بليغ

الثقافة السياسية والربط الوثيق بين أصعدتها المتنوعة والممارسة السياسية. كي تظل الأهداف واضحة وملموسة فلا يغشاها الغطاء الأيديولوجي فيحجب مظاهرها وتناقضاتها ، بتسوية إشكالياتها الرئيسة لمصلحة الطبقة المهيمنة أو شرائح منها، فتكون الأخطاء كارثية على مجمل الحركة الاجتماعية.

لا يستوعب مفهوم نمط الإنتاج الكولونيالي ولا مفهوم تخلف التنمية الاقتصادية، ولا مفاهيم التقدم والتأخر ، والغزو الثقافي، ولا الحرب المؤامرة على العروبة والإسلام من قبل الإمبريالية والصهيونية العالمية، لا تستوعب إشكاليات مفهوم التبعية، التي هي في التحليل الأخير مجموع هذه الإشكاليات، ويمكن التأليف بينها في مركب نظري يجب البحث عنه في تطوراتها التاريخية وفي تحققاتها الواقعية وعلاقاتها، بالابتعاد قليلاً أي وضع فكر الحداثة وما بعدها الوافد إلينا من المراكز الإمبريالية المعبر عن ثقافة الطبقات والنخب الحاكمة في النظام الإمبراطوري، بين قوسين لتفحصه ودراسته وتحليله وتركيبه ونقده، لتقصي أبعاد استراتيجيتنا الثقافية والاقتصادية في مواجهة العولمة، ومدى استقلالية إشكالياتنا المنهجية في طرح قضايانا العامة والخاصة ضمن إطار الوحدة والكلية والصراع، قوانين الديالكتيك الأساسية، ليظل فكرنا قادراً على ممارسة التأليف والتجاوز المنهجي على طريق تحصين حالتنا النهضوية، وتصحيح الأخطاء وبعث الحياة المتجددة دائماً في فكرنا المكافح من أجل التحرر.

وهذه العملية هي وقفة لإعادة النظر والتفكير نقدية ومنهجية في مجمل أفكارنا وممارستنا لنستبين حقيقة ما أنجزناه ولماذا لم نستطع تجاوز حدود التبعية، بل زادت روابطنا الاقتصادية والسياسية والثقافية توثقاً بالنظام الرأسمالي ودوله المتقدمة وخضوعاً للدولة الإمبراطورية التي وصلت إلى قلب الوطن العربي واحتلت العراق وهي تعمل بكل تصميم على إعادة رسم وتشكيل الخريطة الجديدة للوطن العربي لخدمة استراتيجيتها الكونية ودولة الصهاينة حلفائها في فلسطين.

إن المواجهة مع الإمبراطورية في مرحلة تشكلها الراهنة، يجب ألا تصيبنا بالإحباط والتراخي ، لأن أمماً وشعوباً أخرى تشاطرنا همومنا وقلقنا وتعاني مثلاً نعاني منها ، وهي في صف المواجهة معنا. وكذلك الطبقات الاجتماعية في مراكزها الرئيسة، البروليتاريا الجديدة وبقاياها القديمة، والناس شطرين من أجل السلام والبيئة النظيفة والمتقنين والمفكرين الطامحين إلى عالم أكثر عدلاً وأماناً.

وجميع هؤلاء يشكلون الجبهة المقابلة لعنف وبربرية علاقات التبعية التي تفرضها هذه التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية على العالم. وكما أن تكريس علاقات التبعية يتم بأشكال متنوعة ، وبأساليب مختلفة. فإن على استراتيجيات محتملة ضد العولمة والتبعية أن تهدف إلى زج أكبر عدد من القطاعات الشعبية والصناعية والرأسمالية في هذه المواجهة وفق برنامج الحد الأدنى الوطني والقومي.

هنا لا بد من التذكير بالدور الذي يمكن أن تقوم به نوادي رجال الأعمال العرب التي يمكنها أن تصبح واحدة من القنوات الرئيسة في استراتيجية الحد من التبعية ، فهي تملك من الوسائل والأساليب والعلاقات المالية والسلعية والتجارية، ولها نصيب كبير ومساهمة في السوق العالمية والشركات متعددة الجنسيات وهي جزء عضوي من منظومة العولمة العالمية، ما يؤهلها للقيام بدور وطني ريادي في هذا السبيل إن أرادت ذلك⁽¹⁾. وإن وعت مصالحها الخاصة والوطنية والقومية، ووفرت الدولة الوطنية لها ما تعتقد أنه مصالحها الرأسمالية، وأشركتها في برامجها الوطنية كحليف موضوعي، ولنا في تجربة اليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا ما يشجع على سلوك هذا الطريق. إن هؤلاء سيظلون أسرى الصراع بين مصالحهم الموضوعية في وطنهم ومصلحتهم الذاتية في السوق العالمية، والوصول إلى توازن مقبول هو الذي سيضعهم في الصف الوطني أو ضده ويحدد موقفهم من قضية الاستقلال والتبعية، ولذلك يجب أن نضمهم إلى التحالف الوطني لمناهضة التبعية.

11- إعادة الإعمار ماذا تعني من وجهة نظر الإمبريالية. ؟

للجواب على التساؤل ماذا يعني أن تستخدم الولايات المتحدة في غزوها للعراق عراقيين من حاملي الجنسية الأمريكية والبريطانية في إدارة شؤون العراق وتشكل منهم مجلساً انتقالياً لحكم العراق تحت مظلة الاحتلال

⁽¹⁾ ورد في الأخبار الصحافية المتداولة وتحدث أحد المحاضرين في ندوة دبي حول الإصلاح في الوطن العربي وفي القطر السوري على وجه الخصوص. أن أكثر من مائة مليار دولار أمريكي قد هربت من القطر السوري إلى الخارج وهي تستثمر في مشاريع مختلفة في كل أنحاء العالم. كما أن أكثر من خمسمائة مليار دولار من الأموال العربية تعمل في أسواق المال الدولية، وهي تعود لرجال أعمال عرب يعيشون ويعملون في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

الأمريكي-الإنكليزي لإعادة ما أطلقت عليه (إعمار العراق) . وكانت قد استخدمت حامد قرصاي الأفغاني حامل الجنسية الأمريكية ونصبته رئيساً على أفغانستان بعد أن احتلتها. ومن قبل جاء رئيس وزراء بولونيا المنافس لتحويل بولونيا إلى الرأسمالية من الولايات المتحدة، كما أن زعيم المعارضة الجيورجية (ساكشيفللي) التي أسقطت شيفارندزة الرئيس الجيورجي الموالي لأمريكا هو أيضاً من حاملي الجنسية الأمريكية وقد عمل محامياً في الولايات المتحدة قبل أن يعود عام 2000م، ويصبح وزيراً للعدل في حكومة شيفارندزة، وهو اليوم مرشح المعارضة لانتخابات الرئاسة الجيورجية وقد أصبح الرئيس الثاني لجمهورية جورجيا بعد انفصالها عن الاتحاد السوفييتي. والجواب هو أن مرحلة جديدة قد بدأت تفصح عن نفسها لبناء الإمبراطورية وقد أخذت تتحقق على الأرض وترسم ملامحها في الواقع.

كان هدف الغزو العسكري الاستعماري الذي قامت به أوروبا لقارات العالم القديم والجديد منذ القرن السابع عشر وحتى القرن العشرين هو احتلال دول وبلدان وشعوب وأمم هذه القارات، وجعلها مستعمرات ترسل إليها بفائض السكان وممن يعتبرون خطراً على أمنها الداخلي ، ولجعلها سوقاً لتصريف منتجاتها الصناعية ومجالاً لتصدير الرساميل إليها لاستثمار ثرواتها الطبيعية وخامات المعادن وأراضيها الزراعية الغنية، واستغلال اليد العاملة الرخيصة فيها، وتحويلها إلى قواعد عسكرية لحماية طرق التجارة الدولية البحرية و البرية واستخدامها في الصراع على النفوذ والهيمنة على الأسواق والمناطق الغنية بالمواد الأولية.

المرحلة الجديدة الثالثة في الغزو الإمبريالي في عصر العولمة غيرت من الأهداف والوسائل وإن ظل الجوهر واحداً، ويمكننا تلمس ذلك في إعلانات الغزاة الأمريكيين والإنكليز للعراق ، بأن هدفهم الاستيلاء والاحتلال وإعادة إعمار العراق، وتحريره من الاستبداد وأسلحة الدمار الشامل!! والحقيقة التي لم يفصحوا عنها هي احتلال العراق والسيطرة على ثرواته النفطية (الغنيمة الكبرى) ومؤسساته العلمية وعلمائه لتوظيفها في خدمة بناء الإمبراطورية. بالتأثير المباشر في إعادة تشكيل وتكوين الوطن العربي. وتحديد مكانته في النظام العالمي الجديد كمنطقة هيمنة ونفوذ للتحالف الأنكلو-أمريكي-الصهيوني كما جاء في خطاب كولن باول وزير الخارجية الأمريكي أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في آذار 2004م . ومشروع الشرق الأوسط الكبير والإصلاح

المقترح والذي أقرته قمة الدول الثمان في الولايات المتحدة (حزيران 2004م هو من الخيارات الاستراتيجية الأساسية للإلحاق والتبعية.

إن تقطلب إعادة الإعمار أكثر من الاحتلال العسكري والاقتصادي والسياسي، تتطلب تغيير الفكر والثقافة والتاريخ وسلم القيم ومفاهيم الدين الإسلامي والجغرافيا لبناء وطن جديد هو الشرق الأوسط الجديد كما عبر عنه شمعون بيريس رئيس وزراء الدولة الصهيونية المحتلة الأسبق في فلسطين في كتابه المعنون بهذا الاسم (الشرق الأوسط الجديد).

إن استراتيجية التأهيل والتكيف الإمبراطورية لتغيير الثقافة والفكر والعقل ومنظومة الدين الإسلامي، وتعميق الإلحاق والتبعية تقتضي جعل النخب الحاكمة أمريكية الجنسية كي تكون إعادة الإعمار في العراق سياسة أمريكية داخلية، وكي يكون العراق الجديد جزءاً عضوياً من الإمبراطورية. وقد صرح نائب وزير الدفاع الأمريكي وولفويتز بأن مسألة إعادة إعمار العراق هي مسألة تخص الأمن القومي الأمريكي، ولذلك ستحرم الشركات والمؤسسات التابعة للدول التي عارضت الحرب الأمريكية على العراق وبالأخص (فرنسا وألمانيا) من العقود والعطاءات الخاصة بإعادة إعمار العراق، وستقتصر على الشركات الأمريكية والشركات التي تنتمي إلى العراق والدول الحليفة التي ساهمت في دعم الحرب الأمريكية لاحتلال العراق⁽¹⁾.

فالعراقي حامل جنسية الإمبراطورية والموظف في وزارة الدفاع الأمريكية والذي يساهم في حكم وطنه الأصلي كممثل للإمبراطورية يشبه تماماً ولاية سوريا والعربية ومصر وأفريقيا في الإمبراطورية الرومانية الذين كانوا قد حصلوا على المواطنة الرومانية وتسموا بالأسماء الرومانية، وتثقفوا بالثقافة اللاتينية. فالإمبراطورية على طريق التحقق تستخدم نفس الأساليب في إخضاع الوطن العربي الحديث، وهذه إحدى اختراعات الفكر الاستراتيجي الصهيوني الباحث عن سبل لكسر إرادة القومية العربية وكنس الفكر القومي العربي، وتدمير الإسلام الجهادي.

حاملو الجنسية هؤلاء اعتبروا احتلال الغزاة الأمريكيان والإنكليز لوطنهم انتصاراً لهم وتحريراً؛ وقرروا اعتبار يوم سقوط بغداد بيد الجيش الأمريكي في

⁽¹⁾ تصريحات وولفويتز في 9 كانون الأول 2003م وقد أذاعتها هيئة الإذاعة البريطانية

9 نيسان 2003م عيداً قومياً ، وهم يحلمون بالانضمام إلى الإمبراطورية الأمريكية التي تعدهم بجعلهم قادة وحكاماً، بينما تفرض على الشعب العراقي نمطاً أمريكياً للعيش والمعايير الأخلاقية يتعارض والمعايير العربية الإسلامية، تماماً كما كانت روما أيام ازدهار إمبراطوريتها في القرون الأولى للميلاد تمنح رعايتها للقادة العسكريين والبارزين في جيوشها(وقد ذكرنا اسم الجنرال جون أبو زيد الذي أصبح قائداً للقيادة الوسطى الأمريكية الذي تتبع لقيادته القوات الأمريكية في العراق، والوطن العربي وأفغانستان، وهو لبناني الأصل بقادة الفيلق العرب في الجيش الروماني). كما أن للعلماء ورجال الأعمال والتكنوقراطيين والمتقنين الذين يحصلون على الجنسية الأمريكية أدواراً مشابهة سيلعبونها في المستقبل في الأقطار العربية الأخرى، عندما تستدعي حاجة الإمبراطورية ذلك. فقد يصبحون أعضاء في مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين أو حكاماً للولايات الأمريكية أو رؤساء على الإمبراطورية أو قادة جيوش، مثلما استطاع قادة الفيلق العرب في الجيش الروماني أن يتوصلوا لتتصيب أنفسهم أباطرة في روما.

لقد جاء في الأخبار المتداولة أن أكثر من أربعين ألف جندي ممن شاركوا في غزو العراق في عداد الجيش الأمريكي كانوا من طالبتي الجنسية الأمريكية، وأن الإدارة الأمريكية قد جعلت الشرط الأول أمام هؤلاء للحصول على الجنسية هو تطوعهم في الجيش الأمريكي كمرتزقة للقتال في غزو العراق. ويذكرنا هذا بما كانت تفعله روما لتجنيد جيوشها بعد تحولها إلى الإمبراطورية، وذلك بمنح المنخرطين في فيالقها الرعوية الرومانية أي الجنسية.

إننا أمام استراتيجية إمبريالية جديدة كوسموبوليتية المظهر، حداثية المضمون إمبراطورية تجعل أمن الإمبراطورية، فوق كل الاعتبارات الأخرى الاقتصادية والسياسية، وتحشد له جميع الموارد والإمكانات والحلفاء والتوابع، وتخضعهم لهذه الغاية، وهذا من علامات الوهن والضعف مما سيفاقم من مشكلاتها الاقتصادية والسياسية، ويعجل في انهيارها كقوة عظمى وحيدة. وستكون من نتائج القربية على المستوى العربي، ظهور طبقة سياسية جديدة عربية اللسان أمريكية الجنسية والولاء من التكنوقراط والعسكريين ورجال الأعمال ومديري الشركات متعددة الجنسيات ومن المتقنين والإعلاميين، ستقوم بدور الحليف والتابع للإمبراطورية والناطق باسمها والنخبة التي تتولى إدارة الأقاليم التابعة لها، والجيش المرتزق الذي يحمي احتلالها، وهذا تحول نوعي

علينا أن ننهياً لفهمه وكيفية مواجهته.

12-حروب العولمة الاستباقية من أجل تبعية أشد وأقوى:

يقول جون آدامز الرئيس الثاني للولايات المتحدة الأمريكية بين 1797-1800م منظرًا للدور الإمبريالي الأمريكي (لطالما نظرت إلى توطيد واستقرار أمريكا بتبجيل وتعجب مثل افتتاح مشهد عظيم من العناية الإلهية من أجل تنوير الجهالة وعتق الجانب المستعبد من الإنسانية في كافة أنحاء الأرض).

الدبلوماسية القسرية أو استراتيجية القسر والقهر الإمبريالية هي طريق الإمبراطورية الأمريكية لإعادة تشكيل العالم لخدمة النظام الرأسمالي العالمي. وفي إطار هذه الاستراتيجية تدرج استراتيجية الحرب الوقائية التي جعلتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 أيلول 2001م عقيدة قتالية لتشريع الحرب العدوانية على كل من تقرر أنه يهدد مصالحها أو تعلن بأنه يهدد أمنها القومي . فتعددت الحروب التي تخوضها في وقت واحد ، والتي تشكل بمجملها حرباً شاملة ومستمرة كي تعالج أزماتها الاقتصادية والمالية والسياسية، وتعيد الاستقرار إلى الرأسمالية كنظام إنتاج عالمي ودولة وثقافة وحضارة بعد تفاقم أزماتها وترنحها تحت وطأة مقاومة الشعوب المكافحة لتحرير الوطني من مظالمها واستغلالها ونهبها لثرواتها ولقواها المنتجة. هذه الحروب العدوانية الظالمة تبرز الحاجة الماسة للثورة على هذا النظام الجائر وأزماته المستعصية التي تستلزم شن الحروب الدائمة وقمع الشعوب بشكل وحشي باستخدام الأكاذيب والذرائع لإقناع العالم بعذالتها وهي فاقدة لأية مبررات أخلاقية. فهي شرعية القوة الغاشمة التي تستبيح كل القيم والمعايير التي أنتجتها الإنسانية في تاريخها المديد.

يمكننا أن نعدد هذه الحروب في المرحلة الراهنة على الشكل التالي:

- 1- الحرب على الإرهاب.
- 2- الحرب لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل .
- 3-الحرب على الفقر.
- 4- الحرب على المخدرات .
- 5- الحرب على الأمراض المستعصية والوبائية والغامضة المنشأ.
- 6-الحرب على الأموال القذرة .

7- الحرب على الهجرة غير الشرعية أي الحرب لمنع تدفق القوى العاملة (العمالة غير الماهرة والنساء والأطفال). ودوران اليد العاملة بالتوازي مع دوران رأس المال العالمي.

8- حروب الهويات التي نشأت بفعل استراتيجيات التفتيت والتجزئة وأيديولوجيات الليبرالية الجديدة لإعادة استعمار العالم القديم معتمدة على هشاشة المجتمعات السياسية في بلدان العالم الثالث والتدخل في شؤونها الداخلية لإرغامها على الخضوع لاستراتيجيتها الكونية.

جاء في مقال في مجلة الثقافة العالمية (إن تحسين الصحة وإطالة حياة الفقراء هما غاية بحد ذاتها وهدف أساسي للنمو الاقتصادي). وكذلك ما أورده منظمة الصحة العالمية في تقرير لها تنصح المستثمرين من البلدان الغنية بأن يستثمروا أموالهم في مشروع صحي واسع النطاق باتجاه البلدان الفقيرة، (1).

هذه الحروب تُشن إذن لغايات خاصة من أجل التغلب على أزمات نظام الإنتاج الرأسمالي الذي يولد الفقر ويساهم في تدهور الصحة العامة لملايين الناس، ويعمل على نشر الأمراض الفتاكة التي هي من منتجاته المباشرة وغير المباشرة في سعيه من أجل الأرباح والهيمنة. فالرأسمالية الإمبريالية المالية في حقبة العولمة تزرع الفوضى والدمار في كوكبنا الأرضي وتسعى إلى نقل نشاطها إلى الفضاء الخارجي للسيطرة عليه وجعله امتداداً لمجالها الأرضي لاستغلاله لمصالحها الخاصة واحتكاره وادعاء ملكيته مستقبلاً. لأن العالم الثالث غير قادر على القيام بأي مسعى في هذا السبيل وهو الغارق في تخلفه وفقره ومشاكله الأرضية التي فرضتها عليه هذه الإمبريالية. فالفوضى التي هي الجوهر الكامن في حركة الرأسمالية وبنيتها ونظامها الإنتاجي، تجعل الكوارث البيئية والحروب المستمرة والمدمرة للآخر جزءاً عضوياً من أسلوبها وحركتها.

لقد تأسس نمط الإنتاج الرأسمالي وتوطد وتوسع ليشمل العالم القديم والجديد عن طريق الحروب الطويلة والقصيرة والحملات والغزوات العسكرية في مشرق الأرض ومغربها التي استمرت أكثر من ثلاثة قرون حتى عصرنا الحديث. تغيرت الرأسمالية وأنظمتها السياسية والقانونية والثقافية خلالها، وغيرت العالم معها، فأوجدت التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية التي تتلاءم

(1) جون-بيير لينتين - مجلة الثقافة العالمية عدد أيلول - تشرين الأول - 2003 - ترجمة محمد الدنيا - رقم 120

وتستجيب لبنيتها وأهدافها وحاجاتها المادية والروحية، ورسخت مفاهيمها الحقوقية والأخلاقية ومعاييرها القيمية وثقافتها الحديثة حيناً بالدولة الملكية المستبدة وحيناً آخر بالدولة القومية الليبرالية والجمهورية الديمقراطية ، وإن لم تنفع فبالديكتاتوريات الحديثة، وبالثورة الاجتماعية الطبقيّة والوطنية التحررية. ثم اخترعت الدولة البرجوازية الحديثة -الدولة الأمة- والدولة التوتاليتارية الشمولية حيثما كانت البرجوازية حاملة نسقها الثقافي والفكري ضعيفة. تتوسل بتحالفها مع القوى الاجتماعية التي تيسر لها سبل الهيمنة والنهوض بتوسيع وتعميق أسلوب الإنتاج الرأسمالي وصولاً إلى سيطرتها الشاملة على السلطة والدولة والمجتمع. وعملت خلالها على تأسيس الهيئات والمؤسسات المبتكرة المالية والاقتصادية والسياسية والثقافية لخدمة استراتيجيتها الكونية في تشغيل رساميلها المتراكمة باستمرار ، والبحث عن أسواق خارجية ومناطق جديدة لاستثمار هذه الكتلة المالية الهائلة، أو بتوسيع قائمة المخترعات والسلع الصناعية أو بتجديد أساليب الإنتاج لتتكيف مع تعاضم الثورتين التقنية والعلمية، على الطريق لحل أزماتها الدورية ومشكلاتها السياسية كلما تقدمت واقتربت من النضج والتفتح في مراكزها المتقدمة وانتشارها في العالم القديم.

وكانت الحرب وظلت قانونها الرئيس للتغلب على الفوضى التي تنتجها في سياق حركتها العامة والخاصة، والمشاكل التي تهدد بانهياراتها، واندحار الرأسمالية كأسلوب إنتاج ، وكنظام اجتماعي وسياسي ، وكنقطة للقوة المنفلتة من عقالها، وكحضارة تستخدم العنف لبلوغ أهدافها. مئات الحروب بين دولها الرئيسة ومثيلاتها على العالم القديم والجديد منها حربان عالميتان مدمرتان الحرب الأولى 1914-1918م والثانية 1939م -1945م هذا عدا عن الحروب الباردة والأهلية حتى تشكل النظام العالمي الجديد.

لقد قامت الرأسمالية ببناء دولتها القومية على اقتصاد منغلق داخلياً يعمل لتلبية حاجاته الخاصة بعيداً عن الضغوط الخارجية، أي أنها جعلت العلاقات الخارجية الاقتصادية والسياسية في خدمة نمو الاقتصاد الوطني-تشجيع الصادرات والحد من الواردات وفتح الأسواق الخارجية سلماً أو حرباً وبكل الوسائل العسكرية والدبلوماسية والاكراهية القسرية، وجمع الثروة المتمثلة آنذاك بالمعدنين الثمينين -الذهب والفضة- وتكديسها في مصارفها المركزية وزيادة حجم قواتها المسلحة والتفوق في ميدان اختراع الأسلحة الفتاكة والمدمرة، والتي بها كانت تقاس قوة أية دولة على مسرح السياسة العالمية.

بينما تدعو اليوم الدول التابعة لتحرير التجارة وفتح الأسواق ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تهدد بها وتجبر الآخرين على الخضوع لإملاءاتها كدولة إمبراطورية ترعى بل تفرض تقسيم العمل الدولي وتعاقب الآخرين وتحثهم على الالتزام به طوعاً أو كرهاً.

اضطرت الأمم والشعوب التي هُزمت في هذه الحروب أمام التكنولوجيات الحديثة والأسلحة الفتاكة وقوة التدمير الرهيبة التي طورتها الدول الرأسمالية إلى الخضوع مؤقتاً والقبول بالاستعمار والاحتلال المباشر لأراضيها، واستغلال قواها العاملة وأراضيها الزراعية الخصبة ونهب ثرواتها إلى حين. ثم أعلنت الثورة والمقاومة المسلحة للحد من سيطرة المستعمرين ومظالمهم، وفي سبيل الحفاظ على هويتها ومن أجل استقلالها الوطني والخلص من الهيمنة والاحتلال الأجنبي، والتخلف والتبعية، وقد عبر فرا نر فانون في كتابه معذبو الأرض عن المغزى العميق لمعنى الثورة في المستعمرات كطريق لاسترداد الهوية القومية والمعاني الإنسانية للتحرر الوطني والحقوق الأساسية للإنسان والشخصية الحضارية لهذه الأمم التي عملت الإمبريالية على هدمها وتدميرها في إطار سعيها لإحاقها القسري والقهري بمنظومتها وإمبراطوريتها الاستعمارية.

لقد ساهمت حروب التحرر الوطني، في إبراز وكشف مضمون وجوهر الرأسمالية كنظام قمعي وحشي وبربري، وديكتاتوري للطبقات البرجوازية الحاكمة، التي أسست الدولة الرأسمالية الحديثة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، مركز قيادة هذا النظام العالمي الجديد. واستطاعت الشعوب من خلالها وبعد سنوات طوال من التضحيات الكبيرة من تحرير بلدانها من الاحتلال العسكري المباشر بعد أن أصبحت كلفته المادية والبشرية للرأسمالية الاستعمارية غالية وغير اقتصادية. وقد ساهمت أول دولة اشتراكية في العالم بعد الثورة البلشفية الروسية 1917م في قطع حاد في بنية هذا النظام الرأسمالي وساعدت الشعوب المكافحة من أجل التحرر الوطني على نيل استقلالها.

فالإمبريالية التي حددها لينين بأنها أعلى مراحل الرأسمالية والتي أظهرت ثورة تشرين الثاني 1917م البلشفية إمكانية استبدالها بالاشتراكية العلمية، والماركسية اللينينية كنظام إنتاج جديد لصالح العمال والفلاحين والشعوب المقهورة. هذه الإمبريالية التي كانت قد أنهكتها أزمتها الدورية التي صاغ ماركس قوانينها في كتابه رأس المال - والحروب الطاحنة بين دولها على

استعمار العالم القديم والجديد، وكفاح الطبقة العاملة في بلدانها ، والمقاومة المتصاعدة للشعوب ضد الاستعمار. وقد لاحت بوادر هزيمتها على المستويين الداخلي والخارجي آنذاك، مما دفعها للشروع بإصلاح أدواتها ومؤسساتها وإعادة صياغة قوانينها . فجعلت علم الاقتصاد السياسي العلم الأول في جامعاتها من أجل تطوير النظرية الاقتصادية للرأسمالية. ولتبدع في الممارسة أشكالاً جديدة للأسواق الوطنية والعالمية وللمؤسسة الرأسمالية تمثلت بالشركات المساهمة والاحتكارات العملاقة القومية والعالمية والمصارف الكبيرة ، واتحاد الرأسمال المالي والتجاري بالرأسمال الصناعي في مركب رأسمالي حديث هو الإمبريالية. أخذ يستبدل بالاحتلال العسكري المرهق مالياً وبشريا تحت وطأة المقاومة المسلحة المتنامية وحروب الشعوب ضد الاستعمار والاحتلال العسكري المباشر، التبعية الاقتصادية والثقافية.

إذ عمدت إلى استخدام استراتيجيات التنمية وآليات السوق العالمية للتحكم بالرسميل والتكنولوجيات والثورة العلمية في مجال تخليق واختراع الخامات البديلة اصطناعياً بدل الطبيعية، والاستثمارات والأسواق المالية الدولية، مستغلة نتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين لإعادة توزيع القوى فيما بين مراكزها الأساسية وتشكيل العالم الرأسمالي، بكنس الاستعمار القديم وإمبراطورياته في إطار الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية والحروب الساخنة مع حركة التحرر الوطني العالمية. وعملت على تعميم الاستعمار الجديد أو الإمبريالية في أعلى مراحلها وفق الشروط الاقتصادية. وإذا لم تنفع بفرضه بالقوة العسكرية حيناً والقوة الاقتصادية حيناً آخر. وبالسيطرة على حركة الرسميل والمديونية، بإنشاء الأسواق المالية الدولية ، والشركات متعددة الجنسيات والاحتكارات العالمية وتحرير التجارة العالمية. لتكون هذه المقدمات المادية والثقافية والسياسية قاطرة التحولات الجديدة لما سُمي بالعولمة، أي ما بعد الإمبريالية التي امتزج فيها السياسي-الاقتصادي بالثقافي، ودخلت الدولة الرأسمالية كمؤسس وراع ومساهم وحليف عضوي لهذه الأشكال الرأسمالية.

لقد أسفرت في هذه المرحلة عن طبيعتها التي كانت مموهة خلال الحرب الباردة بعد انهيار أول دولة اشتراكية في العالم بسقوط الاتحاد السوفييتي في العقد الأخير للقرن العشرين لتعود الرأسمالية المنتصرة بكل قوتها وعنفها إليه وإلى توابعه في أوروبا الشرقية. التي انخرطت في مؤسساتها الحديثة كشريك عضوي

في رسم خريطة العالم الحديث تحت قيادة الدولة الأعظم الوحيدة الولايات المتحدة الأمريكية. رأسمالية ما بعد إمبريالية-ليبرالية- محافظة -مستبدة عدوانية شريرة بلا قيم ولا أخلاق ولا أهداف إنسانية. تعمل لبسط سيطرتها وهيمنتها ليس الاقتصادية بل العسكرية والسياسية والثقافية، فتشكلت مجموعة الدول السبع الأكثر تقدماً ثم ضمت إليها روسيا على سبيل التعويض بدون أن يكون لها أثر سياسي أو اقتصادي على قيادتها للاقتصاد الرأسمالي في العالم والنظام العالمي الجديد الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب 1991م عن تأسيسه بعد انتصاره في الحرب الأولى على العراق في نفس العام.

كان النظام العالمي الجديد حصيلة التطورات التي أشرنا إليها سابقاً. وقد ولد وترعرع في قلب النظام السابق للإمبريالية وهو تجاوز من حيث البنية والأشكال المؤسساتية الحديثة. أما في الجوهر فهو نفس النظام. وقد افتتحت الدولة العظمى الفصل الأول من تأسيس العولمة بإعادة رسم استراتيجيتها العسكرية لضمان سيطرتها الدائمة كما تتوهم على العالم ولإعادة تشكيله بما يؤمن لها ذلك الهدف⁽¹⁾. فوضعت استراتيجية الحرب الاستباقية الوقائية لمنع أية دول من تنمية قواها العسكرية والاقتصادية لتتوازن معها أو تشكل نداً قادراً على تهديد سيطرتها العالمية، ومنع قيام أية حرب تحرر وطني على غرار حرب فيتنام التي هُزمت فيها عام 1975م .

وشرعت لنفسها سلسلة من الحروب لتحقيق هذه الاستراتيجية. وبالتحالف والتنسيق مع الصهيونية العالمية ودولتها المحتلة لفلسطين أعلنت الحرب على حركة التحرر الوطني العربية تحت شعار مكافحة الإرهاب. لتعلن أن كل مقاوم لاحتلالها ولعدوانها إرهابي يمكنها أن تعتقله في أي مكان في العالم، وتأتي به لتحاكمه فوق أراضيها بموجب القانون الأمريكي أي إن القانون الأمريكي قد

⁽¹⁾ أعد مجلس الأمن القومي الأمريكي تقريراً حول الأمن القومي الأمريكي بعد انتهاء الحرب الباردة وانتصار الرأسمالية على الاشتراكية وأذيع التقرير في 14 آب 1991، ومما أذيع منه هذه الفقرات (إن الحفاظ على الأوضاع الراهنة في العالم وبخاصة حدود الدول كما رسمتها اتفاقيات الكبار في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية والمعاهدات التي أنشأت بموجبها تلك الدول، ولكن الولايات المتحدة غيرت من استراتيجيتها تلك وقامت بتفكيك يوغسلافيا والصومال والكونغو ودول أخرى لما رأت مصلحتها تقتضي ذلك. وفي التقرير أن على الولايات المتحدة ألا تسمح ب بروز أية قوة دولية منافسة لها على قيادة العالم.

أصبح هو القانون الدولي، بداية لتأسيس الدولة الإمبراطورية الجديدة.

1- فبعد الهجوم على مركزي التجارة العالميين وتدميرهما في نيويورك والهجوم على البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن) في الحادي عشر من أيلول 2001م. أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الحرب على الإرهاب مجبراً العالم كله على السير وراءه رافضاً أي موقف حيادي من أي طرف كان بهذا الخصوص. مستخدماً الأمم المتحدة كهيئة دولية لإصدار قرار الحرب باسم الدول جميعها. وشمل قرار الحرب منظمات وجمعيات وهيئات في جميع أنحاء العالم، وعلى رأسها منظمة القاعدة التي اتهمها بأنها المسؤولة عن هذه الهجمات، وتضمن القرار إعلان الحرب الشاملة على أفغانستان مركز القاعدة وحركة طالبان التي تؤويها، وتجميد أرصدها المالية فيما سُمي تجفيف منابع وتمويل الإرهاب، وملاحقة خلاياها في كل أنحاء الكرة الأرضية.

(إن اتحاد الراغبين كما يقترح بريجنسكي تسميته، وهو مجموعة الدول التي تخوض حرباً إلى حد ما مع المسلمين سواء كانت روسيا أو الصين أو - إسرائيل- أو الهند ينبغي النظر إليها على أنها شريكة طبيعية ورئيسية لأمريكا. ويجب استخدام القوة الأمريكية لإعادة ترتيب الشرق الأوسط باستخدام القوة الأمريكية باسم الديمقراطية وإخضاع الدول العربية لإرادتها واستئصال التطرف الإسلامي وجعل المنطقة آمنة لإسرائيل. والمهمة الكبرى التي ستواجه الولايات المتحدة لمدة جيل على الأقل في سعيها إلى تعزيز الأمن العالمي هي العمل على تهدئة منطقة تحتوي على أعلى تركيز في العالم للظلم السياسي والحرمان الاجتماعي والاحتقان الديموغرافي واحتمال اندلاع أحداث عنف بالغة القسوة، وإدخال السلام فيها ثم تنظيمها بشكل تعاوني، فالإسلام ككل معاد في جوهره للغرب والديموقراطية وموصوم بنزعة متأصلة نحو التطرف الأصولي فأصل المشكلة ثقافي وفلسفي، مما يشكل تهديداً إسلامياً للحضارة الغربية⁽¹⁾. هذه الموضوعات التي يعتبرها بريجنسكي مبررات للحروب الاستباقية، كانت وما زالت أيديولوجيا استعمارية وإمبريالية منذ القرن الثامن عشر عصر صعود الرأسمالية وسيطرتها كنظام إنتاج عالمي، وهي لا تتغير إلا بالصياغة وترتيب الأوليات. وترى كوندليزا رايس مستشارة الأمن القومي للرئيس الأمريكي جورج بوش الثاني (إن النجاح على المدى الطويل لمحاربة

الإرهاب الإسلامي يتطلب بالإضافة إلى الأعمال العسكرية وشن الحروب الاستباقية استخدام جميع عناصر القوة القومية الدبلوماسية والمخابرات والأعمال الخفية وتطبيق القانون والسياسة الاقتصادية والمساعدات الخارجية والسياسات العامة للدفاع عن الوطن. . ومساعدة شعوب الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا بتوفير الوظائف وزيادة فرص الوصول إلى رأس المال وتحسين معرفة القراءة والكتابة والتعليم وحماية حقوق الإنسان وتحقيق التقدم نحو الديمقراطية. . ولقد ضاعفنا جهودنا لمساعدة البرامج الإذاعية والتلفزيونية في الشرق الأوسط بمعدل الثلث من 30 مليون دولار إلى أربعين مليون دولار وأنشأنا إذاعة سوا باللغة العربية ومحطة الحرة الفضائية. . سوف تحارب أمريكا وسوف تكسب حرب الأفكار. (1)

لقد فلسفت الاستراتيجية الأمريكية أسباب الإرهاب بحسب قاموسها السياسي بأنه ابن الفقر في العالم الذي كان مستعمراً ، وبذلك جردت من وصفهم بالإرهابيين من أية صفة وطنية أو كفاحية أو أخلاقية وأعلنتهم عصاة مجرمين ومتمردين على الحضارة والثقافة الرأسمالية؛ هدفهم التخريب والتدمير، مع أن القيادات والكوادر الرئيسة لهؤلاء العصاة هم من أبناء الطبقات الميسورة، ويقيمون علاقات متميزة مع الشركات والعائلات المالية الكبيرة ومنهم عائلة بوش (التي ورد في الأخبار المتداولة أنها تقيم علاقات معينة مع عائلة ابن لادن السعودية). فزعيم تنظيم القاعدة (أسامة بن لادن هو ملياردير وأيمن الظواهري نائبه طبيب ومثقف)، وهذا يدحض ادعاءها ويكذب أطروحتها. فقد تناست الظلم الذي أوقعته بشعوب هذه البلاد بسياساتها الاستعمارية البربرية وحروبها المدمرة واحتلالها لأراضيها وتفتيت وتمزيق أوطانها وإقامة الكيانات العنصرية فيها بعد تشريد أهلها كما فعلت في فلسطين وما تعمله من أجل سحق وتدمير الهوية القومية لها. فسلوك المقاومة في مواجهة الإمبراطورية باتباع أساليب حرب العصابات بالهجوم على مصالح الإمبريالية في جميع أنحاء العالم. سواء كان باستخدام الأيديولوجيا الدينية الأصولية الإسلامية أو الماركسية الشيوعية الملحدة أو القومية الثورية الديمقراطية لا يغير من طبيعة المقاومة ولا يجردها من أخلاقياتها، ومن شرعيتها من أجل تحرير الأرض واسترداد الهوية والسيادة والبحث عن طريق

(1) خطاب كونداليزا رايس في معهد السلام الأمريكي - آب 2004.

حضاري وثقافي آخر ينزع عن هذه الرأسمالية المتوحشة أساليبها غير الإنسانية ومظاممها ومظالمها والكوارث التي أنزلتها ببلدان العالم الثالث. من أجل إيقاف الاستغلال والنهب والإبادة المنهجية والمخططة لسكانه لإحلال غيرهم في أرضهم وطردهم منها كما فعل الصهاينة، ويفعلون في فلسطين ويفعل المحتلون الأمريكيان في العراق.

لقد استخدم اليمين المحافظ الذي تسلم السلطة في أمريكا مع رئاسة جورج بوش الابن في بداية 2001م في معركة انتخابية شابتها الشكوك وعقدت فيها الصفقات لإعلان فوز بوش على منافسه آل غور نائب كلينتون الرئيس الديموقراطي السابق نظراً لتقارب الأصوات التي حصل الاثنان عليها كما أعلن في حينه. استخدم هذا اليمين أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م لتكون القابضة التي ستعلن ولادة الإمبراطورية في خضم الحرب العالمية على ما سماه الإرهاب الإسلامي. قال عنها بوش في أول خطاب له بعد حادثة تدمير برجي التجارة العالمية في نيويورك إنها حرب صليبية جديدة، وقال عنها نائب وزير الخارجية الأمريكي إنها الحرب ضد الشيطان. ووصفها أحد الجنرالات [بأنها حرب المسيحية الطهرية ضد الوثنية الإسلامية]. وأعلن جون كيري المرشح للرئاسة الأمريكية عن الحزب الديموقراطي في خطاب أمام مجلس العلاقات الخارجية (يجب علينا أن نطلق حملة واسعة مخصصة لردم الهوة التي تفصل الإسلام عن سائر العالم، إنها الوسيلة الوحيدة لنسقط ثقة الجماهير الإسلامية بالمتطرفين الذين يشجعون الإرهاب).

وهكذا تحولت الحرب على الإرهاب إلى حرب معلنة على حركة التحرر الوطني المناضلة ضد العولمة والإمبريالية والاحتلال العسكري المباشر وهيمنة الثقافة الرأسمالية الأمريكية. وقد أخفت أهدافها تلك مستفيدة من ممارسات المنظمات الأصولية الدينية التي تخطت النضال السياسي ليكون قتالها معلناً أيضاً ضد كل مظاهر الثقافة والحضارة الغربية نوعاً من رد الفعل الطفولي الأهوج المدمر بلا آفاق سياسية ملموسة؛ مما أعطي لأساطين الطبقة السياسية الحاكمة من اليمين الديني المحافظ أيضاً في الولايات المتحدة المبررات الإعلامية والإيديولوجية لتجنيد وحشد الشعوب والدول ضدها، ولتجعل حربها على المناضلين من أجل الحرية والاستقلال في فلسطين والعراق حرباً على الإرهاب، ملغية كل الفروق والحقوق والشرعية التي نصت عليها شرعة الأمم المتحدة بحق كل شعب بالدفاع عن وطنه وأرضه وسيادته بوجه الغزاة من أين

جاؤوا، ومهما كانت جنسياتهم وشعاراتهم وذرائعهم. وهاهي تشن حرباً عالمية شاملة على العروبة والإسلام؛ جبهاتها تتخطى الحدود والدول وتشمل القوات المسلحة والاقتصاد والسياسة والثقافة تتخبط فيها أعداد كبيرة من الجنود المرتزقة والعملاء والوطنيين، وتختلط الحرب السرية فيها بالحرب المعلنة، فههي كما أرادها اليمين المحافظ الذي يقود الرأسمالية الأمريكية حرب ثقافة وحضارة ضد ثقافة وحضارة بحسب نظرية صموئيل هنتنجتون المفكر الأمريكي المعروف بنظريته حول صدام الحضارات، حرب على الثقافات المغايرة لثقافة الرأسمالية الأمريكية.

2- وتتصدر الحرب على الإرهاب الحروب الباقية، وفي مقدمتها الحرب على الفقر التي مظهرها نبيل وإنساني وحقيقتها تعميم نمط الإنتاج والاستهلاك الرأسمالي وتوسيعه وحل أزماته، عن طريق زيادة عدد المستهلكين القادرين على الشراء لسلعها ومنتجاتها المتجددة والوفيرة في كل أنحاء العالم. كي تستطيع زيادة كتلة أرباحها وتوسيع السوق العالمية بلا حدود. قالت سوزان رايس مساعدة وزير الخارجية الأمريكية السابقة في ملاحظاتها في مؤتمر الاستراتيجية الأمريكية الجديدة للأمن والسلام في واشنطن في تشرين الأول 2003م (إن أمننا لن يتحقق طالما أن نصف سكان العالم يعيشون بأقل من دولارين يومياً، وإن لم يكن إلا من باب المصلحة الأنانية، يجب علينا أن نقر أن مكافحة الفقر لا يعني سكان العالم الثالث فحسب وإنما الولايات المتحدة أيضاً).

ويساعد في الحرب على الفقر، تأسيس مجتمع عالمي من رجال الأعمال مهمته تعميق الرأسمالية ومعالجة أزماها بالتعاون مع الدولة الإمبراطورية. ومواجهة خطط التنمية الوطنية المستقلة في العالم الثالث لإفشالها والتخلص منها بكل الوسائل. (الحرب السرية القذرة والحرب المعلنة) وسياسات الحصار وفرض العقوبات الاقتصادية، ومنع تصدير أنواع معينة من التكنولوجيات المتقدمة. وسياسات الإفساد ونشر الفساد في الحياة العامة (الرشوة ونهب وسرقة المال العام ودفع العمولات الكبيرة لإبرام العقود والصفقات على حساب المصالح الوطنية. . . .). وحظر تدفق الرساميل التي هي بحاجة ماسة إليها، بفرض الشروط القاسية التي تمس بالسيادة، وتصادر الإرادة الوطنية من أجل إخضاعها وإعادةتها إلى حال التبعية والهيمنة. مما يزيد من الإفكار النسبي والمطلق، ويعرقل مساعيها التنموية لزيادة الدخل الوطني ومستوى الأجور

لتأمين حياة مقبولة لجماهير السكان فيها. جاء في تقرير مركز الاستخبارات القومي الأمريكي لعام 2005م أن الهوة بين الفقراء والأغنياء ستتسع ما لم تتبع الدول الفقيرة سياسات تدعيم التكنولوجيات الحديثة بإجراءات سياسية مثل الحكم الصالح والتعليم الشامل وإصلاحات السوق⁽¹⁾

إن تحسين الصحة وإطالة حياة الفقراء وتمكينهم من شراء السلع الرأسمالية هي غايات بحد ذاتها كهدف للنمو الاقتصادي الرأسمالي، تعمل مؤسسات الرأسمالية على إعادة إنتاجها وفتح آفاق جديدة لاستثماراتها لتصل إلى آلاف المليارات من الدولارات⁽²⁾. وتشكل الشركات متعددة الجنسيات العاملة فيها أكبر الاحتكارات العالمية النافذة القوة سياسياً واقتصادياً.

3- وتأتي الحرب على (الأموال القذرة) أي الأموال التي تأتي عن طريق تهريب المخدرات والسلاح خارج سيطرة ورقابة مؤسسات العولمة البنكية والمصرفية والمالية والجمركية والأسواق المالية، ولا تخضع للقوانين السائدة في الدول الرأسمالية، ولا تمر في القنوات المصرفية العالمية؛ هذه الأموال تثير الفوضى والاضطراب في حركة الرساميل التي تتحكم بها المؤسسات المالية الاحتكارية، وتشكل كتلة نقدية كبيرة تؤدي إلى زعزعة أسعار صرف العملات الرئيسية، وتهدد بأزمات حادة على مجمل حركة رأس المال العالمي. فكان لابد من الرقابة عليها وفرض العقوبات على حركتها ومنع تدويرها في حركة الرأسمال العالمي إلا بالطرق التي حددتها الدول قائدة العولمة، وبما يخدم مصالح تلك الاحتكارات⁽³⁾.

وتندرج هذه الحرب في إطار الحرب المعلنة على المخدرات والتجارة الدولية بها ومنتجها ومهربها، وإصدار القوانين والتشريعات التي تخترق قوانين سرية الحسابات المصرفية وحقوق مالكي رأس المال بإبقاء أسمائهم وودائعهم سرية؛ هذه القوانين التي سرعان ما تصبح قوانين دولية تفرضها

⁽¹⁾ المرجع السابق

⁽²⁾ فقد بلغ الإنتاج العلمي حسب فروع المعرفة الأساسية 1985م (البيئة والصحة 41,5% في أوروبا الغربية 40% في الولايات المتحدة 8% في كومنولث الدول المستقلة 8% في اليابان. وعلوم البيولوجيا الأساسية في غرب أوروبا 36,3% وفي أمريكا الشمالية 44%.

⁽³⁾ بلغ حجم الأموال المغسولة حسب دراسة جديدة صادرة عام 2003م 1500 مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 5% من الناتج الإجمالي العالمي.

الدولة الإمبراطورية على الدول التابعة وتضطر الدول المنافسة إلى قبولها والعمل بها.

4- إن الحرب على المخدرات هي أسطع برهان على نفاق وكذب الدعايات الإمبريالية، فقد استخدمت الرأسمالية الإمبريالية المخدرات في غزوها وفتحها للعالمين القديم والجديد لتوسيع تجارتها ونهب بلدان هذين العالمين ولتحتطيم اقتصادها وتدمير القوى المنتجة فيها. وخاضت الحروب الاستعمارية تحت شعارات حرية استهلاك الأفيون والاتجار به، ففي أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر شنت الدول الأوروبية مجتمعة بقيادة الإمبراطورية البريطانية الحرب على الصين⁽¹⁾، التي منعت هذه التجارة غير القانونية لحماية سكانها من تعاطي هذه المادة المخدرة وبالتالي حماية ثرواتها الوطنية، فأجبرتها على فتح أسواقها وتوقيع معاهدة تجارية تلتزم الحكومة الصينية المهزومة بموجبها بالاعتراف بحرية الاتجار بهذه المادة المدمرة لصحة مواطنيها، وبالامتناع عن فرض الضرائب على دخولها وتعاطيها، ورفع جميع القيود التي كانت قد اتخذتها من قبل وذلك لتسهيل رواجها كي تجني الشركات الرأسمالية الأرباح الطائلة، لتحقيق التراكم الرأسمالي الضروري لإعادة تجديد الإنتاج وتوسعه. لقد تورط حلفاء الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى وحلفاؤها في آسيا في تهريب المخدرات، وهناك أسباب وجيهة تفسر الصلة بين وكالة الاستخبارات المركزية والمخدرات، فالإرهاب السري يتطلب أموالاً خفية، والعناصر الإجرامية التي نتج عنها إليها وكالات الاستخبارات بطبيعة الحال تتوقع تعويضاً بالمقابل، إن اشترك واشنطن الطويل الأمد في عصابات المخدرات هو جزء لا يتجزأ من عملياتها الدولية لا سيما خلال إدارتي ريغان ويوش⁽²⁾.

⁽¹⁾ حروب الأفيون التي شنتها الدول الأوروبية الرأسمالية آنذاك تحت قيادة الإمبراطورية البريطانية على الصين بين 1839م-1843م 1856م-1860م التي انتهت بخضوع الصين وقبولها لإملاءات التحالف الدولي الاستعماري بمبدأ الباب المفتوح أي الإعفاء الضريبي والجمركي للبضائع المستوردة من بريطانيا وحلفائها ومن المفارقات في الحرب الأمريكية المعلنة على المخدرات أنها وبعد احتلال أفغانستان من قبل القوات الأمريكية في إطار الحرب المعلنة على الإرهاب بعد أيلول 2001 زادت المساحات المزروعة بالمواد المخدرة وزاد إنتاج كميات الأفيون المهربة إلى الخارج ، عما كانت عليه في عهد حكم حركة طالبان.

⁽²⁾ (عاقبة الديمقراطية - مرجع سبق ذكره ص 142-143)

ولقد تغيرت استراتيجيتها هذه بعد أن أصبح مواطنوها وحدهم قادرين على شراء هذه المواد، وإليها تتجه تجارة المواد المخدرة لأسباب متنوعة في مقدمتها الاستلاب والاغتراب اللذين ينتجهما نمط الإنتاج الرأسمالي والقلق والأمراض النفسية الاجتماعية المصاحبة والتي لا يمكن التغلب عليها في إطار الاستغلال وساعات العمل الطويلة والانضباط الصارم للعمل إلا عن طريق تعاطي المواد المخدرة.

5-وبعد تدويل رأس المال على المستوى العالمي والتحكم بتدويره وتوظيفه وتدفقه في الأسواق المالية وتراكمه في الشركات والمصارف العملاقة متعددة الجنسيات. كان لا بد من خطوة مصاحبة حسب قوانين الرأسمالية العالمية بتدويل قوة العمل الدولية وجيش العمل الاحتياطي على مستوى عالمي كي يتم التناسب بين مستويات الأجور في السوق العالمية للعمل. ولكن الرأسمالية المتقدمة والإمبريالية العالمية رأت في مثل هذا التطور خطراً يهدد مصالحها ومستوى الربح الذي يضمن لها هيمنتها وسيطرتها العالمية والذي يسمح لها باستغلال قوة العمل الرخيصة في العالم الثالث لجني أعلى معدل للربح. ولذلك اتخذت كافة السياسات والإجراءات لمنع تدفق قوة العمل وجيش العمل الاحتياطي في العالم الثالث إلى أسواقها المحتاجة لها، وإبقاء الأجور عند الحد الأدنى الذي يسمح بإعادة إنتاجها اجتماعياً.

وكي يظل هذا الجيش جاهزاً تحت الطلب للعمل لحسابها في أوطانه التي باشرت في نقل صناعاتها الملوثة للبيئة إليها من جهة، ولتظل ممسكة بالتوازن الاجتماعي في بلادها لخفض الصراع الطبقي إلى الحد الأدنى بما يجنبها أهوال الثورة الاجتماعية من جهة أخرى؛ أعلنت الحرب على ما سمته الهجرة غير المشروعة إلى المراكز الرأسمالية وحواضرها الصناعية والمالية، بعدما أصدرت قوانين جديدة صارمة للهجرة إليها تحد من الهجرة وتفرض الغرامات المالية والعقوبات القاسية بالسجن وإعادة التهجير لكل من يخالفها. في حين أفقرت الحواضر القديمة ودمرت الزراعة والحرف الموروثة ونهبت ثرواتها الطبيعية والمنجمية، وشجعت حلفاءها من الطبقات الكومبرادورية وأنظمة الحكم الاستبدادية في العالم التابع على تهريب أموالهم وإيداعها في أسواقها المالية، وفي سندات الحكومات الرأسمالية ومصارفها الخاصة؛ مما ساهم في زيادة معدلات البطالة وتوقف خطط التنمية بعد تعثرها.

والمفارقة المثيرة في هذا الصدد أن هذه الرأسمالية وعن طريق اتفاقية-

الغيات - تعمل و بكل الوسائل، فتخترع القوانين وتستخدم قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية لتحرير حركة الرساميل في الأسواق المالية؛ مدمرة أية فرصة للتنمية القومية المستقلة، وذلك عن طريق تحرير التجارة السلعية العالمية، وإزالة العراقيل وفتح الحدود أمام حركة الرساميل. وفي نفس الوقت نراها تعمل وبضراوة لمنع حركة جيش العمل الاحتياطي العالمي إلا في حدود الدول وبموجب اتفاقيات خاصة، في حين يعمل فرع من عملائها على تشجيع تهريب وهجرة النساء والأطفال لبيعهم في مراكزها الزاهرة لممارسة الدعارة والأعمال الهامشية الأخرى.

6- وجاء إعلان الحرب على الأمراض المستعصية والوبائية والغامضة المنشأ، وهي أمراض زادت وانتشرت بفعل الاستغلال الوحشي للموارد الطبيعية وتدمير البيئة بتلويثها بالغازات والفضلات السامة الكيماوية؛ ونتيجة الاستهلاك الجائر لكل ما هو متاح في كوكبنا الأرضي بدون النظر في عواقب هذا التوسع في الهدر واستهلاك الموارد الطبيعية، دون اتخاذ إجراءات الحماية والوقاية اللازمين. وفي سبيل جني الأرباح وخلق مجالات جديدة للاستثمار الرأسمالي حصل التوسع في تأسيس شركات الأدوية العملاقة والأبحاث العلمية في مجال الصحة والبيئة. لأن تحسين الصحة وإطالة حياة الفقراء وتمكينهم من شراء السلع الرأسمالية هي غايات بحد ذاتها تشكل هدفاً لتوسيع السوق الرأسمالية العالمية بلا حدود. وتشكل الشركات متعددة الجنسيات في مجال البحوث العلمية والهندسة الوراثية والأدوية والعقاقير الطبية أكبر الاحتكارات العالمية صاحبة النفوذ في مجال العولمة، (التي هي أوروبية وأمريكية مثل شركة روش وشركة باير واحتكار نسلة وسيبا وويلكومب. وفارمر).

والإمبريالية كما زرعت الفقر وأنتجته وجعلته مطلقاً في العالم التابع، زرعت الأمراض أيضاً كوسيلة للتحكم الديموغرافي، فنقلت الفيروسات والجراثيم والحميات عبر السوق العالمية، ونشرتها لتصبح أوبئة تحصد الملايين من الناس، فيما هي تزيد من أرباحها في إنتاج الأدوية والمواد الطبية الصناعية والطبيعية، وتوظيفها في الفروع الصيدلانية والكيماوية كفرع رئيس وأساس في التوسع الرأسمالي الحديث، ولتكون احتكاراتها وشركاتها متعددة الجنسيات هي الأكبر في هذا المجال في الرأسمالية المعولمة. فأعلنت الحرب على أمراض الإيدز وجنون البقر والسرطان والسكري وأمراض القلب في بلادها وهي حرب نبيلة من حيث المظهر العام. إلا أنها تخفي الأهداف الحقيقية لها فبقدر ما تنفق

ممن الأموال على صحة مواطنيها، تترك العالم المتخلف غير القادر على دفع نفقات مكافحة هذه الأمراض ودفع فاتورة الأدوية غالية الأثمان. يتخبط ليموت أبناؤه في مخطط شيطاني لاستنزاف قوة العمل ، ومنع التراكم الرأسمالي اللازم لتنمية ممكنة في هذه البلدان.

تقدر منظمة الصحة العالمية أن أحد عشر مليون طفل يموتون سنوياً في عالم المنتصرين في الحرب الباردة في (العالم النامي) من جراء عدم استعداد الأغنياء لمساعدتهم⁽¹⁾.

ويأتي تخريب البيئة في هذا السياق بسبب الاستغلال المنهك للموارد الطبيعية والاستهلاك والهدر المتزايد وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، سعياً وراء الأرباح دون التبصر بعواقب هذه الأعمال وآثارها الضارة على التوازن البيئي وصحة الإنسان؛ مما عرض الكوكب الأرضي لمخاطر قاتلة، وزاد من انتشار الأمراض المستعصية بسبب ما عمته هذه الرأسمالية المتوحشة من أطعمة وأنظمة غذاء. وما استخدمت من مواد كيميائية وهرمونية لزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعي، فأدى إلى ثقب الأوزون الذي تحدث عنه المؤسسات العلمية في الغلاف الجوي للأرض مما رفع من درجة حرارة الكوكب، وما قد ينتج عنه من تغييرات مناخية وإشعاعية تجعل الحياة عليه محفوفة بالمخاطر وزيادة عدد الأمراض المستعصية. كل ذلك في سبيل فتح الآفاق أمام مجالات جديدة لاستثمارات رأسمال المتراكم والذي تزداد كتلته لتشكل فقاعة مالية تهدد بالانفجار، وتهديم هذا النمط الإنتاجي غير الإنساني⁽²⁾.

7- والحرب الأشد عدوانية وبربرية هي تلك التي أعلنتها الإمبراطورية الأمريكية قائدة هذه المرحلة من تطور الرأسمالية على ما سمّتها الدول المارقة، ونعتها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن بدول محور الشر، وهي الدول التي تحاول امتلاك التكنولوجيات الحديثة لتطوير قدراتها الدفاعية والصناعية للدخول

⁽¹⁾ المرجع السابق ص 276- ويستشهد بأقوال المدير العام للمنظمة هيروشي ناكاجيما الذي قال (بأن هذا القتل الجماعي الصامت إنما هو مأساة يمكن منع حدوثها لأن لدى العالم المتطور من المصادر والتقانة ما يكفي للقضاء على الأمراض الشائعة في العالم بأسره، ولكن هذا العالم يفتقر إلى الإرادة لإسفاف الأفطار النامية.

⁽²⁾ لقد انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة كيوتو للحد من انتشار الغازات المسببة لثقب الأوزون، لأنها تقيد إنتاجها الصناعي باعتبارها أكبر بلد في العالم يستهلك وينشر هذه الغازات.

إلى عالم الحداثة عالم القوة العسكرية والعلم والثقافة الحديثة وامتلاك أسلحة الدمار الشامل الرادعة. وكانت الحرب على العراق واحتلاله من 20 آذار إلى 9 نيسان 2003 م بعد حصار طويل لم يشهد له التاريخ القديم والحديث مثيلاً، وقد استمر لأكثر من اثني عشر عاماً من 1990-2003م هي فاتحة هذه الحروب التي لن تنتهي إلا بانتهاء هذه الرأسمالية الشريرة.

هذه الإمبريالية هي التي طورت أسلحة الدمار الشامل الذرية والنووية والكيميائية والجرثومية والليزرية واستخدمتها في حروبها ضد بعضها البعض وضد الشعوب المناضلة من أجل حريتها في العالم التابع. فالولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت السلاح الذري عندما ألقت قنابلها الذرية على مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين في آب عام 1945م لتنتهي الحرب العالمية الثانية بمشاهد مروعة للتدمير والقتل لن ينساها اليابانيون ولا العالم كله. واستخدمت الأسلحة الكيميائية والجرثومية في حربها على الفيتنام في الستينات من القرن الماضي وقصفت العراق في حرب الخليج الأولى باليورانيوم المنضب، وهو من أسلحة التدمير الشامل، واستخدمت في حربها الثانية ما شاءت من أسلحة الدمار الشامل دون أن يسألها أحد عن جرائمها ضد الإنسانية هذه.

هذا السجل الحافل بالأعمال الإجرامية لدولة لم تعرف سوى الحرب والإبادة الجماعية للشعوب التي واجهتها في القارة الأمريكية والعالم، تصدر اليوم قيادة الرأسمالية العالمية لتحارب من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل تحت ذريعة حماية أمنها القومي كإمبراطورية وأية مفارقة هذه، الدولة صاحبة السجل الأكثر دموية في تاريخ العالم (أبادت قبائل الهنود الحمر سكان أمريكا الشمالية الأصليين ويترأوح عددهم بين عشرة وعشرين مليوناً وفي أمريكا الجنوبية والوسطى وجنوب شرقي آسيا تاريخها حافل بالمذابح ضد الشعوب والجماعات) تنصب من نفسها حامية للسلام والحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان الأساسية، فتعلن الحرب على من تريد، عائدة بالعالم إلى شريعة الغاب والقوة الغاشمة. فهل يفيق هذا العالم ليقف في وجه هذه الإمبراطورية التي لم يعد لها من هدف إلا خدمة أمنها القومي الذي أصبح يشمل الكرة الأرضية والفضاء الخارجي، وتعيش على حساب شعوب العالم، فتقرض الجزية على الأمم التابعة بأساليب شتى وتتهب الثروات القومية وتستولي على الموارد الطبيعية لتكون تحت حمايتها ورعايتها لتتصرف بها كما تشاء وتتصور أنه

أمنها القومي.

8-حروب الهويات، وما يمكن تسميته بالحروب الثقافية التي شجعتها وخططت لها الإمبريالية الأمريكية في مرحلة العولمة لتفتيت وتجزئة الأمم والدول التي تعتبرها هامة لأمنها القومي ، أي تلك التي تقع في مناطق استراتيجية أو غنية بالنفط أو المعادن النادرة اللازمة لصناعاتها. مثال (الحرب في البلقان التي أدت إلى تفتيت يوغوسلافيا، والحرب على العراق عاملة على تفتيته إلى دويلات طائفية وعرقية، والحرب في السودان وغيره من بلدان أفريقيا).

هذه الحروب وما سيتبعها من حروب بمسميات أخرى على كل ثائر من أجل الحرية والاستقلال والعدالة الاجتماعية والمناهض للعولمة والرافض للهيمنة، والمناضل من أجل بيئة نظيفة، وأولئك الذين لا يقبلون بثقافة العولمة الاستهلاكية المدمرة للإنسان كفرد وشخصية وجماعة ودولة قومية، ويرفضون المعايير والقيم الأخلاقية لهذه الليبرالية المستبدة والمتوحشة، والإيديولوجية السياسية التي تروجها كاستراتيجية لنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان الأساسية، التي تنتهكها في كل ساعة وفي كل لحظة في ممارستها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، من أجل تكريس هيمنتها وسيطرتها كطبقات ونخب حاكمة، هي حروب عدوانية ظالمة وغير شرعية وغير عادلة.

هذه الليبرالية المتوحشة التي هي خليط من اليمين الديني والقومي الشوفيني والمحافظين الجدد والصهاينة المتلبسين لباس المسيحية، قد اخترعت لها أيديولوجية لها كل سمات الدين وتعمل من خلالها على إعادة تشكيل ورسم مستقبل العالم متوهمة أنها تملك الشرعية الأخلاقية والكفاءة والمقدرة الفائقة لقيادة العولمة، وفرض نمط الإنتاج الرأسمالي في مرحلته ما فوق الإمبريالية في أعلى درجاتها على العالم، في حين تقوده في الحقيقة إلى الكارثة.

تفرض هذه الاستراتيجية العدوانية على الأمم السائرة على طريق التنمية السقطة والحذر، وأن تتفق بعضاً من مصادر دخلها والأموال التي تتوفر لها على بناء قدراتها العسكرية لمواجهة خطر الحرب التي قد تشنها الإمبراطورية ضدها في أي وقت، وبأية ذريعة يمكنها أن تخترعها في أي وقت تشاء. وإذا كانت بعض أراضيها محتلة كما هو الحال في وضعنا العربي الراهن حيث للدولة الصهيونية المحتلة لفلسطين تحتل أراض عربية في سوريا ولبنان

وفلسطين. فإن الوضع أكثر تعقيداً ويتطلب وضع استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار هذه الأوضاع. ليكون الإنفاق على التنمية متوازناً مع النفقات على الدفاع وإعداد القوات المسلحة، لمواجهة العدوان. ولنا في استراتيجية حرب الشعب والمقاومة الوطنية مثال أثبت نجاحه في مواجهة تفوق العدو في الأسلحة والتقنيات الحربية الحديثة التي لا يمكننا مجاراته بها، وهدفه الأساس إعاقة تطورنا وتنمية اقتصادنا وقوانا البشرية والعلمية والتقنية، كي يظل متفوقاً علينا ونظل تابعين له لا نستطيع الانفكاك من قيوده وعلائقه التي يكبلنا بها نظراً لتقدمه وتخلفنا.

إن التنمية في ظل التهديد بالعدوان وشن الحروب الاستباقية، والعلاقات الدولية المتغيرة والمرحلة الانتقالية التي تمر بها الرأسمالية ما بعد الإمبريالية، التي تهيمن على الرساميل والتقنيات، وتعمل على فرض تقسيم للعمل على المستوى العالمي بقوة السلاح والحرب، هي مسألة تحتاج إلى التفكير والتدقيق في اتخاذ القرارات الصائبة الاقتصادية والسياسية، ولكن بدون تردد مع الحزم الشديد في التنفيذ وتهيئة كل الموارد والشروط والقوى البشرية الفنية والمادية للنجاح والتحرر من التبعية، وهي الطريق الوحيد للخلاص من التخلف. فالقضية لا تتحمل الفشل ولا المغامرات الطائشة⁽¹⁾، مع التأكيد على ضرورة التنمية المستقلة التي تتخلص بشكل ملموس من شروط التبعية والوقوع في فخ الديون والقروض المالية سواء من الدول المتقدمة أو من أسواق المال الدولية.

وانطلاقاً من هذه الشروط فإن البرنامج الوطني للتنمية في الأوضاع الدولية الراهنة، والتطورات العاصفة في مجال التحديث الرأسمالي والتقني والعلمي والاجتماعي والاقتصادي، يجب أن يتضمن الخطوط الرئيسة للتنمية الشاملة، تنمية الإنسان بالدرجة الأولى الذي لا يمكن بدونه نجاح أية تنمية وهذا يقتضي دولة ديمقراطية حديثة ومؤسسات تمثيلية منتخبة وحرية أساسية ومجتمع مدني، وتعددية سياسية وحزبية وصحافة حرة ومدرسة حديثة، وجامعات ومراكز بحوث وأكاديميات مهتمة بمشاكل المجتمع والتنمية، والفكر الحر والثقافة الحديثة، ثم تنمية الاقتصاد بفروعه الرئيسة الزراعة والصناعة والتجارة، والخدمات العامة، أي تنمية متكاملة تقيم علاقات متناسبة بين جميع أشكال وهيئات ومؤسسات الدولة والمجتمع وفروع الاقتصاد الوطني على

⁽¹⁾ راجع سمير أمين الاقتصاد السياسي للتنمية في القرن العشرين

خاتمة:

سوف تظل الدولة القومية هي الوحدة المهيمنة على النظام العالمي الجديد على الرغم من تحديات العولمة وهيمنة الإمبراطورية الأمريكية، وسوف يبقى نضال الأمم والقوميات ضد السياسات الإمبريالية لها ولحلفائها من الدول المتقدمة هو الرافعة التاريخية والمحركة لتاريخ العالم الحديث. لقد اقتضى تدمير الإمبراطوريات العبودية وأخرها الإمبراطورية الرومانية وقيام النظام الإقطاعي كتشكيكة اجتماعية- اقتصادية وأسلوب إنتاج، تأسيس نمط جديد من العلاقات الاجتماعية على مستوى الدول الإمبراطورية، والملكيات والإمارات فيما بينها وفي داخل المجتمعات الجديدة التي نشأت على أنقاض الجماعات المنحلة في إطار الفوضى العامة التي أعقبت انهيار العالم القديم. وقد كرست علاقات القوة والغزو والفتح طبيعة تلك العلاقات القهرية والقسرية بين من يحملون السيف ويركبون الخيول يحاربون فيقتلون ويقتلون، ويفرضون سلطانهم على حملة المعول والمحراث والمطرفة والمنشار الذين يزرعون الأرض ويربون المواشي ويصنعون أدوات الحرث، أو ينسجون أو يقيمون المباني، أي الفلاحين والحرفيين وأصحاب المهن الأخرى ومن هم في مستواهم من المثقفين. ومن ثم ترسخت في أنظمة ومواثيق وعهود وقوانين، بين السادة الإقطاعيين وبين من صاروا رعايا لهم ، فالأولون يملكون الأرض وما عليها من أدوات الإنتاج والفلاحين والحرفيين الذين صاروا أيضاً في أملاك هؤلاء السادة يُباعون ويُسْتَرُونَ مع الأرض أي تابعين للأرض وللسيد صاحب الإقطاعية مع ملكية محدودة لأدوات الإنتاج والقوى المنتجة .

هذه التبعية أسستها علاقات القوة واقتضتها شروط الإنتاج الاقتصادي، وطبيعة النظام السياسي، فهي علاقات تاريخية بين غالب ومغلوب، استمرت حقبة تاريخية مديدة ناضلت فيها الطبقات والجماعات القومية والشعوب التابعة، وثارَت ضد هذا الشكل غير الإنساني من العلاقات بأشكال مختلفة وقدمت ملايين الضحايا على طريق التحرر من هذه التبعية، وظهرت خلالها ثقافتها وفكرها الاجتماعي والسياسي، واخترعت الوسائط والأدوات التي تساعد على الخلاص من الإقطاعية وسادتها الذين تحولوا مع الزمن إلى هيئة اجتماعية طفيلية لا تقوم بأي دور حيوي في عملية الإنتاج الاجتماعي، يعيشون من جباية

الربيع العقاري الذي يفتتعهونه إما بشكل عيني أو بشكل نقدي من إنتاج الأرض والحرف وأجرة الأسواق والرسوم والضرائب على المنتجات الصناعية وعلى التجارة العابرة في إماراتهم.

وثارت الشعوب ضد ملوكها أيضاً من أجل التحرر من التبعية والإلحاق ومن أجل دولة حديثة قومية وديموقراطية، وتحطمت علاقات التبعية الإقطاعية القائمة على الغلبة في مجرى التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي والعلمي والفكري والاقتصادي، ليتأسس شكل حديث للدولة والمجتمع. وقد ورث النظام الجديد الذي أسسته الرأسمالية وحملته وجعلته الطبقة الاجتماعية الجديدة التي كان يطلق عليها اسم الطبقة الثالثة وهي البرجوازية وحلفاؤها من أعيان الريف والنبلاء ورجال الدين الخارجين على طبقتيهما -نبالة السيف ونبالة الثوب (الإكليروس- رجال الكنيسة) والمفكرين الأحرار المتتورين- جعلته أيديولوجيا سياسية وفلسفة وأخلاق وقيم إنسانية وكافحت لتطبيقه، وانتصرت بعد الثورات الكبرى في فرنسا والولايات المتحدة وفي أوروبا كلها بعد حين.

تصدعت التبعية الفكرية والثقافية للكنيسة الكاثوليكية، والملكيات الإقطاعية، في إطار التطور الموضوعي لأسلوب الإنتاج الرأسمالي، ولكنها وبفعل الوعي الذاتي وإرادة النضال الفكري والثقافي والحركة الاجتماعية الواسعة التي قادتها البرجوازية الصناعية وليدة الأسلوب الرأسمالي والثورات الفلاحية والعمالية وثورات الشعوب من أجل دولتها القومية، للتحرر من هيمنة الدول الإمبراطورية. أزيلت الدولة الإمبراطورية القديمة وتمت تصفيتها لتبرز تبعية من نوع جديد، - تحدثنا عنها فيما سبق - التبعية التي أنتجها النظام العالمي للرأسمالية في أطواره المتعددة حتى الآن. وللخروج منها لا يكفي تشبه الغالب بالمغلوب الطريق الذي سارت فيه الدول التابعة واعتمدته إيديولوجيا لفك الروابط والعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية، لأن شروط وأسباب هذه التبعية أكثر تعقيداً وإحاطة من التبعية السابقة التي كانت قمعية قهرية وإكراه بقوة السلاح وعنف مادي عاري بلا توسطات.

التبعية للرأسمالية هي أوسع وأعمق وتشمل الفكر والإيديولوجيا والثقافة والعلم والتكنولوجيا والسلوك الاجتماعي والاستهلاك ونمط الحياة والعيش. وبالوسائل الجديدة المتنوعة -وسائل لاتصال الحديثة والإرسال عبر الأقمار الصناعية وشبكات الإنترنت للمعلوماتية والصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية، والمواصلات السريعة ومنجزات التكنولوجيا والثورة العلمية، والسوق

العالمية وأسواقها المتعددة المالية والصناعية والتجارية. تجعل التبعية نمط حياة المليارات من الناس الذين تشدهم هذه الرأسمالية إلى نمط فكرها والعيش وفق معاييرها واستهلاك سلعها وقوانين استغلالها، وتفرض عليهم ما تشاء من قيم وتهمشهم وتغربهم في أوطانهم وتخلعهم من هوياتهم، ولا تترك لهم الوقت الكافي للتفكير بمصيرهم الذي ترسمه لهم وهم يسرون خلفها وعلى هديها بلا قدرة على الانفكاك منها، إنها معضلة على الرغم من الثورات الطبقيّة والوطنية والقومية والدينية التي حاولت وتحاول وقف زحفها. وقد قطعت بعض حلقاتها في مطلع القرن العشرين بعد انتصار ثورة أكتوبر البلشفية 1917م والتحرر الوطني والانتصار على الاستعمار القديم وتصفية مؤسساته وأشكاله في منتصف القرن الماضي.

ولكن انهيار دولة السوفييت في العقد الأخير من القرن الماضي، وإفلاس حركة التحرر الوطني ودولها المستقلة وتحولها إلى دول استبدادية زرعت الدمار والخراب في بلادها وحطمت روحها النضالية أعاد للرأسمالية الإمبريالية المنتصرة سطوتها، وكرس قوانينها في الهيمنة والتبعية، لتستبيح إنجازات التحرر والاستقلال؛ مما أوقع حركة التحرر القومي والوطني في شباك التبعية بصورة أشد وطأة وعنفاً. فالمطلوب اليوم البحث عن طريق جديد لتجاوز هذه الرأسمالية، انطلاقاً منها، وأول خطوة على هذه الطريق هو تأسيس الوعي العلمي لها وبها والأدوات العلمية والمفاهيم النظرية التي تشكل ثقافة الثورة القادمة وأيديولوجيا العمل السياسي واختيارات القوى الاجتماعية والسياسية التي ستتحمّل أعباء هذا العمل على المستوى القومي والعالمي. وقد أخذت بالتشكل والاصطفاف كمنظمات وحركات مناهضة للعولمة في داخل المجتمعات المتقدمة، وكقوى سياسية وأحزاب معادية للتبعية ومكافحة من أجل عالم مختلف في البلدان التابعة. وعسى أن أكون قد رسمت بعض ملامح هذا الطريق بهذه الأفكار التي أضعها أمام القراء والمتقنين لفتح الحوار من حولها وصولاً إلى أيديولوجيا سياسية تكون مطابقة لواقعنا ووعينا الذي به سنضع اللبنة المؤسسة لإنجازاتنا في التنمية والاستقلال على طريق تحقيق الوحدة العربية.



الفصل الثالث:

ثقافة التبرير وثقافة التغيير

إذا لم تُستخذ خطوات ما فإن الإنسان قد يهزمه حسه التاريخي (إن النقل العظيم والأكبر على وجه الإطلاق للماضي يقمعه وينحيه جانباً ويعوق مسيرته كعبء خفي مشؤوم هناك درجة معينة من الأرق من التأمل من الحس التاريخي الذي يصيب كل شيء حي، وفي النهاية يدمره سواء كان إنساناً أو شعباً أو حضارة). الفيلسوف الألماني فردريك نيتشه

-1-

العقل التبريري في الثقافة العربية المعاصرة:

هو عقل هروبي أنتجته الأوقات الحرجة والأزمة الصعبة، أزمة الاستبداد والهزائم والضعف والتخلف. وكرست فيه مجموعة من القدرات الذاتية، تجعله يتعامل مع الوقائع الجارية وأحداث العالم وقضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بمنهج التبرير وبوعي عامي يخلو من التفكير العميق والنظر الدقيق والبصيرة النافذة التي تجهد لتكوين مفاهيم علمية معرفية مقاربة للواقع. فهو إما أن يتخطى الوقائع الراهنة، وينطلق في مباريات كلامية إلى الأمام ليقدّم أوهامه وأحلامه كبرامج سياسية للمستقبل على شكل شعارات وجمل ثورية بليغة، فلا يكلف نفسه عناء البحث فيما يمكن بالفعل بلوغه وعمله في إطار الممكن والإمكانات المتوفرة، وإما أن ينكص إلى الوراء في عملية المراجعة والنقد للأفكار والممارسات تتخذ شكل هجائيات مدمرة وبكائيات صاخبة لتسفيه وتشويه كل شيء، في سياق عبثي من الذم والتحقير والتشهير والتزوير إرضاء للذات المهزومة والمأزومة في محاولة للتطهر الفردي والجماعي، ولكن الكارثي الذي لا ينتج سوى العصاب الوسواسي القهري .

وهو كما افترض نتاج مرحلة التبعية الطويلة التي مازلنا نعيش فيها منذ قرون، وقد غاب عنها العقل النقدي والمنهج العلمي الحديث. وهو بالتأكيد من مفرزات سياسات العنف والقوة التي ظلت تمارس على الإنسان والمجتمع العربيين سواء من السلطات المعرفية أو السياسية، يضاف إليها علاقات التبعية الثقافية والاقتصادية والسياسية التي فرضتها علينا الإمبريالية والعولمة المعاصرة. وما تصدر إلينا من أفكار وقيم ومناهج، لا نستوعب إحداها حتى تمسك بنا أخرى جديدة وأكثر حداثة وما بعد الحداثة، فتختلط علينا المسائل والإشكاليات وتتعقد فلا نستطيع التمكن من العلم، فبلجأ عقلنا لتبسيط القضايا والتعامل بها ومعها على قدر ما يمكن استيعابه منها، فلا يجد أسهل من اختراع الحجج والذرائع لتفسير حدوثها بما يعكس جوانبها السطحية ويرضي رغباته وطموحاته بل لنقل أو هامه أي تبرير هزائمه وانتصاراته بأكبر قدر من توهين العقل والأسباب وتعظيم دور الشروط غير الملموسة. ومن موقع المهزوم والوعي الشقي الذي يفرضه التراث، ويحدده الآخر صارت ثقافتنا إرهابات، وردود فعل أو مقابسات نتيجة عقدة التفوق الحضاري التاريخي أو عقدة القصور الذاتي، وتحولات الآخر من الوحش البربري إلى الشيطان المتآمر الذي حاك خيوط مؤامرة واسعة للإيقاع بنا وتدميرنا وتجريدنا من هويتنا، مما يزيد من غربتنا وتبعيتنا، فإما الانفصال عنه والاحتفاء بديننا الذي هو هويتنا، وإما الاتحاد به واكتئاد مثله وقيمه الوصول إلى الحداثة الطريق الوحيد للخروج من التبعية، وإما المراوحة بين هذين الحدين، خطوة إلى الأمام وخطوة إلى الوراء فتتغلق الآفاق أمام رؤانا ونهضتنا، ونظل أسرى هذه الإشكالية التي نجاهد للتحرر من شبكاتها الكثيفة دون نجاح. فالنظم المعرفية والتصريحات والبيانات التي نعمل من خلالها لا نلتقي بها في ميدان التجربة. كما أن المضامين الموضوعية لطرق تفكيرنا السابقة تتطلب منا أن نعيدها إلى الحياة كي نستطيع تطبيقها على الشيء الحقيقي الوحيد، أي الشخص المفرد، لتكون ثقافتنا خلاقة ومبدعة، أي على الإنسان العربي الملموس الذي هو غاية ووسيلة، نتطلع إليه كأداة فعالة للتغيير والثورة، لأن الإنسان أكبر قيمة في ثقافة النهضة والتحرير، قيمة أخلاقية وقيمة معنوية ومادية.

إن بناء منظومة أخلاقية يعادل إن لم يتفوق على معايير للقيم المادية في عصر أصبحت فيه استراتيجيات الفساد والإفساد أحد المعالم الرئيسة للعولمة

والسيطرة الكونية الأمريكية⁽¹⁾.

إنها لمشكلة كبيرة، وليست إشكالية تكمن في بنية هذه الثقافة والعقل الذي ينتجها، ترجع إلى طبيعة العلاقة المؤسسة لموقعه في عملية المعرفة والثقافة المنتجة. فأساليب التلفيق بالنقل والاقتباس والتوفيق بالتسوية والمماثلة والنقل والحذف والاستجاوز تجعله بلا هوية. فلقد شوشت المصطلحات الموروثة أو المترجمة عن ثقافة الحداثة التي يتبارى أساتذتنا الأفاضل الذين يعتبرون أنفسهم مرجعيات في التراث وفي الترجمة وصياغة ونحت العبارات وإنتاج الأفكار متعمدين إحاطتها بالغموض وإلباسها أشكالاً من التأويلات إما براعة منهم أو لعجزهم عن نقلها إلى ثقافتنا بدلالاتها المعرفية، فيعمد عقلنا التبريري إلى هدم المسافات وملء الفجوات بما هو متوفر في الدارج من معانٍ ومسميات لتصبح الساحة الثقافية مزيجاً من المذاهب والفلسفات المتهافئة، فالكمل يحاول الانتساب إلى الثورة والتغيير وإلى الاستمرارية والأصالة في وقت واحد. إن التاريخ كما جاء في فلسفة هيغل هو في جوهره تتابع تاريخ أشكال الوعي المختلفة بالعالم وبالممارسات الإنسانية لجعله معقولاً ومفهوماً وصياغة قوانين تطوره، بوضع الإنسان أمام مصيره ومسؤولياته، ولا يفيد كثيراً هنا الخلط والتلفيق والتوفيق بين المذاهب المتعارضة وتقديم مركب ثقافي بلا هوية.

فالكاتب عبد العزيز حمودة على سبيل المثال عمد في كتبه الثلاثة الصادرة عن سلسلة عالم المعرفة في الكويت وهي على التوالي (المرايا المحدبة 1979م) (والمرايا المقعرة 1998م) (والخروج من النيه 2003م) إلى دراسة مستفيضة للمذاهب النقدية الحديثة وما بعد الحداثة في الغرب الرأسمالي (أوروبا وأمريكا) وانعكاساتها في الثقافة العربية المعاصرة. يحدثنا في بداية بحثه عن موقف الحداثيين العرب فيقول (ولم تكن وقفة الحداثيين العرب أمام المرايا المحدبة أقصر أو أقل استغراقاً ولم تكن أصواتهم أقل صخباً برغم أن موقفهم المبدئي أكثر ضعفاً. فالحداثة الغربية جاءت نتيجة ثقافة غربية والمصطلح النقدي الحداثي إفران للفلسفة الغربية خلال ثلاثمائة عام من تطورها، وعلى رغم ذلك فإن الحداثة في قلب التربة الغربية خلقت أعداءها والرافضين لها ولم يكن المصطلح النقدي الجديد أوفر حظاً. فهو يمثل أزمة متجددة لا تفقد قوة

⁽¹⁾ الثقافة المقهورة والثقافة المنتصرة - محمد سعيد طالب - دار الوطنية الجديدة ص 6 - لعام

دفعها في لحظة من اللحظات فما بالنا بالنسخة العربية التي نقلت النتائج الأخيرة للفكر الغربي دون أن تكون لها مقدماته المنطقية، واستخدمت مصطلحاً نقدياً يجمع بين غرابة النحت وغرابة النقل إلى لغة جديدة⁽¹⁾.

ثم يعلن أنه في كتابه الثاني المرايا المقعرة حاول اختراع نظرية عربية جديدة في النقد تستند إلى الموروث العربي البلاغي (وهكذا تحولت في الدراسة الثانية، المرايا المقعرة، إلى محاولة البحث عن نظرية نقدية عربية وهي محاولة قادتني بالضرورة إلى البلاغة العربية في عصرها الذهبي ابتداءً من القرن الثالث الهجري إلى بدايات القرن الثامن على وجه التقريب وليس التحديد. لم تكن تلك العودة مجرد نبش تحت جذور الماضي كما وصفها أحد هواة النقد. كما أنها لم تكن إحياء للمعركة التي تخطاها الزمن بين الجديد والقديم حسبما سماها آخر أساء قراءة الدراسة بالقطع، ولم تكن بأي حال دعوة إلى التفوق داخل شرنقة الذات في دعوة انتحارية إلى العزلة الثقافية في عصر أصبحت العزلة فيه ترفاً مستحيلاً. لكنها كانت دعوة لتطوير ما أسماه العقاد في سنوات نضجه بـ "الهوية الواقية" عن طريق تطوير نظرية لغوية وأدبية عربية تقوم على الاتصال الكامل بالآخر الثقافي والاستفادة من كل إنجازات العقل الغربي المتقدم مع التمسك بجذورنا الثقافية). وعلى الرغم من هذه المرافعة عن شرعية ما قام به وما نوى تأسيسه فإن المبررات التي يسوقها تعيدنا إلى ما افترضناه منذ بداية هذا البحث، من أن العقل التبريري يظل ساكناً داخل النص وفي ذهن المؤلف وهو يناقش مسألة في غاية الأهمية، وهي كيفية حل الإشكالية الثقافية في الفكر العربي المعاصر التي أوجدتها حالة التبعية العربية للآخر المتقدم علينا والذي يسوقنا وراءه ونحن نسعى للحاق به دون أمل منظور للوصول إلى ذلك الهدف.

يذكر المؤلف ذلك وبكل صراحة في كتابه الثالث "الخروج من التيه" فيكتب (تأتي الدراسة الجديدة الحالية بعد أن انكشف المستور ولم يعد الأمر قاصراً على مجرد إشارات ومؤشرات بل أصبح أمر ثقافة مهيمنة تضيق شأنها في ذلك شأن كل الثقافات المهيمنة السابقة - باختلاف - فتحاول إلغائه وإلغاء الاختلاف والتفرد يفترض قيام الثقافة المهيمنة، إما باحتواء الاختلاف عند

⁽¹⁾ المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك د. عبد العزيز حمودة عالم المعرفة - الكويت رقم الكتاب 232 لعام 1997م ص 10-11

الثقافات القومية، وإما بكتبه لخلق فراغ تشغله قيم تلك الثقافة في نهاية الأمر، والمؤسي أن الواقع العربي أصبح اليوم أكثر من أي يوم مضى معداً لتنفيذ ذلك السيناريو. فقد تحول المثقفون الحقيقيون إلى نخب ثقافية يخاطب بعضهم بعضاً في أحيان كثيرة وتتخالف مع السلطة الحاكمة في أحيان أكثر وفي كلتا الحالتين تخلى هؤلاء المثقفون عن دورهم القيادي في تنوير الجماهير وابتعدوا عن الشارع العربي تاركين الثقافة الشعبية MASS,OR POPULAR CULTURE. تحت رحمة الثقافة المهيمنة تفعل بها ما تشاء وتغرس قيمها الجديدة لتعيد تشكيل الوعي العربي⁽¹⁾.

هذا الخطاب المثقل بكل شفافية التبرير جعل الكاتب ينسى أن كتابه ليس دفاعاً عن الثقافة الشعبية العربية ولا عن قيم الثقافة العربية بل هو بحث منهجي في المدارس النقدية الغربية والعربية (الوافد، والتراثي) وعلاقات التبعية الثقافية العربية لثقافة الحداثة الغربية وما بعدها وهو مكرس للنخبة بل لنخبة النخبة والدليل على ذلك أنه كتب مصطلح الثقافة الشعبية باللغة الإنكليزية وما أظن القارئ العادي بقادر على فك مفهوم هذا المصطلح وهو ليس بحاجة إليه، كما أنه أسهب في استعراض الوافد الحداثي وحشد فيه من المعلومات ما يضيق به هؤلاء فكيف القارئ العادي الذي تذرع بمخاطبته، وأظن أنه كان في غنى عن إيراد مثل هذه المبررات. فالهوية الواقية مفهوم ملتبس في عصر يصفه بأنه عصر الثقافة الحديثة المهيمنة، وهذا يعني أن أسباب الهيمنة معروفة وهي خارج النص الثقافي في السياسة والاقتصاد والعلم والتكنولوجيات، وكان عليه دراستها هناك، فهي ليست ثقافية بل سياسية-اقتصادية-علمية وتقنية. فكيف تكون الهوية الواقية وفي أي مجال طالما نحن في حالة التبعية الشاملة⁽²⁾.

فثقافة التغيير هي ثقافة الخروج عن هذا النص، والبحث عن الهوية، وإعادة تشكيلها، وهي الإبداع المعرفي والعلمي، ونقد التقليد والتبرير، وتجاوزهما إلى فكر حديث لحل الإشكاليات المانعة من التطور وجعل الثقافة قوة مادية مساهمة في العملية الاجتماعية والإصلاح السياسي والاقتصادي، لإنجاز المهام الرئيسة للتحرك العربي في عصر العولمة. (الثقافة هي شكل

⁽¹⁾ الخروج من التسيّد عبد العزيز حمودة، كتاب عالم المعرفة رقم 298 تشرين الأول 2003م التمهيدي ص 8-9-10.

⁽²⁾ راجع كتابي الثقافة المقهورة والثقافة المنتصرة الصادر عن دار الوطنية الجديدة 2000م.

الفكر وفعل الفكر، هذا معناه أن الإنسان يستطيع أن يتوقف عن العمل، وأن يعمل ليس بحسب أهوائه وشهواته بل أن ينسحب وينطوي على نفسه ويتأمل، أن يفكر نظرياً، التفكير بالكلية. الإنسان اللا مثقف الإنسان الأمي مع إدراكه الوجه الرئيس، يستطيع مع أفضل النوايا أن يشوه نصف دزينة من وجوه أخرى محتفظاً بالوجوه المختلفة، أما الإنسان المثقف فيعمل من وجهة نظر الكلية⁽¹⁾.

فالنص الثقافي المؤسس مكتف بذاته وبأسبابه العلمية والمعرفية، وتأتي مشروعيته ليس من الأسباب التبريرية، بل من مكانته الفكرية، ومفاهيمه الإبداعية التي تعكس بأكبر قدر من الموضوعية المسائل والقضايا والإشكاليات التي هي جوهر العلاقات الاجتماعية والسياسة والاقتصادية والثقافية في المجتمع والحلول الممكنة لها في إطار عملية التغيير المفترضة للخروج من حالة التبعية والتخلف. أي المشروع الحضاري الذي يعطي للأمة هويتها من خلال ممارستها لبناء ذاتها كأمة ودولة وسياسة واقتصاد وثقافة وجماعة وأفراد. وفي ندوة عقدت مؤخراً في دمشق حول تجديد الخطاب الديني، وما أكثر مثل هذه الندوات يقول أحد المحاضرين على أن هناك إجماع على ضرورة هذا التجديد، ويبرر. هذه الدعوة بالقول: بأن هناك أصولاً راسخة في الإسلام تدعو لمثل هذا العمل، ويورد حديثاً نبوياً، ثم يتابع التبرير (إضافة إلى أن رؤية للعالم الجديد التي بدأت تتشكل مؤخراً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة خلقت خطاباً على صورتها وشكلها)، وهذا هو المهم. فالتجديد الذي هو مطلب داخلي وفعالية فكرية تقتضيها التطورات الداخلية والإشكاليات المعرفية التي تواجه الخطاب الديني الإسلامي، أصبح نتيجة للنكوص عن حركة الإصلاح التي قادها رواد عصر النهضة (جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده والطهطاوي ورشيد رضا وطه حسين وعلي عبد الرازق وآخرون) مطلباً خارجياً واستراتيجية أمريكية تفرض على الأنظمة ومفكراتها أن تنفذ وتلتزم به كشرط أساس لقبولها في المجتمع الدولي أي في الإمبراطورية الأمريكية⁽²⁾.

⁽¹⁾ مختارات هيغل - ترجمة إلياس مرقص ص 59

⁽²⁾ ندوة تجديد الخطاب الديني في الجدل السياسي والثقافي - انعقدت في دمشق في أوائل الشهر السادس 2004م

والعقل التبريري لا يقف عند هذا الحد بل هو وبكل ثقة قادر على تسويق أعقد القضايا وإلباسها ثوب الحقيقة والصدق، بالانتقال من الشيء إلى ضده، بأن يجمع ويساوي بين المتناقضات من المفاهيم في وحدة غير جدلية في نفس النص الثقافي، بين الرأسمالية والاشتراكية، وبين الاستبداد والحرية، وبين الاستقلال والاحتلال، والخيانة والأمانة والشرف والغدر والوضاعة، وبين التبعية والتنمية الوطنية، والوحدة والانفصال، ويقدمها على أنها مترادفات ملتبسة تحتمل التأويل والتفسير المتشابه، ليدافع عن القضية وضدها في سفسطة مدروسة وبـنفس القوة والحماس والمغالطة والأدلة وعكسها، والمساواة بين المفاهيم، معتمداً الحذف والتجاوز كأساليب تضليلية، والتنكر لما كان قد أثبتته من قبل في شروط أخرى كحقائق موضوعية، وكأيديولوجيا نضالية على أنها فلسفة عملية ستوصله للأهداف المثلى. فلا يدري القارئ أو المستمع ماذا يُصدق من هذه الأفكار: أطروحات الثورة بالأمس؟ أم أطروحات الثورة المضادة اليوم؟ الماركسية - اللينينية نظرية الثورة الاشتراكية؟ أم الليبرالية - الديموقراطية - الرأسمالية نظرية التحول في عصر العولمة أو الثورة الاشتراكية القادمة؟ أستاذنا الماركسي - اللينيني الثوري حليف العمال والفلاحين؟ أم أستاذنا المصلح الليبرالي - الديموقراطي الذي أعلن توبته وتخليه عن أفكاره السابقة، واستعار ثوب العولمة الديموقراطي، ليظهر به مبشراً بالسلام والديموقراطية كخيار تاريخي ونهائي، والدولة الحديثة والحياة الجديدة في ظل الإمبراطورية الأمريكية التي ستملأ الدنيا عدلاً وديموقراطية بعد أن ملأها البعث العربي ظلماً وجوراً!!! فالديموقراطية لا تتفصل عن الليبرالية؟. أم يصدق القومي العربي الثوري الذي ظل يهدد بإشغال الأرض العربية تحت أقدام الغزاة الأمريكان والصهاينة ثم عاد ليبرر الانضواء تحت عباءة المجتمع الدولي الأمريكي بسبب الظروف المستجدة؟. أم الناكص عن العروبة وإشكالياتها الذي عاد إليه وعيه الوطني وصار داعية للقطرية والإقليمية بعد غيابه في مفاهيم القومية العربية الرومانسية؟، أم المصلح الديني الإسلامي الداعي إلى إصلاح الفكر والمناهج وإلى الثورة الإسلامية ضد الإمبريالية، والعودة إلى الأصول؟ فإذا به الشيخ المراجع والمتبرئ من أفكاره السابقة الإصلاحية والثورية داعياً إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والأنظمة الصديقة لها ومهادنة الإمبريالية لأنها النظام العالمي الجديد لقطف ثمار العولمة الاقتصادية والسياسية. وكله مبرر وله أسبابه ويصلح للجدال والسجال. بالأمس كانت الإمبريالية الأمريكية الشر

كله، فإذا بهذا الكلام بعد المراجعة النقدية بقوة السلاح التي قامت بها القوات الأمريكية في العراق، يصبح خطأ استراتيجياً عند بعض المراجعين الشيوعيين. أدى إلى الانجرار وإلى التعامل معها بطريقة شمولية عمياء وبصفتها شراً مطلقاً، بدلاً من مواجهتها بصفتها مرحلة موضوعية في مسار تطور البشرية، والتعامل معها من منظور المصالح القومية والإنسانية الملموسة وعلى أساس هذه المصالح⁽¹⁾. مع أن الإمبريالية لم تتبدل، كانت وما زالت راعية الصهيونية والاستبداد ومضطهدة الشعوب، وها هي بعد تحولها إلى مرحلة أعلى مرحلة العولمة أصبحت مفيدة حسب منطق هؤلاء، لأن مصلحتها لم تعد مقيدة بدعم الطغيان و الشمولية والديكتاتورية في الوطن العربي وهي تسعى لبناء الديمقراطية، ولذلك يجب الاستفادة من هذه التحولات، والتعامل معها بإيجابية.

الإمبريالية لم تتغير كبنية ونظام قهر وقسر واستغلال وهيمنة واضطهاد للشعوب والأمم وبخاصة الأمة العربية، فهي ما تزال تشن الحرب على العرب ثقافة وقومية وديانة، وأرضاً وتاريخاً وجغرافياً، ويظل الشعب العربي من ضحاياها. الذي تغير هو فكر المراجعين فحسب . وهكذا تفقد المفاهيم معانيها ودلالاتها، فتضيع الحقيقة في المواقف التبريرية التي تتغير بحسب تطور الأوضاع العالمية، وليس لأسباب موضوعية وذاتية عربية. ويجادل هذا العقل بالقول: لقد انتصرت الصهيونية علينا وأقامت وثبتت دولتها باحتلال فلسطين وهي دولة العدوان الصارخ والغزو الوحشي المخالف لكل الشرائع و القوانين، واستطاعت فرض هيمنتها على الوطن العربي بتحالفها مع الإمبريالية الأمريكية. ولم نقدر نحن العرب أصحاب الحق الواضح والمعتدى علينا حتى الآن من تحقيق نصر استراتيجي عليها بسبب عدم واقعيتنا وتمسكنا بأوهام المقاومة والجهاد. ولذلك وكما يقول العقل التبريري: نحن قد أخطأنا في التعامل مع قضيتنا، ولم نستفد من الجانب الإيجابي في الظاهرة الإمبريالية لإدارة معركتنا مع الصهيونية الغازية⁽²⁾. فلنكف عن هذه المواجهة الخاسرة ولنسلم بالوقائع الجارية أي إننا لا نستطيع ضمن موازين القوى الراهنة أن

⁽¹⁾ مشروع الموضوعات التي طرحها الحزب الشيوعي السوري بزعامة رياض الترك نقلاً عن الجريدة الداخلية (الرأي العدد 26)

⁽²⁾ منذ أربعين سنة كان علينا أن نتعلم من هزيمتنا الساحقة أمام إسرائيل أن سر تفوق العدو يكمن في سر العلاقة العضوية بين الحادثة والتحديث - عبد الرزاق عيد المرجع السابق

نحقق شيئاً عن طريق المقاومة والحروب، فلنرضَ بما يُعطى لنا كي لا نخسر أكثر في إطار هذه المقاومة العنيفة، ولنراجع أفكارنا وثقافتنا الجهادية الإسلامية والعربية الكفاحية لتتسجم مع استراتيجيات سادة العصر الأمريكي - الصهيوني ولنقبل بما يُعطى لنا. وكل مغالطة تؤدي إلى مغالطات بحسب تبدل الظروف والأوضاع الدولية.

إن الهروب من مواجهة الأحداث والوقائع الجارية والدراسة العلمية والتحليل النقدي لتكوين مفاهيم مقاربة ومطابقة، إلى التبرير وسد الذرائع بالتحايل واستخدام ما هو متوفر و وافد إلينا من مراكز إنتاج الثقافة وصنع الرأي العام في الدول المتقدمة، وتبني المناهج والاستراتيجيات التي تضعها مراكز الدراسات والبحوث الأكاديمية المتخصصة فيها والممولة من قبل الجهات السياسية والأمنية، لن يزيد إلا في تضليل الإنسان العربي الذي يحاول جاهداً أن يفهم لماذا تجري الأمور على هذا النحو، أي إلى مزيد من الهزائم والتبعية و التخلف عن العالم. وعقل التبرير هو المسؤول عن هذه الانهيارات الثقافية. إذ تتحول من خلاله ثقافة التغيير إلى ثقافة القبول بما هو قائم انطلاقاً من القول المأثور (اليوم أحسن من بكرة واللي بتعرفه أحسن من اللي تتعرف عليه). يذكر الأستاذ أكرم الحوراني في مذكراته حول موقف البعثيين من حل الحزب استجابة لشروط عبد الناصر لقبول الوحدة مع سورية ما يلي (بعد أيام من قرار حل الحزب جاءني عدد من الحزبيين وعلى رأسهم الدكتور مدحت البيطار وقال بأنه لا يجوز أن يصدر قرار حل الحزب دون توضيح أو تبرير مكتوب يعمم على الفروع في سورية والأقطار العربية الأخرى). فتبرير الحل هنا ليس له هدف معرفي ثقافي بل إعلامي لتسويق القرار دون الدخول في دراسة تقويمية تتضمن النواحي الإيجابية والسلبية، والنتائج التي يمكن أن تنجم في الحالتين.

إن منطق التبرير تراجعني يعتمد على التداعيات النفسية، التي هي رد الذات المأزومة لاستعادة توازنها الذي تصدع نتيجة إنكساراتها في الواقع، وهو لذلك ليس معرفياً، ولا يستهدف نقد الذات ولا دراسة الظواهر لتكوين مفاهيم علمية عنها، وهدفه الأساس تفريغ الشحنات الانفعالية عن طريق الاعترافات والملاحظات الجزئية لمنع المزيد من الانهيارات في الذات المهشمة. ومن هنا كان التلسيق وسيلة دفاعية مثلى للرد على واقع مأزوم تتزايد الضغوط في مجالاته ومستوياته المتداخلة وهذا هو منطق التسويق.

صور وأشكال عقل التبرير.

يتصف العقل التبريري بأنه: -عقل تبسيطي- وتوفيقي -وواحد- سلطوي -وتلفيقي- ذرائعي- و وضعي- بنيوي- ومذهبي- عقائدي.

أ- فهو تبسيطي وتوفيقي لأنه أحادي البنية، لا إشكاليات معرفية فيه ولا علاقات جدلية، والتوفيقية هي الجمع بين منهج تجريبي علمي غربي وعقائدية إيمانية موروثة بالتقليد من أهمية المتناقضات والتضاد بين المنهجين، وما قد ينتج عن التوتر بينهما مما يؤدي إلى انهيارات الموضوع المبني عليها بالكامل. فالحقيقة الإيمانية تدرك بالحدوس وليس بالتفكر والعقلانية النقدية والمنهجية العلمية والفرضيات وصياغة النظري والسعي لمعرفة. فلدى عقل التبرير مسلمات معروفة وهي بديهيات لا تحتاج لإثبات تفسر كل شيء مثل نظرية المؤامرة في السياسة، ونظرية العدالة في الفلسفة القانونية والحقوقية، ونظرية الأمة المختارة في المسألة القومية والهوية الإسلامية والعقاب الإلهي . . . التي يمكن الانطلاق منها والاستناد إليها لتفسير كل النكبات والكوارث. فبمجرد أن يضع هذا العقل فكرته عن الحدث أو الشيء فقد أصبحت لديه واقعاً ملموساً ويتصرف على هذا الأساس مع حلفائه ومع أعدائه ويتخذ منهم المواقف. فقضيته عادلة سلفاً لأنه مؤمن بها وهذا كاف لتبريرها، والممارسة وسيط تنفيذي، يلعب دوره بميكانيكية مفترضة يجب أن توصل إلى النتيجة الكامنة مسبقاً في الفكرة.

والفكرة عند هيغل هي المفهوم المطابق ، الحق الموضوعي، أو الحق بوصفه الحق. حين تكون لشيء ما حقيقة، تكون له بفكرته، فإن تكون لشيء ما حقيقة، فهي فقط بما هو فكرة شيء، وإذا كانت الأفكار شيئاً ما عرضياً وذاتياً فهي بالطبع عندئذ ليس لها قيمة(1). وإذا لم تصل إليها فهي خاطئة نتيجة لعوامل خارجية غير محسوبة. وهنا يدخل التوفيق كمبدأ لتسوية الأمر باختراع معادل آخر عن طريق القياس والمماثلة وتجري عملية الاستشهاد بالتراث أو الوافد لإعادة صياغة الفكرة وليس دراستها موضوعياً. والممارسة النظرية والعملية كما نعلم فعل بشري مشروط وتتحكم فيه الدوافع والأخلاق والثقافة

(1) مختارات هيغل مرجع سابق ص 154-155-156.

والمصالح الخاصة والعامة، كما نحدد الظروف والإمكانات المعطاة كيفية تحققه أو فشله. ولا يعيد العقل التبريري دراسة هذه القضية على أساس أنها صادقة أو كاذبة أو أنها ناقصة وغير مكتملة المفاهيم، فالمهم عنده إصدار أحكام القيمة، من حيث كونها عادلة أو ظالمة، فهو لا يتعامل بالمنهج النقدي العقلاني، ويقتصر على المنهج الوصفي الغائي في التحليل والتركيب الذي يجريه وبالتالي العناية بأسلوب الصيغة وبالجملة كي يعطي للبيان الأثر الذي يتوخاه في نفوس المتلقين الذين يُفترض أنهم المُخاطبون. فهو لا يملك نسقاً معرفياً وهدفه ليس إنشاء المعرفة بل التحدث عن جزئيات متناثرة يجمعها منطق الترادف والتراصف، لتأليف خطاب لا هو بالأيديولوجي ولا هو بالفلسفة السياسية أو الإيستومولوجيا المعرفية. خطاب المماثلة والتشبيه والاقتباسات الداعمة، القائمة على حذف وتجاوز ما هو معارض ومخالف، وتسوية ما هو غير مفهوم وغامض في المضمون والإشكاليات. فنحن أمام عقل سطحي أحادي النظر والفكرة توفيقية الملايسات عامي المعرفة غارق في جهله ومع ذلك متعال على واقعه مهتم بالبيان والإنشاء البلاغي غير المبلغ عملياً.

ب- وهو عقل ذرائعي -تلفيقي- يتوسل بأوهى الأسباب والحجج، والمنطق الاسترجاعي-التلفيقي المرتبط بالنتائج العملية، والمنافع المادية التي نتجت في الممارسة كذرائع لإثبات صحة وكذب الأفكار والمعارف التي افترضها كموجهات لنشاطه الاجتماعي والفكري والاقتصادي والنظري. فإذا فشلت الماركسية وانهارت دولتها في الاتحاد السوفييتي بعد سبعين سنة من قيامها ، وهي أول دولة ماركسية -لينينية، فهذا كاف للحكم عليها بأنها وعي غير مطابق إما شائخة لم تعد تتماشى مع حاجات العصر الرأسمالي، وإما طفولة يسارية أو خيالية غير صادقة لم تبلغ سن الرشد بعد ، بما يؤهلها لأن تصبح حقيقة ملموسة ، وواقعاً قابلاً للتحقق على الرغم من مشروعاتها الأخلاقية كنظام إنتاج اقتصادي إنساني وكفلسفة للثورة والتغيير وثقافة تعلي من شأن الإنسان والعمل الإنساني. ولذلك يجب البحث عن نظرية جديدة تكون قابلة للحياة ، وهذا أمر مشروع ، ولكن بعد أن يكلف نفسه عناء البحث العلمي الرصين لتحليل أسباب النهوض والانحيار وشروط الممارسة ومطابقة الأفكار والأعمال التي قام بها لحقائق العصر والوقائع الجارية.

أما إذا استمرت الرأسمالية في الوجود كنظام إنتاج وكدولة واقتصاد وثقافة وسياسة وظلت تتطور وتتقدم وتتمكن في العالم بالانتصار على ما عداها من

المذاهب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، فهذا دليل على صحتها وصدقها مهما كانت تناقضاتها وقوانينها وممارساتها الاستغلالية المدمرة للإنسان والبيئة والفكر ذاته. واستناداً إلى بديهياته المستجدة، يعلن هذا العقل مبرراته للعودة عن اختياراته السابقة تحت شعار المراجعة والنقد والنقد الذاتي، ليتخذ منها مدخلاً لدراسة الرأسمالية من وجهة نظر إيجابية ويتلقى من ثقافتها مفاهيم المراجعة والمصادر الأصلية للأفكار السياسية والفلسفية للعولمة، حيث التكنولوجيا الحديثة والمجتمع المتقدم والدولة الديمقراطية، والمؤسساتاتية(في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية) لاقتباس ما يمكن لتفريق نظرية جديدة تجمع بين الاشتراكية والدولة البرجوازية الديمقراطية، ومفاهيم التحديث الرأسمالي والتنمية والتغيير في الوطن العربي، في إطار الهيمنة الإمبريالية الأمريكية بالتركيز على المماثلة والقياس، لإثبات قدرته على صحة دعواه وتجاوزه لأخطائه الفكرية والنظرية وممارساته السالفة وتبرير جموده العقائدي السابق، وهو في كلا الموقفين تبريري وغير علمي. فما يصح في بلد ما قد لا يمكن تطبيقه في بلد آخر؛ فدراسة أية ظاهرة يجب أن تكون كلية لا تهمل جوانبها الإيجابية أو السلبية ولا العملية الجدلية بين مستوياتها من أجل فهمها علمياً ومعرفياً. أما إذا انطلقنا من أيديولوجيا التوفيق كما يجادل عقل التبرير مفترضاً أن الأفكار والأساليب والطرائق الاجتماعية والسياسية والثقافية التي ينوي اقتباسها ، يجب أن تنجح عندنا مثلما نجحت في موطنها الأصلي؛ يكون هذا العقل قد وقع في الخطأ مرتين وغالط نفسه ويتناسى أنه جرب هذا القياس من قبل في اقتباسه عن الاشتراكية السوفيتية وفشل . وهو يعود اليوم مبرراً ومكرراً مسلكه التلفيقي معلناً أن تجاوز حالة الهزيمة التي تعيشها الأمة العربية ممكن شريطة أن نستفيد من الحالة الإمبريالية الحديثة (العولمة).

أي إن تطبيق الديمقراطية الرأسمالية التي نجحت في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبلدان جنوب شرقي آسيا(النمور الآسيوية وماليزيا) سوف يكون طريق الخلاص مما نحن فيه من تخلف وتبعية واستبداد وضعف. فعلياً أن نستفيد من هذه الفرصة ونجعلها رافعة للنهوض القومي والوطني نحو الحداثة والمعاصرة وتحقيق أهدافنا في التحرر والتقدم والاتحاد والوحدة العربية. وعقل التبرير بهذه الأطروحات وهذا الجدل يحذف و يتخطى الوقائع الملموسة والظروف الدولية والشروط الاقتصادية والسياسية والثقافية التي أدت إلى التشكيل الحديث في جنوب شرقي آسيا. وهي أن ما جرى في

اليابان وما أطلقت عليه وسائل الإعلام الإمبريالية -النمور الآسيوية- ليس إلا صناعة استراتيجية أمريكية، استهدفت في اليابان بناء أمة يابانية تابعة ودولة حديثة وفق المقاييس والثقافة والمصالح الأمريكية. فقد أضاعت اليابان هويتها وثقافتها وسيادتها كأمة بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية واحتلال أراضيها من قبل الجيش الأمريكي. وفرضت عليها دولة الولايات المتحدة المنتصرة معاهدة استسلام مهينة ومذلة، وألزمته بالانصياع لإرادتها وشروطاً قاسية على ممارستها لسيادتها كدولة. وقد عملت انطلاقاً منها على إعادة تشكيلها كدولة حديثة تتكيف وتتلاءم مع المفاهيم الأمريكية، وتعمل لخدمة مصالحها الإمبريالية، دولة تابعة منفصلة عن تاريخها أعادت صياغة ثقافتها ودورها العالمي ومكانتها الاقتصادية كشريك متم لاقتصادها الإمبريالي. وهي اليوم تنتج لحساب الشركات الأمريكية متعددة الجنسية والسوق الأمريكية وفق استراتيجية الدولة الإمبراطورية وسياساتها الكونية. ولا تستطيع معارضتها و إلا تعرض اقتصادها الذي هو ثالث اقتصاد في العالم بعد أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى الأزمة والانكماش وربما الانهيار بسبب ارتباطه العضوي بالاقتصاد الأمريكي. (مثال ذلك أزمة الركود والانهيارات المالية والمصرفية في تسعينات القرن الماضي التي ما زال الاقتصاد الياباني يعاني منها حتى اليوم. إن اليابان في هذه الأيام تشبه المريض الذي أكثر من استخدام المضادات الحيوية (antibiotics) بحيث لم تعد تلك المضادات قادرة على إعطاء التأثير المطلوب. وتستخدم طوكيو الآن من الحوافز المالية و النقدية أكثر مما استخدمته في الماضي. ومع ذلك فما تحصل عليه من الفوائد والمنافع هو أقل من أي وقت مضى)⁽¹⁾. لقد كانت الإمبراطورية الأمريكية تريد إعادة صياغة مراكز القوة في الاقتصاد العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة وتفردتها كدولة إمبراطورية في قيادة العالم أو ما تسميه مرحلة (العولمة) تبعاً لسياسات الليبراليين والمحافظين اليمينيين الجدد حكام أمريكا والساعين لجعل الإمبراطورية حقيقة ملموسة أمام كل الأمم المعادية منها أو الصديقة التابعة.

أما النمور الآسيوية فقد كانت اختراعاً مدبراً من جانب الشركات الأمريكية

⁽¹⁾ مجلة الثقافة العالمية العدد 124 مايو 2004م من مقال بعنوان اقتصاد اليابان المتجدد دوماً بقلم ريتشارد كانز ترجمة حسام حسني بدار.

مستعدة الجنسيات في فترة الحرب الباردة. ففي حين تهاوت التجارب التنموية الاشتراكية والتنمية المستقلة نتيجة فساد الدولة البيروقراطية الشمولية فيما سُمي بدول التحرر الوطني والدول الاشتراكية التي انتهجت النهج السوفييتي من جهة، وتحت تأثير سياسات وضغوط الإمبريالية الأمريكية وحلفائها الأوروبيين الغربيين المالية والاقتصادية والسياسية وحروبها على حركة التحرر الوطني العالمية من جهة أخرى. فقد عمدت هذه الشركات بالتنسيق والتعاون مع الدول الإمبريالية على تشكيل وتمويل وتصنيع بعض الدول العميلة، التي تتواجد فيها القواعد العسكرية الأمريكية لتكون محوراً للدعاية للرأسمالية المنتصرة بالمقارنة مع فشل التجارب التنموية الاشتراكية، وإفلاس دولها، وعلى رأسها الدولة العظمى القائمة لهذه الاختراقات للرأسمالية العالمية أقصد الاتحاد السوفييتي.

وفي نقده للفكر القومي انطلق عقل التبرير من أن فشل تجربة الوحدة العربية بين مصر وسوريا 1958م-1961م، سبب كاف لإصدار حكم مبرم على أن فكرة الوحدة العربية خاطئة ولا تتوفر لها شروط الحياة في الواقع العربي الحديث المجزأ، والذي تزداد الفروق بين أقطاره نتيجة التطورات الجارية التي تفرضها الإمبريالية عليه. ويعمد إلى مصادرة المسألة تاريخياً بالقول إن العرب لم يشكلوا دولة واحدة في التاريخ إلا في العصر الإمبراطوري في الخلافة الأموية والعصر الأول العباسي وهي فترة قصيرة في التاريخ العربي المديد ولا تشكل أساساً تاريخياً للوحدة. وبناءً على ذلك فالوحدة هي أيديولوجيا صاغها الفكر القومي العربي في عصر النهضة الحديث دون تأصيل فكري وعلمي ونظري، ولذلك أخفقت كاستراتيجية وسياسات للتوحيد أو للاتحاد القومي العربي، حيث لم تتوفر شروط تحققها في الواقع العربي. ولذلك علينا أن نبحث عن تركيبة نظرية وفكرية تأخذ بعين الاعتبار هذه الحقائق وتقدم توليفة من الممارسات لتحقيق أي شكل من أشكال التقارب والتعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي وصولاً إلى شكل معين من الاتحاد الكونفيدرالي فحسب اقتداءً بالاتحاد الأوروبي. وتتويجاً لذلك كتب رئيس تحرير جريدة البعث (وعليه لا يمكن الخوض في عملية توحيد العرب، إلا بعد

الاعتراف الفعلي بانفصالهم أي بكياناتهم المستقلة⁽¹⁾ . إنه هروب يائس من مواجهة الوقائع والأسباب، بالالتجاء إلى تبريرات غير منطقية، فالانفصال قائم برعاية وتخطيط وتصميم الدول الإمبريالية، وهو ليس بحاجة لاعتراف العرب به ليكون الطريق لأي شكل من أشكال التنسيق والتعاون بينهم. وما يمنع ويحول دون الوحدة والاتحاد ليس الانفصال الشكلي-الرسمي الذي تعمل الدول الإمبريالية على تكريسه بل سياسات هذه الدول وحروبها على الأمة العربية، لمحو هويتها وثقافتها من التاريخ القديم والحديث بكل ما لديها من أسلحة وتقنيات.

إن التبريرات كثيرة والمحتوى واحد وهو تسويق الواقع والقبول بالتبعية والانفصال والصلح والاستسلام للصهيونية في احتلال فلسطين والهيمنة على الوطن العربي.

هذا العقل البراغماتي الذرائعي: في شكوكه الكلبية التي تؤلف منظومة فكرية غير متناسقة، يرفع اليوم شعارات المراجعة والنقد والتصحيح والتنقيح والنقد الذاتي لتبرير هروبه من المواجهة الصعبة مع منطق وأدواته المعرفية، وأفكاره ومفاهيمه ومنهجه الكلامي التبريري . كيلا يتعب نفسه في الكشف عن مشكلات الواقع العربي الحقيقية، باتباع المنهج العقلاني النقدي والمادي الجدلي، وبناء أدواته المعرفية، لنقد ذاته ومنظومته الفكرية التي شاخت ولم تعد ملائمة لفهم التطورات الحديثة في العالم وفي الواقع العربي، ولإعادة بناء مفاهيمه على أساس علمي ونقدي، من أجل إنتاج ثقافة التغيير، ثقافة الإصلاح والنهضة، التي هي الأساس في مواجهة العولمة الأمريكية. ولو فعل ذلك ربما اكتشف عندها الأساس المعرفي لانهيارات وهزائم المجتمع العربي على مدى القرون السابقة . ولو فعل ذلك وصفى حسابه مع الماضي لأدرك أن الاستيلاء على أفكار الغير وما ينتجه العالم المتقدم دون تأصيل وتفكر، وادعاء ملكيته والدعوة لتطبيقه لن يزيد إلا في التبعية ومرارة الهزائم اللاحقة.

ج- ولكونه عقل مذهبي-دوغمائي وعقائدي: بامتياز، مشبع بالعصبوية والتحيز، لا يرى الوقائع والأحداث إلا من زاوية القبول أو الرفض، التأييد أو الكره، الحب أو البغض، داخل وخارج. فالداخل هو الحق المطلق والخارج هو

⁽¹⁾ جريدة البعث - دمشق - ملحق حوار تاريخ 2004/8/2م - دكتور مهدي دخل الله رئيس تحرير جريدة البعث .

الشر المستطير، وإذا أفسح في المجال لمنزلة بين المنزلتين فهذا استثناء ومواضعة منه كي يتخلص من المتناقضات وما هو عصي على الفهم. فالمذهب - والد وغمما- أهم من الصدق والحقيقة والواقع، المهم البرهنة على صحة المذهب ولو جرى لي عنق الوقائع وأدخلت قسراً إلى بيت الطاعة المذهبي فليسبها أن تتحني لمساجلات الأنصار، بتجاوز الكثير من المشكلات المعرفية والمنطقية لتبرير صحة الأفكار والممارسات الدوغمانية، ونصرة أصول المؤسس وفروعه.

لقد ساد هذا العقل في الثقافة العربية-الإسلامية في عصر الانحطاط الطويل من القرون الوسطى العربية حتى العصر الحديث، وما زال متمركزاً في الفكر الديني الفقهي الإسلامي فيما أطلق عليه اسم فقه التبرير، وموروثاً مؤثراً في الثقافة السياسية السائدة وانعكاساتها الفكرية والثقافية الحديثة النهضوية في تيارات القومية العربية الثورية والماركسية الإصلاحية والأصولية الإسلامية التي تسترشد بالنص وتجعله المرجع الفصل في فهم الواقع وحل معضلاته، وتستبدله بالواقع الذي يتحول إلى مجرد مقولات تعاد صياغتها وترتيب مقدماتها ونتائجها كلما حدث تطور جديد فيه.

يستند هذا العقل في منطق المثالي غير الجدلي إلى قضية أولية وهي عدم صحة فكر الآخر على الإطلاق، وعلى هذه القاعدة يجري الحوار المغلق معه لهدم مقولاته ومفاهيمه وموضوعاته وتشويه منطقاته، وتلبس أوهامه (هو) ما يظن أو يعتقد أنها مغالطاته ومخالفاته لخصمه لإبطال دعاويه وحججه، وإسقاط كل ما عنده من مفارقات على ذلك الآخر. مثلما فعل أبو حامد الغزالي في كتابه تهافت الفلاسفة في تفنيد ودحض الفلسفة كفكر وثقافة ومنطق وإعادة تفسير الأشياء والمفاهيم بما يخدم أغراضه للإضرار بخصومه الفلاسفة، من أجل حماية عقله هو من الانهيار والسقوط، وثقافته من الابتذال أمام جدل الحياة والممارسة وقوة عقل الخصم. فهو لا يقدر على رؤية صورته وعقلانية مدركاته ومفاهيمه أو لا عقلانيته كعقل مكوّن، وتهافت أطروحاته وبناء قضاياه ومسائله ومفاهيمه الأساسية، وعدم صلاحيتها لإنتاج ثقافة مطابقة إلا في السجال والجدال لهدم الآخر وتسفيه أفكاره، ولتبرير صحة عقائده هو كفكر يمتلك الصدق والحقيقة والمعرفة. وهو كعقل دوغمائي لا يرى العالم وأحداثه ووقائعه إلا من خلال العقيدة التي ينزلها منزلة العالم، ويحيطها بهالة من التقديس والتبجيل، ونصوصها منزلة القوانين الخالدة الثابتة التي تقاس صحة

أحداث العالم بموافقتها لها أو قربها منها.

إن المنظومة الفكرية والمنطقية والثقافية التي تشكل هذا العقل متهافة ابتداء لأنها تقوم على الكذب المنهجي والمبدئي، والافتراء والدحض الكلامي، وتُسَوِّيه الآخر بصياغة أنماط متوهمة عنه وعن فكره لتخدم دعاويه بصحة عقائده المطلقة وكذب الخصم المطلق، فهو استبدادي في الممارسة وعنيف في الحوار والجدال، ضيق الأفق أسير هواه وتحيزه؛ مساحة الاتصال التي يقيمها أو يفترضها للعلاقة مع الآخر تقوم على التناقض غير القابل للحل والتي تتناقض وتتقلص لتنتهي بإعلان الحرب عليه لاستئصاله، وإما بقهره بوسائل السلطة المادية الإكراهية وإلزامه وإخضاعه لعقائده الإيمانية، التي لا يقبل الجدال فيها وحولها. الخارج والداخل مفصولان في بنيته ولا يمكن العبور من وإلى أحدهما، إلا بالإكراه والعنف، واستسلام الخصم، فإن كان أصولياً إسلامياً فهو لا يرى ولا يسمع ولا يفكر ولا يقبل الحوار إلا من خلال رؤيته المذهبية وفهمه الخاص للإسلام، فهو صاحب رسالة عليه تأديتها لهداية الكافرين والضالين الذين هم بالنسبة له خارج، حتى لو كانوا مسلمين مثله. ولكنهم يختلفون عنه في بعض الممارسات والاعتقادات في الفروع، ولهم فهم وتفسير مخالف لفهمه وممارساته. إنهم فاسقون وكفار يجب هدايتهم بالدعوة الحسنة وإن لم تفلح فبالسيف. وإن كان ماركسياً عقائدياً (هذا قبل سقوط الاتحاد السوفيتي) فالماركسية-اللينينية هي العلم الكلي في الطبيعة والمجتمع والفكر، وهي الفلسفة الإنسانية والثورية التي ستخلص العالم من ويلات الرأسمالية والإمبريالية وشروورها، ومن التخلف ومن العقل الميثولوجي، وتحرر الإنسان من الاستلاب والاستغلال والفقر والاضطهاد القومي والديني والطبقي. وهي أيديولوجيا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية لبناء العالم الحديث. وعلى عمال وفلاحي العالم والأمم والشعوب المضطهدة من قبل الإمبريالية الاتحاد للنضال لهزيمة الرأسمالية العالمية، لإقامة دولة الكادحين الشيوعية. وسحق البرجوازية الرأسمالية مالكة رأس المال وأدوات الإنتاج والمصانع، وحلفائها من ملاك الأراضي والعقارات، وديكتاتورية البروليتاريا هي السبيل لتحقيق ذلك. ولهذا وفي سبيل هذه الهدف لا بد من تدمير الثقافة البرجوازية والإقطاعية، كي لا تفسر من جديد فكراً طبقياً يبيح الاستغلال والظلم القومي والطبقي، الفردي والجماعي. والعمل من أجل بناء الثقافة العمالية الماركسية - اللينينية على أنقاض تلك الثقافة. وكل من يعارض هذا البرنامج بالرأي والقول والتعبير أو

بالتفكير فهو عدو رأسمالي وخائن معاد للثورة يجب سحقه. فالالتزام بالعقيدة كما تقرها القيادات العليا هو معيار النضج والفاعلية والنضال، أما النقد والنقد الذاتي فيجب أن يتوجها إلى الممارسة الفردية والجماعية لتصحيح أخطاء وانحرافات القواعد لإعادة تأهيلها كي تكون في مستوى فكر وإطروحات البرنامج السياسي و الموضوعات الثقافية التي يبدعها المستوى القيادي . وإذا حصل وأثبت التاريخ ومجرى العملية الثورية صحة الأفكار المعارضة واعترفت القيادات بأخطائها وهذا نادراً ما يكون، فقد تجري إعادة الاعتبار لمن اضطهدوا وجرت تصفيتهم بعد موتهم أو في حياتهم بسبب آرائهم وفكرهم المخالف. والأمر سيان فقد ضاعت الفرصة والأمل بإمكانية الإصلاح الذي ربما كان جنب الكثير من الأخطاء والهزائم. أما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وانهيار الاشتراكية فقد تخلت الأكثرية من الماركسيين عن الماركسية-اللينينية، وبدون تقييمات فكرية مهمة حتى الآن.

وإن كان قومياً عربياً، فالقومية العربية والأمة العربية والرسالة الخالدة والوحدة العربية، والوحدة والحرية والاشتراكية هي أقانيم فكرية ثابتة وبديهيات يجب الإيمان بها لأنها هوية الأمة، والآخر الذي لا يؤمن بها هو العدو الشعبي والأممي والعدمي. وإذا كان ناصرياً أي من أتباع الرئيس جمال عبد الناصر فعبد الناصر بطله القومي وممارساته وثورته وأفكاره هي الحق وهي طريق الوحدة وكل ما من عارضه فهو متواطئ مع أعداء الأمة ولو كان قومياً عربياً. إن ضيق الأفق والتفوق في الشعارات تجعل الحوار سجلاً عقيماً لا ينتهي إلا إلى تدمير الذات والحليف والخصم المفترض. ومنطق العقل الدوغمائي مقلوب ينطلق من العقيدة وتعليماتها التي تكرر ست في مذهب المؤسس أو المؤسسين وشراحهم للبرهنة على صدق الواقع والأحداث الجارية فيه ، بدل أن يكون هذا الواقع وتطوراتها هو مرجع أية أفكار أو نظريات ، وهو معيار صحتها وكذبها.

ولما تعثرت مسيرة الثورة القومية العربية للأسباب الفكرية والسياسية والثقافية والممارسات الخاطئة لأنظمة الحكم الثورية وأحزابها السياسية التي كثر الحديث عنها في الأدبيات النقدية الإصلاحية، وحصلت الانهيارات السياسية والاجتماعية والهزائم الكثيرة وفي مقدمتها هزيمة حزيران 1967م أمام الصهيونية . وزادت التبعية العربية للدول الغربية المتقدمة صناعياً، وتراجعت فرص التنمية الاقتصادية ليتفاقم تخلف الوطن العربي اقتصادياً وتكنولوجياً . وتكسرت مقولات وأفكار العروبة بفعل الممارسات والضغوط

الإمبريالية، وهشاشة البناء المفاهيمي. وجهرت القوى المضادة للعروبة في الأرض العربية بآرائها. وبدأت تهاجم الفكر القومي بكل هوياته، وجاءت من عواصم الإمبريالية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية المشاريع الفكرية المناهضة للعروبة تحت شعارات الأقليات القومية والدينية المضطهدة، والقوميات الإقليمية التاريخية التي يبعثها علم الآثار الإمبريالي من حفرياته. ارتد بعض قادة هذا الفكر عن القومية العربية إلى أيديولوجيا القطرية والإقليمية من جديد، وإلى الإسلام وإلى الليبرالية - الديموقراطية الغربية، وإلى الرأسمالية ليجدوا فيها كمالهم المفقود، وليطلقوا فكرهم القومي القديم طلاقاً باتناً وقد اصطنعوا المبررات الكثيرة لذلك.

في المقدمة أن الفكر القومي بمفاهيمه وأطره ومؤسساته القديمة هو بحسب رأيهم الجديد كان سبب النكسات والهزائم، وما جرّ على العرب غير الدمار والخراب والتخلف والديكتاتورية. ودون أن تساورهم الشكوك في صدق عقائديتهم الجديدة، فقد تحالفوا مع الليبراليين العرب النهضويين الجدد الذين جعلوا خطابهم السياسي وأدبياتهم التبريرية منبراً ليس لنقد الفكر القومي فحسب، بل لتسفيهه وهجائه على أنه فكر غير واقعي وغير علمي لم ينتج سوى الديكتاتورية والطغيان والقمع الذي عانى ويعاني منه العرب منذ الخمسينات من القرن الماضي، مع أن أكثر الأنظمة العربية قمعي واستبدادي وهي لا تتخذ من القومية العربية أيديولوجيا سياسية أو فكرية بل تعاديبها فكراً وممارسة، بعضها يرفع شعارات إسلامية وبعضها يتمسك بالإقليمية والآخر بالليبرالية والبرلمانية الغربية. فالواقع يكذب ادعاءاتهم إذ لا علاقة سببية بين الاستبداد والفكر القومي العربي.

ثم أخذوا يرددون بأن هذا الفكر هو المفرّخ للإرهاب حسب توصيف المنظرين الاستراتيجيين الأمريكيين ومن تبعهم من المتقنين العرب المرتدين عن الماركسية وحملة الليبرالية الجديدة. ولأن النقد بحث فكري موضوعي يستهدف إعادة البناء بالتركيز على الأسس والمنطلقات لتشريح وتحليل وتركيب الفكر والنظرية والممارسة لتقويم الأخطاء ووضع المعادل الموضوعي المقارب، فإن العقل التبريري الذرائعي من جديد، والذي لا يريد الوصول إلى مثل هذه الغايات، وهو بدون شفافية ولا مقدمات مقبولة يقوم بتنزيل إيمانه الجديد فوق الإيمان القديم، في خطوة دعائية ليس إلا ليبرهن للآخر أنه مع الحداثة الإمبريالية وجاهز لمباشرة دوره الإصلاحية في الوطن العربي المتخلف

وفق منظورات الاستراتيجية الأمريكية ومخططاتها المرسومة لعلها تعيد تشكيل ثقافتنا، وفكرنا، كما فعلت في اليابان وفي ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية لتدخلنا عالم الحداثة والديموقراطية من الأبواب الإمبريالية الواسعة. ودون تأصيل فكري أو نقدي أو السعي لإعادة إنتاج فكر عربي حديث يؤسس للحداثة المفروضة، ينادي بضرورة استعارة ونقل ما هو منجز من قبل منتجي الثقافة في المراكز القائدة للعولمة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وما هو مطبق هناك كعلاج سحري لأزماتنا ومشاكلنا فهو لا يطرح على جدول أعماله مشاكل معرفية تقتضيها مرحلة الانتقال التي يدعو لها وهو غير معني كذلك بإعطاء أسباب عقلانية لنكوصه عن عقائده السابقة، لأن المسائل الإيمانية لا تحتاج لمثل هذا الجدل العقلاني.

د- وبما أنه عقل سلطوي متماه مع الشمولية والاستبداد السياسي، فهو لا يؤمن بالحوار لفتح آفاق معرفية وثقافية لإغناء المهد الثقافي وتنويع أفكاره وخياراته للوصول إلى أفضل الحلول للمشاكل والقضايا القومية والوطنية، فإنه يلجأ إلى الإكراه والعنف لفرض معتقده على الآخر، لأن كل معارض أو مخالف هو عدو مفترض يجب تهديم فكره، والسجال معه ليس لبناء موقف مشترك انطلاقاً مما هو عام وقومي ووطني متفق عليه، بل لتسفيه وفضح ما يظن أنه الخطأ الجسيم في الرأي المعارض لأفكاره، والتي هي جريمة يجب أن تـُدان و يفرض العقاب على مرتكبها. ولا يتورع عن طلب المساعدة من السلطات السياسية والأمنية والمعرفية لتحريمه وجعله خارج القانون إن عجز عن مواجهته فكرياً. ولا بأس من سحق أشخاصه، لأن هذا هو المنهج القادر على الحفاظ على الوحدة الوطنية ووحدة العقيدة ووحدة الأمة، لأن الوحدة لا تكون عنده إلا بالتشابه والتماثل والإيمان بأصول فكرية وثقافية واحدة، وتستند إلى ترديد نفس الأقوال والشعارات، وهذه واحدة الجمود والموت، وهي العقائدية التي لا تعترف بحرية الفكر وبتعددية الرأي والمنهج وتناقض المصالح وتعارض الأفكار نتيجة لتنوع المشاكل والقضايا التي تفرزها الحياة والممارسة والنشاط الإنساني العقلي والعملية والسياسي والاقتصادي والثقافي، وينتجها الواقع الاجتماعي بكل تناقضاته. وهذا العقل المعادي في جوهره للتطور والتجديد والتحديث، وإن رفع شعاراتها، يعتبر الصراع بين الأفكار خروجاً على وحدانية الحقيقة، وتمهيداً للفتنة والانشقاقات والنزاعات، مع أن التنوع والتعدد والاختلاف في الأنواع والأجناس وفي الطبيعة هو مصدر غنى وخلق

وتتطور وارتقاء، بينما الوحدة هي ختام مرحلة وبداية أخرى، هي مرحلة التوازن، وبداية صراع المتناقضات التي تفصح عن نفسها في مرحلة تفتح وانكشاف أعلى لتحولات كيفية اقتضتها الممارسة والعملية الفكرية والنشاط العملي ومجمل الحركة الاجتماعية. (إن ما وجد عند الابتداء التاريخي للأشياء ليس الهوية المانعة المنيعه التي لا تنتهك أصولها بل إنه الخلاف مع الأشياء الأخرى إنه اليأس) هذا ما يقوله (نيتشه) رائد ما بعد الحداثة في الثقافة الأوروبية.

والعقل السلطوي واحدي، وبما أن الحياة ضد الواحدية وترفضها فإنه يلجأ إلى القمع والقوة لفرض هذه الواحدية، فيصطنع لذلك مبررات وذرائع وغايات خارجية يقحمها لفرض هيمنة دخيلة، مما يعرقل التطور الطبيعي ويشوه الفكر والثقافة ويبعدهما عن الحاجات الأساسية للإنسان والجماعة، خدمة لأهدافه الخاصة، فيشيع الفوضى والاضطراب ويخلق الشروط للجمود العقائدي والخلف الفكري، لأن الحرية هي قانون الوجود الإنساني الأول والذي تكيفه تطورات الاجتماع الإنساني والثقافة والاقتصاد ليكون في خدمة نمو وارتقاء الإنسان كفردية وجماعة. ولذلك كان عقل التبرير هو عقل السلطة المغتصبة التي تحاول بثتى السبل والوسائل تسويق الاغتصاب بخلق المبررات لجعله يكتسب شرعية بالقهر والاضطهاد وكبت الرأي المعارض، وسحق أشخاصه، لإخفاء آثار الجريمة التي ارتكبتها بحق الجماعة والشعب والأمة والإنسانية جمعاء.

لقد أثبتت الأحداث الجارية والعلم والتطورات الاجتماعية والاقتصادية أن الرأي الآخر المعارض والمخالف يكون أكثر قرباً من الحقيقة من أو هام العقائدية الرسمية وأفكارها المكرسة من قبل العقل السياسي المرجعي وأقدر على حل المشكلات التي ظهرت وتظهر في سياق عملية التحول الاشتراكي والاقتصادي والثقافي، لأنه يعبر عن فكر حر لا تقسره الأطر المرجعية السلطوية ولا المصالح الخاصة.

هو عقل بنيوي وضعي في الجوهر على الرغم من ادعائه بأنه مادي-جدلي أو جدلي مثالي وإكثاره من هجاء الوضعية و البنيوية وتبرؤه منهما، فهو ينظر إلى القضايا الأساسية للأمة العربية على أنها جزئيات مترابطة لا علائق بينها ولا روابط كلية، تتطور كل منها بإيقاعاته الخاصة وبأسبابه ومسبباته البنيوية الذاتية لا تؤثر فيها الممارسة العملية أو النظرية، ولا

تحكمها قوانين الكلية الاجتماعية ، بل تنظمها قوانين وضعية خاصة جعلتها ما هي عليه. فالوحدة والحرية والاشتراكية والاستقلال والبناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي مع أنها شبكة من العلاقات المتبادلة ، هي وحدات مستقلة في نظره يمكن العمل على إحداها وإهمال الباقيات. و يرى أن هذه استراتيجية عملية يجب التركيز عليها في المستقبل لتحقيق إنجازات ملموسة، بدل الضياع في عالم النظرية والشعارات. هذه الشعارات التي لم تتحقق خلال هذه الحقبة الزمنية التي اتسمت بالنضال المرير والكفاح الوطني والثورات والانقلابات والتغييرات الديموغرافية والسياسية والاقتصادية، بل والثقافية الكبيرة التي حصلت في الوطن العربي والعالم.

ونتيجة لذلك فقد توصل هذا العقل إلى حكم قاطع بأن هذه الشعارات غير قابلة للتحقق لأن هناك خطأ في المفاهيم وفي التركيب النظري الذي ألف بينها ودمجها في كلية نظرية للنهضة أو الثورة العربية. لم يقرأها الواقع وقد دحضها التاريخ الحديث الذي لم يقدر على التآليف بينها في الممارسة النضالية، أو أن يشكل منها وحدة ملموسة في الثقافة والحياة، فجعل قوانينها تنكسر أمام الوقائع الصلبة للجغرافيا والسياسيولوجيا والجيوسياسية في الوطن الذي افترضناه عربياً، فما العمل؟.

-3-

عقل التبرير نكوصي وتراجعي:

يسبرر هذا العقل نكوصه عن الفكر القومي والنهضة والثورة، مجادلاً بأن علينا إعادة صياغة أفكارنا انطلاقاً من الوقائع الراهنة، وليس من الأماني المتوقعة، ولا من الماضي البعيد أو القريب ولا من التراكيب الذهنية المجردة والمستوهمة عن ذلك الماضي التي قد أصبحت عتبات فكرية مانعة أمام التقدم العربي المنشود، فحقائق العالم المعاصر يشكلها الاقتصاد والسياسة والثقافة الحديثة، وليس التاريخ مهما كان زاهراً وعظيماً.

إن الرأسمالية والإمبريالية وما أنتجتاه من حضارة وعلم وثقافة ومدنية وسياسة وفلسفة وتقنيات حديثة، تجعل ذلك الماضي الزاهر عقبة أمام التلاؤم مع التطورات العاصفة التي غيرت العالم، فكأنه عالم جديد ونشأة مستأنفة كما قال ابن خلدون في مقدمته، مما يجعلنا ندور في حلقة مفرغة من المقاربات

والانعطافات والتراجعات، فلا الوحدة تحققت بل جرى المزيد من التجزئة، ولا الحرية تقدمت، بل إن الاستبداد قد رسخت جذوره بقوة في جميع مناحي حياتنا العربية المعاصرة حتى سد كل أمل بالتححرر من الظلم والعدوان على الإنسان العربي وعلى المجتمع المدني العربي. ولا العدالة الاجتماعية أو الاشتراكية أنجزت بل إن التفاوت الطبقي في تصاعد مستمر والإفقار المطلق والنسبي للجماهير العربية في ازدياد، بينما تتجمع الثروة بيد القلة التي أخذت تشكل أوليغاركيات حاكمة على مستوى الوطن العربي كله، عائلية وعشائرية وقبلية وطائفية ومذهبية. ودُمِرت الطبقة الوسطى حاملة المشروع الوطني والقومي. كما أن الثقافة الحديثة لم تتوطد لا في الفكر ولا في الوجدان أو السلوك والممارسة. وعلى العكس فقد أنتجت الانهيارات والهزائم السياسية مزيداً من الارتداد إلى الخلف إلى الثقافة التراثية وإعادة بعثها والتمسك بها، والعمل بتحديثها لفظياً وإرسائها دينياً كهوية للأمة، كأنها إذا حاولت تحديثها فقدت روحها. ويبالغون في وصف هذا الاتجاه المدمر، ويقولون بأن لا آفاق ملموسة بعكس الاتجاه طالما أن هذه الثقافة هي النافذة السلطان.

ولا يرى هذا العقل إلا التغييرات الكمية والمادية جديرة بالاعتبار عند تقويم إنجازات التاريخ العربي الحديث والمعاصر، و ثقافة النهضة والثورة. ولا يتحرى التغييرات الكيفية، إذ لا تقدم من وجهة نظره إلا في الميادين التقنية، فالعلم التجريبي هو الأساس وفيه ومنه القواعد المؤسسة للعقل الحديث، ولا ثورة إلا في ميدان الاقتصاد الرأسمالي والبنية الصناعية، والتطبيق التكنولوجي. أما الجانب الروحي فهو تابع ولا أثر عكسي له على مجمل البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فالبناء المادي هو المرجعية المؤسسة لكل ما هو روحي وحضاري وثقافي، ولذلك فليس للعرب ما هو ملموس في الحضارة الحديثة. ويمضي في سجاله ليقول بأن علاقات الجدل بين هذه المستويات ليست على قدر كاف من الأهمية لجعلها محوراً ثقافياً ونظرياً ونقدياً، وإنشاء مفاهيم نقدية مقاربة انطلاقاً منها. وهذا الاضطراب المنطقي البنيوي يجعل هذا العقل متخلفاً عن الواقع وصيرورة التغييرات الجارية، ويوحده في الهوية مع العقل التراثي والمذهبي، ليشكلاً مركباً لا عقلانياً يقطع مع الحاجات الحقيقية للمجتمع العربي. فيتحول التاريخ العربي الحديث لديه إلى مزبلة تتلقى فقط أحداث النظريات والأفكار غير الوضعية المتساقطة على مذبح الجهل وسوء الفهم وقلة المعرفة، وتودع فيه سجلات الحركات الاجتماعية والسياسية المهزومة، والتي لم تستطع

إنجاز ما يمكن تسميته ثقافة الحداثة والنهضة أو خطوات ممهدة على طريق تحقيق برامجها السياسية القومية الوجودية والتحررية، ليقوم فرسان العقلانية البراغماتية والذرائعية والوضعية والتبريرية الحداثيون بتنظيف اصطبلات أوجياس⁽¹⁾ منها، من أجل فتح الطريق إلى الليبرالية الديمقراطية للعولمة الرأسمالية الأمريكية كي توحد العالم وتجعله وطناً للإنسان من كل جنس ولون متمتعاً بكافة الحقوق وبرغد العيش ، لأن رسالتها الإنسانية تقتضي ذلك. فإذا سقطت الاشتراكية ولم تستطع تحقيق ذلك الحلم فما سوى الرأسمالية لها. وهم سيقومون تبعاً لذلك بأداء الرسالة وهي إنتاج فكر وثقافة العولمة والحداثة العربية مستلهمين التجارب الناجحة في الغرب الرأسمالي وتوابعه كي يعيدوا للتاريخ العربي الحديث اعتباره ومفاهيمه الإبداعية الصحيحة، في إطار العولمة الجارية في العالم لقطف الثمار الياقة بدون تضحيات وجهود وآلام التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي دفعتها الأمم التي أسست للحضارة الحديثة وسارت بها عبر ثورات التحرر والديموقراطية والاستقلال حتى أوصلتها إلى مرحلة النضج الراهنة، ويرحبون بالاحتلال الأمريكي للعراق على أنه فاتحة لعصر عربي جديد للتحرر والتحديث. ويوصون بوجوب تكريس هذه الوصلة للعبور منها إلى الحريات وحقوق الإنسان الأساسية والتمتع بخيرات هذه المرحلة، وتحقيق الازدهار الاقتصادي والمعرفي المعلوماتي بالانفتاح الشامل على العولمة، بعيداً عن أساطير القومية العربية والوحدة العربية والثقافة العربية الأصلية وتحرير الأرض العربية من الصهاينة في فلسطين، والعراقية من المحتلين الأمريكيين!!

إنه الاستلاب الكامل بل لعله من كوابيس التردّي الفكري والعقلي الذي أنتجته حقبة الاستبداد والطغيان الداخلي والقيصر الإمبريالي والصهيوني على الإنسان العربي. وهيئات هيئات ، فالتبرير والتلفيق والاقتباس والاعتراب والاستلاب، والاستيلاء على فكر الآخر واستيراد ثقافته وسلعه المادية، وادعاء ملكيتها سوف لن تنتج سوى حطاماً من الفكر التراثي ليس القومي العربي

⁽¹⁾ أوجياس في الأسطورة اليونانية هو ملك (اليس) وكان لديه قطيع من ثلاثة آلاف ثور لم تنظف حضائرها منذ ثلاثين سنة، وقد فرضت الإلهة جوني على هرقل تنظيفها، فحوّل نهري إفيوس وبيئوس إلى الزرائب ونظفها في يوم واحد. موسوعة الأساطير الميثولوجيا اليونانية- الرومانية والاسكندنافية تأليف: إدموند فولر ترجمة حنا عبود ص 93- دار الأهالي - دمشق - ط أولى 1997م.

الإسلامي بل الغربي - الأوروبي - الأمريكي، تعاد صياغته وترتيب عناصره ومواده الثقافية لتخدم أيديولوجيا متهافئة، فهل تنفع تسميتها بثقافة التغيير، وهي ليست إلا تقليداً بانساً لا يلامس القاع الروحي للأمة التي ظلت عبر تاريخها تنتج ثقافتها الخاصة بالتفاعل والحوار والصراع والمقابلة مع الآخرين . فإنتاج ثقافة التبعية لن يغير من طبيعة العلاقات داخل المجتمع العربي وخارجه مع الدول المتقدمة التي تصدر إلينا مع سلعها الصناعية والتكنولوجيا التي تسمح لنا باقتنائها قيمها وأخلاقها وفكرها وثقافتها دون أن يكون لنا القدرة على مواجهتها، فتظل ثقافتنا صدى لما يجري هناك تابعة وغير أصيلة وغير فاعلة أو مساهمة في ردد الثقافة العالمية بأي عنصر من مكوناتها، لنعيد تفسير وشرح وتبرير ما نستورد وما نستهلك.

إن العقل التبريري الذي يسف بعد كل هزيمة أو نكسة تلم بالأمة العربية، متخلياً عما أنجز في مراحل سابقة، وكأنه يسابق الزمان التاريخي العربي في انهياراته، لهو علامة ودلالة على عمق أزمة الثقافة العربية المعاصرة والحديثة. فعندما تفقد الأسس المرجعية المكونة لها مشروعيتها في الممارسة وأهليتها كعقل يعيد صياغتها بمنهج نقدي عقلاني ليكمل ما ظهر أنه ناقص وغير مطابق وملائم، وليستوعب التجريبي والظرفي في إطار نظري جديد يمكن ويثبت الاتجاهات الإيجابية كي يتم البناء عليها وانطلاقاً منها لتكون هوية تغتني بالإبداعات والأعمال الفكرية المنهجية المؤسسة. بدل أن يتم الحكم عليها بمقاييس الحداثة البراغمية الغازية التي تنتهي مدة صلاحيتها كأية سلعة أخرى مستوردة، ليصبح النقد الذاتي شيزوفرينيا، وعصاب وسواسي قهري يلاحق التاريخ العربي ليهدم شخصية الأمة الحضارية والقومية تحت وطأة تفاقم المشكلات النفسية والعقلية لأولئك المثقفين الذين يعتبرون أنفسهم أصحاب رسالة التحديث والتغيير، والذين تنهار مشاريعهم النهضوية و تنهافت أفكارهم بسبب ما اعتقدوه وظنوه مطلقاً وصحيحاً ومطابقاً، وقالوا إنه فلسفة النهضة والثورة. فإذا هم يعلنون براءتهم منه ويصطنعون بديلاً هجيناً، ويعكفون على ترويجها. وتنهال منهم الاتهامات للشعب العربي بالتخلف والجهل وصنمية التراث وللنخبة بالخضوع للسلطات المعرفية وخيانة المسؤولية. وتبدأ عملية المراجعة عندهم بروح الثأر والهدم وتسفيه كل فكر عربي لا يوافق معتقداتهم الجديدة، وهم في ضلالتهم الوافدة أشد بؤساً مما اعتبروه ضلالات قديمة كانوا قد ساهموا في خلقها ونشرها على الناس.

إن العبور من ثقافة التبرير إلى ثقافة التغيير ليس مسألة شكلية أي تبديل شكل ثقافي بآخر، أو الانحياز والانتقال من مدرسة فكرية للحدثة والتحديث الغربيين إلى مدرسة منافسة ومعارضة، مثلاً من البنيوية إلى الإستمولوجيا (والقطيعة المنهجية) أو إلى التفكير، ومن الماركسية إلى الوجودية والهيغيلية، أو النيتشوية. ومن المنطقية الوضعية إلى الألسنية إلى الألسنية البنيوية، ومن مدرسة فرانكفورت لعلم الاجتماع إلى المدرسة الأمريكية، ومن صراع الحضارات ل(هنتجتون) إلى نهاية التاريخ (فوكوياما) . . . هذه الانعطافات والتحويلات ستظل سطحية لأنها لن تلامس المشاكل الرئيسة والحقيقية للأمة العربية والمرحلة التاريخية التي تعيشها.

-4-

-ثقافة التغيير، ثقافة الإصلاح والمقاومة.

ثقافة التغيير تعني ثقافة المقاومة وثقافة التحرر القومي من التبعية السياسية، والاقتصادية، والثقافية للإمبريالية الرأسمالية الأوروبية والأمريكية في حقبة العولمة، هي ثقافة وعي الذات و تفعيل الهوية في مواجهة الآخر. هي ثقافة إبداعية تستبدل المقابسة بالمشاركة استناداً إلى الفعل التاريخي لقوى المقاومة العربية في فلسطين والعراق وكل مكان من الأرض العربية. هي ثقافة النهضة الإنسانية العقلانية الأوروبية الحديثة، وأيديولوجيا اليقظة العربية في مواجهة العنصرية والشوفينية والإمبريالية والصهيونية، زائد ثقافة ما بعد الحداثة التي أنتجت الثورة التقنية في مجال الاتصالات والمعلوماتية الحديثة. وهي ليست ثقافة الإنترنت، لأن ثقافة الإنترنت بقدر ما توفر من فرص للوصول إلى المعلومات، بقدر ما تؤدي إلى الانعزال والشئنية والاستلاب المجتمعي، وتخلق فضاءً من الفردية المحاصرة بهوس الحصول على المعلومة وليس توصيلها إلى الآخرين. والحوار والتواصل الجماهيري هو الذي يعطي للأفكار قوتها المادية المؤثرة في صنع السياسات والمواقف والأحداث، ويوقد شعلة العمل والأمل من أجل التغيير.

إن جوهر ثقافة المقاومة هو الديموقراطية الثورية، بناء الإنسان الفاعل والمسؤول والمشارك والقادر على تحديد اختياراته في ساحة العمل النضالي، من خلال بناء المجتمع الديموقراطي الذي تحكمه وتنظم فعالياته الاجتماعية

والسياسية والاقتصادية والثقافية المؤسسات العامة المهنية والشعبية التي تشكل مجتمعه المدني إلى جانب المجتمع السياسي الذي تجسده الدولة التي تتولى إدارة شؤون خدماته العامة، وتتولى فيه قيادة مجمل النشاط الاجتماعي -السياسي والقانوني والمالي-الاقتصادي والأمني -العسكري، منبثقة عن الشعب بالاختيار الديموقراطي الحر متجاوزة الأطر المجتمعية القديمة والتقاليد العتيقة لبناء المستقبل من أجل الإنسان العربي الجديد.

-5-

النظرية البرجوازية للعولمة الإمبريالية الأمريكية غبراء.

وبينما يتخبط المثقفون العرب في متاهات الأفكار المستوردة من بلد المنشأ التي تساقطت وانقضت مدة صلاحيتها بعد التحولات العميقة التي أصابت الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا هناك. وهي خليط متنافر من الاشتراكية الإصلاحية والماركسية المنقحة و الليبرالية المحافظة والراдикаلية اليمينية، أيديولوجيات بلا أفاق معرفية أو فلسفية لعالم جديد تقوده طغم مالية وعسكرية وصناعية (في الفروع الأكثر حداثة -المعلوماتية- والاتصالات- والبيولوجيا- الهندسة الوراثية) تشكل مجعاً إمبريالياً- عالمياً- سياسياً بلا معايير أخلاقية أو أية نزعة إنسانية، ولا مثل عليا اللهم سوى الحفاظ على مصالح رأس المال المالي الذي تديره كونياً . وهي تعمل لتأسيس إمبراطورية عالمية، ولكنها لا تملك القدر الكافي من الهوية الاجتماعية بما يؤهلها لإنتاج منظومة فكرية تجسد تطلعات وأهداف طبقة اجتماعية حاملة لمشروع حضاري جديد. مهما حاولت أن تقدم نفسها كطليعة للمرحلة الحالية من تطور رأس المال المالي التي أطلقت عليها اسم العولمة. ودليلنا على فقرها الفلسفي وخوائها الفكري هو اعتمادها على مقولات صموئيل هنتنجتون البائسة عن صراع الحضارات وبخاصة صراع الثقافة المسيحية -اليهودية مع الثقافة العربية الإسلامية على أساس ديني، وأفكار فوكوياما الفجة حول نهاية التاريخ، وعلى الرسالة التاريخية العدوانية لليمين المسيحي لتعميم ثقافتها الاستهلاكية والليبرالية الجديدة التي تحتوي الكثير من أفكار الفاشية والاستعلاء القومي والديني.

إن عصر النهضة والثورات البرجوازية الرأسمالية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية التي أنتجت الفلاسفة العظام أصحاب المذاهب الفلسفية التي

شكلت الأطر المعرفية للثقافة الحديثة والأيدولوجيات السياسية للأنظمة الديمقراطية الليبرالية التي تأسست في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية منذ الثورات الكبرى في القرن الثامن عشر والتي أطاحت بالملكيات والإمبراطوريات الإقطاعية والإمبريالية في أوروبا (الثورة الأمريكية 1776م و الثورة الفرنسية 1789م). وما تبعها من ثورات في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين مثل (فلسفة الأنوار الفرنسية والفلسفة الحسية الإنكليزية والفلسفة المثالية الألمانية والماركسية، وما تفرع عنها من مدارس في علم الاجتماع وفي الفلسفة، والفلسفة البراغماتية الأمريكية). هذا العصر قد انتهى وتوقف الفيض الثقافي ليصبح عالم البرجوازية مقفراً ومرعباً بعد حروبها المدمرة فيما بينها وضد الشعوب في قارات العالم القديم والحديث لاستعمارها واحتلال بلادها والهيمنة عليها. لتظهر فلسفات ما بعد الحداثة (النيتشوية والوجودية والألسنية، والظواهرية والوضعية المنطقية والبنوية وما بعدها وفلسفة الأديان وفلسفة العلم والفلسفة التفكيكية. . . .) المنددة بالعقل والعقلانية وبالثقافة الإنسانية الكلاسيكية للبرجوازية، وبالماركسية وريثة الفلسفات السابقة كنظرية ثورية وكسياسة وفكر. لبرز الليبراليون والمحافظون الجدد واليمين الديني الأمريكي البروتستنتي المشبع بأفكار الصهيونية الدينية والسياسية، كي يقودوا العالم إلى الفوضى والكارثة، متكرين للتراث الفكري الإنساني والديموقراطي لعصر النهضة الأوروبية، جاعلين من النزعة العلمية والتنموية والتقنية الحديثة التي مثلتها ثورة الاتصالات والمعلوماتية والإنترنت والهندسة الوراثية منطلقات لهيمنة الدولة الرأسمالية الإمبراطورية على العالم وتعميم ثقافة السلعة والسوق والاستهلاك والقيم الأمريكية للعيش وفق النمط الأمريكي لما يعتبرونه الديمقراطية؛ إذ لا يوجد فرق عند الأمريكي العادي بين الديمقراطية والحكومة الدستورية أو الممثلة أو النيابية، ولا فرق بين الديمقراطية والمشروع الحر. فالمشروع الحر على الطريقة الأمريكية هو الديمقراطية.

فنحن إذن أمام عصر الاضطراب الكبير في المفاهيم والتحول من نمط حضاري إلى نمط جديد لم تتضح معالمه بعد، لا يعرف المثقفون العرب ولا السياسيون كيفية التعامل معه ومواجهته في ظل النظام العربي الاستبدادي الذي أسسته الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الحرب الباردة لضمان السيطرة

على النفط العربي في مواجهة الاتحاد السوفييتي. وظلت ترعاه حتى بعد زوال هذا القطب الأعظم -الاتحاد السوفييتي- في إطار استراتيجيتها الصهيونية في الوطن العربي، التي تتمحور حول إقامة السلم الأمريكي -الصهيوني بما يضمن تفوق دولة الصهاينة المحتلة لفلسطين، ويضمن أمنها كدولة معترف بها جزءاً مكوناً لخريطة الشرق الأوسط الصغير ثم الكبير في المشروع الأمريكي الجديد للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، بعد أن تمحي من أذهان العرب والمسلمين فكرة القومية العربية والإسلام المجاهد كإطارين للتوحيد السياسي والثقافي وللمقاومة، ومن خريطة العالم الوطن العربي والعالم الإسلامي، في سعيها لبناء إمبراطوريتها الجديدة على أشلاء التاريخ القديم والحديث والجغرافيا والحضارة والثقافة العربية الإسلامية والمسيحية في هذه المنطقة من العالم التي لم تعرف غير تاريخ عريق ممتد في الزمان و المكان.

فيظل المثقفون والكتاب العرب مشغولين بما تطرحه الإمبراطورية الأمريكية من جدول أعمال لتنفيذ استراتيجيتها وسياساتها العربية بعد احتلال العراق، وبما تسميه برامج الشراكة من أجل السلام والديموقراطية والتنمية في الشرق الأوسط الكبير، والإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي والتربوي والتعليمي والعقائدي العربي والإسلامي بما يتفق واستراتيجيات الهيمنة والسيطرة الأمريكية والصهيونية على الوطن العربي، متلقين وشارحين، ومفسرين ومؤولين للوصول إلى معرفة أهداف هذه الاستراتيجية. على الرغم من أن كولن باول وزير الخارجية الأمريكية أعلنها صريحة أن هذه الشراكة ترمي إلى تغيير خريطة الشرق الأوسط وثقافته لتجفيف منابع الإرهاب العربي والإسلامي الذي تشن الولايات المتحدة الحرب عليه منذ أحداث 11 أيلول 2001م.

وقد تغير المشهد هنا فالمثقفون العرب الليبراليون الجدد أعلنوا تأييدهم المضمّر أو المعلن لهذه الاستراتيجية، انطلاقاً من أنها وسيلة ضغط على الأنظمة العتيقة الشائخة في الوطن العربي التي كانت السبب الرئيس للتخلف والتبعية و الانهيارات السياسية والعسكرية من أجل التحول نحو الديمقراطية وإصلاح النظام السياسي الاستبدادي الشمولي، وإعادة الحياة السياسية والحريات العامة وحقوق الإنسان الأساسية وبعث مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي. ووضعوا آمالهم كلها في الضغوط الأمريكية

والأوروبية ومشاريع الإصلاح التي تعددت أوروبية و دانيماركية وألمانية إلى جانب الأمريكية. وقد ميزوا أنفسهم عن أولئك المعارضين المؤيدين للسياسات الأمريكية بلا تحفظات أو شروط، وأعلنوا بأنهم يرفضون الإصلاحات المفروضة من الخارج الإمبريالي، ويريدون إصلاحات نابعة ومنبثقة من الداخل ويناشدون الأنظمة العربية للمباشرة بالإصلاح وهم على استعداد تام للتعاون والتحالف معها لمقاومة الضغوط الأمريكية-الصهيونية.

ولكن الإصلاح لم يبدأ حتى الآن لأن الأنظمة العربية لا مصلحة لها في الإصلاح الذي سيغير من بنيتها ومهامها ، وهي لذلك تفاوض الأمريكان والأوروبيين لتقديم التنازلات لهم لإعادة التحالف معهم كي يصرفوا النظر عن هذه الإصلاحات، في حين لا تلتفت إلى دعوات المثقفين ومنظماتهم السياسية والاجتماعية والمدنية وإلى أحزاب المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان العربية المطالبة بالإصلاح والمصالحة الوطنية.

والإشكالية هنا والمأزق الذي لا مخرج منه هو تعارض المشروعين الإصلاحيين، المشروع الإمبريالي الأمريكي والأوروبي الذي يهدف إلى تعزيز التبعية والهيمنة والسيطرة على الثروات النفطية العربية وتعزيز الاحتلال الصهيوني لفلسطين وجعل التجزئة العربية حقيقة واقعة لا يمكن تغييرها ووأد فكرة الوحدة العربية. ومشروع المعارضة الليبرالية العربية الذي يريد تغيير الأنظمة العربية عن طريق المشاركة الشعبية وصناديق الاقتراع ، وبناء دولة ديموقراطية حديثة على النمط الأوروبي والأمريكي. وحالة الاستعصاء هذه سببها الأساسي هو حالة الانفصال بين الليبراليين العرب وبين الجماهير العربية التي لا تعلم الكثير عن برامج هؤلاء السياسية والاقتصادية وسياساتهم تجاه قضايا التحرر العربي وبخاصة قضية فلسطين، ومواقفهم من العولمة والتبعية. فهي لا تسق بتبريراتهم، وما تزال ثقافتها المرجعية هي القومية العربية والإسلام ضد الغرب الإمبريالي وما يأتي منه.

إن المقالات الصحفية والضجة في الوسائل الإعلامية لا تشكل ثقافة ديموقراطية حديثة. فالمهمة الرئيسة لأي برنامج للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي هي إيجاد المهد الثقافي الذي يجب تأسيسه لتنبث فيه الديموقراطية الثورية العربية الحديثة التي هي ثقافة المستقبل العربي. وهي عملية إبداعية، على العقل الثقافي العربي أن يعمل بكل مسؤولية لإنجازها.

وبدون ذلك ستبقى دعوة الإصلاح والحدثة سطحية، وتتسكع على أبواب الاستراتيجيات العظمى للإمبراطورية الأمريكية التي لاتهمها سوى مصالحها كدولة عظمى وحيدة تقود العالم لخدمة هذه المصالح وحسب. وفي التاريخ العربي الحديث دروس وعبر منذ بداية القرن العشرين (فقد تحالفت قوى النهضة العربية في المشرق العربي مع بريطانيا العظمى لإقامة دولة عربية بعد الانفصال عن الدولة الاتحادية العثمانية، وإعلان الثورة العربية من قبل شريف مكة 1916م. وكانت النتائج التي تمخضت عنها كارثية وما زال العرب يعانون من ما كرسته الدولتان الاستعماريتان فرنسا وبريطانيا من تفتيت وتجزئة للمشرق العربي، ومن إقامة الوطن القومي للصهيونية في فلسطين حتى اليوم).

في كتابه التراث والحدثة يتساءل الدكتور محمد عابد الجابري (لماذا كانت المحاولات الفلسفية في الوطن العربي الحديث تنحو كلها منحى لاعتقائياً؟) ويجب طبعاً هذه مفارقة، مفارقة غريبة، أن تجد الفلسفة في فكر نهضوي هو الفكر العربي الحديث من عصر النهضة إلى اليوم. وهي التي يفترض أن تكون رائدة الفكر في اتجاهه العقلاني، نجدتها على العكس تتمسك بمسبقات لاعتقائية، وأحياناً بالميل والتطلعات الالاعتقائية. طبعاً نتحدث عن جوانية عثمان أمين ورحمانية الأرسوزي ووجودية عبد الرحمن بدوي، بالإضافة إلى اتجاهات أخرى وهي كلها محاولات لاعتقائية لإنشاء فلسفة عربية أو فلسفة في إطار الفكر النهضوي العربي، وهي لاعتقائية بشكل صريح فهي تنتمي وتؤكد انتماءها وتعلن عنه إلى الغزالي وبرغسون أساساً، أي إلى القطاع الالعتقائي في تراثنا الفلسفي والقطاع الالعتقائي في التراث الغربي⁽¹⁾. والمسألة هنا كما عرضها الجابري تتعلق كما أرى وحاولت في هذا البحث تتدرج في محاولات عقل التبرير للتأكيد على منهجية مختلفة للثقافة العربية في التفلسف وخصوصية مفترضة لعقلنا العربي تميزه عن العقل الغربي في النظر إلى العالم وقضاياها ومشاكله، ظناً من هؤلاء أن هذا هو الطريق للتحرر من التبعية الفكرية للالعتقائية الغربية، وهي بالطبع محاولة فاشلة ما أنتجته لم يكن إلا مزيداً من الضياع والبلبلية الفكرية لأن الفكر الفلسفي الالعتقائي هو تراث ثقافي للإنسانية كلها.

⁽¹⁾ التراث والحدثة - د- محمد عابد الجابري ص-247

أفكار موجهة لنظرية عربية عن التبعية والعولمة.

في مواجهة العولمة الأمريكية لم تعد تكفي دعوات العصيان والجهاد التي تعلنها جماعات الأصوليين الإسلاميين والقوميين العرب والماركسيين الثوريين، لمحاربة الإمبريالية والعولمة وشن حرب العصابات عليها والخروج من دوائر نفوذها، وإن كان هذا شرطاً أساسياً لبناء حادثة عربية. لأن المطلوب هو التأسيس لمشروع ثقافي وحضاري عربي يكون البديل للمشروع الإمبريالي-الصهيوني للعولمة، وهو جوهر أية ثقافة للتغيير المجتمعي والسياسي والاقتصادي.

إن ثقافة التغيير تمثل النقل الفكري المقابل لمجمل الاقتصاد الرأسمالي للمجتمع الحداثي المتأخر، أي القوانين التي تحكم تطور المجتمع والفكر الإنساني، وهذه لا يكشف عنها سوى طرح برنامج كامل ومفصل تماماً ومستقل في روحه عن التغيير المطروح في صيغ الحادثة المستوردة، والتناقض الكامن في بنيته في صيغة الانفصال غير المتكاملة من التحليل المادي والجدلي . وهي لذلك يجب أن تستند إلى :

1- التأكيد على القومية العربية وأيديولوجيا الوحدة العربية كمرجعية وكمكون أساس للفكر العربي الحديث وللتوحيد القومي. وإعادة الاعتبار لفكر النهضة القومية العربية الحديثة على أسس الديمقراطية والعقلانية والمنهج النقدي - الفلسفي-الاجتماعي، وبناء فكر عربي حديث مخالف في تطلعاته وأخلاقياته لفكر الحادثة الإمبريالي ، بما يؤهله ليكون فكراً مؤسساً لثقافة جديدة، وحضارة مغايرة.

2- الارتكاز على مفهوم أوسع للثقافة العربية-الإسلامية يشمل مساهمات العرب غير المسلمين، والمسلمين من غير العرب، والموروثات من الثقافات القديمة التي سبقت، والأدوار السياسية التي قامت بها الشعوب التي دخلت في الإسلام، وشكلت أسراً حاکمة في الوطن العربي (الفرس والأمازيغ والترك والأكراد). وحملت شعلة الحضارة والعلم والمعرفة والثقافة العربية الإسلامية، فصارت لها هوية وتطورت في كنفها وبمساهمات متميزة منها لتصبح ثقافة عالمية، ولتشكل مركباً تاريخياً وجغرافياً اندمج في مكوناته هذا الكم الهائل والمتنوع والمتعدد والمختلف من المعتقدات الدينية والأفكار والقيم والأخلاقيات والسلوكيات والمواضيع العلمية والثقافية، بما شكل الشخصية الحضارية

والثقافية والإنسانية للأمة العربية. وهذا يعني العمل المنهجي الهادف إلى تحديد نقاط الاتصال والانفصال، الانقطاع والاستمرار بين هذه المصادر المرجعية لثقافتنا، كي نعيد تأسيسها وصياغتها في عصر الحداثة والتحديث الذي تفرضه علينا ثقافة الغرب الرأسمالي المتقدم، وتجاوزها إلى فكر مؤسساتي حديث.

3- رفع راية العقل والعقلانية كمعيار للنشاط الفكري القادر على إنتاج وعي مطابق و معرفة علمية مقاربة للواقع، وثقافة حديثة للتغيير والنهضة والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ثقافة قومية عربية ووطنية حديثة تنأى بمنطلقاتها عن ثقافة التبعية والثقافة التقليدية، تركز على العلم والتقنية والمعلوماتية والحرية والعقلانية، وتتنبذ الصراعات الأيديولوجية بين الموروث والوافد وبين التقليد والحداثة، هدفها تكريس بناء شخصية المواطن العربي الحر الفاعل كفردية تتطلع إلى المستقبل بعيداً عن الدوغما وصنمية التراث والوضعية، وتسبعات التاريخ الزاهر لبناء شخصية الإنسان العربي المكافح، وسط الشعارات الصاخبة والعولمة الغازية، والسعي لتحقيق تكامله مع الآخرين في مجتمع عربي حر ووطن ودولة واقتصاد حديث نام. يكفل مواجهة التبعية وتطوُّراً على جميع الأصعدة لبلورة طريق التحرر القومي في ممارسات واستراتيجيات مؤثرة تعمل على حل المشكلات التاريخية المتراكمة، وجعل التغيير سياسات ملموسة في حياة الإنسان العربي.

4- العمل الإنساني الاجتماعي هو مصدر جميع القيم المادية والروحية، والإنسان هو القوة المنتجة الوحيدة الأكثر تقدماً، وهو الأساس في كل تطور علمي وتقني وعملي في العلم والاقتصاد والسياسة والثقافة، ولذلك فإن الإنسان الفرد هو أعلى وأرفع شأناً من كل أدوات الإنتاج. وفي المجتمع تتجسد فعاليته وقدراته كإنسان عاقل منتج وتصبح له قيمة الخلق والإبداع خاصية متميزة يكتسبها نتيجة تقسيم العمل الاجتماعي. وإلى هذا المعنى يجب أن تتجه كل الجهود التربوية والتعليمية والثقافية لتطوير حياته وفكره وعقله وقدراته المادية والمعنوية ليكون عضواً مشاركاً وفاعلاً.

5 - وانطلاقاً مما سبق فإن الحفاظ على حياة الإنسان وحقوقه الأساسية ككائن عاقل و سياسي، وناطق ومفكر وعامل هو جوهر كل ثقافة للتغيير. ومحور هذه الحقوق هو الحرية التي بها يعبر الإنسان عن رأيه ومعتقداته وفكره، ويحدد خياراته كوجود وكشخصية وكفرد وعضو في المجتمع المدني وفي

المجتمع السياسي. فالحرية هي قانون وجوده الأسمى والتي هي المعطى الأول في كونه إنساناً اجتماعياً.

6- وتأسيساً على ذلك فالحق في الحرية وإن كان في الأصل مطلقاً ومجرداً في النظرية كمفهوم، فإنه حق ملموس أي بحاجة إلى تحديد وتعيين كقانون وكمؤسسات وثقافة في المجتمع لممارسته كنشاط هادف وفعالية مادية وروحية. فكانت الديمقراطية هي النظام الأمثل لهذه الممارسة القانونية والحقوقية والعملية. والحرية كمفهوم فلسفي هي حرية الآخر، والرأي المعارض والمخالف وكمفهوم سياسي هي حرية التعبير والقول والتجمع وتشكيل الأحزاب والصحافة الحرة والنقد المنهجي والأيدولوجي وتداول السلطة والمساواة في الحقوق والواجبات والعدالة الاجتماعية، وممارسة السياسة في إطار القوانين المقررة من قبل ممثلي الشعب المنتخبين.

7- والديموقراطية كنظام اجتماعي وسياسي وثقافة وفلسفة للحكم تعتمد الحوار والنقد والاختيار والمشاركة الواعية والانتخاب لتسلم المسؤوليات وتشكيل مؤسسات الدولة والحكم وفصل السلطات والرقابة على الحكومة وحجب الثقة عن الحاكم المستبد أو الفاسد والمنحرف لضمان سلامة القيم الاجتماعية والثقة العامة، وتطبيق القوانين وتشريعها لتلبية الحاجات المادية والروحية للجميع بما يضمن المساواة والعدالة والرفاهية والسعادة ويحقق التطور والتقدم ويمنع الظلم والعدوان.

8- التنمية الوطنية والقومية للإنسان العربي وتنمية الموارد الطبيعية وتنمية الاقتصاد واستغلال الثروات الطبيعية ومصادر الطاقة لصالح تنمية مستدامة ومستقلة تعتمد مبدأ الاعتماد على النفس، وتحقيق ثورة في التصنيع والزراعة، وتحديث البنى الأساسية للاقتصاد في مرحلة العولمة، بالتركيز على التقنيات الحديثة بما يحقق الخروج من التبعية، والدخول في السوق العالمية كشركاء منتجين وليس كمستهلكين فقط كي يصبح مبدأ الاعتماد المتبادل حقيقة وليس شعاراً في علاقتنا بالسوق العالمية. فالتنمية هي الحرية وهي الاستقلال وهي الطريق إلى التحرر الوطني والقومي، وأن يصبح التعليم فلسفة وأهدافاً وآليات مكرساً لتنمية القدرات الإبداعية للإنسان العربي في مجالات العلم والتقنية، والاقتصاد والعمل. وصياغة نظرية اقتصادية-ثقافية-سياسية حول التبعية هي في الجوهر نظرية النهضة العربية في عصر العولمة،

ديموقراطية المحتوى والمضمون ثورية الأساليب ديناميكية الأفكار تؤسس لاستراتيجية اقتصادية وسياسية تقوم على الاندماج بالسوق الرأسمالية و الانفكاك عنها في نفس السياق، وتحقق معادلة متوازنة عن طريق التقدم التكنولوجي والعلمي في قطاعات محددة في الاقتصاد الوطني والقومي وصولاً إلى تغيير جذري في العلاقات مع السوق العالمية للرأسمالية المتقدمة. ولا بد من التذكير بأن تجديد إنتاج علاقات الإنتاج بمعظمها يتم بواسطة البناء الفوقي - الحقوقي، والسياسي والأيدولوجي أي بممارسة سلطة الدولة عبر أجهزة الدولة القمعية من جهة وأجهزة الدولة الأيدولوجية من جهة أخرى حسب نوعية تقسيم العمل. ولذلك فإن بناء الدولة الحديثة يصبح على رأس أولويات عملية المشروع الثقافي والحضاري القومي العربي، لتنفيذ سياسات التنمية المستقلة.

إن ظهور الإنتلجنسيا يشكل لحظة هامة في تاريخ تطور البلدان غير الأوروبية، ما قبل الرأسمالية الذي دمر الاستعمار والإمبريالية بناها التقليدية كلياً أو جزئياً من خلال السيطرة المباشرة أو غير المباشرة للدول الأوروبية- هذا الظهور- سبب نفوذ أفكار الحداثة من حيث كونها تصنيفاً اجتماعياً في هذه البلاد. فالإنتلجنسيا هي نتاج نموذجي لتأثير إيجابي أو سلبي لصيرورة التحديث أو التأورب، وهي متجددة بحسب تطورات التكنولوجيا والثورة العلمية، وقد صاحبها في العصر الراهن بروز رجال الأعمال الذين أصبحوا ينافسون على التحديث ويتحالفون مع هذه الإنتلجنسيا لجعل بلادهم تنتهج سياسات انفتاحية غير مشروطة على السوق العالمية والانضمام إلى مسيرة العولمة، في إطار مبررات اقتصادية وثقافية يتذرعون بها تحت شعارات التقدم والمشاركة في الفرص المنافع والمغانم التي توفرها هذه العولمة. إن الاختلال الذي يعاني منه العالم ما قبل الرأسمالي يتركه من الآن فصاعداً للنخب بما تنتجه من تراكم جديدة، فتعكس الأيدولوجيات نظريات أوروبية في الأوساط الأقل استعداداً لتقبلها لتحل محل المكونات الكونية القديمة.

إن رجال الإنتلجنسيا اختطفوا من قبل أيدولوجيات يعيشونها بشكل ديني وينخرطون فيها، لكنها توضع في نظام مغلق (ليبرالية رأسمالية، داروينية، وماركسية، أو ماوية)، وهي بالأساس لم تكن أكثر من فرضيات عمل، وحقائق جزئية ونسبية، لكنها وبموجب عقل التبرير توضع في إطار نظام فكري مغلق لتصبح عقائد إيمانية؛ مما يزيد الأمر غموضاً، ويخلق إشكاليات حيث عبادة

المعنى تلتحف بغطاء أرثوذكسي بحسب العبارة المرة لأنجلز عن الماركسيين الروس الذين يستشهدون بنصوص ماركس كما لو أنها نصوص كلاسيكية من العهد الجديد⁽¹⁾. ونلمس ذلك في الإنتاج الثقافي العربي الذي أصبح بعد هزيمة حزيران 1967م تابعاً، يجسد بشكل محزن حالة الاختراق الإمبريالية، التي مازالت تسم معظم هذا الإنتاج، و الجزء الأكبر منه ليس استجابة لحاجات ومتطلبات حقيقية ولا يعالج واقعاً راهناً ولا يقدم حلاً نظرياً لمشكلات واضحة، وإنما هو شغف فكري بالغرب وبتياراته الفكرية، وإذا كانت تيارات ما بعد الحداثة في الغرب تبريراً أيديولوجياً للاستسلام للرأسمالية والاندماج في مجتمعاتها الجماهيرية، فإن تيارات ما بعد الحداثة العربية في المشرق العربي تقع في نفس المطب، والمآزق التاريخي نفسه إنها تجرد نفسها من وسائل المقاومة⁽²⁾.

إن حالة الاختراق والانكشاف والفوضى الفكرية التي تسيطر على الساحة الثقافية العربية، وتظهر بأشكال ومضامين متنوعة ومتباينة. يمكن أن نجعلها في تيارين رئيسيين: الأول تيار تحديث التراث (الديني الإسلامي واللغوي العربي، والعقلي العربي والإسلامي).

والتيار الثاني تيار القطيعة المعرفية والمنهجية مع هذا التراث، تيار العلمانية والحداثة العقلانية والنقدية. وكلا التيارين يتباريان في سجلات خطابية غير منتجة ويتغذيان من مراجع معرفية غربية. فلقد أخذت الحرب الشاملة على ما سمته العولمة الأمريكية والصهيونية الإرهاب الإسلامي طابعاً ثقافياً وحضارياً. فالإسلام برأي زبيغنيو بريجنسكي ككل معاد في جوهره للغرب والديموقراطية وموصوم بنزعة متأصلة نحو التطرف الأصولي. إن أصل المشكلة ثقافي وفلسفي فالإسلام العالمي يشكل تهديداً حقيقياً للحضارة الغربية⁽³⁾. والطريق الثالث بين التيارين غير مسموع الصوت في هذه المرحلة، أي الطريق الذي يحاول من جديد بعث تيار النهضة القومي العربي في مشروع ثقافي وحضاري، والذي تقف ضده العولمة الأمريكية وحلفاؤها الأوروبيون

⁽¹⁾ سليمان مخادمة مساهمة في نقد العقل المكون لفكر النهضة العربية-مجلة الفكر العربي المعاصر عدد 74-75-1975م.

⁽²⁾ الدولة السلطوية في المشرق العربي -د- خلدون حسن النقيب ص 326-327.

⁽³⁾ الاختيار - السيطرة على العالم أم قيادة العالم ص 153. مرجع سبق ذكره.

والصهاينة والعرب التابعون من الحكام والنخب الحديثة من الليبراليين الجدد والقطريين والإقليميين، والنزعات الإثنية والمذهبية التي تعمل بالتنسيق أو بالتوازي مع استراتيجيات التفتيت الإمبريالية.

وما الحروب الشاملة التي تشنها العولمة الأمريكية على الأمة العربية، ويتركز مظهرها الرئيس اليوم في المجال الثقافي، إلا الحروب على الهوية الثقافية للأمة وعلى مفهوم القومية العربية وعلى الإسلام المكون الرئيس لثقافتها على وجه التخصيص ابتداءً بتغيير الاسم من الوطن العربي إلى الشرق الأوسط الصغير ثم الكبير، مروراً بتجاوز ألفاظ العرب والعروبة وحذف ما يشير إليها أينما وجدت لصالح كلمات وأسماء الأقاليم والأقطار العربية (الشام أو سوريا، العراق، الخليج بدون نسبة -عربي- أو غير ذلك، ومصر، واليمن، والسعودية، والمغرب، والجزائر.)، وتغيير مكونات الثقافة العربية الإسلامية، بتجاوز وطني والسكوت عن مفاهيم الجهاد والقومية والحقوق العربية في فلسطين التي يحتلها الصهاينة تحت ذريعة أنها تولد الإرهاب والعنف وتعكر صفو السلام الأمريكي الصهيوني. وتغيير مناهج التربية والتعليم، بما يزيل أية مواد تشير إلى الهوية القومية والإسلامية الجهادية، وصولاً إلى الاعتراف بالأمم التي ورد ذكرها في أسفار التوراة اليهودية، وبعثها من رمادها ليستعيد تاريخ العالم مساراته كما يتصوره المحافظون الجدد والمسيحيون المتصهيونون تمهيداً لإقامة دولة المسيح اليهودية على أرض العرب للخلاص والقيامة، كما ورد في تنبؤات أنبياء اليهود التوراتيين. وهي في الحقيقة تطلعات وآمال الرأسمالية الإمبريالية المالية الأمريكية والصهيونية لإخضاع العالم المعاصر لجبروتها وتشكيله لخدمة مصالحها وتحويل أممه وشعوبه إلى العبودية من جديد.

تقوم الولايات المتحدة الأمريكية (بإيصال المبادئ والقيم التي تشكل أسس سياستها وتحدد طبيعتها كدولة عبر البرامج التقليدية وعبر جميع الأدوات التكنولوجية بمشاركة القطاعين العام والخاص، وتعمل في الوقت نفسه لزيادة التفهم والاحترام المتبادل بين شعب الولايات المتحدة وشعوب البلدان الأخرى وبحسب باتريشيا هاريسون مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون التعليمية والثقافية قد وسعت بعد 11 أيلول 2001م من اتصالاتها إلى أبعد من النخب، إلى المجموعات الاجتماعية الاستراتيجية التي تضم الشباب والقيادات الدينية ابتداءً من وزارة التربية إلى الأساتذة ورجال الدين والمدربين الرياضيين

والأهالي، وتعمل على استضافة ما يزيد على 30 ألف زائر في برامج التبادل الثقافي مع 1500 منظمة عالمية وتعمل على تمويل برامج تعليم اللغة الإنكليزية للشباب وتستخدم كل الوسائل الإعلامية من الإنترنت إلى المطبوعات، وأقامت العديد من اللجان مع العالمين العربي والإسلامي للتنسيق والتواصل في مقدمتها اللجنة الجديدة للتواصل مع العرب والمسلمين المعتدلين لتطوير أجندة الفرص، وقامت بتأسيس مواقع عربية على الإنترنت وزادت أعمال الترجمة اليومية من العربية من ثلاثة أو أربعة آلاف كلمة في اليوم إلى اثني عشر وخمسة عشر ألف كلمة في اليوم، والشراكة من أجل التعليم p41 عام 2001م وما زالت منتجات التلفزيون و الفيديو أدوات استراتيجية قوية للاتصال في تبليغ الرسالة السياسية الخارجية الأمريكية، وتبلغ ميزانية هذه النشاطات الموجهة إلى الشرق الأوسط 25% من مجموع الميزانية العامة لتمويل هذه النشاطات الداعية للتسامح الديني والتنوع الإثني⁽¹⁾.



⁽¹⁾ بين الدبلوماسية والاختراق الثقافي. سياسات ثقافية ودبلوماسية أمريكية نحو العالم العربي والإسلامي. نصن كلمة ألقتهما باتريشيا هاريسون مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون التعليمية والثقافية، أمام لجنة الشؤون الدولية لمجلس النواب الأمريكي في 19 آب 2004م.

فهرس المراجع

- 1- مقدمة ابن خلدون - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة بلا تاريخ
- 2- التعريف بابن خلدون شرقاً وغرباً - ابن خلدون تحقيق محمد تاويت الطنجي 1951م
- 3- التنمية حرية أماراتيا سن - ترجمة شوقي جلال - كتاب عالم المعرفة الكويت 2004م
- 4- الصليبيون في الشرق - ميخائيل زابوروف - دار التقدم موسكو
- 5- خطط الشام في ثلاث مجلدات محمد كرد علي - دار العلم للملايين - بيروت 1389هـ - 1969م الطبعة الثانية مصححة بقلم المؤلف
- 6- الروضة الغناء في دمشق الفيحاء - نعمان أفندي قساطلي - طبع في بيروت 1876م
- 7- الكامل لابن الأثير في ثلاث عشر مجلداً - دار إحياء التراث العربي - لبنان
- 8- تاريخ الإسلام السياسي حسن إبراهيم حسن - مكتبة الأنجلو - مصرية
- 9- الاختيار زبيغنيو بريجنسكي - ترجمة عمر الأيوبي - دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى 2004م
- 10- اليمين أم البقاء - نعوم تشومسكي ترجمة سامي الكعكي - دار الكتاب العربي 2004.
- 11- صموئيل هنتنجتون - الحداثة والتنمية والسياسة 1971م والنظام السياسي في المجتمعات المتغيرة 1968م ترجمة ونشر - دار الكتاب العربي - بيروت 2004م.
- 12- من الحداثة إلى العولمة - كتاب عالم المعرفة - الكويت ترجمة سمر الشيشكلي رقم 309 - تشرين الثاني 2004م
- 13- نهاية التاريخ والإنسان الأخير - فرانسيس فوكوياما - ترجمة مركز الإنماء العربي بإشراف مطاع الصفدي - ترجمة الدكتور فؤاد شاهين والدكتور جميل قاسم ورضا الشايبى بيروت 1993م
- 14- مجلة الثقافة العالمية عدد 100 مايو - أيار 200م
- 15- بعيداً عن اليمين واليسار - أنطوني جيدنز ترجمة شوقي جلال - كتاب عالم المعرفة - الكويت تشرين الأول 2002م
- 16- الحركة الصليبية في العصور الوسطى في مجلدين دكتور سعيد عاشور مكتبة الأنجلو - مصرية - الطبعة الأولى 1963م
- 17- الروضتين في أخبار الدولتين - أبو شامة المقدسي cd-R كومبيوتر

- 18- عجائب الأخبار في التراجم والآثار - عبد الرحمن الجبرتي cd-R كومبيوتر
- 19- ماهية الحروب الصليبية - قاسم عبده قاسم - كتاب عالم المعرفة الكويت
- 20- الثقافة المقهورة والثقافة المنتصرة - محمد سعيد طالب - الدار الوطنية الجديدة دمشق 2000م - الطبعة الأولى
- 21- النظام العالمي الجديد - محمد سعيد طالب - دار الأهالي - دمشق 1994م
- 22- نزعة الأنسنة في الفكر العربي الإسلامي - ترجمة هاشم صالح دار الساقي - لندن 1997م
- 23- مجلة عالم الفكر - الكويت عدد يوليو - تموز مجلد 42-2003م
- 24- البنك الدولي - شيريل باليبار ترجمة أحمد فؤاد بلبع - دار سينا للنشر 1994م
- 25- أسطورة الإطسار - كارل بوبر - ترجمة ديمنى طريف الخولي - كتاب عالم المعرفة الكويت - 2003 - رقم 292
- 26- نحو نظرية للثقافة دكتور سمير أمين - دار الفارابي - بيروت
- 27- الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والحادي والعشرين - دار الفارابي بيروت 2002 ترجمة د- فهمية شرف الدين
- 28- الطبقة والأمة في المرحلة الإمبريالية والتاريخ - سمير أمين - ترجمة د فهمية شرف الدين - دار الطليعة بيروت - الطبعة الأولى 1980
- 29- التطور اللامتكافئ - د سمير أمين ترجمة د - برهان غليون - دار الطليعة بيروت 1974م - الطبعة الأولى
- 30- رأس المال - كارل ماركس - ترجمة أنطون حمصي - وزارة الثقافة دمشق 1971-1978 - في ستة مجلدات
- 31- جغرافية التخلف - إيف لاکوست - دار الحقيقة بيروت 1970
- 32- الاقتصاد السياسي للتخلف - بول ماران وإيف لاکوست أسباب التخلف - دار الطليعة بيروت 1970م
- 33- فخ العولمة - هانس بيتر مارتين - هارولد شومان - ترجمة عدنان عباس علي مراجعة وتقديم الدكتور رمزي زكي - عالم المعرفة الكويت
- 34- إعاقة الديمقراطية - الولايات المتحدة والديموقراطية - نعوم تشومسكي ترجمة وإصدار مركز دراسات الوحدة العربية 1992م
- 35- في نمط الإنتاج الكولونيالي - مهدي عامل - بيروت طبعة أولى 1971م.
- 36- الإمبراطورية الأمريكية - كلود جوليان ترجمة دار الحقيقة بيروت 1970م
- 37- العولمة وآفاق المستقبل في الوطن العربي سيد الصديقي - مجلة المستقبل العربي - عدد تموز 1003.
- 38- مجلة الثقافة العالمية العدد 85 - نوفمبر - ديسمبر 1997م
- 39- العولمة وخبائتها - جوزيف استيغلitz - ترجمة ميشيل كرم - دار الفارابي بيروت - بلا تاريخ.

- 40-مجلة العلوم الاجتماعية -جامعة الكويت مجلد 17
- 41-مجلة المستقبل العربي العدد 296- الشهر العاشر 2003
- 42-الصراع على القمة ليستر ثارو-كتاب عالم المعرفة 1995 م عدد202- الكويت ترجمة أحمد فؤاد بلبع.
- 43-مجلة الثقافة العالمية عدد أيلول تشرين الأول 2003م.
- 44-تقرير الأمن القومي الأمريكي بعد انتهاء الحرب الباردة أنيع في 14 آب 1991م
- 45-تقرير مركز الاستخبارات القومي الأمريكي لعام 2005م ترجمة وإعداد الخليج الإماراتية 2005/1/21م
- 46-المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك-د-عبد العزيز حمودة -كتاب عالم المعرفة الكويت رقم 232 لعام 1997م
- 47-الخروج من التيه-د-عبد العزيز حمودة -كتاب عالم المعرفة الكويت رقم 298 تشرين الأول 2003
- 48-مختارات هينغل -ترجمة إلياس مرقص-دار دمشق-1989م
- 49-الإيديولوجيا العربية المعاصرة -د عبد الله العروي -ترجمة محمد عيتاني دار الحقيقة بيروت 1970م.
- 50-مجلة الثقافة العالمية عدد 124- مايو أيار 2004
- 51-جريدة البعث -ملحق حوار تاريخ 2004/8/2
- 50 التراث والحداثة-محمد عابد الجابري- مركز دراسات الوحدة العربية 1991م
- 52-مجلة الفكر العربي المعاصر عدد74-75 لعام 1975م
- 53-الدولة السلطوية في المشرق العربي -د-خلدون حسن النقيب-1991م
- 54-مجلة الفكر العربي -بيروت آذار 1986م
- 55-ما بعد الرأسمالية المتهاكمة-دكتور سمير أمين -دار الفارابي بيروت-2003م
- 56-موسوعة الأساطير - الميثولوجيا اليونانية- الرومانية- الاسكندنافية، تأليف آدموند فولر، ترجمة حنا عبود، دار الأهالي- دمشق- طبعة أولى 1997م.

■ ■ ■

فهرس الموضوعات

5.....	مقدمة.....
	الفصل الأول: دور التراث الفكري السياسي والجهادي في تكوين الثقافة العربية الحديثة. {الحروب ضد الفرنجة (الصلبيين)} في العصور الوسطى(نموذجاً 53
	أ- تمهيد حول مشروعية البحث وأهمية الموضوع، الأسئلة والأجوبة والمبررات والأسباب 53
	ب- التغييرات والتحولات في بنية القوى الحاكمة..... 60
	ج- النظام السياسي- الاقتصادي- الاجتماعي: 66
	د- لماذا لم تؤد حروب التحرير ضد الفرنجة إلى نهضة عربية جديدة. 80
	هـ- في النتائج 81
	الفصل الثاني: -التبعية وسياسات التنمية المستقلة في عصر العولمة
89	الأمريكي {إيديولوجيا واستراتيجيات}..... 89
	1-هل التبعية نظام إنتاج مفروض؟ أم إيديولوجيا يتطلبها تشبه المغلوب بالغالب؟..... 89
	حول المفهوم وتعييناته: 89
	2-إيديولوجيا التبعية..... 91
	3-حدود التبعية وأشكالها:..... 98
	4- قيود التبعية على الانتشار الرأسمالي في العالم المتخلف: 102
	5-آليات عمل ومفاعيل التبعية على الأمم والشعوب التابعة: 108
	6-مفارقات في طبيعة المواجهة في ظل العولمة:..... 114
	7-إدارة العولمة وأدواتها في فرض التبعية على المستوى الدولي..... 119
	(الإمبراطورية الأمريكية ومؤسساتها) قيادة التحولات ومرحلة الانتقال من مرحلة الإمبريالية إلى العولمة. 119
	8-نتائج التبعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلدان التابعة. 133
	9-برنامج وطني مقترح لمواجهة التبعية. 134
	10-استراتيجية محتملة للتصدي للتبعية والعولمة: 140
	11-إعادة الإعمار ماذا تعني من وجهة نظر الإمبريالية. ؟ 142

12-حروب العولمة الاستباقية من أجل تسمية أشد وأقوى:.....	146
خاتمة:.....	164
الفصل الثالث: ثقافة التبرير وثقافة التغيير	167
العقل التبريري في الثقافة العربية المعاصرة:.....	167
صور وأشكال عقل التبرير.	176
عقل التبرير نكوصي وتراجعي:.....	188
ثقافة التغيير، ثقافة الإصلاح والمقاومة.	192
النظرية البرجوازية للعولمة الإمبريالية الأمريكية غرباء.....	193
أفكار موجهة لنظرية عربية عن التبعية والعولمة.	197
فهرس المراجع.....	205
فهرس الموضوعات.....	208

■ ■ ■

رقم الإيداع في مكتبة الأسد الوطنية

الثقافة و التنمية المستقلة في عصر العولمة:
التخلف العربي ثقافي أم تكنولوجي: دراسة /
محمد سعيد طالب .- دمشق : اتحاد الكتاب
العرب، 2005 .- 209 ص ؛ 25 سم .

1- 303,40956 ط ال ث

2- العنوان 3- طالب

ع- 2005/4/372 مكتبة الأسد





اتحاد الكتاب العرب

ARAB WRITERS UNION

دمشق DAMASCUS



محمد سعيد طالب

- من مواليد قرية جبثا الزيت في الجولان المحتل 1936.
- عضو اتحاد الكتاب و الأدباء العرب، كاتب و باحث في القضايا السياسية و الفكرية و الثقافية.
- يحمل إجازة في الآداب - قسم التاريخ من جامعة دمشق، و شهادة الدبلوم العام في التربية، و الدبلوم الخاص في الدراسات الاجتماعية.

صدرت له المؤلفات التالية:

- 1- النظام العالمي الجديد و القضايا العربية الراهنة 1994
- 2- الدولة و الدين - بحث في التاريخ و المفاهيم 1997
- 3- الدولة الحديثة و البحث عن الهوية 1999
- 4- الثقافة المقهورة و الثقافة المنتصرة 2000
- 5- ابن خلدون رائد الفكر الحديث 2001
- 6- الحداثة العربية، مواقف و أفكار 2003

